الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جـــامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان-

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

فرع : نقود بنوك و مالية

المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على التجارة الخارجية الجزائرية

من إعداد الطالبة :

طالب دليلة

أعضاء لجنة المناقشة :

أ.د. بونوة شعيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د. بن بوزيان محمد	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د. بن حبيب عبد الرزاق	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مناقشا
د. طاولي مصطفى	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	مناقشا
د. ساهل محمد	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	مناقشا

السنة الجامعية 2006-2007

بسم الله الرحمن الرحيم

"يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون"

الآية 200 سورة آل عمران

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« أطلب العلم من المهد إلى اللحد »

إيمان شديد بفكرة + أمل كبير = إرادة عظيمة.

إرادة عظيمة + توافر الإمكانات مادية ونفسية = نجاح أكبر.

عمرو خالد

« اللهم يا رب إذا أعطيتني مالا لا تأخذ سعادتي وإن أعطيتني قوة لا تأخذ عقلي. إذا أعطيتني نجاحا لا تأخذ تواضعي وإذا أعطيتني تواضع لا تأخذ اعتزازي بكرامتي »

آمين

والحمد لله

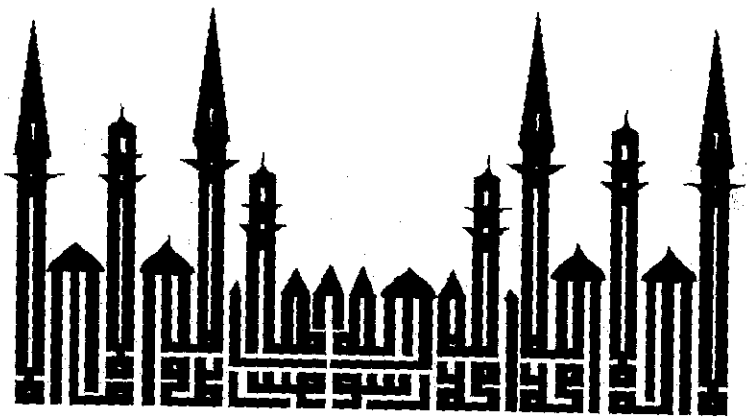

كلمة شكر وعرفان

بعد الشكر الله على ماوهبنا من عقل وحسن تدبير لايفوتنا أن ننوه بكل من كان له الفضل و المساهمة من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل، ونتقدم إليهم بالامتنان والشكر على ما قدموه من معونة ونصح، مما كان له الوقع الحسن في قلوبنا وتغذية إرادتنا ونذكر من هؤلاء :

* الأستاذ المشرف الدكتور **عن يوزيان محمد** على توجيهاته القيمة.

شكراً لكل من قدم لنا العون والنصح، شكراً من حفزنا على العمل،

والحمد لله من قبل ومن بعد، فهو ولي كل توفيق.

إهـــــداء

بسم مسبب الأسباب و خالق الكون و العباد، باسم من أرسل الروح في الوجود، الحمد لله الذي تعالت أسماءه و تقدست ذاته و عظمت آلاءه، الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على سيد المرسلين و صاحب الخلق الكريم نبي الهدى رسول الرحمة محمد رسول الله" صلى الله عليه الصلاة و السلام".

أبدأ بهذه الكلمات لأهدي عبرها تحيات طيبة هادئة، بريئة مع همسة وردية نابعة من قلب مليء بالمحبة الأبدية ، قلب مثابر و عمل مجتهد للتفوق لطلب العلم و الرقي إلى مناصب شريفة تسعد القلوب و تجعل الذين حولي يعرفون قيمة العلم التي لا تضيع أبدا و لا تخيب سدى.

أهدي نجاحي في هذا العمل لنيل الشهادة التي طالما حلمت و رغبت فيها إلى أغلى ما في الوجود إلى من قال فيهما عز و جل: " و قضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا " إلى الذي ربائي و رعائي و علمني معنى الجد و المثابرة في العمل أبي الغالي، إلى التي أعطتني الحب و منحتني العطف و أرشدتني إلى درب و البساطة و التواضع أمي الفاضلة أمي الحنون " حفظ الله والدي".

إلى أغلى جدة في الوجود أطال الله في عمرها و وحفظها الله لنا.

إلى من شاركوني حنان أمي و دعم أبي الإخوة و الأخوات: مريم، عبد الكريم، سارة و إلياس و إلى كل الأهل و الأقارب و إلى كل الأصدقاء و الصديقات.

دليلة

الملخص

تهتم هذه المذكرة بدراسة انعكاسات منظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية الجزائرية و دراسة العلاقة بين الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي باستعمال التكامل المتزامن، تطرقنا في هذه المذكرة إلى النظريات المفسرة للتجارة الخارجية و إلى النظام التجاري العالمي و أثره على الدول النامية عامة و الجزائر خاصة، إن إنضمام الجزائر إلى هذه المنظمة لا يحمل في حد ذاته دفعا للإقتصاد الوطني و لا هو إختيار استراتيجي للدولة بل هو ضرورة تمليها الأوضاع العالمية السائدة و هذا سيرافقه تغييرات جذرية مما ينجر عن ذلك عدة آثار تخص عدة مجالات ومن خلال موضوعنا هذا حاولنا تسليط الضوء أكثر على تلك الإنعكاسات المتوقعة على التجارة الخارجية باعتبارها المرآة العاكسة لأي بلد إزاء العالم الخارجي حيث أن هدفنا الأساسي من هذه الدراسة هو إبراز انعكاس تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري و هي في طريق انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، بالإضافة إلى محاولة دراسة علاقة الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي باستعمال التكامل المتزامن و من بين النتائج المتوصل إليها أن هناك علاقة إيجابية بين صادرات المحروقات و الناتج المحلي الاجمالي أي أن النشاط الاقتصادي الأساسي الجزائري الموجه إلى السوق الخارجية يتمثل في قطاع المحروقات، الذي يعتبر المصدر الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي.

Résumé

Dans ce mémoire on se préoccupe d'étudier les implications de l'organisation mondiale du commerce sur le commerce extérieur algérien d'un coté et de l'autre la relation entre les exportations et le produit interne brut par le biais de la cointégration, dans cette étude on a abordé les différentes théories du commerce extérieur ainsi que le système commercial international touchant les pays émergents précisément l'Algérie ; l'accession de l'Algérie à cette organisation ne porte pas en soi même l'impulsion de l'économie nationale et non plus un choix stratégique pour l'état mais une nécessité a dicté par les conditions globales régnantes, ce qui mène a provoquer des changements radicaux, ce qui implique un danger pour plusieurs secteurs et par notre thème ceci on a essayé de jeter plus de lumière sur les répercussions de ces accomplissements sur le commerce extérieur comme étant le miroir de n'importe quel pays envers le monde externe puisque notre but principal de cette étude est d'avérer l'action de la libéralisation du commerce extérieur sur l'économie algérienne alors que l'Algérie est en route de son accession à l'organisation de commerce mondial ; en plus l'essai d'étudier le rapport entre les exportations et le PIB en utilisant la cointégration et parmi les résultats obtenus le rapport positif entre les exportations des hydrocarbures et le PIB qui veut dire que l'activité économique primaire de l'Algérie dirigée vers le marché extérieur est le secteur de carburant, qui est la source principale de PIB.

Abstract

This memoir examines the implications of the World Trade Organization on Foreign Algerian Trade and the study of the relationship between exports and GDP using the cointégration. First we examine the traditional theories of foreign trade as well as the international commercial system and its impact on emerging countries generally and especially Algeria. ; the accession of Algeria to this organization does not carry in oneself even the impulse of the national economy and either a strategic choice for the state howevery it is a necessity dictated by the prevailing global conditions and this will be with radical changes and that begets several effects concerning different fields ; through this theme we try to highlight these repercussions as a forecast to foreign trade as a mirror of any country to the towards the external world since our principal goal of this study is to show the action of the foreign trade liberalization on the Algerian economy whereas Algeria is on the way of its accession to the organization of world trade; in more the test studied the relation between exports and GDP using cointegration and among the results obtained the positive relationship between exports of hydrocarbons and the GDP which wants to say that the primary economic activity of Algeria directed towards the external market is the fuel sector, which is the principal source of GDP.

المقدمة العامة

شهد الاقتصاد العالمي تغيرات جذرية، هذه التغيرات قد حولت التجارة من نطاق التجارة المحلية إلى تجارة دولية بشكل أصبح العالم بأكمله هو السوق في مفاهيم التجارة الحديثة ، فالتجارة الدولية تمكن كل دولة من الاستفادة بمزايا الدول الأخرى لإشباع حاجات على نحو أكثر فعالية ذلك لأن الدول تتفاوت فيما بينها من حيث مزاياها الطبيعية و الجغرافية، فهناك بلاد تجود فيها محاصيل المناطق الحارة و أخرى تتمتع بطقس معتدل أو بارد يجعلها أكثر ملائمة لأنواع أخرى من المحاصيل و هناك دول تتمتع بوفرة في المناجم كالفحم،الحديد،الفوسفات و البترول و أخرى تتمتع بوفرة في القوة البشرية أو في رؤوس الأموال، وهكذا تتنوع طاقات البلاد و قدراتها تنوعا لا حدود له مع العلم أن التبادل الدولي لا يقتصر على السلع و الخدمات فقط فهناك أيضا كميات هائلة من رؤوس الأموال على شكل استثمارات مباشرة و قروض و منح ومعونات.

فالدولة التي تعتمد بشدة على التجارة الدولية، يحتم عليها الأمر أن تعتمد على مصادر التمويل الأجنبية و كذا على السلع و الخدمات التي يتمتع المنتجون الأجانب بميزة نسبية في إنتاجها، كما تعتمد في الوقت نفسه على السوق الدولية لتصريف ناتجها المحلي التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجه بدورها،و ذلك في الوقت التي أثبت فيه تجربة كل الدول المنغلقة على العالم الخارجي حدودها و فشلها في مواصلة مسيرتها التنموية لتعذرها الحصول على السلع و الخدمات التي لا تستطيع إنتاجها من جهة، و تدهور معدل تبادلها التجاري في أغلب الأحيان من جهة أخرى لذلك استوجب عليها الأمر إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية بالانفتاح على العالم الخارجي و فتح أسواقها أمام السلع و الخدمات الأجنبية، لإشباع حاجياتها ، و تصدير الفائض من ناتجها المحلي .

و تجسيدا لهذا المبدأ ووفق المعاملات التجارية العادية، أصبحت دول العالم تحاول بذل أقصى المجهودات لبلوغ أهداف سياستها الاقتصادية من : الاستقرار في الأسعار، الاستخدام الأمثل لمواردها الاقتصادية، محاربة البطالة و التضخم و كذا تخفيف العجز في موازين المدفوعات لتتكمن في الأخير من تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي.

و مع تنامي ظاهرة العولمة أصبح التحرر الاقتصادي سمة هذا العصر و أصبح الاندماج في السوق العالمية ضرورة ملحة و حتمية لا يمكن الهروب منها هذه السوق التي لا تعترف بالحدود الجغرافية جعلت منطقها أقوى من الدول مما أدى بالبعض إلى القول أن العولمة هي انتصار الاقتصاد على السياسة تحكمها قوانين و تشريعات تسنها منظمات و هيئات دولية و هدفها هو نشر مبادئ الليبرالية و السوق الحرة و التي هي في رأي مصمميها الكفيلة بالتخصيص الأمثل للموارد.

الواقع أن الأحداث العالمية التي شهدها العالم منذ منتصف القرن الماضي هي التي أسهمت بدرجة كبيرة في تغيير نمط العلاقات الاقتصادية الدولية و اتجاهاتها و أدت تدريجيا إلى تكّون الشكل الراهن

للنظام الاقتصادي العالمي ذلك النظام الذي وضعت أولى معالمه و خصائصه تلك القرارات التي انبثقت عن مؤتمر **بريتون وودز**.

و قد حضي تحرير التجارة الخارجية بقوة دفع كبيرة في الأعوام الأولى عقب الحرب العالمية الثانية نتيجة للتدابير التي اتخذتها الو.م.أ مثل مشروع مارشال الخاص بإعادة بناء اقتصاديات الدول المنهارة في أوروبا و هو عبارة عن مشروع لأربع سنوات قدمته الو.م.أ متضمنا ما يسمى برنامج الإنعاش الأوروبي الذي يهدف إلى استعادة القدرة الإنتاجية للصناعة و الزراعة الأوروبية.[1]

مع العلم أن تحرير التجارة حسب رؤية بعض للاقتصاديين آنذاك كان السبيل الوحيد للتنمية الاقتصادية و تحقيق معدلات نمو عالية لما لتحرير التجارة من تأثير مباشر على الإنتاج و الاستهلاك و العمالة و الاستثمار.

وعلى صعيد التجارة الدولية و في أعقاب الحرب العالمية الثانية أعلنت الدول الرأسمالية المتقدمة عن الحاجة إلى إنشاء منظمة دولية تحكم آليات تحرير التجارة وفقا لاعتبارات الكفاءة و المزايا النسبية حيث لجأت الدول المنتصرة و على رأسها الو.م.أ إلى فرض هيمنتها على نظم التجارة العالمية و رغبة منها في إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية الدولية ترتيبا يخدم مصالحها و أولوياتها و بذلك تقدمت الحكومة الأمريكية باقتراح لبدئ في مفاوضات تجارية دولية تستهدف تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها دون تكرار الكساد الاقتصادي الذي حاق بالعالم في أوائل الثلاثينات من القرن العشرين ،إلا أنها لم تلق تأييدا من بعض الدول الأوروبية من جهة، ومن جهة أخرى لم يصادق عليها الكونجرس الأمريكي ، لكن هذه الجهود أثمرت بطريقة أو بأخرى جهدا ثانويا، هذا من خلال المفاوضات التجارية بين الدول بتوقيع الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية "GATT" في جنيف عام 1947و التي دخلت حيز التنفيذ في أوائل 1948 واتخذت مدينة جنيف مقرا لها .

وبدخولها حيز التنفيذ بدأت تمارس أعمالها ،قامت بعدة جولات قائمة على مفاوضات دولية بغية إرجاع المياه إلى مجاريها وتصفية الأجواء التجارية الدولية إذ وصل عدد هذه الجولات ثمانية أولها كانت في جنيف في 1947 وآخرها كانت في أوروجواي سنة 1986 وانتهت بصفة رسمية بإعلان مراكش في 15/04/ 1994 التي أعلن فيها عن قيام المنظمة العالمية للتجارة OMC بموجبها دخلت حيز التنفيذ في1995/01/01 ،حيث أن هذه الجولة التي اتخذت حصة الأسد من حيث المدة قد حققت تقدما ملحوظا في مجال الاتفاق حول تحرير التجارة الدولية في بعض القطاعات التي لم تستطع الجولات السابقة الخوض فيها مثل الجانب الزراعي ، والمواد النسيجية والملابس ، بالإضافة إلى هذا كان لها الفضل في إدخال قطاعات جديدة تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة مثل تجارة الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية ، و عليه فإن النظام الجديد للتجارة العالمية الذي أرست قواعده بتوقيع مراكش لا يقتصر على الدول

[1] أحمد بديع بليح:" الاقتصاد الدولي" توزيع منشأة المعارف بالإسكندرية 1993 ص 209

المنضمة في المنظمة العالمية للتجارة فحسب بل تتأثر به بطريقة أو بأخرى جميع دول العالم سواء بالإيجاب أو السلب.

و الجزائر مثلها مثل معظم دول العالم بعد استرجاعها للاستقلال السياسي حاولت دعمه بالاستقلال الاقتصادي، حيث أنها رسمت إستراتيجية للتنمية تهدف أساسا إلى إخراج البلاد من الوضعية المتدهورة التي ورثتها عن الاستعمار، و هذا بالاعتماد على التخطيط المركزي و تبني سياسة الصناعات المصنعة – الثقيلة – التي اعتبرت صناعة ناشئة، فلنموها كان يلزم رؤوس أموال ضخمة و حماية من المنافسة الأجنبية، و لتحقيق ذلك قامت القيادة السياسية آنذاك باحتكار الدولة للتجارة الخارجية،لكن أمام ضعف الادخار المحلي كانتا الإيرادات البترولية و الرسوم الجمركية هما المصدران الرئيسيان لتمويل عمليات التنمية، حيث لعبت بعض الظروف الدولية أهمها ارتفاع أسعار البترول مع انخفاض معدلات الفائدة في الأسواق المالية دورا هاما في تسهيل الحصول على المصادر الخارجية لتمويل المشاريع الاستثمارية المستهدفة.

لكن التدهور المفاجئ لأسعار البترول سنة 1986 أظهر بوضوح هشاشة الاقتصاد الوطني بشكل عام و القطاع العام المنتج بشكل خاص، المتميز بضعف الأداء في ظل الاقتصاد الموجه، الأمر الذي أدى إلى صعوبة التعديل وفق الوضعية الجديدة، فعوض أن تكون هذه الأزمة مشكلة ظرفية أصبحت مشكلة هيكلية حادة يتخبط في ظلها الاقتصاد الوطني، هكذا تأكد بلوغ نموذج التنمية المتبع خلال عشريتين تقريبا " السبعينات و الثمانينات " حدوده، وعليه استوجب الوضع إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني، ويتلخص التوجه الأساسي لهذه الإصلاحات في الانتقال و بخطى متسارعة من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة المنفتحة على العالم الخارجي، فكانت الانطلاقة سنة 1988 بدخول الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية يحاول من خلالها إيجاد مكانة له بجانب الدول المتقدمة الصناعية و ذلك بتحريره لتجارته الخارجية، فتح أسواقه للسلع و الخدمات الأجنبية و كذا إعادة هيكلة نظامه التعريفي الجمركي ليتماشى مع المرحلة الإصلاحات الجديدة التي تمس كل القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني على حد السواء، حتى يتمكن في الأخير من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

و لمسايرة هذا التطور أصبح من أهم اهتمامات الجزائر اليوم هو تسوية أوضاعها عامة و بالخصوص تجارتها الخارجية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، خاصة و أن هذه الأخيرة قد منحت للدول النامية فترة 10 سنوات كمرحلة انتقالية لتسوية أوضاعها الاقتصادية مع أحكامها بإعطائها صفة مراقب.

الإشكالية العامة

- الإشكالية:

لقد أرست المنظمة العالمية للتجارة ومن قبلها الاتفاقية العامة للتعريفة و التجارة GATT أسس ودعائم النظام الجديد للتجارة العالمية ،حيث استهدفت تحريرها من القيود المفروضة عليها سواء قيود كمية أو غير كمية.

ضمن هذا السياق ثار جدال كبير بين المفكرين و الاقتصاديين حول مسألة اندماج الدول النامية في المنظومة الجديدة للتجارة العالمية ، إذ أن هناك من يدعو إلى عدم تفويت الفرصة و الاستفادة من الامتيازات المتاحة مثل إمكانية النفاذ إلى الأسواق العالمية و زيادة الطاقة التصديرية بالإضافة إلى تحويل التكنولوجيا و تقنيات الإنتاج بتكاليف منخفضة، إلى جانب استفادة مجموع المستهلكين من سلع و خدمات ذات جودة عالية ...إلخ.

بالرغم من المزايا السابقة و التي من المحتمل أن تتحقق، يمكن اعتبار أن النظام الجديد للتجارة العالمية من شأنه أن يؤثر سلبا على اقتصاديات الدول النامية و من بينها الجزائر و ذلك بجعل أسواقها مساحات تجارية للمنتجات الأجنبية بالإضافة إلى تشويه أنماط الإنتاج و الاستهلاك ، و أمام هذا الموقف لابد من تحسين نوعية إنتاجها و تنويعه بتشجيع الصادرات خارج المحروقات بحكم أن الجزائر من الدول المصدرة للنفط ناهيك أنها وصلت إلى مرحلة تحرير تجارتها فإنها ستواجه مواقف و تحديات صعبة.

و بالتالي فإن نجاح سياسة تشجيع الصادرات يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية داخل البلاد على اعتبار أن السوق المحلي أصبح الآن سوقا مفتوحا على العالم، وإقامة تحالفات فيما بين المؤسسات حيث أن الجزائر تمتلك ميزة نسبية في قطاعات هامة كالفلاحة، الصناعات الاستخراجية، الصناعة التقليدية، السياحة مما يجعل أمر ترقية الصادرات الوطنية ممكنا جدا بتضافر جهود الجميع ضمن إستراتيجية وطنية لبناء اقتصاد غير نفطي و لكن هذا ليس بالأمر الهين لكون عملية تأهيل الاقتصاد الوطني مازالت تراوح مكانها **و في ظل هذه الأوضاع يمكن طرح الاشكال التالي: هل عملية تحرير التجارة الخارجية بحكم طبيعة صادراتها تؤهل الجزائر إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ؟**

هذه الاشكالية تقودنا لصياغة بعض الأسئلة:

- ماهي سلبيات و ايجابيات انضمام الدول النامية إلى المنظمة العالمية للتجارة؟.
- ماهي انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني عامة و التجارة الخارجية خاصة ؟
- كيف يمكن للجزائر الاندماج في المنظومة الجديدة العالمية للتجارة مما يحقق لها أقصى منفعة ؟

- فرضيات العمل:

لابد من طرح بعض الفرضيات لدراسة الموضوع:

1. إن ضعف البنية التصديرية للجزائر لا يؤهلها للاندماج الايجابي في النظام التجاري العالمي
2. إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيحملها تنازلات و خسائر معتبرة نظرا لطبيعة صادراتها.

➢ منهج البحث:

إن مصطلح المنهج يعبر عن فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن حقيقة مجهولة لدينا أو من أجل البرهنة على حقيقة لا يعرفها الآخرون.

للإجابة عن إشكالية البحث، و لإثبات صحة أو عدم صحة الفرضيات الموضوعة، كان علينا اختيار المنهج التحليلي ، و الاستعانة ببعض الشواهد التاريخية مثل سرد نظريات التجارة الدولية عند الضرورة أي اعتمدنا في بعض الأحيان على التسلسل التاريخي في طريقة سردنا لبعض المعلومات إذ تعتبر وقفات تاريخية مهمة في التطور الذي شهده العالم اليوم بدءا من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة ، و كذا المنهج الاستقرائي الذي سيمكننا من التحليل الكمي و النوعي للبيانات المتوفرة لدينا.

➢ أدوات البحث:

اعتمدنا في دراستنا هذه على جمع المصادر أو المصادر الوثائقية أو الالكترونية باستعمال الانترنت على قدر ما تيسر باللغات العربية و الفرنسية و كذا الانجليزية مع التطلع على بعض المجلات و المواقع الالكترونية قصد جمع الإحصائيات و البيانات.

- أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الشديدة في تحليل هذا الموضوع
- التخوفات التي أبدتها عدة أطراف من جراء انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المدى القصير.

- **أهداف الدراسة:**

- إن حديث الساعة هو الذي أعطى الموضوع قيمة بالغة للخوض فيه
- محاولة تقديم دراسة تحليلية جادة تكمل الدراسات السابقة عن المنظمة العالمية للتجارة و تفتح آفاقا لدراسات أخرى جديدة مكملة لها وكذا بمحاولة الإلمام بحالة الجزائر كدول عربية نامية ستنضم مستقبلا إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- **الدراسات السابقة:**

قد استعنا في بحثنا هذا على بعض الأطروحات:

- يوسفي رشيد: " سياسة التصدير كأداة للتقويم الهيكلي- حالة الجزائر- " و هي عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة وهران *2005-2006* يدور موضوعها حول بحث و تحليل أثر التجارة الخارجية الجزائرية بشكل عام و السياسة التصديرية بشكل خاص على معدلات النمو و التنمية المنتظرة بعد انتهاج إستراتيجية الانفتاح الاقتصادي و تحرير السوق لمعالجة حالة الركود الاقتصادي.
- بن خالدي نوال: "اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية و انعكاساتها على أعمال البنوك دراسة حالة الجزائر" و هي عبارة عن مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان * 2004-2005* يدور موضوعها حول مدى تأثير اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية على البنوك وما هي السبل الكفيلة بمواجهة تلك الآثار

-Belguendouz Houari :" L'impact de l'accord de libre échange sur la dynamique du commerce extérieur: Algérie- UE" mémoire de magister Université d'Oran *2005-2006*

- خطوات الدراسة:

لقد ارتأيت وأنا بصدد الإجابة عن الإشكالية المطروحة تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول أساسية حيث تخصص الفصل الأول لتنظيم التجارة على المستوى العالمي وبه تكون الدراسة في ثلاثة مباحث ندرس في المبحث الأول التجارة الدولية، حيث حاولنا من خلاله التعرف على خلفية التجارة الدولية نظريات أنصار كل من الحرية و الحماية التجارة على حد السواء و كذا السياسات التجارية الحاكمة للتبادل الدولي، وأما الثاني فيحلل الدعوة الأولى إلى إقامة منظمة التجارة العالمية مرورا بماهية الجات، مبادئها، جولاتها التفاوضية حتى نهايتها أما المبحث الثالث فيعرض خصوصيات المنظمة العالمية للتجارة بكل أبعادها، وكذا الآثار الإيجابية و السلبية على اقتصاديات الدول المتخلفة.

أما الفصل الثاني فخصصناه لدراسة الجزائر في ظل الانفتاح التجاري فتناولناه من خلال ثلاثة مباحث فتناول الأول دراسة خصوصيات الاقتصاد الجزائري بالمرور بمختلف المراحل التي مر بها مع تقييم فترة الإصلاحات أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة واقع التجارة الخارجية الجزائرية وكذا مختلف الإصلاحات أما عن المبحث الثالث فهو يدور حول تصحيح السياسات التجارية لزيادة الصادرات و تقليل الواردات.

أما الفصل الثالث و الأخير فيدور حول طريق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة مع التركيز على انعكاسات الانضمام على التجارة الخارجية و كذا سبل مواجهة تحديات الانضمام مع القيام بنمذجة قياسية للتجارة الخارجية الجزائرية بدراسة علاقة الصادرات بالناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الأول: الحجز و النظام الحجزي الدولي

مقدمة الفصل:

في ظل الاقتصاد البدائي ، إعتبر الانتاج كافيا لسد حاجيات الأفراد و لم تكن هناك ضرورة ملحة لقيام التبادل مع جماعات ومع نشأة التخصص و تقسيم العمل بين الأفراد و الجماعات بدأ اقتصاد التبادل يفرض وجوده عن طريق نظام المقايضة الذي اتسع ليتعدى حدودا ضيّقة و يشمل كافة القطاعات الاقتصادية وازداد بذلك اعتماد الناس بعضهم على بعض في إشباع حاجاتهم، ذلك أن الإنسان يعتمد في إشباع حاجاته على ما ينتجه و ما ينتجه غيره من سلع ، كما أن عملية التبادل تتم على أساس وجود فائض من سلعة أخرى بافتراض وجود سوق طبعا.

ومع تقدم العصور أصبح لزاما من توسيع نطاق هذا التبادل ليشمل دول أخرى و ظهر ما يسمى بالتبادل الدولي أو التجارة الدولية التي لا تختلف عن المنطق الذي تقوم عليه التجارة الداخلية من حيث أن قيام التجارة بين الأقاليم المختلفة في الدولة الواحدة، أو بين الأشخاص في المدينة الواحدة هو نتيجة طبيعية للتخصص و تقسيم العمل ، و قيام التبادل الدولي هو نتيجة للتخصص و تقسيم العمل على الصعيد الدولي و في هذا المجال كان هناك وجهات نظر حيث إعتبر آدم سميث أن التجارة الدولية امتداد للتجارة الداخلية ، فكلاهما قائم على تبادل فوائض الإنتاج ، أمّا ريكاردو فقد أقّر بضرورة وضع نظرية خاصة في التجارة الدولية حيث تّم فارق بينهما في قدرة عوامل الإنتاج على التنقل داخل الدولة الواحدة حيث أنكر إمكانية تنقلها بين الدول عبر الحدود السياسية .

حيث أن التجارة لعبت دورا كبيرا في حياة البشر كما برزت أهميتها الفائقة في مجال التنمية الإقتصادية وفي أعقاب الحروب و خاصة خلال الحرب العالمية الثانية حيث ظهرت الحاجة إلى تحرير التجارة الدولية في ظل تفاقم الأوضاع الإقتصادية و ظهور أزمة الكساد العالمي تم إنشاء الجات لهذا الغرض و قيادة العالم إلى الانتعاش الاقتصادي و الرخاء و لتكون مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي الدعائم الأساسية للإقتصاد العالمي و سنتعرض في هذا الفصل بشيء من التفصيل عن كل هذا و ذلك من خلال ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: التجارة الدولية

يتميز موضوع التجارة الدولية بمكانة هامة في علم الإقتصاد و بدايتها كانت مع عصر التجاريين في القرن 17 بإعتبارها الوسيلة المناسبة للحصول على المزيد من المعادن النفيسة التي تعتبر مصدرا لقوة الدولة، كما إهتم الإقتصاديون الكلاسيك بهذا الموضوع وذلك في القرنيين 18 و19، أما في العصر الحديث فقد أصبحت من أهم المواضيع الإقتصادية .

ومن أجل ذلك تبحث نظريات التجارة الدولية عن أسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة ، فمنذ العصور القديمة لم تكن الدولة لتتدخل في التجارة الدولية أو تفرض قيودا عليها فتميزت التعريفة الجمركية التي كانت تفرض حتى القرن 17 بطابعها المالي ولم يكن هناك إهتمام يذكر بآثارها الحمائية ، إلا مع مرور الوقت أصبح بإتخاذ سياسات تجارية ضرورة تمكن من زيادة ثروة الدولة وقوتها ، ولما لكل هذا من أهمية إرتأيت أن أدرس في هذا المبحث بعض المفاهيم و الأسس التي تخص التجارة الدولية .

المطلب الأول: مفاهيم:

بالتركيز على بعض التعاريف ، المراحل التطور والأهمية:

الفرع 1: تعاريف:

- تعني التجارة الدولية أو التجارة الخارجية أو الإقتصاد الدولي تبادل السلع فيما بين الدول في العالم وهذا الطابع الدولي للتجارة هو نتيجة التوسع على النطاق العالمي في تطبيق مبدأ تقسيم العمل و توطن الصناعة.[2]
- هي التي تتم من بين الدول من خلال عمليات التصدير و الإستيراد حيث يتم إنتقال السلع و الخدمات و الموارد من دولة إلى أخرى وفق إجراءات إدارية و مالية محددة. [3]
- المفهوم العام للتجارة الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في إنتقال السلع و الأفراد و رؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات و منظمات إقتصادية مختلفة أيضا.[4]

لعلّ أن هناك إلتباس في المفاهيم متى نقول التجارة الدولية ومتى تستعمل التجارة الخارجية؟

قد شاع استخدام إصطلاح التجارة الدولية و إصطلاح التجارة الخارجية كمترادفين مع ذلك يوجد فرق بينهما فإصطلاح التجارة الخارجية يشير إلى نظرة جزئية للعلاقات الإقتصادية بين دولة معينة و دول أخرى تتعامل معها تجاريا، بينما مصطلح التجارة الدولية يشير إلى نظرة شاملة إلى مجمل العلاقات التّي تنمو بين دول العالم مجتمعة إذ أنها صورة من صور العلاقات مع العالم.[5]

---

[2] حسين عمر:"المدخل إلى دراسة علم الإقتصاد" دار الكتاب الحديث: سلسلة مبادئ المعرفة الإقتصادية الطبعة3 ص11

[3] عبد العزيز عبد الرحيم سليمان:"التبادل التجاري" دار الحامد للطباعة و النشر الطبعة 1 -2004- ص9

[4] رشاد العصار/حسام داوود/عليان شريف/مصطفى سلمان:"التجارة الخارجية" دار الميسرة للنشر و التوزيع والطباعة الطبعة1-2000- ص12

[5] عبد العزيز عبد الرحيم سليمان: "التبادل التجاري" مرجع سابق ص10

و لقد تبلور هذا الإصطلاح الجماعي للدول المشتركة في التجارة من خلال الدعوة التّي نادت بها إتفاقية **بروتن وودز**[6] لإتاحة مجلات أوسع لتبادل السلع والخدمات و عناصر الإنتاج ثم تبلور الاصطلاح بظهور التكتلات الدولية الرامية إلى تحرير التجارة الدولية و إزالة العوائق التي تقف أمامها.

بمأن هناك تجارة خارجية فبالضرورة هناك تجارة داخلية [تجارة بين أقاليم دولة ما] والتي تمثل الشق الأكبر للتبادل التجاري و سميّت هكذا لأنها تتم داخل نطاق القطر الواحد و عادة ما تتم من خلال قانتين هما تجارة الجملة و تجارة التجزئة فمن خلال تجارة الجملة يتم تداول المواد والسلع بكميات كبيرة أما تجارة التجزئة فتتم بكميات أصغر نسبيا ،و لعل ما يتبادر إلى ذهننا ماهي أوجه التشابه و الاختلاف بين كل من التجارة الخارجية و الداخلية؟

➢ **أوجه التشابه و الاختلاف بين التجارة الداخلية و الخارجية:**

لا تختلف التجارة الداخلية عن الخارجية(الدولية) حيث أن آدم سميث لم يفرق بينهما باعتبار أن القواعد التي تحكم التجارة الخارجية هي نفسها التي تحكم التجارة الداخلية إلا أن ريكاردو كان له وجهة نظر أخرى حيث إعتبر أن عوامل الإنتاج لا تنتقل بسهولة مثل إنتقالها داخل الدولة و نادى بضرورة وجود نظرية خاصة للتجارة الخارجية و معالجتها بشكل مختلف عن التجارة الداخلية، وهذا يعني أن هناك ميزات تميز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية الداخلية و التي تتمثل في:

- *الحدود السياسية*: فلاشك أن التجارة الدولية عندما تقوم فإنها تقوم بين وحدات منفصلة و لذلك فهي تخضع لرسوم جمركية، قيود تجارية مباشرة أو مراقبة على الصرف لا تخضع لها التجارة الداخلية داخل الدولة فهي تقوم بين أفراد ووحدات تضمهم سياسة واحدة و يخضعون لقوانين و عادات ، تقاليد و نظم تجارية واحدة في حين أن التجارة الدولية تقوم بين أفراد أو وحدات ينتمون لدول مختلفة لكل منها قوانينها، تقاليدها و نظمها الإقتصادية الاجتماعية والسياسية.[7]
- *وحدة التعامل النقدي*: حيث أنها تختلف باختلاف التجارة الداخلية والخارجية، فالعملة في التجارة الداخلية واحدة أما في التجارة الدولية فإن العملات متعددة و لابد من الاتفاق على العملات التي يتم بمقتضاها عمليات التصدير و الاستيراد ومن المعروف أن إدخال النقود كوسيط في عملية التبادل يؤدي إلى تقسيمها إلى عمليتين منفصلتين ،الأولى يتم فيها تبادل السلع التي تفوق حاجة الفرد للنقود وهي عملية البيع،أما الثانية فتتمثل في تبادل النقود بالسلع التي يحتاجها الفرد وهي عملية الشراء، أما في التجارة الدولية فإن عملية التبادل تنقسم إلى

---

[6] عقدت الاتفاقية في مدينة برين وودز في الو.م.أ عام1944 و كان من أهم بنودها ربط الدولار بالذهب وبقية عملات العالم بالدولار

[7] عادل أحمد حشيش:"العلاقات الاقتصادية الدولية" دار الجامعة الجديدة للطباعة و النشر إسكندرية2000 ص 13

ثلاثة عمليات وهي: تبادل السلع الوطنية بالعملات الأجنبية أو العملات الأجنبية بعملات وطنية، أو حتى نقود وطنية بالسلع أي التعامل بعدة عملات في حالة التجارة الدولية.[8]

- *الموارد الطبيعية و البشرية(إمكانية تحرك عناصر الإنتاج)*: فهي تؤثر بدرجة كبيرة على تكاليف الإنتاج من دولة إلى أخرى و تجعل بعض الدول في ميزة نسبية للدول الأخرى فيما يختص بإنتاج بعض السلع، حيث أن هناك سهولة في انتقال عناصر الإنتاج داخليا بموجب صعوبته دوليا و يمكن التطرق لكل عنصر من هذه العناصر في الآتي:[9]

*العامل الإنساني: إن العمال ينتقلون بسهولة في بلد واحد بينما على المستوى الخارجي يجدون صعوبة و ذلك راجع لقيود تفرضها الدولة الأم أو البلد المضيف ،فالعامل ينتقل إلى العمل في دولة أخرى على شرط حصوله على عائد أكبر من ذلك الذي كان سيحصل عليه في بلده الأصلي.

*الموارد الطبيعية: تعتبر أقل عوامل الإنتاج قدرة على التنقل ،ليس فقط من دولة إلى أخرى و لكن أيضا في داخل حدود الدولة الواحدة.

*رأس المال: وهو الأكثر قدرة على التنقل من دولة إلى أخرى و أيضا داخل حدود الدولة الواحدة، فحركة رأس المال تهدف إلى البحث على أكبر عائد و المتمثل في معدلات الربح.

- *الاختلاف في طبيعة الأسواق الدولية*: ويتجلى ذلك في الاختلاف الواقع في طبيعة الأسواق بين الدول المختلفة و التي تسودها حالة المنافسة الكاملة، أو على الأقل تكون المنافسة فيها أكثر من تلك الموجودة في الأسواق المحلية، فالمنتج الذي يعمل في ظل سوق محلية ذات مرونة الطلب معينة عادة ما يتبع سياسة إنتاجية و تسويقية تتماشى وذلك السوق، أما إذا حاول الدخول ضمن سوق عالمي فإنه سوف يواجه طلب أكبر وبالتالي عليه تكييف سياسته السّعرية وفق متطلبات السوق بمعنى آخر إتباع سياسة التمييز في الأسعار.[10]

وبالتالي فالتجارة الدولية تعبر عن صورة من صور العلاقات مع العالم فهي تمكن الدول من الحصول على بعض السلع و الخدمات بأسعار أرخص من إنتاجها بنفسها أو تمكنها من استهلاك السلع و الخدمات التي لا يمكن الحصول عليها في حالة التجارة الداخلية مثل التكنولوجيا المتقدمة و التي تعود بالنفع للطرفين حيث تعتبر التجارة الدولية المرآة العاكسة لكافة النشاطات الاقتصادية فهي محصلة لمختلف النشاطات فهي تؤثر وتتأثر بها.

---

[8] بسام الحجار:"العلاقات الإقتصادية الدولية" مجد للطباعة و النشر الطبعة 1-2003- ص 16

[9] عادل أحمد حشيش/مجدي محمود شهاب: "أساسيات الإقتصاد الدولي " منشورات الحلبي الحقوقية 1998 ص 15-22

[10] بسام الحجار : "العلاقات الإقتصادية الدولية" مرجع سابق ص19

الفرع 2: مراحل تطورها

يمكن تقسيم مراحل تطور التجارة الدولية إلى ما يلي :[11]

2-1: المرحلة الأولى (1488-1763)

ظهرت هذه المرحلة عن طريق الاكتشافات التي تمت في هذه الفترة و غزو القارات التي قام به التجار الأوروبيين، وهي تبدأ مع اكتشاف طريق الرجاء الصالح من طرف بارثولو ميو دياز Bartholomew Diaz (1488) و اكتشاف كريستوف كولوكمبس Christophe Colomb لأمريكا1493، وفتح الطريق التجاري نحو الهند من طرف فاسكون دوقاما Vasco de Gama عام 1498؛ منه لعبت التجارة دور المحرك في فك العزلة مابين القارات.[12]

2-2 : المرحلة الثانية (1763-1883)

يعود ظهور هذه المرحلة إلى النظام الإنتاجي الرأسمالي، في الجزء الثاني من القرن 18، والذي كان مركزه "إنجلترا" والتي كانت تعتبر في ذلك الوقت لب الاقتصاد العالمي؛ ويتميز الإنتاج في هذه المرحلة بالوفرة، مما أدى إلى تصدير الفائض المنتج إلى المستعمرات والتي كانت مجبرة على شراء هذه المنتجات، والتي بدورها كانت تمون الدول الأوروبية بالمواد الأولية؛ وبالتالي سمحت هذه المرحلة بتقسيم التجارة ما بين الدول الأوروبية والدول المستعمرة، والتي سمحت بظهور ما يسمى بالتبادل اللامتكافىء "L'échange inégal" والذي يعتبر منبع التخلف الذي وقعت فيه هذه الدول المستعمرة.

2-3 : المرحلة الثالثة(1883-1980)

تظهر هذه المرحلة مع ظهور أول شركة متعددة الجنسيات " Standard Oil Tust " لـــ جون روكفلر "John D.Rockefeler"، وعليه من مميزات هذه الفترة هو ظهور الشركات المتعددة الجنسيات، وسيطرة العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة.

2-4 : المرحلة الرابعة (1980-

تتمثل هذه المرحلة بظهور الشركات العابرة للقارات والتي تتميز بطابع متميز بحكم وضعيتها، المتمثلة في إمكانياتها المالية و التكنولوجية والتي تتعدى حدود البلدان و سلطة الدول؛ بالإضافة إلى ذلك تتميز هذه المرحلة بإعادة الهيكلة التي تربط بين الدول النامية و صندوق النقد الدولي، والتي من شروطها سياسة الانفتاح وتبنّي اقتصاد السوق؛ وفي هذه المرحلة ظهر ما يسمى بالعولمة والتي تدل على اندماج أسواق السلع وعوامل الإنتاج، بالإضافة إلى الآثار السلبية على البيئة، وزيادة تعرض البلدان للصدمات الخارجية، بالاضافة إلى زيادة نسبة السلع الداخلة في التجارة التي يتم تصديرها.

---

[11]JACQUES B.GELINAS : " La globalisation du monde, Laisser faire ou faire ?" Montréal, éd ecosociété , 2000 pp 22-38.

[12] فؤاد محمد الصقار:" جغرافية التجارة الدولية" منشأة المعارف بالاسكندرية الطبعة 3- 1997- ص 12-19

الفرع3 :أهميتها

تعتبر التجارة الدولية أحد أهم مجالات التفاعل بين الإقتصاد المحلي و إقتصاديات العالم الخارجي لما يتضمنه من تدفق السلع والخدمات من و إلى الدولة و ما تخلقه من روابط على مستوى الإقتصاد الكلي حيث أنها لا تعترض سبيل انسياب السلع و الخدمات داخل الأسواق.[13]

كما تعد التجارة الدولية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواءا أكان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا فهي تربط الدول مع بعضها البعض إذ تساعد على توسيع القدرة التنافسية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة بالإضافة إلى زيادة رفاهية المجتمع عن طريق توسيع قاعدة الإختيارات فيما يخص توفير المنتوجات مما يترتب عن ذلك أن التجارة تعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي و قدرة الدولة على التصدير و الإستيراد و انعكاس ذلك كله على رصيدها من العملات الأجنبية و ما له من آثار على الميزان التجاري.[14]

وقد أصبحت عاملا أساسيا في الإستراتيجية الإقتصادية فالدولة قد تستخدم سلطاتها في المعاملات التجارية لتحقيق أغراضها السياسية و الإقتصادية أو تنفيذ أهدافها الإقتصادية كحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الإحتكارية و إبقاء ما يلزم من الإنتاج المحلي لحاجة السوق الداخلي و بالتالي فإن لها خاصية مزدوجة فهي من ناحية تستجيب للظروف و العوامل الخارجية و من ناحية أخرى تؤدي دورا هاما في الإقتصاد القومي.[15]

3-1:التجارة و التنمية الإقتصادية:

ترتبط التجارة الدولية إرتباطا وثيقا بمخطط التنمية حيث تتمتع بأهمية مميزة لما لها من قدرة على المساهمة في عملية التنمية و تتجلى أهمية التجارة في دورها الآني لخلق التوازن بين العرض الإنتاجي غير المرن وبين الطلب شديد المرونة وكان Denis Robertson أول من أشار إلى أن الصادرات هي محرك للنمو و ذلك في مقالة نشرها عام1940 و بعده حاول "نوركسه" أن يثبت أن زيادة الصادرات كانت محرك للنمو في الأقطار المنتجة للمواد الخام، كما أبرز بعض الإقتصاديين درجة الإرتباط بين التجارة و النمو و أظهرت الدراسات بأن نمو الصادرات كان ذا إرتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمالي و بيّنت الأدبيات بأن البلدان التّي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع و أن زيادة الصادرات تقود لنمو سريع في الإقتصاد إلا أن حسب كل من Lawaence وWeinstein(1999) فيرون أن الأقطار التي تنمو صادراتها بسرعة تميل إلى أن تنمو مستورداتها بسرعة أيضا.[16]

---

[13] خالد محمد السواعي :"التجارة و التنمية" دار المناهج للنشر و التوزيع عمان الطبعة1-2006- ص38

[14] رشاد العصار و آخرون :"التجارة الخارجية" مرجع سابق ص 12

[15] عبدالرحمن زكي إبراهيم:"مذكرات في اقتصاديات التجارة الخارجية" دار الجامعات المصرية اسكندرية ص7

[16] خالد محمد السواعي:"التجارة و التنمية" مرجع سابق 39

وأن بعض الإقتصاديين من أمثالهم "جيلز" (1995) يرون بأن الكثير من الدول النامية لا يمكنها إنتاج سلع و خدمات تساهم في رفع مستوى الرفاهية أو التنمية بتكاليف مقبولة وقد يزيد الطلب على المواد الغذائية عما هو ممكن إنتاجه محليا و كما هو معروف فإن معظم دول العالم الثالث تحاول الحصول على معدات و آلات و خبرات ايدارية و فنية من الدول الصاعية مقابل المواد الخام فتساهم صادراتها في عملية التنمية بما تدره من عملات أجنبية التّي هي بمثابة قدرة على شراء عناصر الإنتاج ، لذلك فإن قدرة الدولة في الحصول على العملات الأجنبية من خلال تصديرها للسلع و الخدمات، و العملات الأجنبية تحدد قدرتها على شراء السلع و الخدمات المنتجة في الإقتصاد العالمي.

3-2:التجارة و توزيع الدخل:

إن التجارة الدولية لا تقتصر على تبادل السلع و الخدمات بين الدول المختلفة فحسب بل إنها كذلك أسلوب لتوزيع الدخل القومي و العمل الإجتماعي و أنها لا تعمل بالضرورة من أجل المساواة بين جميع دول العالم، ويرجع ذلك إلى التباين في مستوى التنمية الإقتصادية بين الدول الصناعية المتقدمة و الدول الزراعية المختلفة و لا تقتصر المبادلات الإقتصادية بين الدول على تبادل السلع فحسب ، بل إنها تتضمن كذلك تبادل عناصر العمل و يترتب على إنتقالات الأشخاص من دولة إلى أخرى بقصد العمل عدة آثار أهمها:

*إعادة توزيع عناصر العمل بين دول العالم

*تبادل الخبرة الفنية و زيادة الكفاية الإنتاجية للعمل

*خلق حركات دولية لإنتقال رؤوس الأموال و السلع بين الدول

3-3:معيار أهمية التجارة الدولية:

تختلف التجارة الدولية في الإقتصاد القومي من دولة إلى أخرى و يرجع ذلك إلى التفاوت الموجود بين الدول في عدد السكان و ما لديها من موارد و خدمات وما بلغته من تقدم صناعي و تقاس هذه الأهمية بعدة وسائل أهمها: [17]

- متوسط نصيب الفرد من التجارة الدولية: يوضح هذا المتوسط مدى مساهمة التجارة الدولية في حياة الفرد في الدولة موضوع البحث ، ويتم الحصول عليه بجمع قيمة الصادرات و قيمة الواردات تم يقسم المجموع على عدد السكان ويمكن صياغته على النحو التالي :

$$\text{متوسط دخل الفرد} = \frac{\text{قيمة الصادرات} + \text{قيمة الواردات}}{\text{عدد السكان}}$$

[17] عبد الرحمن زكي ابراهيم: "مذكرات في اقتصاديات التجارة الخارجية" مرجع سابق ص 12

- متوسط ميل الإستيراد: و يمثل نسبة قيمة الواردات إلى الدخل القومي و الذي بمكن صياغته على النحو التالي:

$$\text{متوسط ميل الإستيراد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{الدخل القومي}}$$

فكلما كانت قيمة الواردات من سلع استهلاكية و إنتاجية كبيرة بالنسبة لقيمة الدخل القومي كلما دلّ ذلك على اعتماد الحياة الإقتصادية في تلك الدولة على الاستيراد من العالم الخارجي ففي هذه الحالة فإن متوسط ميل الإستيراد مرتفع.

وبصفة عامة إن أثر التجارة الدولية على إقتصاديات الدول النامية إتضح أكثر من أي وقت مضى وذلك أن هذه الدول تحكمها أوضاع التخلف الإقتصادي ولذلك يكون متوسط دخل الفرد منخفضا مما ينتج عنه إنخفاض مستوى الإستهلاك الإنتاجية و الإستثمارات و بالتالي هبوط مستوى الدخل و هكذا تدور دائرة الفقر من جديد فيمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورا للخروج من هذه الدائرة و خاصة عند تشجيع الصادرات و بالتالي الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس مال أجنبي يلعب دورا في زيادة الإستثمارات و بالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية:

قد يسأل سائل ،ماهي أسباب قيام التجارة بين الدول ؟ ماذا تستفيد الدول منها؟ فقد تعددت الأسباب وكثرت النظريات لتفسير هذه الأسباب ،فمنهم من برّر السبب لإختلاف إنتاجية العامل و منهم من أجاب بأن السبب هو إختلاف الأذواق و غيرها من الإجابات و سنتناول في هذا المطلب عرض هذه النظريات حيث تركز على أساسيات التجارة في السلع و الخدمات بين الدول وتهتم أساسا بدوافع التجارة و العناصر التي تحدد نماذج التجارة الدولية:

الفرع 1: النظريات الكلاسيكية:

1-1: نظرية التكاليف المطلقة (Adam Smith 1723-1790)

لقد أقر "آدم سميث"[18] بأن التجارة الدولية تقوم أساسا لتفسير فائض الإنتاج المحلي و للتغلب على ضيق السوق المحلية وبذلك يدخل الإنتاج في مرحلة الإنتاج الكبير و تستفيد الدولة من التخصص و التقسيم الدولي للعمل الذي تكون تأثيراته معتبرة وبصفة عملية في حالة الصناعات الصغيرة أو الخاصة التي تستجيب لحاجات ورغبات فئة قليلة من الأفراد حيث يكون عدد العمال قليل يعملون كفوج واحد من أجل إنتاج السلعة.[19]

---

[18] أدام سميث (1723-1790): اقتصادي سكوتلوندي (écossais) من ابرز كتاباته كتاب " البحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم (1776).

[19] ADAM SMITH : "Recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations" nouvelle traduction par Philippe Jaudel economica Paris 2000 p 9

وقد جاء "آدم سميث" في كتابه المشهور بعدة انتقادات لهدم آراء التجاريين فيما يتعلق بمصدر الثروة وهو الذهب و أن الوسيلة للحصول عليه هو التجارة الخارجية و بيّن أيضا أن الذهب ليس ثروة في حد ذاته و إنّما قيمة تتمثل في مقدار ما يستطيع الحصول عليه من سلع و خدمات وهي تكثر أو تقل حسب سعر الذهب، وعلى ضوء نظريته في الثروة يمكن التعّرف على نظريته في التجارة الدولية حيث أن هذه الأخيرة مفيدة لا لأنّها تأتي بالذهب و الفضة ولكن لأنّها تؤدي إلى إتساع السوق بالنسبة لصادرات الدول حيث أن إتساع السوق يؤدي إلى زيادة تقسيم العمل الذي يزيد الناتج الكلي للسلع و تزداد مقدرة البلد على إدخار جزء من هذه الزيادة لتضيفه إلى رأس مالها و هذا سيزيد من قدرتها على زيادة إنتاجها في المستقبل.[20]

وقد وضع "سميث" أسس السياسة الإقتصادية الكلاسيكية في مبدأ الحرية الإقتصادية "**دعه يعمل دعه يمر**" حيث ركز على أهمية التجارة الحرة لزيادة الثروة لجميع الدول المتاجرة وحسب ما يرى فإن المنفعة المشتركة للتجارة تقوم على أساس الميزة المطلقة أي نفقة مطلقة أقل ،فإن هذا كافي لقيام التجارة الخارجية بين تلك الدولة و الدول الأخرى التي تتمتع بميزات مطلقة أخرى أو نفقة مطلقة أقل في إنتاج سلع أخرى فيحدث التبادل بينهما.

ولإيضاح رأي "آدم سميث" نفترض مثال دولتين هما إنجلترا و البرتغال ينتجان سلعتين هما القماش والقمح و إن ثمن هاتين السلعتين قبل قيام التجارة بينهما كان كالتالي:

	القماش	القمح
إنجلترا	3 دولارات للوحدة	4 دولارات للوحدة
البرتغال	6 دولارات للوحدة	2 دولارات للوحدة

و يتضح من هذا المثال أن ثمن القماش في انجلترا أقل منه في البرتغال ،الأمر الذي يؤدي إلى قيام منتجي القماش في انجلترا بتصديره إلى البرتغال ، وارتفاع ثمن القمح في انجلترا عنه في البرتغال يحمّل منتجي القمح على تصديره، وسوف تكون نتيجة ذلك إتساع سوق القماش أمام المنتجين الإنجليز و سوق القمح أمام المنتجين البرتغاليين و بهذا يزداد مدى تقسيم العمل و التخصص في صناعة القماش في انجلترا وفي صناعة القمح في البرتغال مما يؤدي إلى زيادة انتاجية العمل في الدولتين و بالتالي إلى زيادة الناتج الكلي بهما و هكذا يمكن لكل دولة أن تحصل على حاجتها من السلعة من أكفأ المصادر الإنتاجية وأرخصها ، فالشرط الأساسي لقيام التجارة بين الدولتين في رأيه هو تلك الميزة المطلقة فيما يخص المنتجات التي تصدرها الدولة، وعلى ذلك يجب توفير جميع الإمكانيات

[20] أحمد بديع بليح: "الإقتصاد الدولي" توزيع منشأة المعارف اسكندرية 1994 ص 254

للمنتجين حتى يستطيعوا أن ينتجوا سلعا أكثر يتمتعون بها بميزة مطلقة والنتيجة هي زيادة التخصص، الإنتاجية و الثروة في الدولة المعنية.

" **إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدّنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا** " نستنتج من هذه المقولة إلى وجوب جعل التجارة حرة بين البلدان المختلفة والتي تدعو إليها نظرية التكاليف المطلقة و بأنها هدف السياسة الإقتصادية الواجب إتباعها على كل دولة لأنها ستؤدي إلى زيادة الثروة لكل بلد فالعوائق المختلفة للتجارة الخارجية مثل القيود الجمركية ستؤدي إلى تضييق حجم السوق الدولي.

1-2: نظرية التكاليف النسبية (D.Ricardo 1772-1823):[21]

قد استعرض "ريكاردو"* ما ذهب إليه "آدم سميث" أن التجارة -بين الدولتين- ستعود بالفائدة عليهما إذا كان لإحداهما ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج إحدى السلعتين محل المبادلة و كانت للدولة الأخرى ميزة مطلقة على الدولة الأولى في إنتاج السلعة الثانية ،وأوضح أنه ستوجد فائدة لكل من الدولتين في التجارة الخارجية حتى ولو كان لأحد الدولتين ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج السلعتين وذلك إذا ما كانت هذه الميزة أكبر في إحدى السلعتين منها في سلعة وهكذا فإن التخصص الدولي و قيام التجارة الدولية لا يتوقف على مقارنة الميزة المطلقة لمختلف الدول في إنتاج السلعة الواحدة و إنما هي مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في إنتاج السلعتين.[22]

ويوافق "ريكاردو" "آدم سميث" على أن قاعدة النفقات المطلقة تعطي ميزة مطلقة فيما يخص إنتاج سلعة معينة، ولكنه يحدد تلك القاعدة بالنسبة للتجارة الداخلية ، أما الخارجية فإن قاعدة النفقات المطلقة لا تفسر كيفية قيام التجارة بين الدول المختلفة وهنا يبدأ تحليل ريكاردو في النفقات النسبية.

ولنشرح قانون النفقات النسبية في المثال التالي:

	وحدة المنسوجات	وحدة القمح
انجلترا	100 يوم عمل	120 يوم عمل
البرتغال	90 يوم عمل	80 يوم عمل

هذا البيان يبين نفقة إنتاج المنسوجات ووحدة القمح في كلا من البرتغال و إنجلترا فمن الواضح أن تكاليف إنتاج المنسوجات و القمح أقل في البرتغال عنها من إنجلترا ،ومن خلال هذا المثال نرى أن التبادل التجاري لن يقوم بين إنجلترا و البرتغال و ذلك لأن البرتغال تتفوق تفوقا مطلقا في إنتاج

---

[21] أورد ريكاردو نظريته في التجارة الدولية من خلال كتابه " الاقتصاد السياسي و الضرائب"

* دافيد ريكاردو(1772-1823): مفكر اقتصادي إنجليزي، محلل للرأسمالية الليبرالية من مؤلفاته " Les principes de l'économie politique"1817

[22] جمال الدين لعويسات :"العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية " دار الهومة للطباعة و النشر الجزائر ص 25

السلعتين ،غير أن "ريكاردو" يقول أنه على الرغم من هذا إلا أن البرتغال تتفوق بدرجة أكبر في إنتاج القمح عن المنسوجات و لإيضاح الفكرة أكثر نقوم بمقارنة تكلفة إنتاج السلعة في إحدى البلدين بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في البلد الآخر، ثم نقارن هذه التكلفة النسبية ما بين السلعتين و بذلك تتخصص البرتغال في إنتاج السلعة التي تكون نفقة إنتاجها بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في إنجلترا أقل منها في السلعة الأخرى كذلك ستتخصص إنجلترا في إنتاج السلعة التي تكون نفقة إنتاجها بالنسبة لنفقة إنتاجها في البرتغال أقل منها في السلعة الأخرى، فنفقة إنتاج القمح في البرتغال بالنسبة لنفقة إنتاجها في إنجلترا هي120/80 يوم عمل و هذا يعني أن نفقة إنتاج وحدة من القمح في البرتغال إنما تعادل نفقة إنتاج 0.66 وحدة منه في إنجلترا ، أما نفقة إنتاج المنسوجات بالنسبة لنفقة إنتاجها في إنجلترا فهي 100/90 يوم عمل بمعنى أن نفقة إنتاج وحدة واحدة من المنسوجات في البرتغال إنما تعادل نفقة إنتاج 0.9 وحدة واحدة منها في إنجلترا ، وبذلك تكون نفقة القمح في البرتغال بالنسبة لنفقته في إنجلترا هي الأقل ،أي أقل من نفقة المنسوجات وهكذا يكون من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج القمح لتمتعها في إنتاجه بنفقة نسبية أقل بالمقارنة بالمنسوجات أما إنجلترا فالعكس.

1-3: نظرية القيم الدولية (John Stuart Mill 1806-1873)[23]

عجز "ريكاردو" عن السير في نظريته ليحدد معدلات التبادل الدولي و لذلك فإن "جون ستيوارت ميل"* حلل الكيفية التي تحدد بها المعدلات التي ستتبادل بها السلع و كذلك الكيفية التي تتوزع بها فوائد التقسيم الدولي للعمل بين الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج سلع معينة و تتخصص فيها وتتبادلها بسلع أخرى لا تتمتع في إنتاجها بميزات نسبية.[24]

ويشرح "ميل" نظريته بإفتراض أن هناك دولتين إنجلترا و ألمانيا اللّتان تنتجان المنسوجات و الكتان، وذلك من خلال الجدول التالي:

	المنسوجات	الكتان
إنجلترا	10 وحدات	10 وحدات
ألمانيا	10 وحدات	20 وحدة

ومن هذا الجدول يتبين أن المنسوجات في كلا من إنجلترا و ألمانيا تكلّف قدرا من العمل أكبر مما يكلّفه إنتاج الكتان ، ولكن تتمتع ألمانيا بميزة نسبية عن إنجلترا في إنتاج الكتان في حين تتمتع إنجلترا بميزة نسبية بالنسبة لألمانيا في إنتاج المنسوجات ولذلك فمن المفيد بالنسبة للدولتين أن تتخصص

[23] جون ستيوارت ميل (1806-1873) : إقتصادي إنجليزي من مؤلفاته (Principes d'économie politiques,1848)
[24] صبحي تادرس قريصة/ مدحت محمد العقاد:"النقود و البنوك و العلاقات الإقتصادية الدولية" دار النهضة العربية للطباعة والنشر1983ص288

إنجلترا في إنتاج المنسوجات وتستورد الكتان من ألمانيا في حين تتخصص ألمانيا في إنتاج الكتان و تستورد المنسوجات من إنجلترا.

1-4: نظرية الطلب المتبادل (Marchal/Edgworth):

ترجع فكرة الطلب المتبادل إلى "جون ستيوارت ميل"[25] و تتلخص فكرة الطلب المتبادل في أن عرض إحدى طرفي المبادلة للسلعة المنتجة من طرف هي في الواقع تمثل الطلب على السلعة التي ينتجها الطرف الآخر، و كذلك فإن عرض الطرف الآخر للسلعة التّي ينتجها هو في الواقع يمثل طلبه على السلعة التّي ينتجها الطرف الأول ، ويتحدد معدل التبادل الفعلي نتيجة لإلتقاء طلب الطرف الأول بطلب الطرف الثاني على السلعتين أي نتيجة لإلتقاء الطلب المتبادل.

وقد قام "ألفرد مارشال" بتحليل فكرة "ميل" في الطلب المتبادل ثم قام " أدجورث" بإستكمال ما أبداه "مارشال" وبناءا على فكرة الطلب المتبادل فإن منحنياته تحدد سعر التبادل الدولي.

بدأ نقد النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية من واقع الفروض التّي استندت إليها، فكانت تفترض أن التبادل التجاري بين الدول إنما يتم على أساس المقايضة و إنصبت كل التحاليل على حالة دولتين لا تنتجان إلا سلعتين و تجاهلوا التكاليف الأخرى، و إن عناصرالإنتاج تتمتع بالسيولة الكاملة داخل الدولة الواحدة وأن قيمة المبادلة تحدد على أساس العمل المبذول في إنتاج السلعة ،ففي الواقع لا يعبر عن قيمة أيّ سلعة بسلعة أخرى ولكن بثمن نقدي و الإنتاج لا ينحصر في سلعتين و إنما في كثير من السلع إلى غير ذلك ، لذلك قد قام مجموعة من الإقتصاديين من أمثال Taussig ، Edgworth ، Senior Lonfield بتوسيع نطاق النظرية و إستبعاد فروضها المبسطة.

الفرع2: النظريات النيوكلاسيكية:

2-1: نظرية نفقة الإختيار(Haberler) :

إنتقد "هابرلر" الأساس الذي تقوم عليه نظرية العمل في القيمة ، و إعتمد على فكرة نفقة الإختيار بدلا من النفقة المحددة على أساس العمل في تفسير التبادل الدولي، ونفقة الإختيار أو الإستبدال تعبرعن إختيار سلعتين يمكن إنتاج أيهما بإستخدام عامل معين من عوامل الإنتاج و إنما لا يمكن إنتاجهما معا في وقت واحد و بالتالي فنفقة الإختيار ليست نفقة إنتاج يتم إنفاقها بالمعنى الصحيح و إنما هي النفقة التّي ضحي بها من أجل إنتاج سلعة من السلع.[26]

وقد يرى "هابرلر" أن نفقة الإستبدال بالمعنى السابق تصلح أساسا لتفسير التبادل الدولي ،فالبلد المعين يتمتع بعوامل إنتاج عديدة و هو يستخدمها جميعا، وإذن يجب التخلي عن فكرة "ريكاردو" القائلة بأن العمل هو عامل الإنتاج الوحيد، وهذه العوامل جميعا تشارك في إنتاج السلع المختلفة وعلينا أن

---

[25] برتلن أولين (1933): اقتصادي وسياسي سويدي حائز على جائزة "نوبل" ومن مؤلفاته "Iterregional trade"

[26] زينب حسين عوض الله:" الإقتصاد الدولي" دار الجامعة الجديدة الأزاريطة 2004 ص 17

نحسب نفقة إنتاج هذه السلع بمعيار مشترك غير العمل ، هذا المعيار المشترك هو نفقة الاختيار أي النفقة التّي يضحّى بها لإنتاج السلعة.[27]

وينتهي "هابرلر" إلى القول بأن أثمان السلع في داخل كل دولة تتناسب مع نفقات إستبدال هذه السلع و البلد الذي يتمتع بميزة نسبية في إنتاج إحدى هذه السلع يستطيع أن يحقّق الكسب من وراء التبادل الدولي و بالتالي فهو يحتفظ بهيكل النظرية التقليدية لريكاردو إلا أنه يضع فكرة نفقة الإستبدال موضع فكرة النفقة النسبية، فإذا افترضنا مع "هابرلر" أن الدولة تمتلك عنصرين للإنتاج وهما العمل و رأس المال و إنها تستطيع أن تنتج سلعتين فإنه يمكن للدولة أن تستخدم عناصر الإنتاج هذه في إنتاج إحدى السلعتين دون الأخرى ، وفي جميع الحالات فإن إنتاج الدولة سيكون محدودا بكمية عناصر الإنتاج التي تمتلكها ، و لهذا فإنها كلما أنتجت أكثر من إحدى السلعتين فإنها لابد و أن تنتج أقل من السلعة الأخرى.

ورغم كل هذا فقد أخفق "هابرلر" في تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية بين الدول و أن تحليل نظرية التجارة الخارجية على شكل وحدات مادية هو تحليل ناقص و محدود لأنه إعتمد على أسلوب المقايضة وفي الأساس المبادلات التجارية بين الدول تتم على أساس النقود أي على أساس الأثمان وقد جاءت النظرية السويدية لسد هذا النقص.[28]

2-2: نظرية وفرة عوامل الإنتاج (Hecksher-Ohlin*) :

تفسر النظرية الكلاسيكية السبب في قيام التجارة بين الدول وهو إختلاف النفقات النسبية في إنتاج السلع ، ولكنها لم تفسر لماذا تختلف النفقات النسبية من دولة إلى أخرى و نظرا لأن النظرية الكلاسيكية تقوم على أساس إعتبار العمل أساس لنفقة السلعة ، وإن التبادل الدولي يتم على أساس المقايضة ،فقد قام "هيكشر" بتحليل هذه الفروض التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية بينما رفض "أولين" الفروض التي قامت عليها النظرية وهي إعتبار العمل أساس لقيمة السلعة و أنه يجب تطبيق الأسعار و أثمان عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة ، فالتفاوت في قيمة السلع لا يرجع إلى التفاوت فيما أنفق على السلعة من عمل ، و لكن فيما أنفق من عناصر الإنتاج على السلعة، كما بين أن التجارة الدولية تقوم نتيجة لا للتفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج و إنما تقوم للتفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج ،و بالتالي في أسعار السلع المنتجة ، كما أن سبب قيام التجارة بين الدول يرجع إلى الإختلاف في أسعار السلع المنتجة ،هذا الإختلاف في أسعار عوامل الإنتاج إنما يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج ، وينعكس هذا كله في الإختلاف في أثمان السلع

---

[27] أحمد بدبع بليح: "الإقتصاد الدولي" مرجع سابق ص 280

[28] زينب حسين عوض الله:"الإقتصاد الدولي" مرجع سابق ص 19

*أبل هيكشر(1919): اقتصادي سويدي مختص في التاريخ الاقتصادي ومن مؤلفاته " The effect of foreign trade on the distribution of income"

المنتجة ، وهكذا سيوجد دولا تختص في إنتاج سلع معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في إنتاجها و إن هذه الميزة ترجع لإختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها، وتقوم التجارة لإختلاف النفقات النسبية ، ثم يزداد الطلب على منتجات كل دولة و تستفيد من مزايا الحجم الكبير للإنتاج و هكذا فإن التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة واحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد، فدوال الإنتاج بالنسبة لأي سلعة إذن واحدة في البلد الواحد و قد تكون كذلك بين عدة بلدان و قد لا تكون.[29]

تلك هي نظرية "هيكشر وأولين" و ظاهرها يشكل محاولة التخلي عن النظرية التقليدية، و لكن يؤخذ على أن هذه النظرية إفترضت قيام التبادل الدولي بين دولتين، في حين أن التجارة الدولية كما هو معروف تشترك فيها جميع الدول، كما أن هذه النظرية أوردت تفسيرا سكونيا للتجارة الخارجية و إفترضت تماثل وظائف الإنتاج بين الدول المختلفة و هذا يعتبر كنقص لهذه النظرية.[30]

2-3: لغز ليونتياف (Liontief 1906-1966)[31]:

قام هذا الإقتصادي بتطبيق إختبار النظرية الحديثة للتجارة الخارجية على صادرات وواردات الو.م.أ لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج على أساس أن الو.م.أ تتمتع بوفرة في رأس المال و ندرة في عنصر العمل ، و إستخدم "ليونتيف" في هذا الإختبار أسلوب تحليل المستخدم المنتج و ذلك لحساب رأس المال ، وكذلك العمل اللازم للإنتاج في عدد من الصناعات الأمريكية ووصل إلى النتيجة أن التجارة بين الو.م.أ و الدول الأخرى إنما تقوم على تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال ، فطبقا لهذه النتيجة فإن الو.م.أ لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال لأن العامل الأمريكي يحيط به تجريب وخبرة و تنظيم فإن عنصر العمل هو المتوفر بالنسبة لعنصر رأس المال و إذن فإن على أمريكا أن تصدر سلعا ذات كثافة في عنصر العمل عالية بالنسبة لرأس المال و تستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل.[32]

الفرع3: النظريات الجديدة

3-1: نظرية رأس المال البشري: (Findley-Kierkowsky)

تتمثل إحدى المحاولات لتفسير ملاحظات "ليونتيف" من تناقض ظاهري في أخذ رأس المال البشري بعين الإعتبار، و رأس المال البشري إنما هو نتيجة إستثمار في تدريب اليد العاملة يسمح بتوفير عمالة ماهرة تزيد من إنتاجية العمل، فحسب تحليل أولي يمكن إعتبار العمالة الماهرة كنتيجة لإختلاف عاملين أساسيين : العمل ورأس المال ، و النشاط التربوي الذي يجعل من العمال غير الماهرين عمالا ماهرين يعتمد على عامل يسمى *رأس المال التربوي* الذّي يمكن إدماجه في رأس

---

[29] مجدي محمود شهاب:"الإقتصاد الدولي" دار المعرفة الجامعية للطباعة و النشر 1996 ص54

[30] خالد محمدالسواعي:" التجارة و التنمية" مرجع سابق ص 20

[31] Wassily ليونتياف (1906-1980): اقتصادي أمريكي من أصل روسي، أعماله متعلقة بالتبادل الاقتصادي ما بين القطاعات، حائز على جائزة نوبل سنة 1973.

[32] ALAIN BEIHONE/CHRISTIANE DOLLE/EMMANUEL BUISON/EMMANUEL Le MASSON : "Aide-mémoire-économie "édition Dalloz 2001 p 300

المال بصفة عامة، وعليه البلد الذّي يوجد فيه رأس المال وافرا نسبيا سيصدر سلعا كثيفة من حيث العمالة الماهرة ، في حين أن البلد الّذي يقل فيه رأس المال نسبيا سيصدر سلعا ذات كثافة من حيث العمالة غير الماهرة.[33]

3-2 : نظرية مهارة العمالة و التخصص (Keesing):

يرى " Keesing " أن العمالة ليس هي عاملا وحيدا و متجانسا من بين عوامل الإنتاج إذ ينبغي تقسيمها إلى عدة أنواع من المهارات، فهو يميز بين 8 فئات مرتبطة بثمانية أنواع من النشاط*العلماء و المهندسون * التقنيون و المصممون الصناعيون* الإطارات الأخرى* القيادات* عاملو الألات و الكهرباء* البقية من العمال اليدويين ذوي المهارة* الموظفون بالمكاتب* العمال غير الماهرين وشبه الماهرين*.

إن الو.م.أ لها صادرات ذات كثافة أقوى من حيث العمالة الماهرة بالنسبة للبلدان الأخرى، مما يعاكس التناقض الظاهري الذي استحلاه "ليونتيف"، كما تشير الأعمال التي أجراها "Keesing " إلى أن النموذج الذي وضعه "هكشير و أولين" قادر على التنبؤ بطبيعة المبادلات بالإستناد إلى الأرصدة التي نسميها أرصدة عاملية، شريطة أن تتم تجزئة العمالة نفسها إلى عدة فئات فرعية أكثر تجانسا.

3-3: نظرية الفجوة التكنولوجية و الصادرات (Bosner):

قام "Bosner " بتطوير نظرية الفجوة التكنولوجية على أساس ما لاحظه من أن المؤسسة التي تنتج سلعة جديدة يمكنها الإستفادة من إحتكار في تصدير هذه السلعة إلى أن تظهر مؤسسات أخرى تنتج سلعة مماثلة لها، ومن البديهي أن التقدم التكنولوجي لمؤسسة من شأنه أن يضيف للبلد الأصل للمؤسسة المخترعة ميزة نسبية جديدة ، فالعنصر المحدد للتجارة الدولية يكمن إذن في الفجوة التكنولوجية القائمة بين البلدان ، بحيث أن البلدان المتقدمة تصدر سلعا ذات كثافة من حيث التكنولوجيات الجديدة و تصدر البلدان الأخرى سلعا مبتدئة.

3-4: نظرية دورة المنتوج والتجارة الدولية (Vernon) :

يستند "Vernon " إلى فكرة الإحتكار التكنولوجي المرتبط بالإختراع و يركزعلى السلعة الجديدة في حد ذاتها وعلى مراحل دورتها، ويؤلف بين تطور طبيعة السلعة طوال دورتها وبين التطورات التي تشهدها في التجارة الدولية،و يمكن للسلعة أن تشهد هكذا أربع مراحل:مرحلة البروز، مرحلة النمو،مرحلة النضج و مرحلة التدني ، نجد في المرحلة الأولى أن السلعة كثيفة التكنولوجيا وأن تنميتها وإنتاجها على نطاق واسع يتطلبان – بعد ذلك– كثافة قوية في رأس المال(الإستثمار) أما في مرحلة النضج و التدني فنجد أن السلعة أصبحت مبتكرة و ذات قلة من حيث مهارة اليد العاملة و أدّت بالتالي إلى الإهمال، في المرحلة الأولى لايأتي عنها تجارة دولية حيث يتم صناعة السلعة و إستهلاكها في

[33] جمال الدين لعويسات: "العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية" مرجع سابق ص 33- 36

البلد الأصل الذي أخترعت فيه ،وخلال المرحلة الثانية من الدورة نشاهد بروز و تكاثر صادرات البلد المخترع نحو شركائه المتطورين ، وفي المرحلتين الأخيرتين الثالثة والرابعة من الدورة يقل تدفق المبادلات ويصبح البلد المخترع مستورد، و البلدان المتطورة المقلدة مصدرة لها، وانقلاب الأحوال هذا يعود إلى الأسباب التالية:

- ❖ تخلي المؤسسة المخترعة – شيئا فشيئا- عن إنتاج السلعة لتتوجه نحو إنتاج سلع جديدة .
- ❖ بلوغ الطلب الوطني نقطة الإشباع و إشباع الطلب الفائض عن طريق إستيرادات .

وباختصار فإن التحليلات التجريبية المعاصرة تسعى أكثر فأكثر إلى التأليف بين المحددات العاملية و التكنولوجية للتجارة الدولية.

3-5: نظرية المبادلات بين الفروع:

أصبحت النماذج التقليدية للمبادلات الدولية يشك في ملائمتها و يعترض عليها، لاسيما بالنظر إلى للأهمية التي تكسبها التجارة بين الفروع ، بين البلدان المصنعة ، ويبدو بالفعل أن السلع التي تتبادلها هذه البلدان فيما بينها تأتي في الغالب من فروع مماثلة بدلا من قطاعات مختلفة تظهر فيها ظروف العرض (العوامل التكنولوجية) أساسية في محددات المبادلات، والمتعارف بالنسبة للمبادلات فيما بين الفروع إنها عبارة عن مقادير متشابهة(استيرادات و تصديرات) من سلع تنتمي إلى فرع واحد.

3-6 : نظرية الطلب التكنولوجي (Linder) :

إن شروط الإنتاج حسبه ليست مستقلة عن شروط الطلب لأن كفاءة الإنتاج تزداد بازدياد الطلب، كما أن شروط الإنتاج المحلي يؤثر عليها أساسا الطلب الداخلي، والطلب المحلي النموذجي يعتبر ركيزة الإنتاج و الشرط الضروري الذي يجعل سلعة ما قابلة للتصدير .

وعليه فإن السوق الخارجي إنما هو امتداد للسوق الداخلي في حين أن المبادلة الدولية لا تمثل سوى توسع للمبادلات الإقليمية.[34]

3-7: نظرية المنافسة غير الكاملة و المبادلات فيما بين الفروع (Krugman) :

يمكن التمييز في هذا المجال بين نظريتين:

الأولى تتناول البحث في تنافس إحتكار المنتجين (قلة البائعين مقابل كثرة المشترين) وتبادلات السلع المختلفة، أما الثانية فتحلل التنافس الإحتكاري (سوق يمثله كثرة البائعين و المشترين و تباين السلع أيضا) و التبادل الدولي لسلع متباينة.

تأتي التجارة فيما بين الفروع – حسب الطريقة الأولى- كنتيجة لتبادل سلع متماثلة تماما، ففي الإقتصاد المغلق نجد أن الإنتاج يقوم به محتكر واحد في كل بلد ، بينما نجد في الإقتصاد المفتوح أن مؤسستين تنتمي كل واحدة منها إلى أحد البلدين – تقومان بإنتاج نفس السلعة – و هذان السوقان

---

[34] مجدي محمود شهاب :" الإقتصاد الدولي " مرجع سابق ص 87

المكتفيان ذاتيا يشكلان – عندما يفتح المجال للمبادلة – سوقا واحدة تسعى كل واحدة من المؤسستين حينئذ لكسب جزء منه في البلد الشريك، ويتحول هكذا النموذج إلى نموذج احتكار ثنائي حيث أن كلا من المؤسستين تسعى لكسب جزء من السوق في البلد الأجنبي، ويتحقق التوازن عندما تضمن كل من المؤسستين لنفسها نصف السوق في البلد الشريك وتكوين التجارة في هذه الظروف متصالبة تماما و قائمة على التبادل بين الفروع.

أما النظرية الثانية القائمة على المنافسة الاحتكارية فإن التجارة فيما بين الفروع تظهر و كأنها تبادل لسلع متشابهة و لكن غير متماثلة ، إذ هي مختلفة فيما بينها و هذه الإختلافات بين سلع متقاربة في نوعيتها سوف تمكن المستهلكين من إشباع طلب على الإختلاف، مما سيؤدي إلى قيام تبادل ، ومن الإقتصاديين من قدموا أمثال Lloyd و Grubel تفسيرات أخرى للتبادل فيما بين الفروع حيث يعتقدون وجوب التمييز بين المحددات وفقا لطبيعة السلع المتبادلة التي قد تظهرعلى شكل سلع متماثلة ومتجانسة أو كسلع مختلفة أو كسلع تكنولوجية أو قابلة للإنقسام ، فالحالة الأولى تخص تبادل سلع متجانسة وظيفيا رغم إمكانية إختلافها من حيث عناصر ثلاثة (مكان إنتاجها، فترة إستعمالها، التغليف...) وتخص الحالة الثانية تبادل سلع مختلفة وظيفيا (سلع بديلة)، و تتعلق الحالة الثالثة بتبادل سلع تكنولوجية أو قابلة للإنقسام وتكون التجارة فيما بين الفروع –حينئذ– ناتجة عن الإختراع و الفجوة التكنولوجية مما يتطلب تحليلا نيوتكنولوجيا ومن ناحية أخرى نلاحظ تقسيم عمليات إنتاج السلع تسمح بقيام التجارة في مجال التصدير و الإستيراد مرتبطة بعمليات التركيب الجارية في بلد أجنبي مثلا، كل هذه العناصر تساعد على توسيع المبادلات فيما بين الفروع.[35]

3-8: معدل التبادل الدولي: Terms of trade/Termes de l'echange

معدل التبادل الدولي لبلد معين هو عبارة عن الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصدرها للخارج وهناك تعريفات كثيرة لمعدل التبادل الدولي:

✓ معدل التبادل الدولي الصافي : Termes nets de l'échange

وهو عبارة عن النسبة بين أسعار الصادرات و الواردات و التي يعبرعنها كالآتي:

$$N= P_X / P_M$$

حيث N : معدل التبادل الدولي الصافي

P_X : الرقم القياسي لأسعار الصادرات

P_M : الرقم القياسي لأسعار الواردات

وفي هذا المجال نجد أن هناك ثلاث حالات:

- إذا كان خارج القسمة أكبر من 1 فإن ذلك يعني أن معدل التبادل الدولي الصافي في صالح الدولة.

[35] جمال الدين لعويسات : "العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية" مرجع سابق ص 35

- إذا كان خارج القسمة يساوي 1 فإن ذلك يعني أنه لا يوجد أي تغير نسبي في أسعار الصادرات و الواردات في الدولة.
- إذا كان خارج القسمة أقل من 1 فإن ذلك يعني أن معدل التبادل الدولي الصافي في غير صالح الدولة.

وهكذا فإن معدل التبادل الدولي يقيس التكلفة الحقيقية للواردات معبرا عنها بالصادرات.

✓ معدل التبادل الدولي الإجمالي:Termes d'échange bruts

وهو النسبة بين الرقم القياسي لكمية الصادرات و الرقم القياسي لكمية الواردات و التي يعبرعنها كالآتي: $G= Q_M/Q_X$

حيث G : معدل التبادل الدولي الإجمالي

Q_M: الرقم القياسي لكمية الواردات

Q_X: الرقم القياسي لكمية الصادرات

وكلما كان خارج القسمة كبيرا كان هذا في صالح الدولة ،وهذه العلاقة تعتبر أساسا عن عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها البلد مقابل كل وحدة تصدرها سواءا كانت قيمة الصادرات مساوية أو أكبر أو أقل من قيمة الواردات .

والتعريفين الأول و الثاني يسميان معدل التبادل السلعي تمييزا عن معدل التبادل الحقيقي والذّي يبين العلاقة بين النفقة الحقيقية لوحدة من الواردات والنفقة لوحدة من الصادرات ، وعلى ذلك فإن معدل التبادل السلعي يمثل قيمة السلع الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية ، أمّا معدل التبادل الحقيقي فهو يمثل العمل الوطني بالنسبة للعمل الأجنبي.

وأكثر التعريفات إستخداما في التجارة الدولية هو معدل التبادل الصافي وهو إذن العلاقة بين ثمن الوحدة من الصادرات و ثمن الوحدة من الواردات.

3-9: نظرية إحلال الواردات:

يعني إحلال الواردات أن ينتج محليا ما كان يستورد من قبل أو تنتج محليا ما نحتاج من سلع بصفة عامة و يتم ذلك عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة التي تحل محل الواردات وخلق الحماية الكافية لهذه الصناعة و ذلك عن طريق منع إستيراد السلع التي نريد احلالها بالإنتاج المحلي مستخدمين في ذلك إما التعريفة الجمركية أو أدوات قيود الإستيراد الأخرى كنظام الحصص فمن خلال ذلك يصبح المنتج المحلي في وضع أفضل من المنتج الأجنبي من حيث المنافسة السعرية ،سعر السلعة المستوردة بعد إضافة التعريفة عليها تصبح غير قادرة على منافسة السلعة المحلية بفرض هذه القيود ينشأ محليا فائض في الطلب على هذه السلع مما يترتب عليه إرتفاع أسعارها و بالتالي ربحية الإستثمار فيها فتتجه الموارد المحلية إلى الإستثمار في إنشاء الصناعات التي تقوم بإنتاج هذه السلعة

التي كان يتم إستيرادها من قبل ، و يترتب على سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات تخفيف العبء على ميزان المدفوعات فيما يخص موارد النقد الأجنبي النادرة ، ويترتب كذلك على هذه السياسة إنخفاض الأهمية النسبية للواردات من السلع الإستهلاكية الصناعية وزيادة الواردات من السلع الإستثمارية ،إن هذه السياسة سوف تؤدي إلى توفير موارد النقد الأجنبي التي كانت تستخدم في إستيراد تلك السلع من قبل و من ثم يمكن إستخدام هذه الموارد في أغراض الإستثمار.

3-10: نظرية تشجيع الصادرات:

هذه النظرية تتطلب من الدول المتخلفة الدخول في التقسيم الدولي للعمل الذي يتأسس على تبادل منتجات استهلاكية ذو الثمن الضعيف مقابل منتجات أخرى، لأن الأجور في الدول النامية ضعيفة، تفضل الشركات متعددة الجنسيات أن تستثمر في هذه البلدان من أجل ارتفاع معدل الربح ، هذه العملية تسمى بتدويل الإنتاج وتنفذ عن طريق تنقيل وحدات إنتاجية و إعادة إنتشار فروع صناعية المبرر لهذه العملية هو أن الفرق في معدل الأجور بين الدول المتقدمة و الدول النامية يفوق الفرق في معدل الإنتاجية وهذا يحافظ على المعدلات القطاعية للربح.

المطلب الثالث: السياسات التجارية :

إن الدولة تسعى دائما إلى تحقيق النمو الإقتصادي و الرفاهية و لهذا فهي تنتهج عدة سياسات من بينها السياسات التجارية لمعالجة و تحقيق الأهداف المرغوب فيها في التجارة الخارجية.

الفرع 1: المفهوم:

كما سبق و أن أشرنا إلى أن التجارة الدولية لم تكن منتشرة في العصور القديمة و العصور الوسطى إنتشارها في العصور اللاحقة، إذ أن تجارة العالم كانت إحتكارا للملاك و الإمبراطوريات فقط أما بقية شعوب العالم فكانت تقتصر على إستقبال تجار تلك البلدان بقدر بالغ من الحفاوة من أجل الحصول على حاجيات الحياة فقد عظم شأن هؤلاء التجار حتى بعض الشعوب كانوا يدعونهم إلى بلدانهم ويمنحونهم إمتيازات ترغيبا لهم في الإقامة بينهم ، والواضح أن لم يكن للسياسة التجارية في تلك العصور غرضا سوى توجها نحو غرض مالي الذي يعود بالنفع للدولة ، وأخذ مركز السياسة التجارية في التغير منذ القرن 16 بقيام المنافسة التجارية بين الدول فالسياسة التجارية بالمعنى الحقيقي لم يظهرالتفكير فيها حتى نهاية القرون الوسطى لأنها تستلزم توفر درجة عالية من النشاط الإقتصادي كخلفية أولية و هو ما لم يكن متوفرا حيث ظهرت رسوم جمركية بين الدول ولم يكن الغرض منها إتباع سياسة تجارية معينة و إنما كان الغرض من فرضها الحصول على موارد مالية فقط، ولم تظهر فكرة السياسة التجارية كفكرة إقتصادية في التجارة الدولية إلا مع مذهب التجاريين.[36]

---

[36] أحمد بديع بليح: "الإقتصاد الدولي" مرجع سابق ص 176

ويقصد بالسياسة التجارية "تلك المجموعة من الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف".[37]

كما يقصد بها أيضا " مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التبادلية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهداف معينة ، والهدف الرئيسي الذّي ترمي إليه عادة هو تنمية الإقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن وقد ترمي إلى تحقيق أهداف فرعية أخرى مثل تحقيق الإستخدام الكامل ، تحقيق الإستقرار و التوازن في ميزان المدفوعات".[38]

و بصفة عامة إن السياسة التجارية هي جزء من السياسة الإقتصادية وإلا وسيلة من الوسائل كالإجراءات المالية و السياسات النقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق أهدافها الإقتصادية.

الفرع 2: السياسات التجارية بين الحرية والحماية:

3-1: مفهوم الحرية التجارية: إنها تعني عدم التدخل الحكومي في توزيع السلع والخدمات بأي صورة من صور التدخلات الحكومية و ترك الأمر لقوى السوق لتعمل في ظل المنافسة لتحديد الأسعارالتي تباع و تشترى بها السلع ويقع على المجتمع مسؤولية تعميق هذه الحرية بضمان وفرة السلع في الأسواق وعدم إتاحة الفرصة لأي شخص لإحتكارها و السماح للأفراد ضمن نطاق إمكانياتهم و رغباتهم إيجاد الطريقة المثلى لعملية الشراء أو بيع السلع بالطريقة التي تشجع رغباتهم ، حيث يرتبط نظام حرية التجارة بفكرة التوافق بين مصالح الفرد و مصالح المجتمع فإذا توافرت للفرد حرية العمل لتحقيق مصالحه الذاتية إنّما تتحقق مصالح المجتمع بصورة آلية فالحرية لا تعني بالضرورة ضمان القدرة الحالية للفرد في الحصول على السلع وإنما إبراز دوافعه و طاقاته للحصول على نفس القدرة في المستقبل.[39]

ولقد ساعد مبدأ حرية التجارة على ربط الإقتصاد العالمي بشبكة من التبادل متعدد الأطراف المتحرر من القيود فأخذت التجارة صبغة عالمية و خاصة في ظل قاعدة الذهب كأساس لتسوية المبادلات ،كما أن هذا المبدأ و أهمية دور قوى العرض و الطلب في تحديد الأسعار معترف به في النظام الإقتصادي العالمي بل إن الإسلام يعتبر التدخل في حرية السوق سواءا كان هذا التدخل من الدولة أو من الأطراف المتعاملة فيه هو ضدّ السير الطبيعي للقوانين التي سيّر الله بها الكون فالسعر العادل في نظر الإسلام هو السعر الذي يتحدد بدون تدخل والتراضي بين البائع والمشتري ، فالحرية في نظر الإسلام موقف مبدئي ولا يأتي التدخل إلا في الحالات المحّرمة كالربا وهي حالات إستثنائية لا تعرقل حرية التجارة ، وينادي أنصار مذهب حرية التجارة الدولية حرة خالية من القيود والعقبات

---

37 زينب حسين عوض الله :"العلاقات الإقتصادية الدولية" الدار الجامعية مطابع الأمل ص 20

38 عادل أحمد حشيش /مجدي محمود شهاب:" الإقتصاد الدولي" دار الجامعية 1990 ص 222

39 عبد العزيز عبد الرحيم سليمان: "التبادل التجاري" مرجع سابق ص 167

فينظر المؤيدون لهذه السياسة بنفس نظرتهم للتجارة الداخلية أي أنها مظهر من مظاهر تعاون الإنسان مع أخيه الإنسان وحيث يدعّمون أقوالهم ببعض الحجج:

3-1-1: حجج أنصار الحرية التجارية:

لما كان هدف أية سياسة إقتصادية أو تجارية هو تحقيق الرفاهية الإقتصادية فإن إتباع حرية التجارة من شأنه تعظيم الدخل القومي للدول ، ويعتمد أنصار هذا المذهب على الحجج التالية:

- منافع التخصص الدولي: حيث يتم تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية أي تتيح للدولة التمتع بمزايا تقسيم العمل و التخصص في الإنتاج كما أن تقسيم العمل يتوقف على مدى إتساع السوق فإذا كان هناك حرية في التبادل فإن السوق تصبح واسعة وشاملة و يستخلص أنصار الحرية من ذلك أن إطلاق تيارات التبادل بين الدول يجعل كل منها مختص في إنتاج السلع المناسبة حسب الظروف وبتكاليف منخفضة مما يزيد من الحجم الكلي للسلع المنتجة و هذا بدوره يؤدي إلى حسن إستغلال موارد الدولة.[40]

فإذا ما توفرت الحرية تعود بالمكاسب على جميع الدول لأن كل دولة سوف تتخصص في السلع التي لها ميزة نسبية في إنتاجها و تستبدل ما يفيض منها عن حاجة الطلب المحلي بسلع أخرى مستوردة من الخارج من هنا تتاح لكل دولة بعد التخصص تبادل مجموعة من السلع أكبر بكثير مما كان يتاح لها لو أنّها خصصت كل مواردها لإنتاج حاجياتها من مختلف السلع.[41]

- منافع المنافسة: فمناخ المنافسة الذي تكفله حرية التجارة يساعد على الإرتفاع بمستوى الإنتاجية فضلا عن إنخفاض الأثمان في صالح المستهلكين ،فمن ناحية تؤدي الحرية إلى تنافس المنتجين في إستخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا و فعالية سعيا وراء زيادة الأرباح و خفض النفقات أما من ناحية المستهلكين تحول المنافسة دون قيام الإحتكارات حيث يعتمد التوسع في حجم المشروعات على إتساع السوق الذي تتيحه حرية التجارة، فالمستهلك يستطيع أن يحصل على أجود أصناف السلع بأحسن الأثمان أما المنتج فيمكنه التوسع إلى أقصى حد في نواحي الإنتاج التي توفر له أسباب التفوق وينتج عن ذلك لإستغلال موارد العالم على أحسن وجه.[42]

- توازن الإنتاج: تؤدي حرية المبادلة إلى قيام إنتاج متوازن في جميع قطاعات الإقتصاد القومي بحسب موارده الإنتاجية في حين أن الحماية قد تؤدي إلى عدم التساوي و العدالة في فروع الإنتاج و يزداد الأمر سوءا إذا كان الفرع الإنتاجي الذي يضحى به هو الفرع الذي تملك فيه الدول القدرات الأصلح عن نظيره.[43]

---

[40] عادل أحمد حشيش /مجدي محمود شهاب:"الإقتصاد الدولي" مرجع سابق ص 224
[41] حسين عمر :"المدخل إلى دراسة علم الإقتصاد" مرجع سابق ص 55
[42] زينب حسين عوض الله:"الإقتصاد الدولي" مرجع سابق ص 280
[43] أحمد بديع بليح : "الإقتصاد الدولي" مرجع سابق ص 240

➢ الحماية قد تؤدي إلى سياسة إفقار الغير: ظهرت هذه الحجة في الأوساط الإقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية ، وأساس هذه السياسة هو أن الرسوم الجمركية المرتفعة قد تدعو إلى خفض حجم التجارة الدولية وكما هو معروف فإن التجارة الدولية ماهي إلا تبادل في السلع و الخدمات بين الدول فلن تسطيع أي دولة تصدير فائض إنتاجها بصفة مستمرة دون أن تستورد فائض إنتاج العالم الخارجي كما أن رفع الرسوم الجمركية قد تؤدي إلى نقص حجم الإنتاج و إنتشار البطالة.[44]

هذا عن حجج أنصار الحرية التجارية بينما الحماية التجارية فهي:

3-2: مفهوم الحماية التجارية: إرتبطت الخطوات الأولى من حرية التجارة بالأنظمة الإشتراكية حتى إنتشر في جميع الدول بل و لا تكاد أي دولة تخلو من نوع أو آخر من التدخلات الحكومية و فرض نوعا من السياسات المقيّدة لحرية التجارة و إعتبارها ضرورة أملتها أسباب قومية إجتماعية أو إقتصادية كما أن التدخل الحكومي في التجارة قد يكون في صورة سياسات أو قرارات متعلقة بالأسعار أو الضرائب المباشرة و غير المباشرة أو متعلقة بالأجور و دخول الأفراد أو متعلقة بتخطيط الإنتاج أو القوانين المنظّمة لحركة التجارة الداخلية و الخارجية أو بحركة تداول النقود و أعمال المصارف وشروط منح القروض و الإئتمان أو تلك المتعلقة بتنظيمات السوق وآلياته إلى غير ذلك من المجالات المؤثرة في حركة النشاط التجاري، في مجال التجارة الداخلية قد تتدخل الدولة بحجة تنظيم حركة التجارة لضمان سلامتها من الحرية الفردية و الجماعية و إقامة مجتمع متضامن كبديل للصراع و الإستحواذ الذاتي و الإحتكارات و توفير المنتجات بأرخص الأثمان وزيادة فرص إشباع المستهلكين، أما في مجال التجارة الخارجية فإن حماية الإنتاج المحلي يعتبر من أهم المواضيع الإقتصادية الهامة حيث أن رجال الأعمال المحليين في جميع دول العالم لم يترددوا في طلب الحماية من تهديد المنافسة من المنتجات الأجنبية ، كما لم يتردد صانعوا السياسات في معظم الأحيان من منح هذه الحماية ووضع العوائق أمام الواردات خاصة وأن لهذه العوائق آثار أخرى مفيدة في تحسين ميزان المفوعات.[45]

فإن أنصار الحماية التجارية يدعّمون أقوالهم بالحجج التالية التي بعضها إقتصادي وبعض الآخر غير إقتصادي:

- الحجج غير الإقتصادية:

*دعم الأمن القومي : يعتبر من أقوى الحجج التّي ينادي بها أنصار الحماية قولهم أن الحماية تساعد على تحقيق الإستقلال الإقتصادي في أوقات السلم و إعداد البلاد لخوض زمام حرب قد تتعرض إليها في أية لحظة حيث أن أوقات الحرب يتعذر الإستيراد من الخارج فتضطر الدولة إلى أن تعتمد على

---

[44] عادل أحمد حشيش / مجدي محمود شهاب: "الإقتصاد الدولي " مرجع سابق ص 228

[45] عبد العزيز عبد الرحيم سليمان: "التبادل التجاري" مرجع سابق ص 156

إنتاجها المحلي إلى حد كبير لسد حاجيات المواطنين، فقد تؤدي الحرية التجارية إلى إرتباط الدولة إرتباطا وثيقا بالإقتصاد العالمي من حيث التزويد بالسلع الضرورية منها الغذائية والإستهلاكية مما يضعها في مركز حرج إذا نشبت حرب و إنقطع عنها مورد تموينها بهذه السلع.[46]

لذا قد يتطلب من الدولة عماية سوقها المحلي بهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي ومن أجل سعيها إلى تحقيق هدفها يتطلب قيام الحكومة بفرض ضريبة جمركية تسمح بتواجد هذا القدر من الحد الأدنى الإنتاج المحلي.[47]

*حماية القطاع الزراعي : قد تؤدي الحرية التجارية في بعض البلدان التي تؤهلها ظروفها للتخصص الصناعي إلى القضاء على الزراعة فيها، نظرا لأن ترك الزراعة للمنافسة الأجنبية يقضي على الزراعة الوطنية مما يعود بالضررعلى المزارعين و التي تمثل قطاعا هاما في الهيكل الإجتماعي للدولة إذ تحافظ على توازن الإنتاج فيها و بالتالي يجب على الدولة حماية الإنتاج الزراعي من المنافسة الأجنبية ومن الأمثلة الدالة على ذلك تعهد الحكومة البريطانية بحماية إنتاجها الزراعي المحلي من المنافسة الأجنبية و ذلك بدفع مساعدات سنوية للفلاحين لتعويض الفرق بين تكاليف الإنتاج المحلي و ثمن المحاصيل الزراعية المستوردة فضلا على أن حماية القطاع الزراعي يعتبر ضمن سياسة ما يسمى **بالأمن الغذائي** " توفير المواد الغذائية لمواجهة الحرب".[48]

*الحفاظ على الشخصية و المصالح القومية:مما لاشك فيه هو أنّ إنفتاح الدولة على العالم الخارجي نتيجة التجارة و سهولة المواصلات و الإتصالات يساعد على سرعة إنتشار العادات و التقاليد و القيم العقائدية و لذلك قد ترى الدولة أن مصلحتها القومية تقتضي تقييد التجارة وحماية البلد من تسلل قيم وعادات و أفكار غير مرغوب فيها حيث تلجأ بعض الدول إلى وضع قيود على الواردات التي تتسبب بالإضرار بالمصالح القومية كالكمبيوتر و الأجهزة العلمية الدقيقة.[49]

أما فيما يخص الحجج الإقتصادية و التي تهدف في مجملها إلى زيادة الدخل الحقيقي للإقتصاد القومي ومعالجة ما قد يقوم به من إختلال فتتمثل فيما يلي:

- تحسن المعيشة: و ذلك بما تؤدي إليه الحماية من رفع السعار و زيادة الدخول، فهي تمنع دخول السلع الأجنبية إلى البلد المعني ، أو بكميات قليلة و أسعار مرتفعة ،مما ينتج عن ذلك بيع السلع المحلية المماثلة بكميات أكبر مما يترتب عنه زيادة دخول أصحاب الصناعات و ترتفع أجور العمال و يتحسن مستوى المعيشة.[50]

---

[46] عادل أحمد حشيش/ مجدي محمود شهاب: "الإقتصاد الدولي " مرجع سابق ص 229
[47] رشاد العصار وآخرون : "التجارة الخارجية" مرجع سابق ص 109
[48] عادل أحمد حشيش/ مجدي محمود شهاب: "الإقتصاد الدولي " مرجع سابق ص 230
[49] رشاد العصار و آخرون : "التجارة الخارجية" مرجع سابق ص 110
[50] أحمد بديع بليح: "الإقتصاد الدولي" مرجع سابق ص 237

- حماية الصناعة الناشئة: تعتبر أهم الحجج بالنسبة للدول المتخلفة ومن أشهر دعاة الحماية لهذا الغرض ألكسندر هاملتون (1792) و فرديرك ليست الألماني (1841) و تتلخص في أنه يجب على الدولة أن تقوم بحماية الصناعات الناشئة فيها و إلا لما استطاعت هذه الصناعة الصمود في وجه المنافسة الأجنبية التي تمتاز عليها بالتجربة الطويلة و الأيدي العاملة المؤهلة و الظروف الملائمة مما يمكنّها من التمتع بمزايا الإنتاج الكبير و بنفقة أقل من النفقة التي تنتج بها الصناعات الناشئة في البلد التي بدأت نهضتها الصناعية متأخرة و كما هو معروف حتى تستطيع الصناعات الناشئة منافسة الصناعة المنافسة يجب عليها الوصول إلى نفس درجتها من النمو فلكي تشجّع على إكتمال نموها يجب حمايتها عن طريق فرض رسوم جمركية مما يترتب عن ذلك إرتفاع سعر الواردات من منتجات أجنبية منافسة ويتيح للصناعات الناشئة تغطية نفقة الإنتاج.[51]
- إجتذاب رؤوس الأموال: قد يكون الغرض من الحماية إغراء رؤوس الأموال الأجنبية دخول الدولة بقصد الإستثمار المباشر تجنبا لعبىء الرسوم الجمركية المفروضة و هكذا يستخدم إجراء الحماية بقصد تشجيع صناعة وطنية يعتمد قيامها على رأس مال أجنبي حيث يساعد هذا الأخير وما يصاحبه من أساليب فنية جديدة مستخدمة في الإنتاج على تطوير فنون الإنتاج محليا ورفع كفاءته ولكن هناك بعض الآثارالسلبية يمكن أن تضرّ بالإقتصاد الوطني وهو تسرب جانب هام من الفائض الإقتصادي المتولد عن تلك الإستثمارات إلى الخارج في شكل فوائد على القروض أو جزء من الأرباح المجنية و بالتالي إتباع هذه السياسة في ظل الحماية يتوقف على ظوابط و أحكام متقنة حيث في ظل هذه الأخيرة يمكن أن يساعد رأس المال الأجنبي على النهوض بمستوى الدخل القومي ودفع تنمية بعض الفروع الإنتاجية الجديدة.[52]
- حماية العمل القومي: إذ تؤدي الحماية إلى رفع مستوى العمالة أو على الأقل المحافظة عليه مما يساعد على إدراك خطر البطالة و زيادة فرص الإستثمارالمربح في الداخل و بالمثل تخلق الحماية أنواعا جديدة من الصناعات التي تستخدم المزيد من العمالة كما أن التوسع في سياسة الإكتفاء الذاتي داخل الدولة يؤدي إلى زيادة فرص العمل و التشغيل بها بالإضافة إلى رفع مستوى أجور العمال لأنها تمكن من رفع الأثمان ومن ثم رفع الأجور على عكس نظرية الحرية في التبادل الدولي الذّي يدفع بالمنتجين إلى محاولة تقليل نفقاتهم بتخفيض الأجور.[53]

---

[51] عادل أحمد حشيش/ مجدي محمود شهاب: "الإقتصاد الدولي " مرجع سابق ص 232
[52] زينب حسين عوض الله : " الإقتصاد الدولي " مرجع سابق ص 284
[53] أحمد بديع بليح : "الإقتصاد الدولي" مرجع سابق ص 238

- الحماية كمصدر إيراد الدولة : حيث تدل كل الدراسات على أن الرسوم الجمركية مورد قوي من الموارد الحكومية في كثير من الدول حيث أن هذه الرسوم في ظل الحماية هي وسيلة سهلة من وسائل الحصول على الإيراد.[54]
- حجة عجز الميزان التجاري: ويتجلى ذلك من خلال تضييق الواردات في سبيل تحسين حالة الميزان التجاري وهي حجة قد يكون لها وضع خاص في حالات الدول ذات الميزان التجاري الذي لا يميل إلى غيرصالحها لفترات طويلة.[55]
- حجة تحسين شروط التجارة : يعتقد بعض الإقتصاديين من أنصار سياسة الحماية أن الدولة المطبقة للحماية قد تستطيع بمفردها تحسين شروط التبادل الدولي حيث أن هذا الإعتقاد يقوم على فرضية مفادها أن الدولة سوف تحصل على وارداتها بأقل الأسعار مما كانت تدفعها قبل تطبيق سياسة الحماية و إذا إفترضنا بقاء أسعار صادراتها على ماهي عليه ،فإن شروط التجارة لهذه الدولة سوف تميل لصالحها ، ويتحقق ذلك إذا أدّت سياسة الحماية إلى تقليل واردات الدولة وكان عرض المصدر الأجنبي غيرمرن بحيث يفضّل هذا المصدر تخفيض أسعار منتجاته عن تخفيض الكمية التي يصدّرها و أمّا إذا إتسم عرض المنتج بالمرونة اللانهائية فإن تطبيق الحماية لن يؤدي إلى تحسين شروط التجارة ، أمّا معارضوا سياسة الحماية فيرون أن أيّة مكاسب يمكن أن تحصل عليها الدولة المطبقة للحماية في شكل تحسن في شروط تجارتها يمكن أن تزول إذا إتبعت الدولة المصدّرة نفس السياسة .[56]

ختاما قد تجدر الإشارة إلى أنه قد جرت العادة عند الإقتصاديين على تقسيم السياسات التجارية إلى نوعين سياسة الحرية و سياسة الحماية ، ورغم سهولة هذا التقسيم فإنه لا يفرق بين الدرجات المختلفة لكلاهما إلا أنه ناذرا أن تتحقق هاتان الصورتان في الحياة العملية و يدل الواقع الملموس على أن السياسات التي تطبقها مختلف الدول في التجارة الخارجية تحتوي مزيجا من السياستين بحيث يصعب تحديد مدى كل منهما على حدى فالمسألة إذن مسألة درجات متفاوتة بينهما.

الفرع3: السياسات التجارية للدول النامية:

لقد كان عقد الثمانينات مليئا بالإضطرابات الإقتصادية العالمية التي تركت آثارها السلبية على البلدان النامية حيث أن هذه الأخيرة عانت من الإنخفاض الشديد في معدلات النمو مما يؤدي إلى تراكم المديونية الخارجية مع الإرتفاع الشديد في أسعارالفائدة الدولية حيث يعتقد بعض الإقتصاديين أن تدهور الأوضاع الإقتصادية للدول النامية آتية من طبيعة علاقاتها التجارية مع الدول المتقدمة طالما أن

---

[54] عادل أحمد حشيش/ مجدي محمود شهاب: "الإقتصاد الدولي " مرجع سابق ص 235
[55] أحمد بديع بليح : "الإقتصاد الدولي" مرجع سابق ص 239
[56] رشاد العصار وآخرون: "التجارة الخارجية" مرجع سابق ص 108

صادراتها هي عموما مواد أولية و إستيراد مواد مصنعة أمّا فيما يخص السياسات التجارية المتبعة فهي ترمي إلى تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية وذلك من خلال سياستين :

4-1: التصنيع بقصد إحلال الواردات :

منذ الحرب العالمية الثانية إلى غاية السبعينات من القرن الماضي ، حاولت عدة بلدان نامية تسريع تطورها من خلال تحديد مستورداتها من السلع المصنعة و تبني إستراتيجية التصنيع خدمة للسوق المحلي وذلك بهدف القضاء على العجز الموجود في ميزان مدفوعاتها و التي تعاني منه معظم هذه الدول.[57]

وفي الواقع الأمر إن لهذه السياسة هدف مزدوج القضاء على عجز ميزان المدفوعات من جهة وتحقيق التنمية الإقتصادية من جهة أخرى ، كما تراوحت هذه السياسة بين إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة الإنتاجية تارة و الصناعات الخفيفة الإستهلاكية تارة أخرى

و هي تطبق على مرحلتين:[58]

- ❖ المرحلة الأولى : تتمثل في تصنيع السلع البسيطة كالملابس حيث أن هذه المنتجات لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة و لا إلى تقنيات وتكنولوجيا عالية، كما أن هذه المنتجات تتلاءم و الظروف السائدة في الدول النامية و التي تتمثل في توفير اليد العاملة غير المؤهلة و الرخيصة من أجل القيام بمشروعات صغيرة ذات تكنولوجيا متواضعة.
- ❖ المرحلة الثانية : تتمثل في إنتاج السلع الإستهلاكية كالسيارات و تعتبر هذه المرحلة التحدي الأكبر بالنسبة لهذه الفئة من الدول ، ذلك أنّها تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة و أحدث التكنولوجيا و الكفاءة و المهارة العالية و هذا ما لا يتوفر في هذه الفئة .

كما أن هناك عوامل منها داخلية و خارجية تساعد في فعالية هذه السياسة حيث تتمثل العوامل الداخلية في أن كل دولة إتبعت هذه السياسة فإنها تتمكن من تحقيق زيادة في الإنتاج التي تسمح بإشباع الإحتياجات المحلية و الإستغناء عن الإستيراد و توجيه الفائض إلى الخارج بغية الحصول على العملة الصعبة، أمّا العوامل الخارجية فتتمثل في المساعدات من رأس المال ،سلع، تجهيزات و القروض لعمليات التصنيع و التحديث الإقتصادي الداخلي.

إلا أن هذه السياسة وجهّت لها إنتقادات تمثلت في :

- إن الهدف المنشود وراء هذه السياسة هو تحقيق الإستقلال الإقتصادي و التحرر من التبعية الأجنبية إلا أنّ عن طريق تطبيق هذه السياسة (مرحلة 2) يلزم الدول النامية على إستيراد كل من رأس المال و التكنولوجيا من الخارج مما يترتب عنه تقوية تبعية هذه الدول للخارج و التي تتمثل في الإقتراض الخارجي و بالتالي السيطرة على الإقتصاد المحلي.

---

[57] خالد محمد السواعي : "التجارة و التنمية" مرجع سـابق ص 194

[58] عادل أحمدحشيش :" العلاقات الإقتصادية الدولية" مرجع سابق ص 30

- إن هذه السياسة لم تمكن الدول المتخلفة من الإستفادة من إقتصاديات الحجم و التمتع بالقدرة التنافسية حيث أن هذه الدول ليس بإمكانها إنتاج إلا صناعات صغيرة الحجم و التي لا تتوافق مع المواصفات التي تتطلبها المنافسة الأجنبية.

4-2: إستراتيجية الصناعة الموجهة للتصدير:

هذه السياسة تقوم على إستراتيجية تنمية الصادرات بهدف تحقيق التنمية الإقتصادية بإقامة و تشجيع صناعات تصديرية تتمتع فيها الدول بميزة نسبية حيث تستطيع هذه السلع إختراق السوق الدولية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات و بالتالي حدوث فائض في ميزان المدفوعات و الذي من الممكن إستخدامه لتحقيق التنمية الإقتصادية ، و قد حاولت بعض الدول إعتناق هذه السياسة بتحرير تجارتها بإعتبار أن هذه الحرية تنمي الصادرات كما و نوعا من خلال المنافسة الدولية إلاّ أن درجة الحرية و نوعية الإجراءات المستعملة تختلف حسب طبيعة كل نظام سياسي لكل دولة .

و لتشجيع نمو الصادرات يجب المحافظة على سعر صرف يساعد في زيادة ربحية المنتجين المحليين عند بيعهم للبضائع في الأسواق العالمية فيتوجب على الدول تخفيض عملاتها بين الحين والآخر للوصول للتوازن – دون فائض أوعجز– والمحافظة على سعر المرتبط بإرتفاع التضخم .[59]

كما يمكن إتخاذ الإجراءات بهدف تشجيع الصادرات و التي تتمثل في :[60]

- تقديم مساعدات و تسهيلات إئتمانية للتصدير، قروض لإقامة الصناعة و تقديم إعانات بدعم الشركات التي تقوم بالتصدير.
- تشجيع الإستثمارات الأجنبية على التوطن بإعتبارها تجلب معها رأس المال و التكنولوجيا مما يزيد من قدرة البلد التنافسية .
- تشجيع الصناعات التي تعتمد على كثافة العمل أو توافر المواد الأولية داخل الإقليم خاصة صناعة النسيج و الأحذية من أجل تصديرها إلى البلدان المتقدمة .

وينبغي عند تبني هذه السياسة تصدير السلع المحلية التي تستخدم بكثافة المواد المحلية المتوفرة في تلك الدولة.

وخلاصة القول أن المقارنة بين هاتين السياستين هي مقارنة خاطئة حيث أنهما سياستين متكاملتين و ليس متنافستين ، فجميع الدول طبقت في البداية سياسة حماية الواردات و حقق ذلك تقدما في ميزان المدفوعات ثم أتت بعد ذلك سياسة تنمية الصادرات لتكمل الأولى و لم تطبق أي دولة حرية التجارة إلاّ بعد أن تمكنت أن تكون لها صناعة وطنية قادرة على منافسة الأسواق الدولية إلاّ أنها حتى الآن و بالرغم من سياسة التحرير فهي تطبق قيود خفية على الصادرات و من أهمها تلك القيود المعنوية وقدرة المنتجات المحلية على الإحلال محل الواردات بما فيها من كفاءة و إنخفاض في الأسعار.

---

[59] خالد محمد السواعي: "التجارة و التنمية" مرجع سابق ص 199

[60] مصطفى رشدي شيحة: " الأسواق الدولية" دار الجامعية الجديدة إسكندرية 2003 ص 170

المبحث الثاني: فكرة قيام و إنشاء منظمة التجارة العالمية

من أبرز سمات الإقتصاد العالمي حاليا هي حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و تكنولوجيا المعلومات و الأيدي العاملة، و إرتبط تطور إقتصاد العولمة بالتقدم التكنولوجي المتسارع في مجال المعلومات و الإتصالات إذا أمكن التحرك و الإنتقال و إدارة شبكة كبيرة من الفروع و الأعمال من مكتب صغير في أي مكان من العالم، و نظرا لأهمية المبادلات التجارية كان لزاما التفكير في إيجاد هيئة أو منظمة عالمية تتولى الأمر، لذا سعت الدول الصناعية و على رأسها الو.م.أ حيث أن سنة 1944 تم التوقيع على إتفاقية Bretton Woods و التي أعطت ميلاد صندوق النقد الدولي و البنك العالمي كمؤسستين عالميتين مكلفتين بالنهوض بإقتصاديات الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية من جهة و الحفاظ على التوازن المالي و على المستوى الدولي من جهة أخرى، و لتكملة هذه التشكيلة المالية تم التفكير في خلق مؤسسة تجارية دولية تتكلف بضبط التجارة الدولية "المنظمة الدولية للتجارة OIC" و أمام تعذر ذلك بسبب رفض الكونغرس الأمريكي التصديق عليها بحجة أنها تتعارض مع السياسات التجارية الأمريكية، و كان هذا الرفض بمثابة هدر لجهود مضنية استمرت 3 سنوات و الغريب في الأمر إن الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت كان قد تقدم بمقترح يهدف إلى إقامة إيطار تفاوضي مؤقت لتحرير التجارة الدولية في السلع الصناعية من القيود المفروضة عليها إلى أن تنتهي الدول المشاركة في المؤتمر من التصديق على وثيقة هافانا و إنشاء ما يعرف بالإتفاق العام للتعريفات و التجارة (GATT) في أول يناير 1948 بحوالي 23 دولة.

المطلب الأول: مؤتمر هافانا: الدعوة الأولى إلى إقامة منظمة التجارة العالمية

إيزاء ويلات الحرب العالمية الثانية و ما أحدثته من دمار في معظم دول العالم، إقترحت الدول الرأسمالية عقد مؤتمر دولي للتجارة إنعقد في هافانا بهدف إعادة تنظيم التجارة الدولية و إنشاء منظمة جديدة تشرف على تنظيمها و كان ذلك في 18 فيفري 1946 حيث قرر المجلس الإقتصادي و الإجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة عقد هذا المؤتمر و شكل لجنة تحضيرية لوضع جدول أعماله و عقدت اللجنة دورتها الأولى في لندن سنة 1946 ووضعت مشروع بإنشاء هيئة دولية للتجارة، ثم دعيت إلى دور الإنعقاد الثاني في جنيف من نفس السنة و إنتهت اللجنة من أعمالها ووضعت تقريرا عن مشروع هذا الميثاق لعرضه على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و تم عقد الإتفاق العام للتعريفات و التجارة GATT و أقر المؤتمر بإنشاء هيئة دولية للتجارة على أن يعرض على الحكومات الممثلة في المؤتمر – للتصديق عليها – و الذي نص على أن تتعهد الدول بوضع التدابير اللازمة لتحقيق الأغراض التالية:[61]

- تحقيق توازن الاقتصاد العالمي و تقدمه

[61] فضل علي مثني:" الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية و الدول النامية" مكتبة مدبولي للطباعة والنشر الطبعة 1 2000 ص 8

- العناية بزيادة المنح و الإعانات التي تمنحها الدول الغنية بمساعدة و تشجيع التنمية الإقتصادية بالنسبة للدول النامية
- تخفيض التعريفات الجمركية و غيرها من الحواجز التي تعرقل التجارة الدولية و إلغاء التمييز فيها و ذلك على أساس المعاملة بالمثل
- تمكين الدول المتخلفة على طريق زيادة فرصة تنمية تجارتها و إقتصادها من تفادي اللجوء إلى تدابير من شأنها إحداث إضطراب بالتجارة الخارجية و تأخير التقدم الإقتصادي و التعاون و التفاهم و المشاورة على حل المشاكل الخاصة بالتجارة الدولية.و لما كان العالم النامي في ذلك الوقت تتنازعه كل من الكتلة الإشتراكية و كتلة الدول الرأسمالية فقد قرر ميثاق هافانا عدم وضع الحواجز من قبل الدول المتقدمة على صادراتها و إن جاز ذلك فيكون بناءا على مبرر لدى هذه المجموعة من الدول و يزول بمجرد زواله، كما أجاز الميثاق إبرام الإتفاقات التفضيلية بشروط معينة و أوصى بتثبيت أسعار الصادرات من السلع الأساسية للدول النامية و بحث حالة كل سلعة إنتاجا و استهلاكا و مبادلة.[62]

يتبين من هذا أن ميثاق هافانا نهج منهجا طموحا يخدم مصالح الدول النامية من خلال إتباع الدول الغنية سياسات تجارية تخدم مصالح تلك الدول و جميع دول العالم بالطبع إلا أن كل هذه الجهود المبذولة لم يكتب لها النجاح و رؤية الضوء فقد تراجعت الدول الغنية عن تطبيق ما جاء في أحكام ميثاق هافانا و أخذت تمهد لتأسيس منظمة أخرى تهتم بالتجارة الدولية إلا أنها ليست وثيقة الصلة بكل من صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي للإنشاء و التعمير كما كان متوقعا لميثاق هافانا و نشأة OIC.[63]

و هنا يبرز دور الولايات المتحدة الأمريكية معتمدة على قوتها و مكانتها في العالم في تحويل المسار من "إنشاء منظمة عالمية" إلى مجرد إتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، فالولايات المتحدة الأمريكية قد خرجت من الحرب العالمية الثانية بقاعدة إنتاجية ضخمة هيأت لها السبيل للهيمنة على الإقتصاد العالمي و لتدعيم هذه الهيمنة استوجب الإبقاء على مقاليد التجارة العالمية في يدها و حسب قدرتها على المساومة و التفاوض عوض اللجوء إلى منظمة دولية تقبض زمام الأمور في يدها و طبقا لقواعد دولية متعارف عليها و خاضعة لترتيبات إتفاقية جماعية بين دول الأعضاء، فإن إنشاء هذه المنظمة سوف يقلل من قدرتها على الإستفادة من ضخامة حجم ناتج إقتصادها القومي و ذلك لأن المنظمة تعني أن لكل عضو حق مساوي للأعضاء الأخرى.

أما الإتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف ووفقا لمبدأ سلعة مقابل أخرى تبقى الهيمنة الأمريكية قائمة من حيث إنتقاء السلع بعيدا على آليات تحرير التجارة و تحقيقا لهذا الهدف و أثناء مفاوضات هافانا

---

[62] زينب حسين عوض الله : "العلاقات الإقتصادية الدولية" مرجع سابق ص 323.

[63] سمير محمد عبد العزيز:" التجارة العالمية بين جات 94 و منظمة التجارة العالمية" مكتبة الإشعاع الإسكندرية 2001 ص 13.

تبنت الولايات المتحدة الدعوة إلى التفاوض في نطاق إتفاقية متعددة الأطراف و بالفعل كان ذلك سنة 1947 بإنشاء GATT و التي بدأت عملها كإتفاقية مؤقتة و بالتالي تكون الولايات المتحدة قد نجحت في جعل إتفاقية الجات بديلا عن منظمة التجارة العالمية.[64]

المطلب الثاني: الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة

كما ذكرنا سابقا قد جاءت إتفاقية الجات لتحل محل المنظمة الدولية للتجارة الذي كان من المفترض إنشاءها باعتبارها تعاقد متعدد الأطراف و وضع أسس النظام التجارة الدولي، فما هي الجات؟ و ما هي فعاليتها ؟

الفرع 1: ماهيتها:

- هي بمثابة محكمة دولية يتم فيها تسوية المنازعات التجارية بين دول الأعضاء.[65]
- هي إتفاقية دولية متعددة الأطراف و تتضمن حقوقا و التزامات متبادلة بين دول الأعضاء.[66]
- الجات هي الإختصار الشائع للعبارة الإنجليزية General Agreement on Tariffs and Trade و التي تعني بالطبع الإتفاقية العامة للتعريفات و التجارة و إنها معاهدة دولية تنظم المبادلات التجارية بين الدول التي تقبل الإنضمام إليها و التي ارتفع عددها من 23 دولة عند إبرام هذه المعاهدة في سنة 1947 إلى 117 دولة حتى ميلاد منظمة التجارة العالمية.[67]
- كما يمكن تعريف الجات من عدة إتجاهات:[68]
- إنها إتفاقية دولية متعددة الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين دول الأعضاء الناتجة عن تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية و بالتالي فإن إتفاقية الجات كانت و لا زالت تمثل محاولة الدول الأعضاء العودة إلى سياسات الحرية التجارية الدولية و من منطلق أن التجارة الدولية هي محرك النمو.
- هي الركن الثالث للنظام الإقتصادي الدولي الذي ساد بعد 1945 و تعتبر إتفاقية تقوم على مراعاة عدد من القواعد و الضوابط في العلاقات المتبادلة بين هذه الأطراف و هي آلية للتفاوض و المساومة فيما بين دول الأعضاء لتوفير مزايا متقابلة فيما بينها تقوم على إحترام عدد من القواعد العامة أهمها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية و الذي يعني أنه هناك دولة تحصل على المنتجات بأقل الأسعار و بمعاملة تفضيلية من غيرها .[69]

---

[64] محمد عمر حماد أبو دوح: "منظمة التجارة العالمية و إقتصاديات الدول النامية"، شركة جلال للطباعة الإسكندرية 2003 ص 19.
[65] سمير محمد عبد العزيز:" التجارة العالمية بين جات 94 و منظمة التجارة العالمية" مرجع سابق ص 14.
[66] عبد العزيز عبد الرحيم سليمان: "التبادل التجاري" مرجع سابق ص 144.
[67] إبراهيم العيسوي: "الغات و أخواتها" مكتبة دراسات الوحدة العربية بيروت الطبعة 3- 2001- ص 19.
[68] عبد المطلب عبد الحميد: "الجات و آليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواي لسياتل و حتى الدوحة"، الدار الجامعية 2005 ص 22-23.
[69] سمير اللقماني: "منظمة التجارة العالمية آثارها السلبية و الإيجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية بالدول الخليجية و العربية" دار الحامد للنشر و التوزيع الرياض الطبعة 1- 2004- ص 19.

و بصفة عامة ظهرت إتفاقية الجات لتستكمل بها آثار الإطار المؤسسي الدولي في حلقات النطاق الإقتصادي جنبا إلى جنب مع كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي باعتبارها تعاقد متعدد الأطراف ينشئ قواعد للسلوك في مجال التجارة الدولية بخلق شبكة متوازنة عادلة من العلاقات التجارية الدولية.

الفرع 2: أهدافها و وظائفها:

1.2. الأهداف:

يمكن تلخيص أهداف الجات على النحو التالي :

- يتمثل الهدف الرئيسي للجات منذ البداية في سعي الأطراف المتعاقدة إلى تحرير التجارة الدولية من خلال إزالة الحواجز و القيود التعريفية أي الجمركية و غير التعريفية أي الكمية التي تضعها الدول أمام تدفق السلع عبر الحدود الدولية و فتح الأسواق أمام إنسياب المنتجات و تعميق المنافسة.[70]
- رفع مستوى المعيشة و ضمان التشغيل الكامل و ضمان حجم كبير من الدخل القومي الحقيقي المتزايد تدريجيا و زيادة الطلب الحقيقي و تنمية إستخدام الموارد في العالم إستخداما كاملا و توسيع نطاق الإنتاج و تبادل البضائع حيث أن الوسيلة الناجعة لتحقيق هذه الغاية هي تبادل الترضيات في مجال التعريفة الجمركية و تحرير التجارة بين الأطراف المتعاقدة التي قبلت إخضاع تجارتها الخارجية للقواعد التي تنص عليها هذه الإتفاقية.[71]
- تشجيع الإستثمارات و كذا إستغلال الموارد الطبيعية بصورة مثلى مما ينتج عنه تعظيم العائد من تلك الإستثمارات بما يخدم عملية التنمية على مستوى الدول الأعضاء بخلق فرص عمل جديدة مثلا. [72]
- إنتهاج المفاوضات التجارية كوسيلة لحل المشاكل المتعلقة بالتجارة الدولية من خلال مبدأ أساسي أن كل شيء قابل للتفاوض في المسائل التجارية و بالتالي تعميق إستخدام المدخل التفاوضي في بعض المنازعات بين الأطراف المتعاقدة.
- التنسيق بين السياسات الجمركية و ضمان إمكانية إحداث تجارة عادلة بين دول الأعضاء.[73]

2.2. الوظائف: ويمكن إجمالها في مايلي:

- الإشراف على تنفيذ المبادئ و القواعد و الإجراءات التي تضعها الإتفاقات المختلفة التي تنطوي عليها الجات و التي تتعلق بتنظيم التجارة الدولية بين الأطراف المتعلقة في الجات.

---

[70] عبد المطلب عبد الحميد، "الجات و آليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواي لسياتل و حتى الدوحة" مرجع سابق ص 28.
[71] إسماعيل العربي: "التعاون الإقتصادي في نطاق المنظمات الدولية"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1979، ص 101.
[72] فضل علي متني: " الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية و الدول النامية"مرجع سابق ص 18.
[73] حسين عمر: "الجات و الخصخصة" دار الكتاب الحديث ص 14.

– تنظيم جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف من أجل إحراز مستويات أعلى لتحرير التجارة العالمية و من أجل جعل العلاقات الإقتصادية الدولية و العلاقات التجارية تحديدا بين الدول أكثر شفافية و أكثر قابلية للتنبؤ و من ثم أقل إثارة للمنازعات.

– العمل على الفصل في المنازعات التي تثور بين الدول في مجال التجارة الدولية من خلال البحث و النظر في القضايا التي يرفعها طرف متعاقد في الجات ضد طرف آخر من الأطراف الأخرى المتعاقدة.

– تخفيض التعريفة الجمركية و كذا تخفيف إستخدام القيود الكمية على الواردات.[74]

الفرع 3: مبادئها:

قامت الجات منذ نشأتها على مجموعة من المبادئ التي يجب مراعاتها و الإلتزام بها من قبل دول الأعضاء و التي يمكن إدراجها فيما يلي :

1.مبدأ الدولة الأولى بالرعاية : يعتبر هذا المبدأ حجر الزاوية لإتفاقية الجات و تنص القاعدة الخاصة بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية و الواردة بالمادة الأولى من الإتفاقية على :

"... إن أي ميزة أو رعاية أو إمتياز أو حصانة يقوم أي طرف متعاقد بمنحها لأي منتج يكون منشأة في أو وجهة إلى أي دولة أخرى يتعين أن تسري على الفور بدون أي شرط على المنتج المماثل الذي يكون منشأة أو وجهة إلى كافة الأطراف المتعاقدة الأخرى".[75]

و طبقا لهذا النص منح كل طرف من الأطراف المتعاقدة نفس المعاملة الممنوحة من مزايا و إعفاءات يتمتع بها أي طرف آخر في سوق الدولة دون قيد أو شرط أو تمييز وعلى الرغم من ذلك فقد تضمنت الإتفاقية العامة عددا من الإستثناءات تتمثل فيما يلي :

- ❖ الترتيبات التجارية الإقليمية : تسمح إتفاقية الجات بقيام التكتلات الإقتصادية أو التجارية بين الدول المنتمية إلى إقليم جغرافي واحد كإستثناء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، و بالتالي تشجّع الجات تبادل المزيد من الإعفاءات و التنازلات الجمركية بين دول الإقليم الواحد وفقا لترتيبات محددة بوضع الجوار الجغرافي كشرط أساسي لإعتبار الترتيبات إقليمية مع مراعاة أن لا تقل الإمتيازات الممنوحة لدول الأعضاء في الترتيبات الإقليمية عن تلك التي إلتزمت بها الأعضاء في إتفاقية الجات.
- ❖ التجارة البينية للدول النامية : تتمتع الدول النامية بهذا الإستثناء بهدف تشجيع التبادل التجاري فيما بينها مما يحق لها عقد إتفاقيات متبادلة للتجارة التفضيلية و المناطق الحرة للتجارة و الإتحادات الجمركية دون إلتزامها بمنح هذه المعاملة لدول أخرى غير نامية.

---

[74] Mémo Larousse encyclopédie "Organisation internationales"librairie Larousse 1990, p 649.

[75] زينب حسين عوض الله: "الإقتصاد الدولي" مرجع سابق ص 310.

- ❖ تدابير الحماية في الدول النامية : لهذه الأخيرة الحق في إتخاذ التدابير اللازمة لحماية صناعاتها الوليدة بإعفاءها من شرط الدولة الأ ولى بالرعاية إلى أن تصل صناعتها الوليدة إلى درجة التنافس في الأسواق العالمية.
- ❖ المزايا الممنوحة للدول النامية : أي المعاملة التفضيلية التي تتمتع بها الدول النامية من حيث الحصول على مزايا تتمثل في شروط تجارية ميسرة لتسهيل وصول صادراتها إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة مع حماية هذه الصادرات من مخاطر المنافسة غير المتكافئة التي تمارسها المؤسسات القوية.

2. مبدأ المعاملة الوطنية : و يعني هذا المبدأ أن تعامل السلع المستوردة بعد خضوعها للتعريفة الجمركية ذات المعاملة التي تنالها السلع ذات المنشأ الوطني أو المحلي و المشابهة لها فيما يخص التداول و التوزيع و التسعير و الضرائب بمعنى أنه يجب عدم اللجوء إلى القوانين أو القرارات الداخلية و غيرها من الإجراءات كوسيلة لحماية المنتج المحلي، تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية الدولية و تجنب سياسة الإغراق و دعم الصادرات و إعتماد التعريفة الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية، و عدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية كالقيود الكمية أو نظام الحصص مع وجود إستثناء بالنسبة للدول التي تواجه مشاكل في موازين مدفوعاتها أو تعاني من عجز شديد في المواد الغذائية شريطة إزالة كافة هذه القيود في حال إنتهاء السبب الذي وضعت من أجله.[76]

3. إمكانية اللجوء إلى إجراءات وقائية في حالات الطوارئ : و يكون ذلك عندما تواجه تدفقا مفاجئا من الواردات من سلع معينة على نحو يلحق ضررا جسيما بالمنتجين المحليين لهذه السلع أو يهدد بوقوع مثل هذا الضرر أن تفرض قيودا تجارية على هذه السلع من خلال إيقاف ما سبق أن تعهدت به من تخفيضات في التعريفة الجمركية على هذه السلع سواءا كان ذلك جزئيا أو كليا و إعطاء الصناعة المحلية غير القادرة على المنافسة فرصة للتكيف و إكتساب القدرة التنافسية.[77]

4. مبدأ التبادلية : و يعني هذا المبدأ ضرورة قيام دول الأعضاء بالإتفاقية بتحرير التجارة الخارجية من القيود أو على الأقل تخفيضها و لكن في إيطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التبادلية أي كل تخفيض في الحواجز الجمركية و غير الجمركية لدولة ما لابد و أن يقابله تخفيف معادل في القيمة من الجانب الآخر حتى تتعادل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة و ما تصل إليه المفاوضات في هذا الصدد يصبح لزاما على كل الدول و لا يجوز إجراء أي تعديل جديد إلا بمفاوضات جديدة.[78]

---

[76] بسام الحجار: "العلاقات الإقتصادية الدولية" مرجع سابق ص 224.
[77] إبراهيم العيسوي: "الغات وأخواتها" مرجع سابق ص 24.
[78] سمير محمد عبد العزيز :" التجارة العالمية بين جات 94 و منظمة التجارة العالمية" مرجع سابق ص 17.

و أخيرا تدعو إتفاقية الجات إلى ضرورة عودة دول الأعضاء إلى التشاور و التفاوض لحل ما قد يطرأ من نزاعات و خلافات حول سياساتها التجارية و قد وفرت الجات الإيطار المؤسستي اللازم لتمكين دول الأعضاء من إجراء المفاوضات و المناقشات حول السياسات التجارية و تخفيض الحواجز.[79]

الفرع 4: الجات و الدول النامية:

لم تكن تلك المبادئ التي تحكم نظام الجات متفقة و المبادئ الأساسية التي قامت عليها إستراتيجيات الدول المتخلفة للتنمية و نظرا للصعوبات التي تواجهها فقد إتجهت الدول النامية إلى إنشاء منظمة أخرى موازية لإتفاقية GATT و هي :

1.4. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الأنكتاد) :

تأسس هذا المؤتمر بإعتباره جهازا دائما من أجهزة الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1964/12/20 على أساس توصيات المؤتمر الأول للتجارة و التنمية الذي عقد في جنيف من نفس السنة بهدف تنظيم التجارة الدولية على أسس مختلفة تماما عن تلك التي قام عليها نظام الجات و يظهر هذا في بعض الإختلافات حيث ترفض الإتفاقية مبدأ عدم التمييز بل تنص على إعطاء مزايا خاصة للدول النامية لتساعدها على التنمية الإقتصادية بما ينطوي على ذلك من فتح الأسواق أمام منتجاتها.[80] و بالتالي كان غرض هذا المؤتمر الرئيسي هو توفير فرص التعاون الدولي للعمل على حل مشاكل التجارة الدولية و خاصة منها التي تواجه الدول النامية و بالرغم من أن هذا المؤتمر كان ينعقد كل 4 سنوات من تاريخ إنعقاده إلا أنه لقي معارضة شديدة من قبل الدول المتقدمة لشعورها ستتحمل العبء الأكبر جرّاء التخفيضات الجمركية التي أوصى بها المؤتمر فضلا عن عدم موافقة الدول الإشتراكية أنذاك على بعض مشاكل التجارة في الدول النامية بحجة عدم إتفاق الأحكام التي تنظم سوقها مع آليات السوق الرأسمالية، و من ثم فقد تعثرت توصيات هذا المؤتمر إلى جانب المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) التي كانت تتبنى وجهة نظر الدول النامية و الدفاع عن مصالحها في مجال الملكية الفكرية و التكنولوجيا في التنفيذ العلمي و كانت سببا رئيسيا في إتجاه الدول المتقدمة للتركيز على إتفاقية الجات لتحقيق مطالبها.[81]

2.4. تعديل إتفاقية الجات:

إزاء تلك التطورات لم يجد الجات مفرا من أن يتماشى مع هذه الموجة الصاعدة و إنعكس ذلك في تعديل الإتفاقية الأصلية بإضافة ما يسمى بالقسم الرابع التي أصبح نافذ المفعول منذ عام 1966 و هو بمثابة ورقة رابحة بالنسبة للدول النامية بما يخالف القواعد العامة في الجات، منح هذه الدول مزايا

---

[79] رشاد العصار و آخرون: "التجارة الخارجية" مرجع سابق ص 114.
[80] مرسي سيد حجازي: "منظمة التجارة العالمية عرض تاريخي تحليلي لبنان" دار الجامعية للطباعة والنشر 2001 ص15
[81] زينب حسين عوض الله: "العلاقات الإقتصادية الدولية" مرجع سابق ص 229.

دون تبادل في المعاملة الأمر الذي يعني إعطاء الدول النامية معاملة متميزة و تفضيلية بما يقر على موافقة الجات على نظم التفضيلات العامة الذي تقرر في إطار الأنكتاد، رغم أنه ينطوي على مخالفة صريحة لمبدأ عدم التمييز أي إعفاء معظم السلع الصناعية التي تصدرها البلدان النامية من الرسوم الجمركية وإعطاءها الأولوية لتخفيض أو إلغاء الحواجز الجمركية على السلع التي تتضمن أهمية خاصة لها سواء كانت مواد أولية أو مصنوعة مما شهد إنضمام عدد كبير منها الجات بعد أن وجدت أن القسم الرابع يوفرلها مزيد من الحماية و كذا سبل التنمية الإقتصادية.[82]

الفرع 5: جولاتها التفاوضية:

لقد كان أهم إنجاز لمنظمة الجات هو قيامها برعاية سلسلة من المفاوضات بين الدول الأعضاء بهدف تخفيض معدلات التعريفة الجمركية و غيرها من حواجز التجارة حيث تقوم كل دولة بإعداد قائمة بالمزايا التي ترغب في الحصول عليها والتي ترغب في إعطاءها للدول الأخرى، من هنا إتفق على إجراء هذه المفاوضات أخذت شكل جولات متعاقبة و التي يمكن إستعراضها في الجدول التالي :

جدول(1-1) : التطورات التي لحقت بالجات من خلال جولات المفاوضات

الجولة	التاريخ	عدد المشاركين	النتائج الأساسية
جنيف	1947	23	45000 تخفيض في التعريفات الجمركية على المنتجات المصنعة، تخفيض بمعدل 15 % من متوسط التعريفة على 50 % من التجارة العالمية
أنسي	1949	13	تخفيض التعريفات الجمركية بمتوسط 25 %
توركواي	1951/1950	38	تخفيض التعريفات الجمركية على 8700 منتج جديد
جنيف	1956/1955	26	تخفيض التعريفات الجمركية
ديلون	1962/1961	26	تخفيض بحوالي 10 % من التعريفات الجمركية
كيندي	1967/1964	62	تخفيض التعريفة الجمركية بـ 35 % على المنتجات المصنعة و 20 % على الزراعة و كذا التعريفات الجمركية المضادة للإغراق
طوكيو	1979/1973	99	تخفيض التعريفة الجمركية بـ 34 % على المنتجات المصنعة، تعريفات و إجراءات غير جمركية في إطار العلاقات غير التجارية

[82] زينب حسين عوض الله: "العلاقات الإقتصادية الدولية" مرجع سابق ص 231

الأوروجواي	1994/1986	115	قيام منظمة التجارة العالمية، تعريفات إجراءات غير جمركية، الزراعة، المنسوجات و الملابس ، الخدمات، حماية حقوق الملكية الفكرية.

المصدر : **J. Longatte et P.Vanhove, "l'économie générale" Dunod Paris, 2001 p. 364**

و من الجدول (1-1) يمكن إلقاء الضوء بتركيز على كل جولة من هذه الجولات على النحو التالي :

1. جولة جنيف بسويسرا: و قد عقدت هذه الجولة عام 1947 بحضور 23 دولة و بلغت قيمة التجارة الدولية التي كانت مجال لتحرير حوالي 10 مليار $ حيث كان الموضوع الأساسي في تلك الجولة يدور حول إجراء تخفيض في التعريفات الجمركية، كما تم من خلال هذه الجولة الإتفاق على 45 ألف إمتياز جمركي و كانت تلك أول محاولة لوضع لائحة لتنظيم التجارة و بخفض التعريفة الجمركية على 5/1 إجمالي إنتاج العالم و يلاحظ أن هذه الجولة تعتبر الجولة الأساسية.[83]

2. جولة أنسي بفرنسا: و تعتبر أول جولة مفاوضات تعقد في إيطار الإتفاقية و قد عقدت على 1949 حيث شارك فيها 13 دولة فقط و قد وصل فيها الدول الأعضاء العمليات الخاصة بتخفيض التعريفات الجمركية على 500 سلعة.[84]

3. جولة توركواي بإنجلترا: و قد عقدت تلك الجولة في تركيا و إنجلترا و قد ضمت 38 دولة بعد أن ازدادت درجة الوعي و الرغبة في تحرير التجارة الدولية، و قد تمت مناقشة حوالي 8700 بند من بنود التعريفة الجمركية مؤداها تخفيض قرابة 25 % من قيم التعريفات المتفق عليها 1948.

4. جولة جنيف سويسرا: و اشتركت فيها 26 دولة و كانت قيمة التجارة الدولية التي شملها التحرير تبلغ 2.5 مليار $ و هو رقم متواضع نسبيا بسبب تغيير التفويض الممنوح للولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات حيث كانت تمنح إمتيازات على الواردات بقيمة تقدر بحوالي 900 مليون $ في حين أنها تحصل على إمتيازات تقدر بحوالي 400 مليون $.

5. جولة ديلون بسويسرا: والتي سميت على إسم وكيل وزارة الخارجية الأمريكية دوجلاس ديلون الذي إقترح إقامتها و قد نتج عنها تخفيض 4400 بند من بنود التعريفة الجمركية تغطي تعاملات تجارية بقيمة 4.9 مليار $ انطوت على تنسيق أكثر مع الإتحاد الأوروبي و أهم ما شهدته هذه الجولة هو قيام الجماعة الأوروبية الإقتصادية التي تحولت إلى الإتحاد الأوروبي بداية من 1992 كما أقرت هذه الجولة مبدأ التعويضات للدول التي تضررت تجاريا من إنشاء هذه المجموعة.[85]

---

[83] عبد المطلب عبد الحميد : "الجات و آليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواي لسياتل و حتى الدوحة" مرجع سابق ص 38.
[84] عادل أحمد حشيش / مجدي محمود شهاب : "أساسيات الإقتصاد الدولي" مرجع سابق ص 279.
[85] عادل أحمد حشيش / مجدي محمود شهاب: "أساسيات الإقتصاد الدولي" مرجع سابق ص 280

و بصفة عامة فقد تميزت الجولات الخمس الأولى بالتركيز على تحرير التجارة الدولية و قد حققت تقدما كبيرا و ملموسا في هذا الخصوص مما ساعد على زيادتها.

6. جولة كيندي بجنيف بسويسرا: توصلت الأطراف خلال الأعوام الأربع إلى إتفاق حول مكافحة الإغراق، لكنها فشلت في الإتفاق على القضايا الزراعية في أول محاولة للتفاوض على التدابير غير الجمركية كذلك فشلت الإتفاقات حول مكافحة الإغراق و تقدير الجمارك لأن قانون 1962 الخاص بالتوسع في التجارة لم يرد فيه ما يتعلق بالإجراءات غير الجمركية.[86]

و قد بلغت قيمة التجارة محور التحرير حوالي 40 مليار $ و وصل خفض التعريفات إلى 50 % و من النتائج الهامة أيضا لجولة كيندي هو مد العمل بإتفاق المنسوجات القطنية لزيادة فرص التصدير أمام الدول النامية و يضاف إلى ذلك أن هذه الجولة هي التي شهدت منح بعض المزايا للدول النامية حيث أضيف الجزء الرابع للإتفاقية العامة لصالح تجارة الدول النامية عام 1965 و الذي يحمل مبدأ فتح الأسواق و منح معاملة تفضيلية للدول النامية حتى يمكن مساعدة هذه الدول على التنمية الإقتصادية و زيادة معدل نموها من خلال التجارة الدولية.

7. جولة طوكيو: هذه الجولة هي مختلفة عن باقي جولات الست السابقة لأنها تطرقت لأول مرة إلى مناقشة العوائق التجارية الأخرى و القيود الكمية بالإضافة إلى مناقشة التعريفات الجمركية كما تعتبر محاولة جادة و هادفة لتحسين و توسيع نظام الجات من خلال قيامها بصياغة أول مجموعة مبادئ غير جمركية لإدارة تقديم الدعم و الرسوم التعويضية و المستويات الحكومية و تقييم الجمارك و تراخيص الإستيراد و رسوم مكافحة الإغراق.[87]

و هكذا يلاحظ على جولة طوكيو أنها مهدت الطريق بشكل كبير لترسيخ دعائم النظام التجاري العالمي بالإشارة أن جولة أوروجواي بنيت بالفعل على ما تم إنجازه في جولة طوكيو من حيث توسيع التجارة الدولية.

8. جولة أوروجواي: و تعد من أهم الجولات و أكثرها طموحا حيث أن هذه الجولة شهدت نهاية عمل نظام سكرتارية الجات و تحوله إلى إيطار مؤسستي لمنظمة OMC و سنعود إلى هذه الجولة بالتفصيل في المبحث الموالي.

---

[86] نشأة إتفاقية الجات و إنتهاءها، الملفات الخاصة على الموقع:
http://www.aljazeera.net/nr/exeres/e195231c - fee6-439e-974a-464e07f8aebe.htm

[87] فادي علي مكي: "نشأة إتفاقية الجات و إنتهائها" المعرفة - ملفات خاصة 2001 على الموقع :
http://www.aljazeera.net/nr/exeres/e195231c-fee6-439e-974a-464e07e8aebe.htm

المطلب الثالث: أهم النقاط و الأحداث التي ميزت فترة إنشاء الجات حتى نهايتها :

و نلخصها في بعض هذه النقاط التي ميزتها :[88]

1. تم إنشاء الجات بهدف تجنب حروب إقتصادية بين أعضاء النظام الدولي السائد آنذاك حيث كانت تهدد العالم مخاطر ذات أبعاد و خلفيات إقتصادية مثل التي شهدها العالم في الثلاثينات التي قادت إلى ما يسمى بالكساد العالمي الكبير التي أشعلت فتيل الحرب العالمية الثانية.

2. إنهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة و الأخذ بنظام أسعار الصرف العائمة، و قد إقترن ذلك بارتفاع شديد في أسعار الطاقة و تقلبات حادة في أسعار العملات الرئيسية و بصفة خاصة الدولار، الين الياباني، و المارك الألماني.[89]

3. لجوء عديد من الدول إلى ظاهرة أطلق عليها (الحمائية الجديدة) بهدف مواجهة التحديات الخارجية لمنتجاتها و معالجة مشاكلها بحيث لا تتطور و تؤدي إلى آثار سلبية على النظام الرأسمالي الإقتصادي.

4. لقد ساهمت إتفاقية الجات بشكل كبير في جعل دول العالم الثالث دول مسلوبة إقتصاديا من خلال تسهيل سيطرة الدول الرأسمالية على إقتصادياتها و ذلك من حيث الإستيلاء على المواد الخام التي تمثل بالنسبة لها المصدر الأساسي، كما يلاحظ أن دورها في الجات دورا هامشيا نتيجة لطبيعة إقتصادها البدائي و غياب العمل الجماعي المشترك مما جعلها تتماشى وفق ما تمليه الدول الصناعية الكبرى و هذا أكثر فأكثر منذ إنهيار الإتحاد السوفياتي و الكتلة الإشتراكية التي كانت تساند دول العالم الثالث في مرحلة تاريخية معينة ضد السياسات الرأسمالية.

5. في أعقاب جولة طوكيو شهد الإقتصاد العالمي إرتفاع معدلات التضخم و كذا البطالة مما أدى إلى إنخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي فقد لجأت بعض الدول إلى إتباع سياسات إنكماشية نجم عنها إنخفاض هذا المعدل حيث بلغ 1.3 % في سنة 1981 و 0.3 % في 1982 حيث أثبتت بعض الدراسات النظرية و التطبيقية أن زيادة هذا المعدل سيؤدي إلى زيادة معدل نمو التجارة الدولية و العكس صحيح مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الإقتصادية العالمية مثل أزمة النفط و أزمة الديون الخارجية للدول النامية هذا ما تسبب في سيادة نوع من التوتر و ضعف الأداء و الخلافات و الإحباط و القلق على مستقبل التجارة الدولية من طرف كل من الدول النامية و المتقدمة حيث أن هذه الأخيرة لم تكن على مستوى تعهداتها تجاه الدول النامية و كذا تعهداتها تجاه النظام نفسه و أصبحت في دائرة الشك بسبب التراجع المستمر في المزايا و التي كانت تتمتع بها الدول النامية في مجال تجارة المنسوجات و الزراعة.[90]

---

[88] سمير اللقماني: "منظمة التجارة العالمية آثارها السلبية و الايجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية بالدول الخليجية و العربية" مرجع سابق ص 24-23

[89] زينب حسين عوض الله : " الإقتصاد الدولي" مرجع سابق ص 324

[90] عاطف السيد: "الجات و العالم الثالث" مجموعة النيل العربية القاهرة الطبعة الأولى 2002 ص 22.

6. حققت الولايات المتحدة الأمريكية من جانب و حليفاتها (أوروبا و اليابان) من جانب آخر نتائج مذهلة تتمثل في :

*إعادة ترتيب البيت التجاري الرأسمالي : بهدف إزالة كل ظواهر التشتت و الإحتكاك و التوتر لتحل محلها آليات التعاون و التنسيق و بالطبع سيطرة الرأسمالية بالقيادة الأمريكية على قدرات و أسواق التجارة العالمية بالطبع.

*إستحداث نظم و قواعد و آليات جديدة تؤدي في مجملها إلى فتح أسواق الدول النامية بدون قيود أمام منتجات الدول الصناعية.

*زيادة المكاسب المالية من جراء الإجراءات التي قامت بها الدول الرأسمالية و ذلك من خلال إلغاء / تخفيض القيود الجمركية.

7. إنتهاء ما إتفق على تسميته بالحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي و الغربي و ما نتج عنه من ضرورة إعادة تخصيص الموارد التي كانت مستعملة في الصناعات العسكرية إلى الصناعات و المنتجات المدنية فوق ذلك تزايد أزمة تصريف المنتجات بسبب طول فترة الكساد و التي ظهرت منذ منتصف السبعينات في الدول الصناعية المتقدمة الكبرى، فكان لزاما من البحث عن حلول للوصول إلى تصريف المنتجات من ناحية أخرى تعاظم دور شركات متعددة الجنسيات و بذلك إستحواذها على النصيب الأكبر من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في نفس الوقت الذي زادت فيه حاجة الدول النامية لهذه الإستثمارات لدفع عجلة التنمية بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية و إقتناعها أنه السبيل الأمثل و الأفضل بدلا من أن تحمل نفسها عبء الديون الخارجية بتكاليفها و مخاطرها المتعددة.

8. سمى البعض إتفاقية الجات "GATT" على سبيل التفكه General agreement to talk and talk في إشارة إلى صعوبة عملية التفاوض و إلى الجهد و الوقت الّذي يبذل للتوصل إلى حلول وسط.

ناهيك عن ذلك فإن الجات لم تستطع حل قضايا تجارة الخدمات و إجراءات الإستثمار المرتبطة بالتجارة و مظاهر حقوق الملكية الفكرية مما إستلزم نقل النموذج في التجارة الدولية عن طريق جولة أوروجواي و البدء ببلورة جهاز جديد يتولى تنظيم التجارة الدولية خاصة و أن الجات لم تكن من الناحية الشكلية منظمة دولية بمعنى كيان قانوني قائم بذاته حيث أنها لم تكن سوى إتفاقية بين الحكومات مما كان لزاما من إنشاء منظمة لها شخصية قانونية تعمل بمثابة الرقيب على نظام التجارة متعدد الأطراف و هي محفل للتفاوض تشارك فيه حكومات دول الأعضاء في وضع القواعد الحاكمة للتجارة الدولية ألا و هي المنظمة العالمية للتجارة كوريث لإتفاقية الجات و هذا ما سوف نراه في المبحث الموالي.

المبحث الثالث: جولة أوروجواي و فعاليات منظمة التجارة العالمية

يذكر أن الإقتصاد العالمي خلال الفترة الممتدة من عام 1945 حتى انتهاء الحرب الباردة و إنهيار الإتحاد السوفياتي عام 1989 كانت تتصف بالتكتلات الإقتصادية خاصة في أوروبا و أمريكا و اليابان حيث ظهر نوع من الخلاف و التوتر فيما بين تلك الدول، ناهيك أن هذه المرحلة شهدت إنشاء للعديد من التكتلات الإقتصادية لمجموعة من الدول في محاولة منها لمواجهة التهديدات الخارجية من الإتحاد الأوروبي و النافتا ... إلخ. مما دفع بالدول الكبرى إلى البحث عن إيطار جديد ينظم و يشرف على التبادل التجاري العالمي، فقد تبلور ذلك من خلال ثامن جولة من جولات الإتفاقية العامة للتعريفات و التجارة التي تعرف بجولة أوروجواي و التي قادت لإنهاء إتفاقية الجات و إنشاء منظمة التجارة العالمية، كان ذلك نتيجة لضرورة تحرير أسواق الخدمات المالية و التكنولوجيا الحديثة التي بقيت في معظمها أسواقا وطنية محمية و إحتكارية إضافة إلى الثورة الثقافية في مجال الإتصالات و المعلوماتية التي مكنت من إنسياب غير مكلف للتبادلات التجارية عبر الكون، و لعل جولة أوروجواي من أهم الجولات حيث تعد المحاولة الجادة لإصلاح هيكل النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف و مواجهة المشاكل التي اعترضت هذا النظام و باعتبارها أساس النظام التجاري الدولي الراهن فسوف يتم تحليل محتواها.

المطلب الأول: تفاصيل جولة أوروجواي:

تعتبر أهم جولات إتفاقية GATT و أكثرها طموحا و بدأت هذه الجولة في دولة أوروجواي في أمريكا اللاتينية عام 1986 و استمرت المفاوضات و المناقشات بعد ذلك في جنيف بسويسرا، و قد جاءت هذه الجولة مختلفة كل الإختلاف عن كل الدورات السابقة من حيث إتساع الرقعة التي حاولت تغطيتها، أو من حيث تصديها لقضايا جديدة لم تكن في أي وقت من الأوقات محل مفاوضات متعددة الأطراف، وقد شارك فيها 117 دولة، إذ تخللت هذه الجولة الكثير من الخلافات و خصوصا بين الولايات المتحدة الأمريكية و دول المجموعة الأوروبية - فرنسا على وجه الأخص - و خصوصا فيما يتعلق بصادرات السلع الزراعية و الدعم المقدم للمزارعين و المصدرين و تجارة السمعيات و البصريات مما أدى إلى تأجيل إنتهاء الدورة عدة مرات و بتاريخ 15 أفريل 1994 إجتمعت دول الأعضاء في مراكش بالمغرب للتوقيع على إتفاقيات هذه الجولة و الذي بلغ عددها 28 إتفاق على أن يبدأ العمل بالإتفاقية إبتداءا من أول يناير 1995 و هو بداية نشأة وجود منظمة دولية إقتصادية جديدة و هي منظمة التجارة العالمية و للإشارة فإن هذه الجولة تغطي 15 مجالا تجاريا ينبغي تحريرها طبقا لإتفاق العالم الجديد في حالة نجاحه أهمها : دعم الزراعة في دول المجموعة الأوروبية، حماية الصناعات الزراعية، الملكية الفكرية و براءات الإختراع تحرير التجارة الدولية، الإستثمارات، الخدمات المالية، العلاقات التجارية الإتصالات و الملاحة.

الفرع 1: أهم ملامح جولة أوروجواي : و يمكن تلخيصها فيما يلي :[91]

1. توسيع نطاق السلع التي تشملها إتفاقية الجات من مجرد السلع المصنوعة فقط إلى مجالات السلع الزراعية و تدعيما لذلك تم إدخال إتفاقيات خاصة مثل المنسوجات و الملابس إلى مجموعات السلع التي كانت تخضع من قبل لإتفاق معروف بإسم إتفاقية الألياف المتعددة Multifiber agreement .
2. ضم تجارة الخدمات و أشكال التجارة غير السلعية إلى القوائم الخاصة لإتفاقية الجات مثل : خدمات النقل و التأمين، الخدمات المصرفية...
3. خلق سوق لحقوق الملكية الفكرية و براءات الإختراع و الإبتكار و إخضاع هذه الحقوق لقواعد التعامل في الجات.
4. تخفيف القيود المفروضة على الإستثمارات بين الدول تمهيدا لتحريرها على المستوى العالمي و التخلص من إجراءات التمييز بين الإستثمار الوطني و الأجنبي.

و بصفة عامة إنطوت إتفاقيات جولة أوروجواي لتحرير التجارة العالمية على إعتراف دول الأعضاء في الجات بأن إجراءات الحماية لا تشمل فقط الرسوم الجمركية و القيود الكمية و التكنولوجيا و إنما تشمل أيضا قيودا غير مباشرة أهمها سياسات للدعم الحكومي للمنتجات الوطنية و كل هذا من أجل تسهيل إزدهار نظام التجارة الحرة على المستوى العالمي.

الفرع 2: أهداف و نتائج الجولة

1.2. الأهداف : نذكر منها :[92]

- ❖ تحقيق المزيد من التوسع و التحرير و التنمية في مجال التجارة الدولية لصالح جميع الدول لاسيما الدول النامية و الأقل نموا بما في ذلك تحسين فرص دخول الأسواق عن طريق تخفيض و إزالة الحواجز الجمركية بما في ذلك القيود الكمية و مختلف العوائق الأخرى.
- ❖ التعاون والعمل على تقوية العلاقة بين السياسات التجارية و السياسات الإقتصادية التي تؤثر في النمو و التنمية بالإضافة إلى تحسين أداء النظام النقدي الدولي و ضمان إستمرار التدفقات المالية و الإستثمارات الحقيقية للدول النامية.
- ❖ التوسع في مفهوم التجارة الدولية ليشمل التجارة الدولية الخدمية أي تحرير الخدمات المالية إلى جانب التجارة الدولية السلعية.[93]
- ❖ زيادة فعالية الجات و قدرتها على مواكبة المناخ الإقتصادي الدولي المتطور من خلال خطط الإصلاح الهيكلي.

---

[91] إكرام عبد الرحيم : "التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي" مكتبة مدبولي الطبعة 1- 2002- ص 156.

[92] عاطف السيد: "الجات و العالم الثالث" مرجع سابق ص 24.

[93] ALAIN NOJON : "Comprendre l'économie mondiale" ellipses, 1995, p 246.

2.2. النتائج: في مجملها مايلي :

- ❖ لعل أهم نتائج هذه الجولة هو قيام منظمة التجارة العالمية للإشراف على تطبيق إتفاقية الجات لعام 1994 ووضع أسس للتعاون بينها و بين البنك و صندوق النقد الدوليين من أجل تنسيق و تكامل السياسات التجارية و المالية للدول الأعضاء.
- ❖ إقامة نظام متكامل أكثر إنصافا لتسوية المنازعات التجارية بين دول الأعضاء من خلال إنشاء آلية مراجعة السياسات التجارية لتحقيق شفافية الأنظمة التجارية الدولية.
- ❖ تخفيض الرسوم الجمركية و الحواجز غير الجمركية على التجارة و توسيع قواعد الجات لتشمل تحرير تجارة للسلع الزراعية، المنسوجات، الملابس، تجارة الخدمات و حقوق الملكية الفكرية.
- ❖ دعم النظام القانوني للجات لاسيما إجراءات الوقاية من الواردات و مكافحة الدعم و الإغراق.
- ❖ الإعتراف بحق الدول النامية المستوردة للمواد الغذائية في التعويض لمواجهة الآثار السلبية الناشئة عن تحرير التجارة و برنامج الإصلاح الزراعي للجات من خلال المنح أو القروض الميسرة.
- ❖ تحقيق أكبر قدر من مشاركة الدول النامية في النظام التجاري الدولي الجديد من خلال تمتع جميع دول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بحقوق متساوية في التصويت حيث خصص صوت واحد لكل دولة دون النظر إلى حجم تجارتها الخارجية أو قوة إقتصادها، الإتفاق على الإستمرار في المحافظة على المعاملة التفضيلية للدول النامية عامة و الدول الأقل نموا خاصة.

وبصفة عامة كل هذه النتائج يترتب عليها بعض الآثار سواءا كانت سلبية أو إيجابية على دول الأعضاء و خاصة الدول النامية منها :[94]

* إنعكاس أثر إنتعاش إقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية من خلال زيادة حجم التبادل الدولي مما يترتب عنه إنتعاش بعض القطاعات خاصة النشاط الصناعي و الخدمات.
* إمكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة
* الإلغاء التدريجي لدعم المنتجات الزراعية في الدول المتقدمة الصناعية سيزيد من أسعار الواردات الغذائية مما يترتب عنه آثار سلبية على ميزان المدفوعات و إرتفاع معدلات التضخم.
* صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج التي تأتي بتكلفة أقل و بجودة أعلى و أفضل مما يترتب عنه آثار سلبية على الصناعات الوطنية مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة و كذا تقلص العمالة التفضيلية لمنتجاتها مع الإتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية تدريجيا مما يضعف القدرة التنافسية لهذه البلدان.

---

[94] عبد المطلب عبد الحميد، "الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواي لسياتل و حتى الدوحة" مرجع سابق ص 114.

دون أن ننسى أن الإنخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية يؤدي إلى عجز في موازين المدفوعات أو زيادة الضرائب مما يزيد من تكاليف الإنتاج.

الفرع 3: الإيطار العام للجولة و اتفاقياتها : الذي يمكن إيضاحه في المخطط التالي :

بصفة عامة إن هذا الإيطار الشكل (1-1) ينبع أساسا من سعي دول الأعضاء إلى تحقيق عددا من أهدافها و التي لعل أهمها تمثل في التقدم على طريق تحرير التجارة السلعية و فتح الأسواق أمامها من خلال تخفيض التعريفات الجمركية و إزالة القيود الجمركية خاصة تلك التي تتعلق بالتجارة في السلع الزراعية و المنسوجات و الملابس الجاهزة فضلا عن السلع الصناعية الأخرى بالإضافة إلى تمديد عمليات تحرير التجارة نحو مجالات جديدة و على الأخص تجارة الخدمات و حقوق الملكية الفكرية و القضايا التجارية المرتبطة بالإستثمارات الأجنبية و توفير مناخ يكفل للتجارة الدولية المزيد من التحرير و النمو من خلال إنشاء منظمة التجارة العالمية.بالإضافة إلى تعميق التعاون و العمل المستمر على تقوية العلاقة بين السياسة التجارية و السياسات الإقتصادية التي تؤثر في النمو و التنمية و ضمان إستمرار التدفقات المالية و الإستثمارات الحقيقية للدول النامية.

الشكل (1-1): اتفاقيات أوروجواي

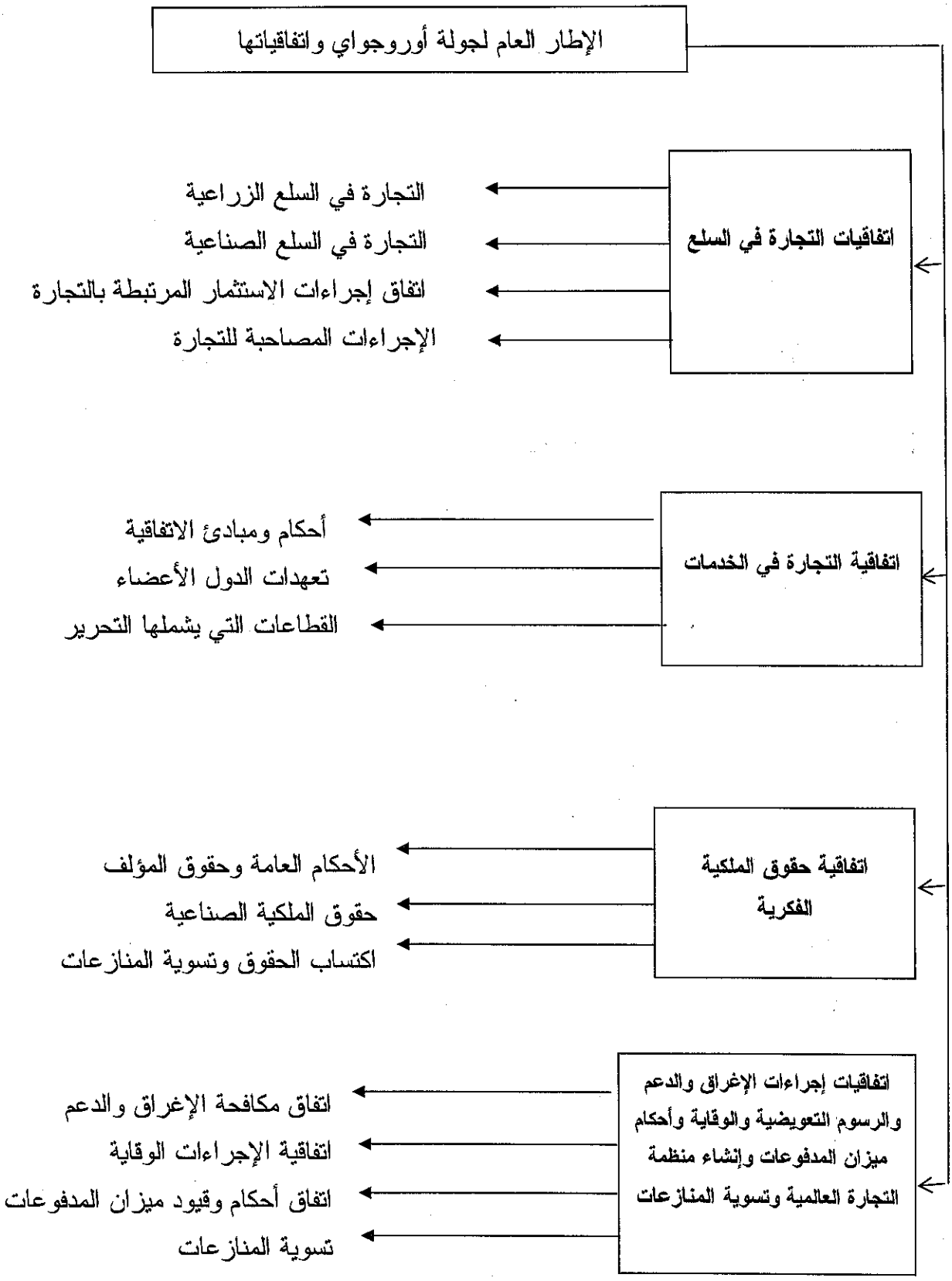

المصدر: **عبد المطلب عبد الحميد "الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواي لسياتل وحتى الدوحة" ص60**

المطلب الثاني: فعاليات منظمة التجارة العالمية

بعد مفاوضات جاوزت سبع سنوات للتوصل إلى إتفاقية شاملة لتحرير التجارة الدولية عقد في مدينة مراكش المغربية في الفترة من 12 - 16 أبريل 1994 الإجتماع الوزاري الرسمي لإعلان إنتهاء جولة أوروجواي لمفاوضات تحرير التجارة في إيطار الإتفاقية الجات و إعلان قيام منظمة التجارة العالمية تهتم بإدارة الإتفاقيات المبرمة في إيطار الإتفاقية العامة للتعريفات و التجارةGATT و هو المؤتمر الذي شاركت فيه حوالي 125 دولة و إقليما جمركيا عضوا بالجات و بهذا يكون قد اكتمل الضلع الثالث للنظام الإقتصادي العالمي الذي اشتمل على كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.[95]

و هكذا فقد تم الإعلان رسميا عن قيام هذه المنظمة في 15 أفريل 1995 و هذا بعد مصادقة البرلمانات الوطنية إذ تم وضع النظام الأساسي لهذه المنظمة و المكون من 16 مادة و التي حددت هياكل المنظمة و أهدافها و مبادئها و العضوية فيها و كافة الأمور المتعلقة بها مثل المركز القانوني و علاقتها بالمنظمات العالمية الأخرى و إجراءات العضوية و الإنسحاب منها إلى غير ذلك من النقاط التي سنتناولها في دراستنا.[96]

و بذلك قامت المنظمة بعد حوالي سبعة و أربعين عاما من تاريخ التفكير في إنشاءها لأول مرة تتولى توجيه السياسات التجارية لأعضاءها و الدول ككل و في هذا السياق يمكن إيجازما يعنيه النجاح في إنشاء منظمة التجارة العالمية في عدة نقاط أهمها :[97]

1. إستكمال أركان النظام الإقتصادي العالمي إلى جانب صندوق النقد و البنك الدوليين المعنيين بالمسائل المالية و النقدية ليكتمل بذلك مفهوم الإدارة الدولية للإقتصاد العالمي.

2. إستكمال أوجه النقص و القصور في مجموعة الضوابط و القواعد المسؤولة عن تحرير التجارة الدولية التي بدأ قصورها خاصة في فشل سكرتارية الجات على التأثير بشكل فعال في توجهات السياسة التجارية لدول الأعضاء، يضاف إلى ذلك التوصل لنظام أكثر انضباط و فعالية للرقابة على حسن تنفيذ القرارات و المبادئ بشكل عام من جهة ومن جهة أخرى إرساء نظام متكامل و أكثر صرامة و إنصافا لتسوية المنازعات التجارية بين الدول المشاركة و كذلك منح و تعزيز فرص حماية مصالح الدول الأصغر و الأضعف من مخاطر التعرّض لإجراءات إنتقامية من القوى الإقتصادية الكبرى.

3. ضبط الإجراءات الخاصة بالوقاية من الواردات و مكافحة الدعم و الإغراق التي كانت ضمن المطالب الرئيسية للدول النامية لحمايتها من الفوارق الهائلة في الإمكانيات الإقتصادية و القدرة

---

[95] BERNARD et COLLI : "Vocabulaire économique et financier", Anglais, Allemand et Espagnol, édition du seuil 7ème édition p. 441.

[96] JACQUES FONTANEL : "Organisations économiques internationales", 2ème édition, Paris 1995 p. 17.

[97] أسامة المجذوب: "العولمة الإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية" دار المصرية اللبنانية الطبعة 1-2000- ص 155.

التنافسية بينها و بين الدول الصناعية الكبرى و هذا بهدف تحقيق التوازن مع إلتزامات تحرير التجارة و إزالة القيود أمام تدفقها بحرية.

4. إستمرار تمتع الدول النامية بالمعاملة التفضيلية فيما يتعلق بنطاق الإلتزامات و أحكام تنمية التبادل التجاري بينها سواءا في تجارة السلع أو الخدمات ... و كذا العمل على إدراج أكبر عدد ممكن من الدول النامية في النظام التجاري الدولي و سيادة مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء بغض النظر عن حجم تجارتها الخارجية أو قوة إقتصادها.

من هذا المنطلق يتوجب علينا التعرف أكثر فأكثر عن هذه المنظمة و هذا ما سنتناوله فيما يلي :

الفرع 1: أساسيات:

1.1. تعاريف : يمكن القول أن منظمة التجارة العالمية هي :

- كيان مؤسساتي جديد يشرف على تنفيذ السياسات التجارية للدول الأعضاء فيها، فضلا عن مسؤولية تسوية المنازعات بينها و بالتالي لا يمكن لأي دولة أن تعزل نفسها عنه.[98]
- منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال إنتقال السلع و الخدمات و الأشخاص بين الدول و ما يترتب على ذلك من آثار إقتصادية و سياسية و إجتماعية و ثقافية و بيئية و حماية الملكية المعنوية.[99]
- منظمة إقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة، تعمل ضمن منظومة النظام الإقتصادي العالمي الجديد على إدارة و إقامة دعائم النظام التجاري الدولي و تقويته و زيادة التبادل الدولي و رسم و توجيه السياسات الإقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة و أفضل للنظام الإقتصادي العالمي.[100]
- هو هيئة ناشئة عن إتفاقيات جولة أورجواي مكلفة بتأسيس و إحترام قواعد التجارة الدولية بإتفاق دول الأعضاء فيما بينها.[101]
- إيطار مؤسساتي يضم جميع الإتفاقيات و الترتيبات التي أبرمت تحت رعاية الجات بالإضافة إلى النتائج الكاملة لجولة أوروجواي و هي منظمة دولية لها سلطات تعاقدية لوضع القواعد و إتخاذ التدابير و إصدار الأحكام بشأن جميع الأمور المتصلة بالتبادل الدولي و توفير الإيطار القانوني لإجراء المفاوضات التجارية بين الأعضاء فيما يخص الإتفاقيات و الوثائق القانونية التي تشرف عليها و تشمل التجارة في السلع و الخدمات، إجراءات الإستثمار و الجوانب التجارية للحقوق الملكية الفكرية.[102]

---

[98] ياسر زغيب: "إتفاقية الجات بين النشأة و التطور و الأهداف منافع و مخاطر" دار الندى للطباعة و النشر و التوزيع 1999 ص 44.

[99] سهيل حسين فتلاوي: "منظمة التجارة العالمية" دار الثقافة للنشر و التوزيع الطبعة 1- 2006- ص 46.

[100] عبد المطلب عبد الحميد: "النظام الإقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر" مجموعة النيل العربية القاهرة الطبعة 1- 2003- ص 104.

[101] J. LONGATTE P. VANHOVE : "Economie générale" Dunod, Paris 2001, p. 364.

[102] إكرام عبد الرحيم: "التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي" مرجع سابق ص 159.

- هي نظام عالمي هدفها ترقية و تقوية التبادل التجاري القائم بين مختلف دول العالم و تعتبر الوريث القانوني لإتفاقية الجات.
- بصفة عامة منظمة التجارة العالمية هي هيئة دولية جاءت لتتولى مهام إتفاقية الجات بصفة قانونية تعمل على التعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي في تحديد السياسات الإقتصادية العالمية عامة و متابعة السياسات التجارية بين دول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها خاصة و هذا بهدف تحرير و تسهيل سبل إنسياب و تصريف المنتجات عبر أسواق العالم.

بطاقة التعريفية لمنظمة التجارة العالمية

مقرها : جنيف، سويسرا
أنشأت في : 1994 و بدأت مهامها رسميا في 1 يناير 1995
أنشأت عن طريق : مفاوضات جولة أوروجواي (1986 – 1994)
عدد الدول العضو فيها : 150 دولة (11 جانفي 2007 بدخول الفييتنام)*
ميزانيتها : 175 مليون فرنك سويسري لعام 2006
عدد الموظفين : 635 عامل
رئاسة : بسكال لامي كمدير عام Pascal Lamy

المصدر : **http://www.wto.org/english/thewto-e/whatis_e/whatis_e.htm**

*** FMI Bulletin; volume 36, numéro 2; 5 Février2007 p 23**

2.1. أهدافها و وظائفها:

1.2.1. أهدافها : يمكن القول أن مجموعة الأهداف التي تسعى لتحقيقها منظمة التجارة العالمية تدور حول هدف رئيسي هو تحرير التجارة العالمية أي حرية التجارة الدولية و يمكن سرد بعض الأهداف التي ترمي إليها المنظمة : [103]

- ❖ إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية : حيث تهدف إلى جمع الدول في شبه منتدى أو ناد يتباحث الأعضاء فيه في شتى الأمور التجارية و يتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف، فمن جهة تؤمن إجتماعات اللجان الفرعية الدورية في المنظمة فرصة اللقاءات الدائمة بين ممثلي الأعضاء و تتيح المجال أمامهم لمناقشة المشاكل المهمة و مواكبة التطورات في شؤون منظمة التجارة العالمية أما من جهة ثانية فهي تجمع بين دول الأعضاء في جولات محادثات منظمة بشأن علاقاتهم التجارية المستقبلية كما تهدف أيضا إلى تحقيق مستوى أعلى من التحرير و دخول الأسواق في القطاعات المعنية.

[103] فادي علي مكي : "ما بين الجات و منظمة التجارة العالمية" مركز اللبناني للدراسات، عام 2005 على الموقع : http://www.aljazeera.net/NR/exerces/BEBC6702-F180-4F54-9785-C3D4A5D57E61.htm

❖ تحقيق التنمية : حيث تسعى المنظمة إلى رفع مستوى المعيشة لدول الأعضاء و المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية لجميع الدول خاصة النامية منها التي يزيد عدد أعضاءها في المنظمة عن 75 % من جملة الأعضاء، و تلك التي تمر بمرحلة إنتقالية إلى إقتصاد السوق حيث تمنح الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة، فتعطيها فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها الدول المتقدمة أو تمنحها مساعدات تقنية و إلتزامات أقل تشددا من غيرها بالإضافة إلى إعفاء الدول الأقل نموا من بعض أحكام إتفاقياتها.

كما تسعى المنظمة إلى : [104]

- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الإقتصادية في تخصيص الموارد.
- تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال معدلات الدخل الحقيقي بالإضافة إلى توسيع الإنتاج و خلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي و زيادة نطاق التجارة العالمية من جهة و من جهة أخرى توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة و ملائمة لمختلف مستويات التنمية.
- زيادة التبادل التجاري الدولي و تنشيط التجارة الدولية بين دول العالم على أسس و قواعد متفق عليها.

2.2.1. وظائفها : و التي يمكن إجمالها فيما يلي :

– مراقبة و متابعة السياسات التجارية بالإضافة إلى تسيير الإتفاقات التجارية متعددة الأطراف.[105]

– وضع أسس التعاون المختلفة بينها و بين المنظمات الدولية الأخرى من أجل تأسيس و رسم السياسات الإقتصادية العالمية.[106]

– وضع جهاز لفض المنازعات التي يمكن أن تحدث بين دول الأعضاء إلى الحرص على تنفيذ الإتفاقيات الخاصة بجولة أوروجواي و تلك الإتفاقات التجارية متعددة الأطراف.[107]

– تعمل كساحة أو ميدان لإتفاقات متعددة الأطراف و الإيطار اللازم لتنفيذ نتائج هذه الإتفاقات.[108]

3.1. مبادئها : لا شك أن المبادئ التي قامت عليها المنظمة لا تختلف كثيرا عن تلك المبادئ التي سار عليها النظام التجاري الدولي في ظل الإتفاقية العامة للتعريفات و التجارة غير أنه يمكن القول أن هذه

---

[104] عبد المطلب عبد الحميد :"العولمة الإقتصادية ،منظماتها،شركاتها،تداعياتها" الدار الجامعية 2006 ص 95

[105] GUY RAIMBAULT : "Mille termes pour comprendre l'union européenne après l'introduction de l'euro", édition Harmattan,Paris 2003, p. 259.

[106] GUY RAIMBAULT : "Mille termes pour comprendre l'union européenne après l'introduction de l'euro", op. cit. p. 259.

[107] EMMANUEL COMBE, "L'organisation mondiale du commerce", édition Nathan, Paris, 1999, p. 80.

[108] JEAN JACQUES REY - JULIE DURTY "Institutions économiques internationales", 3ème édition, Bryant, Bruxelles 2001, p. 45.

المبادئ قد وردت في شكل مواد و نصوص قانونية ضمن الإتفاقيات المنشأة في ظل المنظمة و يمكن إيجاز أهم هذه المبادئ مايلي :[109]

1. العدول عن استخدام القواعد الفردية إلى استخدام القواعد متعددة الأطراف :

* تهدف إلى قيام نظام تجاري يستند إلى قواعد متعددة الأطراف بهدف إقامة نظام تجاري عالمي حر.
* وضعت الإتفاقية قواعد لتحقيق الشفافية عن طريق نشر التعريفة الجمركية.

2. مبدأ إلغاء القيود الجمركية:

و هو يهدف إلى إلغاء القيود الجمركية الكمية التي تشكل حواجز تجارية بين دول الأعضاء في المنظمة بما يكفل تسهيل التجارة بينها و يسري هذا المبدأ على كل الصادرات و الواردات التي تضمنتها فقرات و بنود إتفاقية مراكش 1994 مع ملاحظة أن التخفيض النسبي و المتوالي إعتمد طريق الإلغاء النهائي.[110]

3. مبدأ عدم التمييز:

- تلتزم الدول الموقعة على الإتفاقية بعدم التمييز بين الشركاء التجاريين من كافة دول الأعضاء و تمتعهم جميعا بحقوق متساوية في إيطار تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية.
- تلتزم كل دولة بإخضاع المنتجات المماثلة الواردة من مختلف الدول لنفس الرسوم الجمركية و لنفس الإجراءات غير الجمركية.
- يتضمن عددا من الإستثناءات:

1. تسمح الإتفاقية لدول الأعضاء بإقامة تجمعات إقليمية يتم داخلها تبادل السلع بشروط تمييزية دون الإلتزام بإعطاء نفس المزايا للدول غير الأعضاء في التجمع الإقليمي.
2. يمكن لأي من دول الأعضاء منح مزايا لمنتجات الدول النامية دون الإلتزام بمنح هذه المزايا للمنتجات المماثلة المستوردة من الدول المتقدمة.
3. يمكن لأي دولة عضو وضع قيود على الواردات من دولة بذاتها إذا تبين لها أن هذه الدولة لجأت إلى ممارسات تجارية غير عادلة لتصدير هذه المنتجات.

4. قاعدة المعاملة الوطنية:

تلتزم الأطراف المتعاقدة بمعاملة المنتجات الأجنبية نفس المعاملة التي تمنحها للسلع الوطنية أو ما يعرف بإسم National Treatment Rule و خاصة فيما يتعلق بالضرائب المحلية.

5. المحفل الدولي للتفاوض: تهدف منظمة التجارة العالمية إلى جمع الدول في شبه منتدى يتباحث الأعضاء فيه في شتى الأمور التجارية و يتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف فمن جهة تؤمن

---

[109] حسان لخضر : "منظمة التجارة العالمية : آليات و قواعد العامة و الإتفاقيات"، المعهد العربي للتخطيط أبريل 2005 ص 20.
[110] سلمان فيصل محجوب: "رؤية استشرافية لأثر منظمة التجارة العالمية على آداء المنشآت الصغيرة في الوطن العربي"، مجلة علوم إقتصادية و علوم تسيير جامعة سطيف، عدد2 – 2003- ص 50.

إجتماعات اللجان الفرعية الدورية في المنظمة فرصة اللقاءات الدائمة بين ممثلي الأعضاء لمناقشة أهم المشاكل التي تخص التجارة و من جهة أخرى تعمل المنظمة بجمع دول الأعضاء في جولات و مناقشات المنظمة بشأن علاقاتهم التجارية المستقبلية.

و بناءا على ذلك فإن المنظمة تكون محفلا للتفاوض في المجالات التالية :[111]

1. التفاوض بين دول الأعضاء حول الإتفاقيات المتعقدة منذ عام 1947 حتى قيام المنظمة.
2. تنظيم المفاوضات بين دول الأعضاء حول الإتفاقيات الدولية متعددة الأطراف.
3. التفاوض بين المنظمة و الدول الراغبة في الإنضمام من أجل تحديد الشروط و الإجراءات التي تفرض على تلك الدول و مراجعة قوانينها ووضعها الإقتصادي و القانوني الذي يسمح لها بالانضمام.
4. تنفيذ ما تتوصل إليه المفاوضات على النحو الذي يقرره المؤتمر الوزاري.
5. التفاوض بين الدول حول المسائل الجديدة التي تخص علاقاتها التجارية الدولية.
6. المعاملة الخاصة و التفضيلية للدول النامية و الأقل نموا :

* تضمنت الإتفاقيات إقرار مبدأ حق الدول النامية و الأقل نموا في معاملة خاصة و أكثر تميزا من ناحية :

- درجة إلتزامها بالقواعد و ذلك لإتاحة درجة أعلى من المرونة
- فترات إنتقالية تقوم من خلالها بتوفيق أوضاعها
- إلتزام الدول المتقدمة بإتاحة المساعدات و المعونات الفنية اللازمة لهذه الدول و معاونتها على إقامة الأجهزة الضرورية لتنفيذ هذه القواعد و تدريب المسؤولية على تنفيذها.

* و يمكن تقسيم أحكام المعاملة الخاصة و التفضيلية التي تتيحها إتفاقيات المنظمة للدول النامية و أقل نموا إلى 3 مجموعات رئيسية :

1. مجموعة 1. أحكام تلتزم بمقتضاها الدول الأعضاء بتسيير نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواقها.
2. مجموعة 2. أحكام تسمح لهذه الدول بالمرونة في تنفيذ الإلتزامات الواردة في إتفاقيات المنظمة.
3. مجموعة 3. أحكام متعلقة بتقديم الدعم الفني لها من جانب الدول و المنظمات الدولية و سكرتارية منظمة التجارة العالمية، لمعاونتها على تطوير قدوراتها المؤسسية و القانونية لزيادة قدرتها على تنفيذ إلتزاماتها الواردة في إتفاقيات المنظمة.

7. مكافحة سياسة الإغراق:و يتمثل ذلك :[112]

* إجراء تحقيق السلع التي تتضمن حالة الإغراق بشرط أن لا تستغرق أكثر من سنة واحدة هذه التحقيقات.

---

[111] سهيل حسين فتلاوي: "منظمة التجارة العالمية" مرجع سابق ص 216
[112] سهيل حسين فتلاوي: "منظمة التجارة العالمية" مرجع سابق ص 227

* تقوم سلطات الدولة الموردة لمثل هذه السلع بفرض رسوم جمركية إضافية على هذه السلع بما يتناسب و نسبة الإنخفاض في سعرها عن السائد في السوق المحلي بشرط عدم التمييز بين دولة و أخرى و عدم وضع قيود جمركية تمنع دخول مثل هذه البضائع و يستمر هذا الإجراء إلى أن يقدم المصدر (دولة) تعهدات بمراجعة أسعار سلعه المصدرة وفقا للمبدأ المعمول به.

* تشكل لجنة في المنظمة تكون مهمتها ممارسة مقاومة الإغراق تتألف من ممثلين لكافة دول الأعضاء.

* يطلب من الدولة أن توقف دعمها لقطاعات الصحة و العمل و الضمان الإجتماعي و أن تترك هذه المهمة للشركات من أجل رفع أسعار السلع المنتجة فيها.

و للإشارة الإغراق هو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل و تلك السائدة في الخارج ونظام الإغراق يتمثل في بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلي و الغرض من هذا النظام هو كسب الأسواق الخارجية بالقضاء على كل منافسة محتملة.[113]

الفرع 2: العلاقة و الإختلاف بين منظمة التجارة العالمية و الجات:

من المعروف أن منظمة التجارة العالمية تعتبر كوريث لإتفاقية العامة للتعريفات و التجارة لتقوم بمهام و وظائف ما لم تقم به هذه الأخيرة فمن هنا يمكن سرد بعض نقاط الإختلاف والتشابه: [114]

1. إن منظمة التجارة العالمية (WTO) قد حلت محل الجات (GATT) لتتولى إدارة النظام التجاري العالمي بصورة أفضل لما كانت تفعله سابقتها في مجالات أوسع للتجارة العالمية لتشمل السلع الزراعية و الصناعية و الخدمية و الملكية الفكرية و الإستثمار بل و قد تشمل الجوانب البيئية المؤثرة على التجارة و من موضوعاتها عملية دمج التكلفة البيئية في سعر المنتج النهائي.
2. إن منظمة التجارة العالمية تضيف على أهداف الجات أهداف أخرى تعمل جاهدة على تحقيقها لصالح النظام التجاري الدولي.
3. إن منظمة التجارة العالمية تتميز بآلية أفضل في فض المنازعات و مراجعة السياسات التجارية بطريقة أفضل مما كانت تقام في إيطار الجات و بالتالي فإن صلاحيات أقوى و أوسع من الجات في هذا الشأن، فأهم ما يميز المنظمة عن الجات هو إقامتها لنظام قوي لفض المنازعات شعاره المساواة بين القوي و الضعيف مما يترتب عن ذلك أن المنظمة تملك السلطة في فرض عقوبات كانت تعجز عن فرضها الجات كما أن لها صفة الإلزام لأعضاء المنظمة فيما يتم

---

[113] عادل أحمد حشيش/ مجدي محمود شهاب:"أساسيات الإقتصاد الدولي " مرجع سابق ص 267

[114] عبد المطلب عبد الحميد: "العولمة الإقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها" مرجع سابق ص 95.

الإتفاق عليه و ما يتم الوصول إليه من قرارات داخل المنظمة بينما لا تتصف سكرتارية الجات بهذه الصفة حيث أنها تعتبر جهاز مؤقت يتم في إيطاره وضع قواعد و ضوابط التجارة العالمية بعد أحداث الحرب 1945 و ما بعدها حتى قيام المنظمة لتتبنى هذا الدور بشكل أكثر قوة ووضع جهاز دائم بآلياته لإدارة النظام التجاري العالمي.

4. كانت سكرتارية الجات خلال جولاتها التفاوضية تشرف على تنفيذ الإتفاقيات الجانبية التي تعقد بين عدد من الأعضاء مع دول أخرى بينما المنظمة تشرف فقط على الإتفاقيات التي يوقّع عليها كل دول الأعضاء في المنظمة.[115]
5. لقد وصل دول أعضاء المنظمة حتى الآن 149 عضوا بينما كانت دول الأعضاء في سكرتارية الجات لم يزد عن 23 دولة و بالتالي فإن منظمة التجارة العالمية إكتسبت صفة العالمية و أدخلت تحسينات جوهرية في النظام التجاري العالمي الذي ستؤثر بقوة عليه عبر الزمن.
6. إن شرط الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية هو الموافقة على إتفاقية الجات بكل ما فيها دفعة واحدة.[116]

و يمكن تلخيص ما سبق ذكره في الجدول الموالي :

الجدول(1-2): أوجه التشابه و الإختلاف بين الجات و منظمة التجارة العالمية

GATT	WTO / OMC
- القواعد تطبق بصفة مؤقتة - لم يكن لها شخصية معنوية بل كانت مجرد نص قانوني - إقتصرت مفاوضاتها على التعامل في السلع - لم تكن منظمة و إنما إتفاق متعدد	- القواعد تطبق بصورة شاملة و دائمة - منظمة متكاملة لها شخصية و كيان مستقل - المفاوضات على السلع (زراعية / صناعية / خدمية) ملكية فكرية و الإستثمار

المصدر: **من إعداد الباحثة**

الفرع 3: هيكلية المنظمة:

يمكن القول أن الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية يعكس الأهداف و الوظائف و المهام التي أنشأت من أجلها و يكون الشكل كالآتي و منه نلاحظ مايلي : [117]

---

[115] عبد المطلب عبد الحميد: "الجات و آليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواي لسياتل و حتى الدوحة" مرجع سابق ص 181.
[116] عبد المطلب عبد الحميد: "النظام الإقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر" مرجع سابق ص 105.
[117] عادل المهدي: "عولمة النظام اللاإقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية" الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص 195.

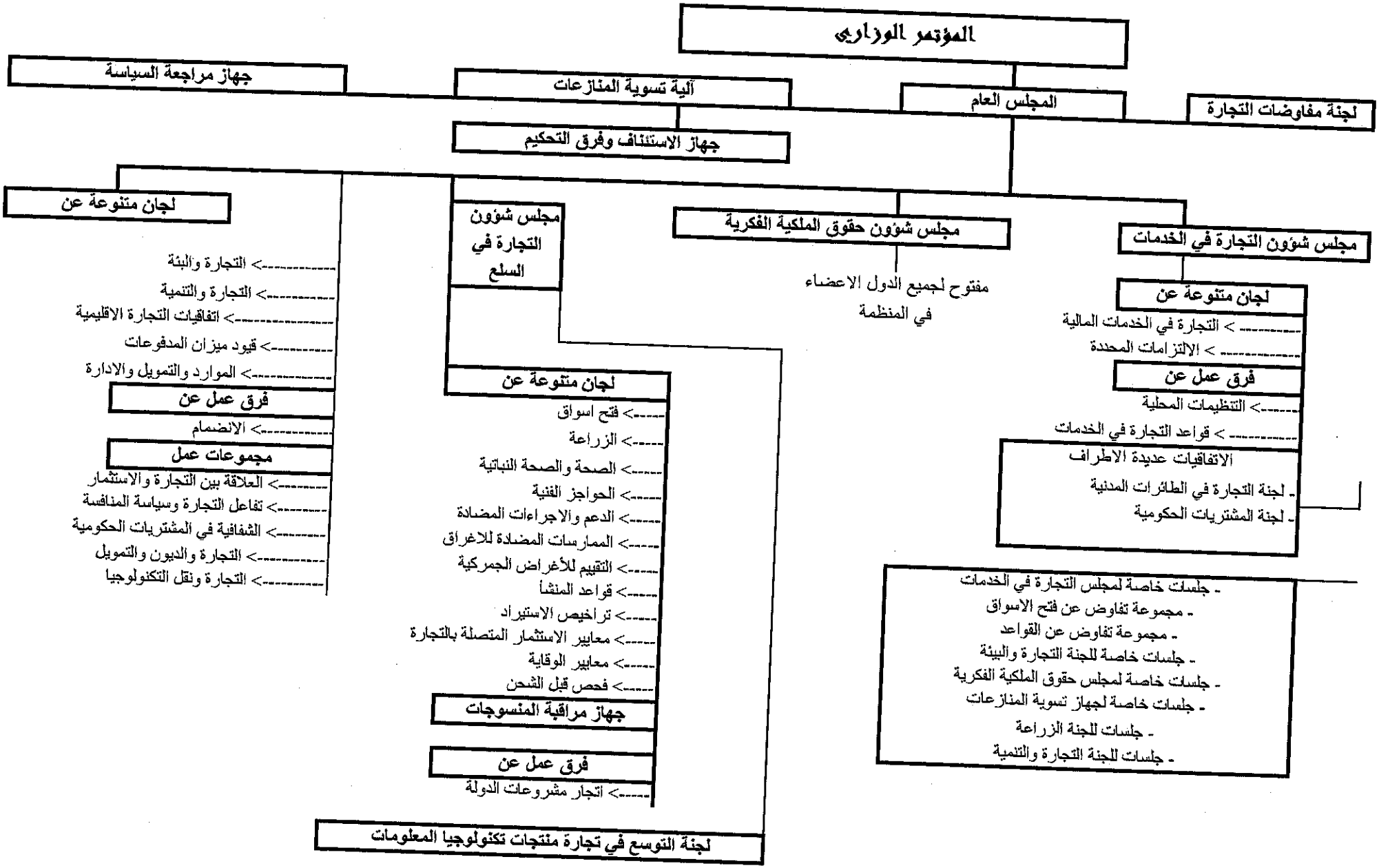

الشكل 1-2: الهيكل التنظيمي للمنظمة

المصدر : عادل المهدي " عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية " الدار المصرية اللبنانية 2003 ص 198

1. يعتبر المؤتمر الوزاري Ministerial conférence أعلى سلطة في المنظمة، حيث يتولى هذا المؤتمر سلطة إتخاذ القرارات المتعلقة بجميع المواضيع و القضايا المنصوص عليها في الإتفاقيات متعددة الأطراف و يتألف هذا المؤتمر من ممثلي جميع دول الأعضاء في المنظمة، و يجتمع مرة واحدة على الأقل كل سنتين.
2. يتولى المجلس العام General council متابعة مهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين إجتماعاته فضلا عن قيامه بتنفيذ كافة المهام الموكلة إليه بموجب إتفاقيات المنظمة، و يتكون هذا المجلس من ممثلي جميع دول الأعضاء و يجتمع كلما دعت الضرورة لذلك و ذلك للقيام بمسؤوليات و مهام جهاز تسوية المنازعات و جهاز مراجعة السياسة التجارية.
3. يتبع المجلس العام في الهيكل التنظيمي ثلاثة مجالس فرعية مجلس شؤون التجارة في السلع، مجلس شؤون التجارة في الخدمات أما الثالث فهو مجلس شؤون الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية، و يتبع كل مجلس من هذه المجالس أجهزة و لجان فرعية للقيام بمهام التي يوكلها إليها المجلس كل في مجال إختصاصه و ذلك حسب الحاجة.
4. أنشأ المجلس العام أيضا لجنة لمفاوضات التجارة للقيام بعقد جلسات خاصة لكل من مجلس التجارة في الخدمات و مجلس الحقوق الملكية الفكرية، لجنة التجارة و البيئة و لجنة الزراعة، لجنة التجارة و التنمية و جهاز تسوية المنازعات إضافة إلى تكوين مجموعات تفاوضية ذات صلة بقضايا فتح الأسواق و إتباع القواعد العامة للنظام التجاري.
5. أيضا أنشأ المجلس العام لجنتين لإدارة التفاوض في القضايا ذات الصلة بالإتفاقيات عديدة الأطراف و هي لجنة التجارة في الطائرات المدنية و لجنة المشتريات الحكومية.
6. إلخ...

الفرع 4: شروط العضوية و الإنسحاب:

1.4. الإنضمام : و يقصد بعملية و متطلبات الإنضمام التأكد من أن دول الأعضاء الجديدة تتبنى تواضب على تطبيق نفس السياسات التجارية التي تمارسها جميع دول الأعضاء الأقوى و التي تتميز بالشفافية و العدالة و إمكانية معرفتها مسبقا بما في ذلك يجب أن تثبت هذه البلدان أنّ ممارستها التجارية تتوافق مع جميع الإتفاقيات المنبثقة عن المنظمة قبل أن يسمح لها بالإنضمام إلى هذه المنظومة التجارية العالمية.

1.1.4. صفة مراقب : يعتبر الحصول على العضوية بمثابة عملية تفاوضية ما بين الحكومة طالبة الإنضمام و دول الأعضاء في المنظمة و عادة ما تبدأ هذه العملية بإعطاء للدولة الطالبة للإنضمام صفة "مراقب" و يسمح هذا الترتيب للأعضاء الجدد بأن يتعرفوا على ممارسات المنظمة و متطلباتها و

كيفية مراجعة السياسات التجارية و عملية الإنضمام بأكملها و بالتالي ستعمل على تغيير قوانينها و أساليب عملها استعدادا لهذه العملية.

2.1.4. شروط العضوية و هناك عدة شروط يتم التفاوض عليها بين الدولة صاحبة الطلب من جهة و دول الأعضاء من جهة أخرى و هي كالآتي :[118]

أ. تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية : حيث تشترط المنظمة على الدولة الراغبة الإنضمام إليها تقديم جدول للتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية تشكل إلتزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة.

ب. تقديم إلتزامات في الخدمات : حيث تقدم الدولة جدولا بالإلتزامات التي ستتبعها في مجال الخدمات يشتمل على قائمة بالحواجز و الشروط التي تعترض القطاعات و النشاطات المهنية الخدماتية و وضع جدول زمني لإزالتها.

ج. الإلتزام بإتفاقياتها : تتعهد الدولة الراغبة في الإنضمام بالتوقيع على بروتوكول إنضمام يشمل الموافقة على تطبيق و الإلتزام بجميع إتفاقياتها بإستثناء إتفاقية المناقصات الحكومية و كذا إتفاقية الطائرات المدنية فإنهما إتفاقان إختياريان و هذا بعكس ما كان سائد في الجات.

و بصفة عامة يحق لأي دولة أو إقليم جمركي يملك إستقلالا ذاتيا في إدارة علاقاته التجارية الخارجية الإنضمام إلى المنظمة بالشروط التي يتفق عليها بينه و بين المنظمة بعد دراسة ملف الانضمام و يوافق على شروطه ثلثي المنظمة.

2.4. الانسحاب : يحق لأي عضو الإنسحاب من هذه المنظمة و كذا الإتفاقيات التابعة لها و يبدأ مفعوله لدى إنتهاء فترة ستة أشهر من تاريخ الذي يتلقى فيه المدير العام للمنظمة إخطار كتابيا بالإنسحاب مع الأخذ في الإعتبار أن الإنسحاب من المنظمة يؤدي تلقائيا إلى إسقاط حق الطرف المنسحب في كافة الإمتيازات و المعاملات التفضيلية التي كان يحصل عليها بموجبه إلتزامات الدول الأعضاء الأخرى.[119]

الفرع 5: مؤتمراتها الوزارية:

يعتبر المؤتمر الوزاري الذي يتألف من وزراء التجارة في دول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية رأس السلطة في المنظمة و الذي يجتمع على الأقل كل سنتين و قد عرفت المنظمة منذ قيامها حتى الآن 6 مؤتمرات و التي تتمثل في :[120]

---

[118] سمير اللقمـــاني: "منظمة التجارة العالمية آثارها السلبية و الايجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية " مرجع سابق ص 55

[119] ســمير محمدعبد العزيز:" التجارة العالمية بين الجات 94 و منظمة التجارة العالمية" مرجع سابق ص 75

[120] فادي علي مكي:"ما بين الجات و منظمة التجارة العالمية" على الموقع
http://www.aljazeera.net/NR/exerces/602b5458-3df4-4ca6-9b28-0d2430f60d22.htm

1. المؤتمر الوزاري الأول في سانغافورة (ديسمبر1996)

يعتبر المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية ينعقد بعد إنشاءها و بدء عملها في يناير 1995 إشترك في هذا المؤتمر وزراء التجارة و الخارجية و المالية و الزراعة لأكثر من 120 عضوا في المنظمة و قد شمل هذا المؤتمر عدة إجتماعات و جلسات عمل ثنائية و جماعية بين دول الأعضاء حيث نوقشت فيها المسائل المتعلقة بجدول أعمال المنظمة خلال السنتين الأوليتين من نشاط و تنفيذ إتفاقات جولة أوروجواي و كان الهدف الأساسي من وراء إنشاء هذا المؤتمر هو مراجعة لمدى تنفيذ دول الأعضاء الإلتزامات المقدمة منها في إطار المنظمة و كذا تقييم السياسات التجارية متعددة الأطراف في ظل آلية مراجعة السياسات التجارية و ما قد إتفق عليه في جولة أوروجواي و البحث في مدى تحقيق فعالية و كفاءة و تناسق هذه السياسات، و بذلك يهدف هذا المؤتمر إلى مواصلة الحوار و استكمال المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة في الخدمات حيث لم يكن هناك فرصة كافية لإستكمال هذه المفاوضات خلال جولة أوروجواي.

كان على جدول أعمال هذا المؤتمر عدة مواضيع وصل عددها إلى أكثر من 20 بندا من أهمها:

• النمو الإقتصادي و التجاري	• إتفاق تكنولوجيا المعلومات و المواد الصيدلانية
• التجارة و البيئة	• الإستثمار و المنافسة
• مشكلة الحقوق الإجتماعية	• مشكلة تهميش الدول الفقيرة
• إتفاق تسوية المنازعات	• دور منظمة التجارة العالمية
• المنسوجات و الملابس	• الإتفاقات الإقليمية
• الخدمات و المفاوضات	• تنفيذ إتفاقات المنظمة
• القوانين و التشريعات	• الدول النامية
• الفرص و التحديات التي تواجه دمج الإقتصاد	• الدول الفقيرة
• الشفافية في المشتريات الحكومية	• التجارة و معايير العمل
• إجراءات تسهيل التجارة	• القبول بالمنظمة

- إعلان مؤتمر سنغافورة في ديسمبر 1996:

تضمن إعلان سنغافورة النقاط التالية : [121]

- ضرورة العمل على إستكمال المفاوضات حول تحرير التجارة في الخدمات

[121] عبد المطلب عبد الحميد : "الجات آليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواي لسياتل و حتى الدوحة" مرجع سابق ص 350.

- إستمرار قيام لجنة التجارة و البيئة في بحث عن المسائل المتعلقة بالربط بين تحرير التجارة و التنمية الإقتصادية و حماية البيئة.
- رفض استخدام معايير العمل كأداة حمائية و تفويض منظمة العمل الدولية للبحث في هذا الشأن.
- متابعة التطورات في التجارة الدولية بما فيها مواجهة تحديات الإقتصاد العالمي.
- وضع عدد من الإجراءات الخاصة بتوفير معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا نظرا لتضررها من تحرير التجارة العالمية إلى جانب عدم قدرتها على الوفاء بكل الإلتزامات الخاصة نظرا للظروف التي تمر بها.

و بالتالي فقد جاء إعلان سنغافورة بمثابة محاولة للتوفيق بين المقترحات المقدمة من الدول المتقدمة و التي تحمل في طياتها آثار سلبية كبيرة على الدول النامية و مصالحها، و بين المعارضة الشديدة من جانب الدول النامية لتلك الإقتراحات التي تقف حاجزا في وجه تصريف منتجاتها إلى الأسواق العالمية.

2. مؤتمر الوزاري الثاني في جنيف 1998

سعى هذا المؤتمر إلى تحقيق عدد من الأهداف يأتي على رأسها، مراجعة مدى إلتزام الدول بالوفاء بإلتزاماتها التي قد قدمتها في جولة أوروجواي 1994، بالإضافة إلى تقييم السياسات التجارية متعددة الأطراف بالإضافة إلى طرح مواضيع جديدة للمناقشة و البحث فيما إذا كانت تستحق الدخول في مفاوضات جديدة أم لا، و لعل من أهم هذه المواضيع، التجارة الإلكترونية، التناسق بين المنظمة و المنظمات الدولية الأخرى و هو الأمر الذي تضمنه الإعلان الوزاري الصادر عن مؤتمر مراكش و يحتاج إلى تفعيله بدرجة أكبر و التي يعتبر كهدف من أهداف المنظمة، كما أن هناك إتفاقية بين المنظمة و صندوق النقد و البنك الدوليين بشأن التعاون في مجال تبادل المعلومات و السكرتارية و حضور الإجتماعات، كما طرحت مواضيع أخرى الشفافية في عمل المنظمة، خفض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية، إتفاقيات التجارة الإقليمية، التجارة و التمويل، التجارة و المديونية، نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية على أسس تجارية و كذا أساليب دعم نقل التكنولوجيا إليها ... [122]

الإعلانات الصادرة عن المؤتمر : و قد تضمن النقاط التالية : [123]

* الإعلان الوزاري الخاص بنظام التجارة بين أكثر من دولتين:

يؤكد هذا الإعلان على أهمية مساهمة هذا النظام خلال 50 عاما في النمو و التوظيف و الإستقرار من خلال تشجيع تحرير التجارة و التوسع فيها و تهيئة المناخ الملائم للعلاقات التجارية الدولية وفقا للأهداف العامة للإتفاقية العامة للتعريفات و التجارة و إتفاق منظمة التجارة العالمية.

---

[122] عبد المطلب عبد الحميد: "الجات آليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواي لسياتل و حتى الدوحة" مرجع سابق ص 353.

[123] فادي علي مكي: "ما بين الجات و منظمة التجارة العالمية" على الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exerces/602b5458-3df4-4ca6-9b28-0d2430f60d22.htm

* الإعلان الوزاري الخاص بالتجارة الإلكترونية العالمية:

يؤكد هذا الإعلان على نمو التجارة الإلكترونية العالمية وفتحها آفاق جديدة للتجارة و حاجة الدول النامية لها على الصعيد الإقتصادي و المالي و التنموي، كما يؤكد الإعلان على ضرورة مواصلة دول الأعضاء في ممارستها الحالية بعدم فرض رسوم جمركية على أجهزة الإرسال الإلكترونية.

* تكليف المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بتنفيذ برنامج الإعداد للإجتماع الوزاري القادم في سياتل.

3. المؤتمر الوزاري الثالث في سياتل (1999/11/30)

و هو مؤتمر ضم 136 عضو من الأعضاء بالمنظمة، إكتسب هذا المؤتمر الذي عقد في مدينة سياتل الأمريكية أهمية كبيرة و أثار جدلا كبيرا بعد فشله حول مستقبل عمل منظمة التجارة العالمية و النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف و آليات عمله.

- الظروف الإقتصادية العالمية التي واكبت هذا المؤتمر : و التي من أهمها :[124]

– الأزمة المالية العالمية التي انطلقت عام 1997 في منطقة جنوب شرق آسيا و إمتدت إلى مناطق عديدة من العالم و أثرت سلبيا و بشكل مباشر على معظم الدول النامية.

– المؤشرات غير الإيجابية على الإقتصاد العالمي بانخفاض معدل النمو الإقتصادي و إنخفاض معدلات نمو التجارة الدولية.

– تهميش دور الدول النامية و عدم إستفادتها بشكل مقبول من نتائج العولمة و تزايد الفجوة في توزيع الثروة بين الدول المتقدمة و الدول النامية.

– مظاهر الخلل و عدم التوازن تمثل في عدم تحقيق مكاسب ملموسة للدول النامية نتيجة لعدم إلتزام الدول المتقدمة بالتنفيذ الكامل لإتفاقيات جولة أوروجواي مما حد من فرص وصول صادرات الدول النامية إلى أسواقها من ناحية و من ناحية أخرى عدم وفاءها بتعهداتها فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة التفضيلية للدول النامية.

و قد اشتمل هذا المؤتمر عدة مواضيع أهمها : الزراعة و الخدمات، المنافسة، الإستثمار، التجارة، الإلكترونية، تسهيل التجارة، المناقصات الحكومية، تمديد فترات السماح الممنوحة للدول النامية المنسوجات و الملابس الجاهزة، قضايا دعوى الإغراق و هناك مواضيع أخرى قد طرحت تمثلت في: المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة، المؤتمر الوزاري الثاني و أثناء مرحلة الإعداد لهذا المؤتمر و لم يتح أمام هذا الأخير الوقت الكافي لمناقشة هذه المواضيع و لذا تم التركيز على المواضيع التالية فقط و هي التجارة و الإستثمار، التجارة و سياسات المنافسة، الشفافية في المشتريات الحكومية غير أن هذه المواضيع أحدثت تضارب بين كل من الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية و الدول النامية

[124] عبد المطلب عبد الحميد : "الجات و آليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواي لسياتل و حتى الدوحة" مرجع سابق ص 364.

فعلى سبيل المثال في مجال التجارة و الإستثمار قد أصرّ الإتحاد الأوروبي و يؤيده عدد من الدول المتقدمة على ضرورة بدء التفاوض على إتفاقية تخص هذا الشأن في إيطار المنظمة خلال جولاتها التفاوضية (مؤتمراتها اللاحقة) و فيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن هذا يثير الحماس في حين كان موقف الدول النامية حول ضرورة إستكمال الدراسة للعمل في إيطار مجموعة العمل التي سبق إنشاءها لهذا الغرض و عرض نتائجها خلال المؤتمر اللاحق و كل هذا التضارب أدى بفشل هذا المؤتمر التي كانت أسبابه :

- ساد إعتقاد متزايد لدى عدد كبير من دول العالم خاصة الدول النامية أن منظمة التجارة العالمية لا تخدم سوى مصالح الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تتجه إلى فرض سيطرتها على المنظمة التي تسعى إلى توجيه سياستها و ما يصدر عنها من قرارات إلى خدمة مصالحها في المقام الأول.
- رفض تدعيم الزراعة موضوع اقترحته الولايات المتحدة الأمريكية و لكن رفضه الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى اعتراض أوروبا دخول السلع الزراعية الأمريكية المهندسة وراثيا إلى أسواقها. [125]
- مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي بالتعادل و المساواة في الشروط الاجتماعية للعمل الذي قابله الرفض من الدول النامية.[126]
- زيادة شكوك الدول النامية حول نشاط الشركات متعددة الجنسيات بمحاولتها السيطرة على حركة التجارة الدولية و تحويل الدول في طور النمو إلى مجرد ورشة تابعة لها يتحدد مصير تجارتها الخارجية وفقا لما تضعه هذه الشركات من سياسات.
- شهد العالم أكبر حركة احتجاج ضد العولمة و رمزها الحديث*منظمة التجارة العالمية* حيث خرج حوالي 40 ألف شخص للتظاهر و التعبير عن سخطهم على هذه المنظمة و مقاومتهم للعولمة التي ترمز إليها و هي مظاهرات لم تشهدها الولايات المتحدة الأمريكية من قبل.[127]
- عدم الاهتمام بمعالجة المساوئ التي تصاحب الحرية التجارية و مشاكل الدول النامية التي تتعرض للمنافسة من قبل الدول المتقدمة مما بدا واضحا تهميش الدول النامية التي سعت على المطالبة بحقوق عمالها أمام زحف الاستثمارات الأجنبية.

---

[125] GUY RAIMBAULT: " Mille Termes pour Comprendre l'Union Européenne après l'Introduction de l'Euro " op. cit p98

[126] GUY RAIMBAULT: " Mille Termes pour Comprendre l'Union Européenne après l'Introduction de l'Euro " op. cit p 98

[127] إبراهيم العيسوي : "الغلب وأخواتها" مرجع سابق ص 189

- الرغبة في عدم فتح الأسواق الأمريكية أمام صادرات دول العالم و الرغبة في فرض السيطرة و الضغط على الآخرين لقبول مطالبها حتى درجة استفزت الآخرين خاصة الدول النامية أو الإتحاد الأوروبي أو اليابان.
- معارضة المجتمع المدني حيث أكد ذلك البيان الذي وقع عليه 32 منظمة غير حكومية و جاء فيه أن منظمة التجارة العالمية غير ديمقراطية و غير عادلة و غير متوازنة.
- معارضة الولايات المتحدة الأمريكية طلب الاتحاد الأوروبي إدراج موضوعات مثل الاستثمار و سياسات المنافسة في جدول المفاوضات.

و قامت العديد من الدول بتسجيل اعتراضاتها خاصة الدول النامية حول عدد كبير من المواضيع المطروحة للمناقشة الأمر الذي دفع الناطق الرسمي باسم المنظمة إلى إعلان فشل المؤتمر بسبب "عدم توفر الوقت اللازم لإنجاز العمل".

إلا أنه رغم كل هذه الأسباب التي أدت بالفشل لم يخلو من جوانب إيجابية نذكر منها:[128]

*ضرورة أن تحترم الدول المتقدمة وعودها والتزاماتها أمام الدول النامية فيما يتعلق بتحرير التجارة العالمية.

*زيادة أهمية استعاب ماهي منظمة التجارة العالمية و دورها و التحديات التي تطرحها و ضرورة دراستها بجدية و التعامل معها وفقا للمصالح الوطنية.

*إدراك الولايات المتحدة إمكانية رفض رغباتها و معارضة مطالبها ليس فحسب من طرف الدول المتقدمة و لكن من الدول النامية أيضا.

*قد أبرز مؤتمر سياتل دور الدول النامية في الدفاع عن مصالحها الاقتصادية و معارضتها للولايات المتحدة الأمريكية و بالتالي البحث في إعادة تنظيم منظمة التجارة العالمية لتعكس بصدق احتياجات كل الأعضاء و حماية الأطراف الضعيفة و دعم مصالحها.

و بالتالي هذه تعتبر أهم النقاط التي ميزت هذا المؤتمر بإيجابياته و سلبياته .

4. المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة (9-14 نوفمبر 2001)

لقد أبدى بعض دول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الرغبة في التوصل إلى تفاهم دولي في بعض القضايا التي ترى أنّ لها علاقة بالتجارة الدولية. ومن هذا المنطلق قررت دول الأعضاء بدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية تم الإعلان عنها في المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة و انعقد بمدينة الدوحة بمشاركة142 دولة منها 99 دولة نامية التي تمثل حوالي 70% و 11 دولة عربية التي تمثل 55% من مجموع الدول العربية مع العلم أن هذا المؤتمر شهد انضمام الصين و تيلندا إلى المنظمة العالمية للتجارة بالإضافة إلى حضور حوالي 300 فرد من منظمات دولية.

---

[128] عبد المطلب عبد الحميد:"الجات و آليات منظمة اتجارة العالمية من أوروجواي لسياتل وحتى الدوحة" مرجع سابق. ص 402.

لقد انعقد مؤتمر الدوحة في ظروف جديدة تماما حيث كما هو معروف فقد جاء بعد فشل مؤتمر سياتل و الذي أصبح مطاردا بشبح هذا الفشل و تلخصت أهم ظروف الانعقاد فيما يلي:[129]

1- بعد الفشل الذي حصل قي المؤتمر الوزاري الثالث تخوف الدول الأعضاء من حدوث فشل آخر في الدوحة مما بدأت الاستعدادات لهذا المؤتمر انطلاقا من الاستفادة من دروس المؤتمر السابق و عدم الوقوع في نفس الأخطاء التي وقعت فيها المنظمة.

2- ركزت إدارة المنظمة على عدة نقاط أهمها:

- أن الانتقادات التي وجهت للمنظمة ليست كلها سلبية إنما هناك جوانب إيجابية تمثلت في أنها تسعى إلى تحقيق نوع من العدالة قي النظام التجاري العالمي.
- الاستعداد لهذا المؤتمر و التركيز على عدم وجود خلافات كثيرة بين دول الأعضاء و بذل أقصى الجهود لجعل هذه لخلافات في أضيق الحدود.
- تأكيد بخطورة فشل المؤتمر و انعكاساته على الاقتصاد العالمي و أن ذلك يؤدي إلى تراجع التجارة الدولية و المزيد من الكساد الاقتصادي. أما في حالة نجاحه فإنه سيؤدي إلى إعلان جولة جديدة من تحرير التجارة.

3- انعقد مؤتمر الدوحة في ظروف حرجة بالنسبة للاقتصاد الأمريكي عقب أحداث 11 سبتمبر. الأمر الذي جعل أمريكا أحرص على إنجاح هذا المؤتمر أكثر من وقت مضى لأن إنجاحه سوف يعطي دفعة للإقتصاد العالمي الذي يوشك على الدخول في حالة كساد مما تزيد من أهمية هذا المؤتمر و الحرص على إنجاحه.

4- سعت اليابان في استعداداتها لهذا المؤتمر إلى أن تلعب دورا جديدا في صياغة قواعد العولمة و السعي وراء تحقيق مصالحها الاقتصادية بصفة أكثر فعالة مما كان عليه الحال في مؤتمر سياتل, حيث حاولت إقناع جميع الأطراف قبل المؤتمر أن الجولة الجديدة لتحرير التجارة يجب أن تكون شاملة و ليس قطاعية « sector by sector » و ذلك لضمان نجاحها.

5- و قد اتضح خلال المؤتمر في البداية أن هناك عددا آخر من دول الأعضاء و خاصة الدول النامية تعارض جولة جديدة للمفاوضات نظرا لعدم استعدادها لهذه الجولة و إصرارها على تنفيذ الاتفاقيات والالتزامات التي تم التوصل إليها في الجولات السابقة قبل بداية جولة جديدة تؤدي إلى المزيد من الالتزامات لهذه الدول.

و بالتالي فإن هذا المؤتمر كان يسعى في ظل هذه الظروف على تحقيق عدد من الأهداف نذكر منها:[130]

- فتح الباب أمام بعض المشاكل المتعلقة تحرير التجارة العالمية و تدفقها إلى الأسواق الدولية.

---

[129] عبد المطلب عبد الحميد: "الجات و آليات منظمة اتجارة العالمية من أوروجواي لسياتل وحتى الدوحة" مرجع سابق ص 415.
[130] عبد المطلب عبد الحميد: "الجات و آليات منظمة اتجارة العالمية من أوروجواي لسياتل وحتى الدوحة" مرجع سابق ص 428

- تحديد مصير منظمة التجارة العالمية و الحفاظ عليها و تحسين آلياتها من أجل بلوغ أهدافها و القيام بوظائفها على أكمل وجه.

و لقد طرحت العديد من المواضيع و القضايا على مائدة محادثات المؤتمر تلك المواضيع التي ترغب الدول المؤيدة في التفاوض عليها و التي لها آثار و انعكاسات عديدة على التجارة و الاقتصاد و تحتاج إلى دراسة دقيقة و تمعين أكثر حيث ترى هذه الدول أن هذه المواضيع تتضمن جوانب معقدة و خطيرة في بعض الأحيان قد تمس بالسياسات التجارية للدول و أن نتائجها سوف تنصب في مصلحة الدول الصناعية في المقام الأول، و حسب برنامج عمل المفاوضات فقد قسمت عملية التفاوض إلى مرحلتين:[131]

*المرحلة الأولى: و تتضمن المواضيع التي ستبدأ المفاوضات بشأنها مباشرة بعد مؤتمر الدوحة و تشمل: تجارة المنتجات الزراعية ،تجارة الخدمات، النفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية، حقوق الملكية الفكرية .

*المرحلة الثانية: وتتضمن المواضيع التي سيتم إطلاق المفاوضات بشأنها خلال المؤتمر الوزاري اللاحق بعد اتخاذ قرار الجماعة و تشمل التجارة و المنافسة, التجارة و الإستثمار, المشتريات الحكومية تسيير التجارة و التجارة الإلكترونية.

بالإضافة إلى مناقشة بعض المواضيع الجانبية: قضايا البيئة و الصحة العامة و تجارة المنسوجات.

- الإعلان الختامي للمؤتمر:

فقد تضمن مواضيع كثيرة نذكر منها: [132]

1- أكد البيان الختامي على الالتزام بإجراء مفاوضات شاملة حول الملف الزراعي, تستهدف تحقيق تحسينات ملموسة في مدخل السوق و تقليل جميع أشكال دعم الصادرات و كل صور الدعم المحلي التي تضرّ بالتجارة، مع التأكيد على المعاملة التفضيلية للدول النامية التي ستكون جزءا لا يتجزأ من جميع عناصر المفاوضات, كما أكد على أن مفاوضات التجارة في الخدمات ستتم بهدف تنشيط النمو الاقتصادي لجميع الأطراف.

2- تمت الموافقة على بدء التفاوض على موضوع التداخل بين التجارة و سياسة المنافسة بعد المؤتمر الوزاري الخامس على أساس القرار الذي سيتم اتخاذه للبحث في الموضوع.

3- علق البيان الختامي أهمية كبرى على تنفيذ اتفاقية الجوانب المرتبطة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) بطريقة تدعم الصحة العامة و تنشط في الوقت ذاته الأبحاث و

---

[131] سمير اللقماني: "منظمة التجارة العالمية آثارها السلبية و الايجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية بالدول الخليجية و العربية"مرجع سابق ص 51

[132] عبد المطلب عبد الحميد: "الجات و آليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواي لسياتل و حتى دولة الدوحة" مرجع سابق ص 435

التنمية في مجالات الأدوية الجديدة حيث صدر إعلان تفصيلي حول هذا الأمر و التي كانت لصالح الدول النامية.

4- لقد نص البيان الختامي أيضا على موضوع العلاقة بين التجارة و الاستثمار و قد اتفقت دول الأعضاء على أن المفاوضات ستجرى بعد الاجتماع الوزاري الخامس.

5- موضوع المنافسة حيث تمت الموافقة عى بدء المفاوضات بعد المؤتمر الوزاري الخامس و هذه المفاوضات ستقوم بناءا على التقدم الذي أحرزته مجموعة العمل المتخصصة بالشفافية في المشتريات الحكومية مع مراعاة احتياجات التنمية بالدول النامية.

6- استمرار برنامج العمل حول التجارة الإلكترونية و قد تم إصدار توجيهات للمجلس العام لدراسة أفضل الترتيبات للتعامل مع برنامج العمل و إصدار تقرير عن مزيد من التطور للمؤتمر الوزاري الخامس كما تم الإعلان بأن الأعضاء سوف يحافظون على سلوكهم الحالية بعدم فرض رسوم جمركية على الصادرات الاكترونية لحين انعقاد المؤتمر اللاحق كما تمت الموافقة على برنامج عمل للبحث في المسائل المتعلقة بتجارة الاقتصادات الصغيرة و الضعيفة إلى النظام التجاري متعدد الأطراف هذا بالإضافة إلى مواضيع أخرى تضمنها الإعلان الختامي لمؤتمر الدوحة، و تجدر الإشارة أن كانت هناك خلافات جذرية و تباين كبير في وجهات النظر بين دول الأعضاء حول كل هذه القضايا المطروحة إلا أنه تم الاتفاق على استمرار دراستها من قبل فرق العمل التي أنشأت لهذا الغرض في منظمة التجارة العالمية بهدف تقريب وجهات النظر و تقليل الخلافات بين دول الأعضاء تمهيدا للتفاوض بشأنها.

5.مؤتمر كانكون الوزاري(10-14 سبتمبر 2003):

بدأت عملية التفاوض في المؤتمرالوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في منتجع كانكون بالمكسيك، و كانت الدول النامية قد أدرجت الدعم الحكومي الذي يحصل عليه المزارعون في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا على رأس جدول أعمال المؤتمر.[133]

لقد كان العالم يتطلع إلى اتخاذ قرارات رئيسية في هذا المؤتمر من أجل أن تسفر المفاوضات على فرص أكثر و مشاركة أكبر للدول النامية في نمو التجارة العالمية، كما كان يأمل أن تترجم الوعود التي طرحت في الدوحة في نوفمبر من عام 2001 إلى نتائج حقيقية عند اختتام المفاوضات و قد شهد هذا المؤتمر انضمام كل من كمبوديا و النيبال إلى المنظمة بعد موافقة اللجنة على ذلك.[134]

كما أن من المفترض أن يكون هذا المؤتمر خطوة هامة إلى الأمام نحو هدف التوصل إلى اتفاق عالمي جديد بحلول نهاية عام 2004 حيث كانت تأمل منظمة التجارة العالمية في أن تنجح اجتماعات

---

[133] على الموقع: http://www.news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_3096000/3096446.stm

[134] على الموقع : http://www.alqanat.com/news/shownews.asp?id=19443

كانكون في صياغة اتفاق عالمي جديد حول التجارة و هو اتفاق يوازن بين مطالب الدول الغنية و الفقيرة المتناقضة بشكل حاد حيث تأتي هذه الاجتماعات في ظل مناخ متوتر بعد أن تجمع آلاف المتظاهرين لتنظيم مسيرات احتجاج ضد العولمة من جهة و من جهة أخرى قد حاول وزراء دول الأعضاء (146 دولة) بعد أربعة أيام من المفاوضات العسيرة التغلب على خلافاتهم و السعي إلى التوصل إلى حل وسط يمكن أن يؤدي إلى اتفاق جديد حول التجارة الدولية لكن واجهتهم انقسامات خطيرة بين الدول الغنية و الفقيرة في الوقت الذي كانوا يحاولون فيه التوصل إلى نتيجة تساعدهم على استكمال محادثات الدوحة التي ترمي بتحرير التجارة العالمية بحلول يناير 2005 .[135]

و قد أحاطت بهذا المؤتمر تظاهرات لعشرات الآلاف يهتفون ضد المنظمة و العولمة و الرأسمالية و هذا ما كان السبب وراء فشل المؤتمر كما فشل من قبله مؤتمر سياتل حيث انهار عندما رفضت مجموعة من البلدان الآسيوية و الإفريقية الاستجابة لطلبات الاتحاد الأوروبي و اليابان و كوريا الجنوبية تفوض حول سياسة الاستثمارات الأجنبية و الصفقات الحكومية و التسهيلات التجارية .[136]

فأخذت قوة الدفع لإنعاش جدول أعمال الدوحة للتنمية بعد هذا الفشل في التزايد بعد الرسالة التي وجهها ممثل التجارة الأمريكية إلى وزارة تجارة الدول الأعضاء في OMC في يناير 2004 و التي أشار فيها إلى الزراعة بوصفها "الموضوع و الحافز الأساسي" نظرا للدور الحرج الذي تقوم به في المفاوضات و التي اعتبرت إحدى أهم القضايا الخلافية و تضاعفت هذه الصعوبات أكثر من ذلك من جراء الاختلاف على إعانات دعم القطن و إدعاء أربعة من بلدان إفريقيا الوسطى و الغربية بأن هذه الإعانات تشوه الأسعار الدولية للقطن وأنها تؤثر سلبيا على سبل العيش لما يقدر بنحو 11 مليون من المزارعين الإفريقيين الفقراء، و كانت هذه القضية موضع الكثير من النقاش خلال الأعمال الرسمية و غير الرسمية في كانكون و قد أيدها الكثير من الأعضاء بما في ذلك العديد من حكومات البلدان المتقدمة، إلا أن الحل المقترح لهذه المشكلة كما عبرت عنه الفقرة 27 من مشروع النص الوزاري المعدل بتاريخ 13 سبتمبر قد دعا الوكالات الدولية إلى مساعدة البلدان على تنويع إنتاجها بعيدا عن القطن بدلا من تخفيض إعانات دعم القطن المشوهة للتجارة.[137]

و في محاولة فاشلة لإنعقاد المؤتمر عقد اجتماع لوزراء 9 دولة تمثل طرفي الخلاف داخل المؤتمر و هي الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي إلى جانب الهند و الصين و ماليزيا و كينيا و جنوب إفريقيا لكنه باء بالفشل و قد انعقد اجتماع أوسع لكنه لم يوفق فأعلن فشل المؤتمر.

---

[135] هاشم بن عبد الله يماني: "انقسامات خطيرة بين دول غنية و فقيرة في اجتماعات كانكون" على الموقع:
http://www.alwatan.com.sa/dairy/2003-09-15/economy/economy13.htm

[136] خالد فيشاوي: "انتصار الصالحين في منظمة التجارة العالمية في كانكون" على الموقع:
http://www.kefaya.org/reports/5309.feesh.htm

[137] على الموقع http://www.fao.org/trade/negoc_under_dda_ar.asp

تجدر الإشارة إلى أن أهم ما ميز هذا المؤتمر نشوء كتلة جديدة تعارض هيمنة القوى الكبرى (أمريكا، أوروبا، اليابان) على منظمة التجارة العالمية و هي الكتلة التي عرفت بمجموعة 23 تقودها كل من البرازيل و الصين و الهند.

اختتم مؤتمر كانكون الوزاري في 14 سبتمبر بعد أن ألقى الرئيس لويس أرنيستو ديبرز الخطاب الختامي الذي أشار فيه إلى أنه بالرغم من التحرك الكبير الذي حدث في المفاوضات إلا أن الأعضاء لا يزالون يحافظون على مواقفهم خصوصا فيما يتعلق بمواضيع مؤتمر "سنغافورة".

6.المؤتمر الوزاري السادس في هونغ كونغ (13-18 ديسمبر 2005):

مع انطلاق المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ لا تزال الآمال بشأن التوصل إلى اتفاق تجاري و ذلك بسبب الخلافات القائمة بين دول الأعضاء سيمثل هذا المؤتمر مرحلة حاسمة في سبيل إنجاح دورة الدوحة "من أجل التنمية" التي انطلقت عام 2001، فبالنسبة لفرنسا بعد الرهان المتعلق بهذه المفاوضات شأن واضح لا تعقيد فيه فالأمر متمثل بالتحكم في العولمة و العمل على تسيير إندماج الدول الفقيرة في الاقتصاد العالمي كي تؤدي هذه المفاوضات التجارية إلى تنمية تلك البلدان و هناك شرطان يقتضي توفرهما:

- ينبغي أن تكون الأجواء المحلية المحيطة مناسبة فجودة البنية التحتية و الأنظمة و الإدارة السياسية هي عناصر لها أهمية حاسمة و مساعدة تلك البلدان على خلق الظروف المناسبة للتنمية أصبح يمثل الرهان الأساسي للسياسة الفرنسية المتبعة في مجال الإعانة و التعاون.
- أن تأخذ تلك المفاوضات التجارية في الحسبان تطلعات الدول التي هي قيد النمو بصورة حقيقية و فعلية غير منضبطة لتحرير التجارة لن تأتي بفائدة الدول الفقيرة التي سوف تجد نفسها عالقة ما بين ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الزراعية من جهة و تآكل تدريجي للمنافع التجارية الممنوحة من جانب الدول المتطورة من جهة أخرى و بالتالي فقد شهدت منظمة التجارة العالمية في عشريتها الأولى مبارزة مكشوفة بين الدول الغنية من جهة وما بين الدول الفقيرة و النامية من جهة أخرى، ذلك أن الصراع المستتر في ما بين مجموعة الدول الغنية الذي أدى إلى فشل المؤتمر الوزاري الخامس و التي حملت الدول النامية و الفقيرة مسؤولية فشله، فبين كانكون 2003 و هونغ كونغ 2005 طفت على سطح منظمة التجارة العالمية خلافات كبيرة ضمن مجموعة الدول الغنية، لم تقتصر على الشأن الزراعي بل و تجاوزته إلى قطاعات الحديد و الصلب و النسيج و الطيران و غيرها،و كان مطلوبا من هذه المجموعة حل خلافاتها، أو تبني حلول لها قبل انطلاق مؤتمر هونغ كونغ للتفرغ إلى ما سمي "برنامج عمل الدوحة" الذي أقر في المؤتمر الرابع للمنظمة حيث وضعت أطر عامة لقضايا الزراعة و تجارة الخدمات و نفاذ السلع غير الزراعية إلى الأسواق و تتصل بتلك القضايا شؤون فض

المنزاعات و الدعم و مكافحة الإغراق، شريطة أن ينتهي التفاوض على تلك القضايا في يناير 2005 الأمر الذي لم ينجز بعد.[138]

و بالتالي يشكل تحريك جولة مفاوضات الدوحة عام 2001 الهدف الرئيسي لمؤتمر هونغ كونغ التي تتعلق بتحرير المبادلات بشكل يعزز تنمية الدول الفقيرة و مازال الوضع يشهد جمودا بسبب الخلاف الناشب بين الدول الغنية خاصة الاتحاد الأوروبي من جهة و الدول النامية بقيادة البرازيل و الهند و الصين من ناحية أخرى بشأن الدعم الذي تقدمه الدول الأوروبية للزراعة حيث ترفض الدول الغنية تعديل مقترحاتها و زيادة نسبة الخفض في الدعم، فقد استبعد المفوض التجاري الأوروبي بيتر ماندلسون أن يقدم الاتحاد الأوروبي أي مقترحات جديدة بشأن تحرير قطاع الزراعة العالمي خلال محادثات هونغ كونغ و على إثر ذلك هددت 11 دولة فقيرة بالانسحاب من هذا المؤتمر إذا لم تقم الدول الغنية بإلغاء الدعم الزراعي و خفض الجمارك حيث ترى هذه الدول أن اقتصادياتها لن تستفيد من المقترحين الأمريكي و الأوروبي فيما يتعلق بخفض نسبة هذا الدعم حيث اقترحت الولايات المتحدة خفض 70% بينما قدم الاتحاد الأوروبي 60 % كحد نهائي.[139]

و يرى الخبراء أن أي فشل في تحريك دورة مفاوضات الدوحة سينعكس سلبا بالمقام الأول على الدول النامية التي تطالب بمبادلات تجارية أكثر تكافؤا بالنسبة للمنتجات الزراعية حيث أنها تتحدث عن إلغاء نهائي للدعم خلال 5 سنوات و تخفيض يصل إلى 54 % بالنسبة للجمارك على واردات السلع الزراعية، و هو ما يعارضه الإتحاد الأوروبي بشكل أساسي بل و يرفض رفع الجمارك عن 160 سلعة يسميها حساسة و حدد 38% كحد أقصى لخفضها، و لا تشكل الزراعة إلا 10% من التبادل التجاري العالمي لكن الدول النامية تطالب بتطبيق القواعد التجارية العادلة على هذا القطاع قبل تقديم أي تنازل في القطاعات الأخرى حيث هذا سيعزز من قدرة المنتجين الزراعيين على المنافسة في السوق العالمية إلا أن في المقابل تطالب الدول الغنية نظيرتها النامية و الفقيرة بخفض جميع الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية وفقا لصيغة تملى على جميع الدول فتح خدماتها في قطاع المصاريف و التأمين و السياحة و غيرها أمام المنافسة الأجنبية حيث أشارت البرازيل مؤخرا أنها مستعدة لتقديم المزيد من التنازلات بشأن فتح أسواقها أمام السلع الصناعية و الخدمات لكن بعد أن تتحرك أوروبا أولا و بين انتظار كل جهة لأخرى أن تتحرك رأى وزير التجارة و الصناعة البريطاني Alain Johnson أن حدوث اتفاق لصالح الدول الفقيرة سيكون بمثابة "معجزة".[140]

---

[138] عصام الجردي: " مؤتمر هونغ كونغ و تحديات المربع الأول" على الموقع
http://www.daralhayat.com/business/12-2005/item-20051212-20788684-c0a8-10ed-0041-2f4B61df77f1.html

[139] محمود عبد الغفار: "مؤتمر هونغ كونغ بين ضغوط اللحظة الأخيرة و الفشل" على الموقع:
http://www.alburaq.net/news/show.cfm?val=68105

[140] محمود عبد الغفار: "مؤتمر هونغ كونغ بين ضغوط اللحظة الأخيرة و الفشل" على الموقع:
http://www.alburaq.net/news/show.cfm?val=68105

و من أجل إدخال التنمية في صميم دورة المفاوضات يجب وضع 3 أولويات: [141]

1- يتعين على سائر الدول المتطورة أن تفتح أسواقها أمام المنتجات الصادرة عن الدول التي هي في طور النمو و بالأخص تلك الأكثر فقرا فالإتحاد الأوروبي الذي يوعد أولى أسواق الاستيراد العالمية قد بذل حتى اليوم الكثير من الجهود من أجل استقبال صادرات هذه الدول و هو مستعد لبذل المزيد في هذا الصدد فبالاعتماد على ما لديه من أفضليات تجارية، يستورد الاتحاد منتجات زراعية من الدول الفقيرة تفوق ما تستورده بلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و أستراليا و كندا و نيوزلندا مجتمعة، يقتضي أن يكون هذا الانفتاح على أكبر قدر ممكن من التوسع إذ أنه في خلاف ذلك ستكون بعض الدول الكبيرة المتنامية مثل البرازيل و الهند وحدها مستفيدة من التنازلات الأوروبية .

2- يتعين على الدول المتطورة الالتزام بإدخال إصلاحات على سياساتها الزراعية و هنا يتبين بأن الاتحاد الأوروبي في موقع متقدم جدا فمنذ عام 1992 كان الاتحاد المنطقة التجارية الوحيدة التي وضعت موضع التنفيذ مشروع بخفض إنتاجها الزراعي و المساعدات الحكومية في مجال الزراعة، و يعود تاريخ آخر تعديل ثم إقراره إلى عام 2003 و من شأنه أن يخفض بصورة بليغة حجم الدعم و المساعدات ، لكن من المؤسف القول بأن هذه المبادرة لم تواجهها في المقابل التزامات موازية من الآخرين ، فخلال مراجعة الولايات المتحدة الأمريكية لبرامجها الزراعية عمدت على مضاعفة الدعم الزراعي بحيث بلغ معدل الدعم لكل مستثمر لديها مبلغ 17 ألف € ما يعادل 50 % زيادة عن أوروبا حيث يتوجب أيضا وضع حد المساعدات الحكومية التي يمنحها الأمريكيون بالأخص إلى منتجي القطن والتي تتسبب في زعزعة اقتصاد الدول الإفريقية المتخصصة في هذا الإنتاج.

3- وجوب ملائمة نظم و قواعد التجارة العالمية على نحو يسهّل معه تنمية الدول التي لا تزال بعيدة عن ركب النمو و هذا ما يقابله بأن تقبل الدول المتقدمة بأن يتم ملائمة القوانين التجارية مع مستوى ثروات هذه الدول.

و قد اشتمل هذا المؤتمر عدة مواضيع أهمها: الزراعة، القطن، الملكية الفكرية، صادرات البلدان الأكثر فقرا حيث أن البلدان المتطورة يتوجب عليها استيراد 97% من صادراتها بدون رسوم جمركية ابتداء من 2008 .[142]

بعد مفاوضات عسيرة توصل المشاركون على تسوية تعيد الزعم إلى جولة محادثات الدوحة خاصة بتحرير التجارة العالمية و تقتضي هذه التسوية بموافقة دول الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية على وقف دعمهما للصادرات الزراعية بحلول عام 2013 و فيما يتعلق بصادرات القطن تم

---

[141] على الموقع: http://www.ambafrance-eg.org/article.php3?id_article=914

[142] على الموقع: http://www.ladocumentationfrançaise.fr/dossiers

التوصل إلى تسوية تقتضي بخفض الدعم الذي يقدم للمزارعين خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ابتداء من 2006 و في نفس السياق تم الاتفاق أيضا على إفساح المجال أمام الدول النامية بزيادة قيمة صادراتها بأكثر من 5 ملايير $ سنويا.[143]

و في الوقت الذي تم التوصل فيه إلى اتفاق بشأن تحرير المنتجات الزراعية لم يحدث مثل هذا الاختراق في القطاعات الأخرى، فلا تزال النقاط المتعلقة بالتعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية غير محسومة ففي هذا الإيطار تطالب البلدان الصناعية بفتح أسواق البلدان النامية أمام منتجاتها أما هذه الأخيرة و الدول التي تقف على عتبة التصنيع فتصر على وضع آليات تحمي صناعتها المحلية في فترات انتقالية تسبق تحرير الأسواق.[144]

و تبقى مسالة حصول الدول الفقيرة على الأدوية البديلة مسألة لها أولوية بنفس درجة الأهمية و يتعين على الدول المتطورة و النامية أن تضع كل الجهود في سبيلها ففي دول ما دون الصحراء الإفريقية وصلت حصيلة الوفيات مليوني نسمة بفعل مرض نقص في المناعة المكتسبة حيث تشكل مفاوضات OMC فرصة سائحة لتأسيس إطار ملائم يتيح الدول أكثر فقرا إمكانية استيراد الأدوية البديلة بأسعار معتدلة و منخفضة.[145]

ورغم أهمية الخطوة التي توصل إليها لقاء هونغ كونغ إلا أن أحدا من مختلف الجهات المعنية لا يبدو سعيدا مع التسوية وفي هذا الإطار صرح بيتر ماندلسون أن هذا لا يكفي لخروج المؤتمر بنجاح حقيقي إلا أنها أنقذته من الفشل و لكن هذا لا يعني أن نتائج مؤتمر هونغ كونغ يتجه نحو تحقيق الأهداف التي حددتها جولة الدوحة بالخصوص تحرير التجارة العالمية من جهة و من جهة أخرى فإن هذه الأهمية تأتي من الفرصة التي تفسحها أمام البلدان النامية و من بينها البلدان العربية الأعضاء في المنظمة لزيادة صادراتها الزراعية و تحسين مستويات الدخول فيها.[146]

المطلب الثالث: الآثار المتوقعة من المنظمة على الدول النامية و العربية

الواقع أن الدول العربية تنتمي في أغلبها إلى مجموعة الدول النامية وبعضها يقع تصنيفه ضمن الدول الأقل نموا و عليه فإن تحليل الآثار المتوقعة من تواجد المنظمة على رأس النظام التجاري الدولي على الدول العربية ينطوي على نفس تحليل الآثار على الدول النامية غير أن هذه الأخيرة تتباين مصالحها التجارية بصورة كبيرة حيث أنها جميعا سوف تستفيد من تنظيم التجارة الدولية وفقا لقواعد دولية محددة و ذلك في الأجل الطويل. أما الأجل القصير فسوف ينطوي على جوانب سلبية عديدة و هذا ما سنراه الآن:

---

[143] على الموقع : http://www.dw-world.de/popups/popup_printcontent/0,,1824654,00.htm

[144] على الموقع : http://www.dw-world.de/popups/popup_printcontent/0,,1824654,00.htm

[145] على الموقع: http://www.ambafrance-eg.org/article.php3?id_article=914

[146] على الموقع: http://www.dw-world.de/popups/popup_printcontent/0,,1824654,00.htm

الفرع 1: الآثار السلبية:

ترى بعض الدراسات أن هناك آثار سلبية على الدول النامية بما فيها الدول العربية من جراء انضمامها إلى عضوية منظمة التجارة العالمية ومن هذه الآثار ما يلي:[147]

1- تزايد حدة المنافسة الدولية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق ومن ثم اختفاء بعض الصناعات نتيجة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية سواء كانت منافسة سعرية أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة و كفاءة استخدامها، مما سيترتب عنها تزايد معدلات البطالة في الأجل القصير نتيجة لتدهور و إغلاق بعض الصناعات غير القادرة على المنافسة.

2- احتمالات مزاحمة الشركات الدولية للإستثمار الوطني خاصة بعد تطبيق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة و هذا يعني تزايد أنشطة الدمج و الاستحواذ و إنتشار الكيانات الكبرى ذات السيطرة على حركة الاستثمارات في الدول النامية.

3- سوف يترتب على إلغاء أو تخفيض الدعم على السلع الزراعية، ارتفاع فاتورة الواردات من السلع الزراعية و الغذائية عامة الأمر الذي ينعكس سابا موازين مدفوعات هذه الدول.

4- نظرا لبطء نمو نظم الإنتاج المراعية لأوضاع البيئة و حماية صحة الإنسان و الحيوان و النبات فإن صادرات الدول النامية سوف تشهد تراجعا إلى أن تتكيف نظم الإنتاج في هذه الدول لمراعاة البيئة و الصحة.

5- نظرا لتدهور أنشطة الخدمات في الدول النامية يجعل من الصعوبة مواجهة التقدم الكبير في هذا القطاع في الدول المتقدمة و من ثم فإن تحرير تجارة الخدمات وفقا لجداول الإلتزامات التي قدمها الأعضاء سوف يترتب عليها إختفاء بعض أنشطة الخدمات في المجالات التي لا تقوى على المنافسة.

6- زيادة النفقات التي تتحملها الدول النامية اعتبارها مستخدمة لحقوق المكية الفكرية المختلفة خاصة الحقوق المتعلقة بقطاعات الأدوية و الكيماويات و السلع الزراعية و برامج الحواسب الآلية...

7- ارتفاع نفقات الحصول على الخبرة و المعرفة الفنية من الدول المتقدمة و هو ما ينعكس على نفقات الإنتاج و تدهور المزايا النسبية للصناعات التي تعتمد على هذه المعرفة.

8- سوف يترتب على استمرار التخفيضات الجمركية على الواردات وفقا لجداول الالتزامات انخفاض حصيلة الدولة من الضرائب ومن ثم تزايد العجز في الموازنة العامة و يعكس هذا العجز آثارا اقتصادية داخلية غير مرغوب فيها.

---

[147] عادل المهدي: "عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية" مرجع سابق ص 307

الفرع 2: الآثار الإيجابية:

الواقع أن جميع الاتفاقيات قد تضمنت بعض الأحكام التي تمنح الدول النامية و الدول الأقل نموا بعض المزايا التفضيلية و الاستثناء من تطبيق بعض هذه الأحكام، كما أعطت هذه الاتفاقيات إلى هذه البلدان حقوقا تتضمن إمكانية تعظيم الاستفادة من النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف و تجنب بعض الآثار السلبية الناجمة عن الانضمام و يمكن سردها فيما يلي:

1- حق دول الأعضاء بالاحتفاظ بحاجز جمركي وفقا لما تراه محققا لمصلحتها في حماية الصناعات الناشئة و يشترط لذلك الالتزام بجداول التخفيضات التي قدمها العضو لأمانة المنظمة أي أن الدولة هي التي حددت الرابط الضريبي وفق مصالحها في الحصول على تخفيضات جمركية متبادلة من الدول الأخرى.

2- يحق للدول النامية بموجب الاتفاقيات استخدام الوسائل المناسبة لحماية اقتصادها من المنافسة غير العادلة سواء تعلق الأمر بحدوث حالات إغراق من جانب بعض الدول أو تقديم هذه الدول دعما إلى المنتجات المصدرة بصورة تؤثر على عدالة المنافسة حيث حدد الاتفاق الخاص بمكافحة الإغراق قواعد و شروط لمواجهته، كما وضع كذلك اتفاق الدعم و الإجراءات التعويضية القواعد الخاصة بفرض رسوم تعويضية و اتخاذ التدابير الحمائية اللازمة لمواجهة الدعم غير المسموح به.

3- يحق للدول النامية استثناء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية أن تحصل على تفضيلات جمركية لصادراتها المصنعة إلى أسواق الدول المتقدمة و ذلك وفقا لنظام التفضيلات الناشئ في ظل الأونكتاد، حيث طالب هذا المؤتمر بضرورة عدم المساواة في المعاملة بين الدول النامية و الدول المتقدمة و إعفاء الدول النامية من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية لتمكينها من الاستفادة من نظام التفضيلات الجمركية،و قد عرف ذلك بالشرط التمكيني « Enabling Clause »

4- يعد إدخال قطاعي المنسوجات و الملابس الجاهزة و الزراعة ضمن اتفاقيات تحرير التجارة الدولية من أهم العوامل الإيجابية التي يمكن من خلالها تعظيم استفادتها من الانضمام إلى هذه الاتفاقيات خاصة و أن هاتين السلعتين من (منسوجات و زراعة) تعتبران من أهم المنتجات التي يشارك عدد كبير في إنتاجها، و التمتع بمزايا نسبية فيها، بما يمكنها في إطار فتح الأسواق زيادة حصيلة الواردات إلى أسواق الدول المتقدمة.

5- إن القواعد المؤدية إلى التحرير التجاري الدولي سوف تؤدي في الأجل الطويل إلى رفع كفاءة الصناعات و تحقيق أفضل استخدام و تخصيص ممكن للموارد المتاحة في ضوء مبدأ المزايا النسبية و هو ما يعني رفع مقدرة هذه الصناعات على مواجهة المنافسة و من ثم توفير موارد ثم إهمالها نتيجة سوء الاستخدام و التخصيص و نتيجة العمل في ظل كفاءة منخفضة.

6- إمكانية منح الدول النامية استثناءات محددة بفترات زمنية مقبولة لعدم الالتزام بأحكام اتفاق القيود الفنية مع تقديم المساعدات الفنية اللازمة لها لإنشاء و تطوير هيئات توحيد القياس الوطنية.

خلاصة الفصل:

تحدث التجارة نموا اقتصاديا حينما يسمح لها بأن تتم بحرية فهي تشجع التخصص الذي يؤدي إلى الحصول على عوائد أكثر في الإنتاجية و الكفاءة و يعني ذلك أن الدول يمكنها تركيز مواردها في إنتاج السلع التي تتفوق فيها كما يمكن أن تساعد التجارة في نقل التكنولوجيا و المواد المطلوبة لتصنيع الصادرات و أن تقدم للمستهلكين مجالا أوسع للاختيار كما يمكن أن تشجع التجارة المنافسة السعرية و تنشط التقدم التكنولوجي و هذا هو السبب في آن واحد من أهم الدوافع للنظام التجاري متعدد الأطراف هو تشجيع التخلص من الحواجز التجارية و قد حدث ذلك من خلال ما عرف "بجولات المفاوضات" و التي سمحت فيها الدول المشاركة بفرص أفضل للدخول إلى أسواقها في مقابل الحصول على فرص أفضل للدخول إلى الأسواق الأخرى و قد تم ذلك من خلال جولات الجات التفاوضية و لكن توسع المفهوم بعد ذلك ليشمل إجراءات أشمل و أعم عن طريق المنظمة التجارة العالمية التي توسعت بواسطتها العلاقات التجارية الدولية و تشابكت منظومة الاقتصاد العالمي نتيجة لإزالة الحواجز الجمركية و الجغرافية أمام حركة السلع و الخدمات بين الدول و إزالة العقبات التي تحد من نمو التبادل التجاري و فتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي و زيادة تدفق رؤوس الأموال و تبني غالبية الدول النامية برامج الإصلاح و التكييف الهيكلي و الاعتماد على قوى السوق و تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي مما دفع بالاقتصاد العالمي نحو العولمة و الاندماج و لكن هذا سيطرح تحديات كبيرة أمام كثير من الدول النامية فكل هذا الانفتاح أمام الأسواق العالمية له جانبين من جهة ستستفيد من بعض المزايا و التفضيلات لكن من جهة أخرى سينعكس ذلك سلبا على إقتصادياتها عامة وعلى تجارتها الخارجية خاصة التي ستقع في منافسة شرسة مما يتطلب منها أخذ بعض الإلتزامات و الإجراءات للتخفيف من حدة الخطر باللجوء إلى صندوق النقد الولي مثلا لكن هذا ليس بالحل الأنجح لأنها ستقع في دوامة الاستدانة و التبعية و بالتالي تبقى الورقة الرابحة في حوزة الدول المتقدمة و لكن ماذا عن الجزائر التي تعتبر إحدى الدول النامية و ماذا عن تجارتها الخارجية هذا ما سنعرفه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: الجزائر في ظل الانفتاح التجاري

مقدمة الفصل:

يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم الركائز التي ينبني عليها إقتصاد دولة ما، كونه يفتح لها المجال للحصول على العملة الصعبة و ذلك من خلال عمليات التبادل مع العالم الخارجي ، فالتجارة الخارجية عبارة عن جسر التعامل ما بين دول العالم بما فيها الدول النامية التي أدركت الدور الفعال الذي تلعبه التجارة الخارجية في تقويم الإقتصاد الوطني.

الجزائر و على غرار بقية الدول النامية عانت من العديد من المشاكل الإقتصادية وقفت أمام تقدمها في مجال التنمية الإقتصادية و لعل أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة و زيادة معدلات التضخم و إرتفاع حجم البطالة إلى غير ذلك و كل هذا أدى إلى زيادة الإعتماد على الخارج للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع و الخدمات و بالتالي زيادة التبعية للخارج و الجزائر و كما هو معروف إعتمدت النظام الإشتراكي لتسيير حياتها الإقتصادية السياسية و الإجتماعية و على هذا الأساس عملت على فرض رخص الإستيراد و كذا الرسوم الجمركية و ذلك تجسيدا لفكرة إحتكار الدولة لمجمل القطاعات الإقتصادية و على رأسها التجارة الخارجية حتى مع مطلع التسعينات أين بدأت السلطات العمومية بوضع إستراتيجية شاملة للإصلاح الإقتصادي بالإتفاق مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي تهدف إلى تصحيح الإختلالات الهيكلية التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري و إعادة توجيهه لقوى السوق و أحكامه فمن خلال هذا الفصل سنحاول معرفة حقيقة الإقتصاد الجزائري بالوقوف بالمراحل التي مر بها من عملية احتكار الدولة إلى عملية التحرير.

المبحث الأول: الإقتصاد الجزائري من الإقتصاد الموجه إلى الإقتصاد الحر.

إتبعت الجزائر النهج الإشتراكي لتحقيق تنميتها الإقتصادية، وقد حققت مستويات نمو مرتفعة في السبعينات بمعدل يقارب7% لكن مع بداية النصف الثاني من الثمانينات، عرفت البلاد أزمة مالية خانقة، إذ شهدت مداخيلها من العملة الصعبة سقوطا حرا قيمة وحجما، الأمر الذي جعلها تفكر في تغيير نمط تسيير اقتصادها لذا بادرت في سنة 1988 إلى القيام ببعض الإصلاحات لاسيما فيما يخص المؤسسة العمومية و القطاع البنكي وألزمت بالعمل بمبادئ الربحية و التجارية، فقد كانت المؤسسات العمومية و الأكثر من عقدين تعتمد على بنوك الدولة لتمويلها، كما كانت بدورها شبابيك مفتوحة لتقديم السيولة للمؤسسات، أما البنك المركزي الجزائري فكان يقوم بإعادة تمويل البنوك عن طريق إعادة الخصم دون تحديد سقف لذلك، غير أن هذه الإصلاحات لم تجد الوقت الكافي لتطبيقها، لتدخل الجزائر في دوامة الديون الخارجية في بداية التسعينات بعد أن أصبحت خدمة الديون تلتهم 3/4 مداخيلها من العملة الصعبة،مما دفعها إلى إمضاء اتفاقية إعادة جدولة الديون الخارجية مع صندوق النقد الدولي، وقد قامت بتطبيق برنامج تثبيت لإعادة التوازن إلى المجمعات الإقتصادية الكبرى (ميزان المدفوعات، الميزانية العمومية) كما طبقت برنامج الإصلاح الهيكلي الذي إمتد من 1989 إلى 1997 الذي نص على التحرير الكامل للإقتصاد و إنسحاب الدولة من الحياة الإقتصادية أي بمعنى آخر تحضير الأرضية المناسبة لفتح الإقتصاد الوطني بإزالة الحواجز و كل أشكال التدخل من طرف الدولة و ترك الإقتصاد لميكانيزمات السوق أي التحول إلى ما يسمى بالإقتصاد الحر أو اقتصاد السوق، وبذلك سوف نرى طبيعة الإقتصاد الجزائري و علاقته بالعالم الخارجي فيما يلي:

المطلب الأول: واقع الإقتصاد الجزائري:

نتيجة للأزمات التي مر بها الإقتصاد الجزائري سوف نتعمق بعض الشيء من خلال التعرض إلى المراحل التي مر بها الإقتصاد الجزائري لإبراز أهم خصوصيات الإقتصاد الجزائري نحاول تقسيم الدراسة إلى عدة فترات وذلك كمايلي:

الفترة الأولى:1962-1966:

إعتبرت هذه المرحلة كمرحلة إنتقالية خاصة و صعبة في نفس الوقت حيث كانت تعرف عدة صعوبات اقتصادية ومالية وسياسية و اجتماعية، وقد اتخذت فيها الخطوات الأولى الهادفة إلى بناء الإشتراكية من خلال وضع النظام التسيير الذاتي وخلق المؤسسات الوطنية و يقتضي الإقتصاد الإشتراكي أولا تدخل القيادة السياسية لتوجيه التخطيط الوطني لتوجيه الأعمال الإقتصادية و الإجتماعية و تقرير استخدام مجموع الوسائل التي تستخدمها الأمة في الإتجاه المطلوب لتحقيق أهداف التنمية الشاملة حسب ترتيب الأولويات وفقا لما يقتضيه البناء الإشتراكي إن هذا التصور للتخطيط يستلزم إرادة سياسية حازمة يتطلب جهدا استنباطيا

كبيرا و تفكيرا عميقا من أجل اكتشاف الإمكانيات الجديدة و استثمارها و جعل الوسائل المستخدمة أكثر فعالية و أوسع أثرا،احتياطا للصعاب و تجنبا للمخاطر و تأمينا لنجاح العمل في نهاية المطاف، وقد أتجهت الجزائر إلى نظام التخطيط لأنه أداة عمل مناسبة لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وليس لأنه مجرد وسيلة اشتراكية لأداء العملية الإقتصادية، و لهذا وجب على الجزائر توفير شروط البدء بتطبيق التخطيط و أهمها التحكم في القوى الإقتصادية (وسائل الإنتاج، التمويل) للبلاد وقد نجحت الجزائر في هذا السعي وذلك عن طريق تأميم أراضي المعمرين سنة1963 ، المناجم1966 ،البنوك و شركات التأمين1966 ، بالإضافة إلى تأميمات أخرى و تنظيمات داخلية .ولعل ما ميز هذه الفترة مايلي: [148]

1. واقع الجزائر الإقتصادي و الإجتماعي على قدر كبير من التدهور و التردي، أبرزها الإزدواجية القطاعية، والتفاوت الجهوي الكبير بين مختلف المناطق.
2. ثقل وزن الزراعة في الاقتصاد الجزائري و ضعف التصنيع، بالإضافة إلى البطالة وانخفاض مستويات الدخل الفردي.
3. التبعية الاقتصادية سواء في الجانب التجاري أو المالي أو البشري حيث كان الاقتصاد الجزائري آنذاك مسيطر عليه.
4. ضعف البنية الاقتصادية الناتجة عن التبعية الاقتصادية، و الذي يتمثل في ضعف هيكل المبادلات الخارجية، و في العلاقات المالية.

الفترة الثانية : 1967-1979

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الإقتصاد الوطني بعد الإستقلال،أين تبنت الجزائر نظام التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية،و لم يكن من الجزائر تطبيقه من قبل نظرا لحداثة إستقلالها من جهة وعدم توفر الشروط الموضوعية التي تعطي للدولة قدرة التحكم في القوى الإقتصادية الوطنية.

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة ثلاث مخططات تنموية وهي المخطط الثلاثي، الرباعي الأول،و الرباعي الثاني ،هذا بالإضافة إلى المرحلة التكميلية(1978-1979)،من خلال تحليل نفقات الاستثمارات بالنسبة لكل مخطط نلاحظ أن المخطط الثلاثي قام بتوجيه برنامج الاستثمارات نحو انشاء قطاع صناعي ، رغم أن المعامل المتوسط لرأس المال (القطاعي) لتخصيص رأس المال يبين الاتجاه إلى التوازن من أجل تحقيق نمو متوازن.[149]

---

[148] بن لوصيف زين الدين، "تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي"، الملتقى الوطني حول:" الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"، 21-22 ماي 2002، البليدة ص175-176.

[149] BENACHENHOU : " planification et développement en Algérie" OPU Alger 1982 P 88

ولقد وزعت الإستثمارات بين ثلاث مجموعات متجانسة وهي: [150]

- الإستثمارات الإنتاجية مباشرة (كالمنتجات الزراعية و الصناعية)6.79 مليار دج موزعة على الزراعة ب 1.88 مليار دج، والصناعة 4.91 مليار دج.
- الاستثمارات الشبه الإنتاجية (كالتجارة والمواصلات... الخ)0.36 مليار دج،
- الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة (كالمدارس مثلا) 2.01 مليار دج موزعة على التقنية التحتية الإقتصادية 0.28 مليار دج، البنية التحتية الاجتماعية 1.73 مليار دج.

وكانت تهدف الدولة من وراء هذا الاتجاه إلى تطوير جهازها الانتاجي الذي كان يعاني من الضعف والتبعية الاقتصادية، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي، بينما فيما يخص المخطط الرباعي الأول ، وهو ثاني مخطط تنموي في عهد الجزائر المستقلة وركز على هدفين أساسين هما:

-تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي،

-جعل التصنيع في المرتبة الاولى من عوامل التنمية الاقتصادية.

اضافة الى هذين الهدفين اهتم هذا المخطط بتنمية الريف بهدف التوازن بين المناطق الريفية والمدن، والملاحظ ان حجم الاستثمارات المسجلة خلال هذا المخطط تظهر مرتفعة وموزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وعلى مختلف المناطق الجغرافية من التراب الوطني بهدف الوصول الى مستوى عالي من التقدم الاقتصادي.

إن حجم الاستثمارات في هذا المخطط قد ارتفعت عما كانت عليه في المخطط الثلاثي، ويظهرذلك بوضوح في البرامج الاستثمارية المحددة التي ترتفع تكاليفها الى 68.56 مليار دج، والسبب في ذلك هو أن الدولة قررت إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات، الفروع الميكانيكية، وذلك لتقوية الصناعة الثقيلة التي انتهجتها الجزائر التي توفر شروط التكامل الاقتصادي الداخلي بين القطاعات المختلفة وفروعها.

رغم الأولوية والسرعة التي يراد بها تطوير القطاع الصناعي فإن الزراعة لم تهمل فقد زادت، في هذا المخطط عن المخطط الثلاثي بنسبة62% وهو ما يفسر اهتمام الدولة بالقطاع الزراعي آنذاك.[151]

كما حصّلت فيه الصناعات المنتجة لوسائل الانتاج على مخصصات للإستثمار الأكثر أهمية ، أكثر حتى من قطاع المحروقات ، تأتي الاستثمارات الزراعية و التكوين في المرتبة الثالثة .

---

[150] Secrétariat d'état au plan bilan provisoire des investissements du plan triennal 1967-1979 ; juillet 1970 pp 3-4

[151] محمد بلقاسم حسن بهلول:"سياسة تمويل التنمية و تنظيمها في الجزائر"ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1991 ص246

أما المخطط الرباعي الثاني فيعد ثالث مخطط تنموي أعدته الجزائر منذ الاستقلال ، ويعتبر كمخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على ضوء الأفاق طويلة المدى والعبر المستخلصة من تنفيذ المخطط الرباعي الأول، تحليل المعطيات الجديدة للبيئة الدولية، وقد خصص لهذا المخطط مبلغ110 ملياردج برامج الاستثمارات العمومية، وهو ما يعادل 12 مرة الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الثلاثي و 4 مرات للمخطط الرباعي الأول.[152]

وتتلخص أهم اتجاهات وأهداف المخطط الرباعي الثاني فيما يلي :

– تدعيم الإستقلال الإقتصادي، وبناء إقتصاد إشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني في إطار الخطة الإجمالية للتنمية

– رفع الناتج المحلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية ب 46 % على الأقل أي بزيادة يكون معدل سرعتها 10 % سنويا

– تدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق الأهداف التالية :الزيادة في قدرات الإنجاز، تحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة،

– وضع نظام الأسعار وجدول وطني للأجور؛ بالإضافة إلى ما سبق نجد أن هذا المخطط يسعى إلى تحقيق سياسة اللامركزية عن طريق التخطيط الشامل ومن ثم تحقيق التوازن الجهوي، أما الإستثمارات خلال هذا المخطط عرفت قفزة هائلة من 27.75 مليار دج خلال المخطط الرباعي الأول إلى 110.22 مليار دج، وقد وزعت هذه الاستثمارات بشكل يراعي التوازن بين الاستثمار في قطاع إنتاج وسائل الإنتاج، وفي قطاع إنتاج وسائل الاستهلاك، إن المحاور الأساسية لسياسة المخطط الرباعي الثاني هي الاهتمام بالقطاع المنتج مباشرة كأساس مادي لتطوير قوى الإنتاجية والقطاع الصناعي كمحرك للتنمية الاقتصادية وقطاع البنية التحتية، بمعنى آخرأكد المخطط الرباعي الثاني على تخصيص اعتمادات مهمة للاستثمارات و التي يجب أن تنفق أساسا من أجل الحصول على تجهيزات و انشاء الهياكل كما اتجهت نفقات قطاع النفط الاستثمارية إلى الارتفاع ، يرجع ذلك إلى بنية السوق الدولية للطاقة ، الذي دفع بالحكومة الجزائرية إلى اختيار صناعة عالية مرتفعة رأس المال كشكل لتصدير الغاز الطبيعي، كل هذا يهدف إلى بناء دولة ذات إقتصاد مستقل ومجتمع اشتراكي.[153]

أما فيما يخص المرحلة التكميلية فتعتبر بمثابة المرحلة الإنتقالية التي تم من خلالها إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، وقد تميزت هذه المرحلة ببرامج استثمارية تتصف ببعض الخصائص وهي:

---

[152] محمد بلقاسم حسن بهلول:"سياسة تمويل التنمية و تنظيمها في الجزائر" مرجع سابق ص 275

[153] M. HAMID TEMMAR : "stratégie de développement indépendant, le cas de l'Algérie : un bilan " OPU Alger 1983 p 31

- الحجم الكبير من الاستثمارات الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الثاني والمقدرة ب 190.07 مليار دج

- تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية

- أغلب البرامج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والناتجة عن الأزمة الدولية؛ مجموع الإستثمارات المسجلة والمعاد تقييمها خلال سنة 1978 هي 5.63 مليار دج، أما سنة1979 فكانت إنجازاتها المالية قد بلغت 54.78 مليار دج من مجموع الترخيص المالي المقدر ب64.77 مليار دج،ناهيك أن قطاع المحروقات قد حظي منذ البداية بعناية كبرى مقارنة بباقي القطاعات الأخرى حيث مثل الدعامة الأساسية للإقتصاد الجزائري كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (2-1): حصة المحروقات(%)

السنة	1969	1974	1979
من الإنتاج الداخلي الخام	16	39	30
من الصادرات	63	95	97
من الواردات	23	57	57

المصدر:**زغيب شهرزاد/عيساوي ليلى: " آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة " مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة العدد4-ماي 2003-ص 81**

من خلال الجدول (2-1) يتبين لنا أن حصة المحروقات

فيما يتعلق بالسياسة التجارية خلال هذه الفترة، فقد كانت إسقاطا لنمط التسييرالإقتصادي آنذاك ، حيث كانت كل القرارات المتعلقة بالتجارة الخارجية تخضع للتخطيط المركزي، حيث منحت الحكومة حقوقا للإستيراد احتكارية إلى مؤسسات عامة معينة، لتتوفر بقية المؤسسات العامة و الشركات الخاصة على ترخيص مسبق من البنك المركزي لدفع قيمة السلع و الخدمات المستوردة.

أما الصادرات الجزائرية فكانت في تلك الفترة أغلبها من البترول والمواد الأوّلية عكس الواردات التي تضمّنت 40,1% تجهيزات صناعية، 22,73% من السلع الرأسمالية أما المواد الغذائية فقد شكلت 19,96% وهذا في سنة 1974، فخلال نفس السنة كانت الصادرات الجزائرية الموجّهة نحو الو.م.أ تشكل نسبة 23,38%، أمّا مع ألمانيا فكانت 20,51%، وكانت 19,2% مع فرنسا ،هذا ما يعني استحواذ ثلاث بلدان لوحدها على ما يقارب ثلثي صادرات الجزائر، أما فيما يخص الواردات فأزيد من نصفها كان يأتي من نفس هذه البلدان و هذا يعني أن الجزائر تعاملت في الإتجاهين مع نفس البلدان،

حيث احتلت فرنسا نسبة 27.8% متبوعة بألمانيا بنسبة 12.9% ثم تلتها الو.م.أ بنسبة 12% حيث أن من مميزات السياسة التجارية خلال هذه الفترة، هو الطابع المقيد لاسيما فيما يخص الإستيراد، حيث تتمثل هذه القيود أساسا في إقرار الترخيص الإجمالي للواردات (AGI) وهو عبارة عن غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئة المستفيدة من الواردات و تفويض وإدارة العمليات التجارية الوطنية في إيطار العلاقات بين المؤسسات الوطنية و المؤسسات الأجنبية إضافة إلى إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات و الإدارات العمومية بالمؤسسات الأجنبية كما شهدت سنة 1978 منعطفا في السياسة التجارية للبلاد بمصادقة المجلس الشعبي الوطني على القانون إلى إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية و إقامة علاقات مباشرة مع المنتجين أو المصدرين الذين يزاولون نشاطهم في البلدان الممثلة لأطراف التعاقد في البلدان الأخرى.[154]

كما حددت فترة انتقالية تميزت بتوسيع الرقابة على نظام الواردات ليشمل أيضا مجال الصادرات PGE يسير عن طريق تراخيص إجمالية للصادرات بالنسبة للمؤسسات العمومية و عن طريق إجازات التصدير بالنسبة للمؤسسات الخاصة و بهذا أصبحت كل السلع و الخدمات التي لا تقع تحت نظام الإحتكار خاضعة للترخيص المسبق للتصدير مما يعني الرقابة على مجموع النشاط التجاري مع بقية العالم.

الفترة الثالثة: 1980-1989:

عرفت فترة السبعينات عدة إختلالات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي مما أدى إلى انخفاض الأداء الاقتصادي والتحولات في البنية الاجتماعية منذ الاستقلال حتى أوائل الثمانينات وهكذا أظهرت التجربة الجزائرية أنه قبل الشروع في تنفيذ أية خطة تنموية جديدة، ينبغي القضاء على النقائص للخطة السابقة، وذلك بتقييم كل وسائل الانتاج الموجودة وإعطاء الأولوية للإمكانيات الذاتية وإلزام المسيرين على تطبيق القوانين لضمان التحكم في إنجاز المشاريع، ولهذا الغرض كان واجبا إتباع سياسة اللامركزية للهيئات المكلفة بالإنجاز وهذا لتسهيل عملية مراقبة المشاريع وتفادي التأخر في إنجازها بهدف التقليص من التبعية للخارج وخلق التكامل الاقتصادي والتحكم في اتخاذ القرارات وقيادة الاستثمارات.

وفي هذا الإطار عرفت عملية التنمية عامة خلال فترة 80-1989 تركيزا على التحولات الجيدة التي يعرفها الاقتصاد الوطني والوضع الدولي الأمر الذي أدى إلى اتخاذ عدة إصلاحات تماشيا مع الوضع الاقتصادي العالمي والوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، بغرض تصحيح الإختلالات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة في فترة السبعينات.

---

[154] زغيب شهرزاد/عيساوي ليلى: " آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة" مرجع سابق ص 82

عرفت المرحلة 80-1989 بمرحلة التنمية اللامركزية أين شهدت إنجاز مخططين تنموين هما : المخطط الخماسي الأول1980 -1984 ، المخطط الخماسي الثاني 85-1989 ، حيث تم التركيز أنذاك على إعادة تقويم الإقتصاد بتنفيذ جملة من الإصلاحات سعيا منها للخروج من الوضعية الصعبة التي عرفها الإقتصاد الوطني بالإضافة إلى التكّيف مع الوضع الدولي الجديد، ولهذا نحاول تحليل ما جاء في كل من المخططين بالإضافة إلى الإنجازات المحققة ، كما نحاول التطرق إلى الإصلاحات التي عرفتها هذه الفترة وهذا من خلال النقاط التالية:

❖ مميزات الاقتصاد الجزائري خلال فترة الثمانينات

خلال هذه الفترة تم التركيز على إعادة تقويم الاقتصاد الوطني نتيجة الإختلالات التي عرفتها الفترة السابقة ولهذا تم إنجاز مخططين تنموين هما المخطط الخماسي الأول والثاني، وفيما يلي نحاول أن نعطي الاتجاهات الاقتصادية والمالية لكل منهما.

1-1-الاتجاهات الاقتصادية والمالية للمخطط الخماسي الأول 80 -1984 :

1-1-1-الأهداف العامة للمخطط :

إن المحاور الكبرى للمخطط الخماسي الأول ترسم سبل السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تكفل تنظيم استخدام المناهج والوسائل والبرامج في المدى المتوسط والبعيد للتنمية الاشتراكية في إطار توجيهات الميثاق الوطني بهدف :

- تغطية كافة الاحتياجات في آفاق 1990 بفضل التنمية المستمرة؛
- توسيع وتنوع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة وهذا لإقامة وتنمية نشاطات اقتصادية متكاملة؛
- بناء سوق وطنية داخلية نشيطة وقادرة على تعزيز الاستغلال الاقتصادي بصورة دائمة بهدف القضاء على التوترات الناشئة من المرحلة السابقة؛
- التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي ومنه لا يمكن للاستقلال الاقتصادي أن يتقوى إلّا بشرط التحكم في التجهيزات المستوردة بأسعار مرتفعة بالنسبة للاقتصاد وجعلها ملائمة لتطوير الطلب الداخلي وتنويعه، ويمكن تلخيص توجيهات هذه الفترة في التوجيهات طويلة الأمد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العشرية 80-1989 فيما يلي :
- استمرار استفادة القطاعات من نفس الدعم الذي شهدته خلال فترة السبعينات؛
- تنظيم اقتصاد وإعادة هيكلة المؤسسات واستقلاليتها بهدف تحسين فعاليتها الإنتاجية أي التوجه نحو اللامركزية أكثر قصد تحقيق الأهداف المسطرة؛
- الاستخدام الأمثل للتجهيزات الصناعية المتوفرة؛
- تحقيق التكامل الشامل بين الفروع الصناعية من جهة وبينها وبين القطاعات الأخرى من جهة ثانية؛

- إنشاء المخططات الولائية والبلدية وتنميتها وتعميقها لتأطير النشاطات وتحقيق التوازن الجهوي؛
- إعطاء القطاع الخاص حقه في المشاركة والمساهمة في المخطط .

1-2-الاتجاهات الاقتصادية والمالية للمخطط الخماسي الثاني:

1-2-1-الأهداف العامة للمخطط :

يشكل المخطط الخماسي الثاني85 -1989 مرحلة هامة في مسيرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد، حيث يسعى إلى بلوغ غايتين: تنظيم مختلف الأنشطة التنموية مع مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة الراهنة والوسائل الممكن تعبئتها من جهة، وإدراجه في منظور تنموي طويل الأمد من جهة أخرى، وخاصة أن صورة جزائر التسعينات تتوقف على ما أنجز هذا المخطط85- 1989 ، وهذا الأخير نفسه يعتمد على إنجازات المخطط السابق، ويهدف المخطط الخماسي الثاني بصفة عامة إلى ما يلي:

- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتزايد عددهم بوتيرة 3.2% سنويا مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات؛
- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي، وذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية؛
- تدعيم المكتسبات المعتبرة المحققة في مختلف المجالات وخاصة على صعيد تنظيم الاقتصاد والفعالية في تسيير المؤسسات واللامركزية الأنشطة والمسؤوليات؛
- المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد، نظرا لضخامة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المطلوب تلبيتها؛
- تخفيض التكاليف وآجال إنجاز الاستثمارات في جميع القطاعات والتحديد الصارم والحتمي للجوء إلى الطاقات الخارجية العاملة في حقل الإنجاز والخدمات والمراقبة الدائمة لشروط تعبئة القروض الخارجية؛
- تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة والتوزيع التدريجي والأكثر اتزانا لأعباء التنمية بين الدولة والأعوان الاقتصاديين (المؤسسات والعائلات) .

لتحقيق هذه الأهداف العامة يفرض في إطار التخطيط تصورا ووضع الآليات الملائمة مع تفضيل الأدوات ذات الطابع الإقتصادي، قصد العمل وإلا حدثت انحرافات في التوازنات وظهرت اختلالات لاسيما في مجال التوازنات الخارجية، واحترام تسلسل الأولويات لأعمال التنمية.

1-3-النتائج الاقتصادية العامة للفترة **80 – 1989** :

إن المخطط الخماسي الأول وضع على أساس تقييم المرحلة السابقة التي وسعت قواعد الإقتصاد والإستجابة الفعلية للإحتياجات الإجتماعية، لكنها سجلت مع هذا إختلالا في التوازن كان لابد من تقويمه، وهذا ما أراد المخطط الجديد القيام به.

لقد تحقق خلال فترة 80-1984 قسم وافر من الأهداف المسطرة، ففي مجال الموارد تضاعف الإنتاج الداخلي الخام بالسعر الجاري حيث انتقل من 113 مليار دج سنة 1979 إلى 225.4 مليار دج سنة 1984 و قد سجل خارج المحروقات نموا قدره 5.8% سنويا، وأهم القطاعات التي ساهمت في ذلك هي :الصناعة (زيادة 9.5 %) ، البناء والأشغال العمومية (8.6 %) والمحروقات (28.6 %)، أما الإنتاج الفلاحي سجل بعض الجمود (زيادة 1.2%)

أما النصف الثاني من الثمانينات اتسم خلاله الظرف الاقتصادي الدولي بالتأزم نتيجة اختلال معدل الفائدة، تذبذب أسعار الصرف وانخفاض أسعار البترول، الشيئ الذي أرغم الدول المصدرة للبترول ومن بينها الجزائر إلى انتهاج سياسة التقشف مما انعكس سلبا على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وعلى أوضاعها الداخلية ومصداقيتها الخارجية.

لهذا لم تكن النتائج المحققة خلال المخطط الخماسي الثاني في مستوى وطموحات هذا المخطط إلى أن بلغت القطاعات الاقتصادية درجة الركود الاقتصادي، كذلك انخفاض المداخل من العملة الصعبة ، ومن انخفاض في عملية الاستيراد وبالتالي تقلص حجم الاستثمارات الصناعية لارتباطها بهذه العملة، لهذا اتخذت عدة إصلاحات اقتصادية للخروج من هذه الوضعية الصعبة التي تمر بها البلاد، يمكن سردها في النقطة الموالية.

❖ الإصلاحات الاقتصادية الأولية ونتائجها في فترة الثمانينات

إن العملية الاقتصادية هي عبارة عن مواجهة حضارية يواجه من خلالها المجتمع التحديات المفروضة عليه سواء كانت داخلية أو خارجية ويحاول التغلب عليها من خلال العمل الدؤوب، وعلى هذا الأساس ونظرا لحتمية التغيير وديناميكية النمو والتطور أخذت الجزائر مع مطلع الثمانينات عدة إصلاحات إقتصادية في صميم إقتصادها وسياستها التنموية، حيث برز التوجه نحو تحسين سير الجهاز الإنتاجي وإدخال عوامل الفعالية والمردودية، واختيار اللامركزية في اتخاذ القرارات وقد تجسدت هذه الاهتمامات في مجموعة من الإجراءات التنظيمية والتي تعرف بالإصلاحات الاقتصادية، تمثلت هذه الإصلاحات الاقتصادية في إصلاح أدوات التأطير الاقتصادي، إعادة هيكلة المؤسسات العمومية ثم تلتها استقلالية المؤسسات وسنحاول التطرق إليها من خلال النقاط التالية:

2-1-مضمون الإصلاحات الاقتصادية :

اعتمدت هاته الإصلاحات مجموعة من العناصر واعتبرتها كمبادئ أساسية لإنجاح عملياتها وتحقيق الأهداف المنتظرة منها ويمكن حصر هذه العناصر فيما يلي:

أ -**الاعتماد على الذات** :إن التنمية الناجحة هي التي تعتمد على الذات عوضا عن التنمية التي تعتمد على جهود خارجية؛

ب-**الإنسان مصدر العملية التنموية** :إن التنمية الاقتصادية في الجزائر عبر الإصلاحات تؤكد بأن نجاحها مرهون بالإنسان الذي هو عماد هذه التنمية؛

ج -**الأخذ بتجارب السنوات السابقة** :إن الإصلاحات الجديدة تؤكّد أنه على النخبة الحاكمة في المجتمع أن تقاوم الضغوطات الناتجة عن أفراد المجتمع وتجنب الوعود التي يصعب تحقيقها؛

د -**التركيز على الأسس الحقيقية للتنمية** :إن هذه الإصلاحات ترمي إلى عملية مراجعة تركيز جهود المجتمع على تشّيد شواهد ومعالم كان يظن بأنها حضارية لأن إقامة مثل هذه المظاهر غالبا ما يكون على حساب أمور كثيرة لها أولوية في تنمية المجتمع.

2-2-إصلاح أدوات التأطير الاقتصادي :

وتتمثل في الإجراءات التي عرفها الاقتصاد الوطني بصفة عامة وهي:

أ -**إصلاح سياسة التخطيط** :وذلك عن طريق تعديل التخطيط السابق من خلال الجوانب التالية:

-تمديد فترة المخططات إلى خمس سنوات؛

-تحقيق وظائف التخطيط المركزي بالإهتمام بالوظائف الاساسية؛

-العمل على توزيع أعمال التخطيط على مختلف المستويات؛

-اعطاء الأولوية للمخططات الولائية في إطار التخطيط اللامركزي؛

-إعتماد المخططات السنوية.

لقد أخذت سنة 1988 نقطة تحول كبير في منظومة التخطيط في الجزائر وذلك بموجب قانون88-02 المؤرخ في 12 -01-1988 حيث تمثلت المنظومة الجديدة للتخطيط بالفعالية والمرونة؛

ب -**إصلاح النظام الجبائي** :تمثلت التعديلات التي أدخلت على النظام الجبائي القائم أنذاك فيما يلي:

-ضمان مردودية الجباية العادية مع تخصيص الجباية البترولية لتمويل الإستثمارات المنتجة؛

-تبسط قانون الضرائب وتطوير الآليات الجبائية والتنظيمية؛

-تشجيع الأنشطة الإقتصادية.

ومنه أصبحت الجباية أداة لتوجيه وتحفيز وتطوير المؤسسات الوطنية.

ج -**إصلاح القرض والبنك** :لقد شهد ميدان النقد والقرض تطبيق العديد من الإجراءات خلال فترة الثمانينات، حيث نص المخطط الخماسي الأول على لامركزية العمليات المصرفية من خلال توسيع البنوك على التراب الوطني بالإضافة إلى تجنيد وتوجيه إدخار الأعوان الاقتصاديين لمساهمته في تمويل التنمية، كما أدخلت عدة إجراءات تنظيمية على الجهاز المصرفي في فترة المخطط الخماسي الثاني وذلك من خلال قانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 والذي حدد مهام واختصاصات المؤسسات المصرفية، كما أصبح البنك المركزي المسؤول الأول عن تنفيذ وتجسيد السياسة النقدية وكذا متابعة المخطط الوطني للقرض وتوفير الشروط اللازمة لاستقرار النقد والنظام المالي عامة كما

أدخلت تعديلات أخرى سنة 1988 على دور البنك المركزي أين أصبح مستقلا عن الخزينة العمومية.[155]

د -**إصلاح نظام الأسعار** :لقد شرع مع بداية 1982 في تطبيق نظام جديد للأسعار الذي يركز على:

-ربط الأسعار بالتطور الحركي للتكاليف؛

-التحديد السنوي لقائمة المواد المدعمة؛

-تأخذ الدولة على عاتقها الفوارق بين الأسعار الحقيقية والأسعار المحددة مركزيا غير أن هذا النظام أدى إلى إختلالات ولمعالجتها عمدت الدولة إلى إدخال بعض التصحيحات من خلال وضع قانون جديد والمتمثل في قانون89-12 والتي قسم الأسعار إلى صنفين :

1-نظام الأسعار المقننة: وهذا عن طريق الأسعار المضمونة عند الإنتاج أي يتم الإعلان عنها مسبقا بهدف التحفيز مثل أسعار الحبوب، كما نطبق الأسعار المقننة من خلال الأسعار المحددة في مرحلة الإنتاج أوالتوزيع ويطبق هذا النوع على السلع التي تمنح لها الدولة الأسبقية بهدف حماية فئة اجتماعية مثلا أوتنمية مناطق معينة، كما قد تقدم على شكل إعانات يطلق عليها إعانات التوازن؛

2-نظام الأسعار الحرة: أي تحدد هذه الأسعار وفقا للعرض والطلب أي حسب ميكانزمات السوق؛

ه -**إصلاح سياسة التجارة الخارجية** :إن سياسة التجارة الخارجية لم تعرف أي تغيير منذ الاستقلال إلى غاية التعديلات التي جاء بها قانون 78- 02 والذي مفاده تأميم التجارة الخارجية بهدف حماية الاقتصاد الوطني، مراقبة حركة رؤوس الأموال، تنويع العلاقات مع الخارج، وما يمكن الإشارة إليه هو احتكار الدولة للتجارة الخارجية الصفة الأساسية لنظام التجارة في الجزائر، وهذا إلى غاية 1990 مرحلة تحرير التجارة الخارجية.

2-3-إعادة هيكلة المؤسسات العمومية :

إن السياسة المطبقة خلال فترة السبعينات من تخطيط وتسيير مركزي نتجت عنها عدة إختلالات خلال هذه الفترة، جعلت البلاد في وضعية اقتصادية جد صعبة لذلك تقرر إعادة تنظيم عميق للاقتصاد وفي هذا الإطار ظهرت في بداية الثمانينات سياسة اقتصادية متفتحة تجسدت في شعار من أجل حياة أفضل، فكان إجراء إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات.

2-3-1-شكل ومضمون إعادة الهيكلة:

لقد اعتبر المخطط الخماسي 80 -1984 أن إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية هي الوسيلة التي يمكن من خلالها التخلص من المركزية البيروقراطية التي أصبحت تعرقل نشاط المؤسسة لتمركز كل الوظائف في جهة واحدة، حيث نجد 1165 وحدة سياسية تجمع ضمن 19 مؤسسة وطنية فقط وهذا ما يدل على كبر حجم المؤسسات أنذاك، والهدف من إعادة الهيكلة كان ينصب على:

---

[155] أحمد هني : "إقتصاد الجزائر المستقلة " ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1993 ص72

-تحسين شروط سير الإقتصاد؛

-تدعيم فعالية المؤسسات وتوزيع الأنشطة بكيفية متوازنة على كامل التراب الوطني.[156]

لقد عرفت المؤسسة العمومية شكلين من إعادة الهيكلة هما:

2- 3-1-1-إعادة الهيكلة العضوية :

إن الحجم الكبير للمؤسسات العمومية جعلها صعبة التسيير وهذا في نظر القائمين على شؤونها وبالتالي تم الاعتقاد أن إعادة هيكلتها إلى مؤسسات عمومية صغيرة ومتوسطة الحجم أطلق على هذه العملية اسم إعادة الهيكلة العضوية.[157]

2- 3-1-2-إعادة الهيكلة المالية :

وتعني مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة والمؤسسة في الحين، وعلى كل المستويات وليس فقط على المستوى المالي وكذلك كل الأعمال المتخذة بصفة دائمة من المؤسسة لتجسيد استقلاليتها المالية، وتجنب اللجوء لإعانة الدولة بهدف تصحيح العيوب الظاهرة في المرحلة السابقة.

2-4-استقلالية المؤسسات العمومية:

تميز النصف الثاني من عشرية الثمانينات بوضعية اقتصادية صعبة، خلالها ظهر تأثير انخفاض أسعار البترول بالإضافة إلى انخفاض القدرة الشرائية للدولار على عملية التنمية، نتج عن هذا ركود في الاقتصاد، كما ظهرت عدة نتائج سلبية كارتفاع الأسعار للموارد الأساسية والاختفاء التام لبعضها من السوق الوطنية، استفحال السوق السوداء، ارتفاع معدل التضخم.

هذه المشاكل أدخلت المجتمع في دوامة عدم الاستقرار، كل هذا دلالة على فشل الإصلاحات الهيكلية التي طبقت على المؤسسات العمومية، هذه الأوضاع جعلت الحكومة تعمل على إعطاء مسيري المؤسسات حرية اتخاذ القرار والمبادرة وفق ما تمليه قواعد المتاجرة وميكانزمات السوق، وفي إطار توجيهات الميثاق الوطني وقرارات اللّجنة المركزية للحزب في دورتها المنعقدة في 28 /1987/12 بادرت الحكومة بسلسلة من الإصلاحات تتعلق بتنظيم الاقتصاد الوطني، وموضوع هذه الإصلاحات ينصب على المؤسسة العمومية وعليه تشكل نظام جديد تمثل في استقلالية المؤسسات حيث يعني استقلال المؤسسة منحها المزيد من الحرية والمبادرة في إطار العمل للتجسيد الفعلي للامركزية.[158]

وفي هذا الإطار -النظام الجديد -أصبحت المؤسسة العمومية الاقتصادية ذات هيئة مستقلة منقسمة إلى هيئتين هما :الجمعية العامة، مجلس الإدارة، وهكذا تصبح المؤسسة العمومية الاقتصادية هي شخص معنوي وفقا للقانون التجاري وهي شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات المساهمة يكون رأس مالها من رأس مال الدولة أو الجماعات المحلية.

---

[156] محمد بلقاسم حسن بهلول:" الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والسياسية" مطبعة دحلب الجزائر 1993 ص 46

[157] ABDELHAMID BRAHIMI : " L'économie algérienne" OPU, Alger, 1991, p388

[158] ABDELHAMID BRAHIMI : " L'économie algérienne" op.cit p412

2-4-1-نتائج استقلالية المؤسسات

إن إصلاح استقلالية المؤسسات جاءت في فترة المخطط الخماسي الثاني، ولهذا كان الإهتمام منصب على تطابق أهداف المؤسسة مع أهداف المخطط.

إذا رجعنا إلى واقع المؤسسة العمومية نجد أنّها تفتقر للطاقات اللازمة لضمان تناسق مخططها مع المخطط الوطني، حيث أن مستوى التأهيل بالمؤسسة يميل على العموم إلى مستوى متوسط وأن العجز في التأطير يبدو واضحا خصوصا على مستوى المؤسسات المحلية، وجل المؤسسات التي تحولت إلى النظام الجديد دون توفير الإجراءات اللازمة والمتمثلة في:

-عدم استكمال العمليات الخاصة بتوزيع ذمم المؤسسات المهيكلة؛

-التأخر في إعداد الإجراءات القانونية المدعمة للاستقلالية؛

-عدم وضوح الآليات الاقتصادية للجهاز المالي للمؤسسات؛

وهكذا لم تتحقق الأهداف المنتظرة من استقلالية المؤسسات بصفة مرضية سواء من ناحية تحسين المردودية والنتائج المالية، أو فيما يخص الطاقات الإنتاجية.

كما قد مرّت الجزائر بدأً من 1986 بأزمة، شكلت منعطفًا خطيرًا بالنسبة للاقتصاد الجزائري، والتي جاءت كنتيجة لانهيار أسعار البترول، هذا ما خلّف وراءه انخفاض في قدرة البلد الشرائية الخارجية نسبة 50% حيث انخفضت عوائد البلد من العملة الصعبة بحوالي 56%، هذا ما أدى إلى انخفاض القوة الشرائية في 1988 بحوالي 65% عما كانت عليه في 1985، و25% مقارنة بسنة 1987.

كما انخفض الاستثمار والاستهلاك هذا ما أدى إلى إلغاء بعض المشاريع الاستثمارية التي كانت مبرمجة.[159]

فقد أظهرت المشاكل التي ترتبت عن هذه الأزمة مدى هشاشة النظام الاقتصادي، هذه الهشاشة التي كانت دائمًا مغطاة بالعائدات البترولية، وهذا ما دفع بالجزائر إلى خيارات جديدة، نتج عنها انطلاق ورشة إصلاح واسعة منذ 1988، هذه الأخيرة التي تزامنت مع أحداث أكتوبر 1988 التي أدّت إلى تغير الخيارات السياسية، حيث ألغي نظام الحزب الواحد ودخلت الجزائر التعدّدية الحزبية في 1989، ومع بدء الانحرافات التي حصلت مع بدء الإصلاح السياسي جرّاء عدم إدارة تلك الإصلاحات بشكل جيّد ظهر ما يعرف بظاهرة الإرهاب، وبالرّغم من ذلك استمرت الجزائر في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وفي هذا الصدد لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي(FMI)، حيث وقعت معه اتفاقية "Standby" في ماي 1989، أو ما يعرف باتفاقية الاستعباد الائتماني، ويتم هذا النوع من الاتفاقيات عندما يكون قسط القرض أكبر من حجم حصة الدولة العضو في FMI، حيث يحدّد الصندوق للدولة الطالبة للقرض مدّة معيّنة لإنجاز سياسة اقتصادية محدّدة ويتفق عليها الطرفان، وفي إطار هذه

[159] نور الدين بوكروح : "الإصلاح التشريعي ناجز والخصخصة تنطلق بسرعة " مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص أفريل 2002 ص 8

الاتفاقية، حصلت الجزائر على قرض، وقد حققت الجزائر جملة من الأهداف نالت موافقة كل من صندوق النقد الدولي FMI، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير BIRD.[160]

ونظرا لارتفاع قيمة الواردات الجزائرية بسبب التضخم والنمو السريع للطلب بالإضافة إلى التضخم العالمي الذي مس المبادلات الدولية بخسائر كبيرة لبلدان العالم الثالث ومنها الجزائر، الأمر الذي دفع الدولة إلى طلب قروض خارجية لمواجهة نفقات التنمية، حيث أن عبء المديونية الخارجية قد زاد خلال فترة 80-1989 حيث انتقلت من 18.374 مليار$ سنة 1985 إلى 26.06 مليار $ سنة 1989 ،[161] وترجع هذه الزيادة إلى انخفاض أسعار البترول سنة 1986 كما ذكرنا سابقا بالإضافة إلى تحويل هيكل المديونية من ديون متوسطة وطويلة الأجل إلى قصيرة الأجل، كما أن نسبة خدمة الدين إلى الصادرات بلغت 69.2 % سنة 1989 ، وهذا يعني أن ثلثي صادرات -الإيرادات -تخصص لخدمة الدين والباقي لا يكفي لسد الحاجيات المواد الضرورية المستوردة، وعندئذ كانت الجزائر تحتل المرتبة الثانية بعد أوغندا من ناحية خدمة الديون.

هذا النمو السريع لحجم المديونية الخارجية للجزائر جعلها تتخذ عدة إجراءات جديدة لحل مشكل المديونية وخاصة خدمة الدين مع تقلص مدة القروض 4 سنوات سنة 1989 مقابل 19 سنة في المغرب و 15 سنة في تونس، وعليه تم إتخاذ قرار التغيير في هيكل المديونية وتقليص القروض الخارجية قصيرة الأجل مع تفضيل القروض طويلة الأجل.[162]

ونتيجة لعدم وصول الجزائر إلى عدم القدرة على الوفاء بإلتزامتها المالية الخارجية انطلقت في اتخاذ تدابير وسياسات حازمة وأكثر واقعية مع مراعاة الهدف من وراء هذه الإصلاحات وهو هدف الإنتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق والمنافسة،[163] وفي نفس الوقت عملت على التقارب وخلق جو من التعاون مع المؤسسات المالية الدولية لدفع عجلة الإصلاحات المتخذة خلال فترة التسعينات.

الفترة الرابعة : 1990-1994:

إن الأزمة التي أصابت الاقتصاد الوطني سنة 1986 أثرت على عدة قطاعات منها الصناعية والفلاحية والتجارية، خلقت سلبيات في الإنتاج والاستثمار، الاستهلاك، التشغيل، الأسعار...الخ.

وكانت هذه السلبيات أكثر وقعا في سنتي 87-1988 أين سجلت تأثيراتها على الإنتاج المحلي الإجمالي ماعدا المحروقات الذي انخفض بنسبة 2.5 % سنة 1987 ، و 3.4% سنة 1988 ، كما أن الاستثمار انخفض هو الآخر سنة 1988 بنسبة2.7%.

---

[160] نور الدين بوكروح :"الإصلاح التشريعي ناجز والخصخصة تنطلق بسرعة" مرجع سابق ص9

[161] MUSTAPHA MEKIDECHE : " l'Algerie entre économie de rente et économie émergente, 1986- 1999" Édition dahlab- h. dey, Alger, 2000, p68

[162] BENISSAD HOCINE :" La réforme économique en Algerie" OPU, mai 1991, p106.

[163] ABDELMADJID BOUZIDI:"Panorama des économies maghrébines contemporaines (Mauritanie, Maroc, Algerie, Tunisie et Libye) " CENEAP, centre d'études et d'analyses pour la planification Alger 1991, p41

كما أجبرت السلطات على الاعتراف علنية و لأول مرة بالصعوبات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعاني منها الجزائر و بأخطاء الماضي الشيء الذي يحتم إدخال تغيرات و إصلاحات عميقة تسمح بالقضاء على المشاكل المطروحة ،أظهر انخفاض عائدتها من العملة الصعبة عيب أسلوب التنمية المتبع فإقامة الهياكل و بناء المصانع لا يكفي لوحده إذا لم تكن هناك فعالية اقتصادية تؤكد على الاستخدام الحسن لعناصر الانتاج و المحافظة عليها لا بد من اتخاذ اجراءات و أدوات تسمح بالانتقال إلى أسلوب التنمية المكثف الذي يعني الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، و ذلك يتطلب لا مركزية في الأعمال و السلطات من أجل تحرير المبادرات و تسريع النشاط.[164]

❖ واقع الإقتصاد الجزائري في بداية التسعينات:

بعد 30 سنة من الإستقلال نستطيع تلخيص على أساس المؤشرات الإقتصادية ما عرفه الإقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة :

- الإستعمال الضعيف للقدرات الإنتاجية بسبب عدم إتقان التكنولوجيا وعدم قابلية الدينار للتحويل مما جعل الدولة بحاجة ماسة إلى العملة الصعبة مع ضعف القدرة الشرائية.
- ضعف مردودية المحصول الزراعي المتعلقة بوجود سياسة خاطئة بالنسبة للقطاع الزراعي على العموم.
- عدم تنظيم التجارة مما أدى إلى خلق سوق موازي زاد من الوضعية الإقتصادية و المالية.
- مديونية خارجية مرتفعة بسبب غياب سياسة حقيقية بالإضافة إلى خدمة الديون التي تمتص ثلاثة أرباع المداخيل النهائية للواردات.

لقد عاش الإقتصاد الوطني خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي أوضاع سياسية غير مستقرة كما هو معروف أثرت بصورة سلبية على كل الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية و لكن رغم كل هذا بقيت الدولة صامدة أمام هذا الوضع ، واستمر مسؤولي القطاعات الإقتصادية في إتباع أنظمة جديدة تخرج البلاد من الأزمة.[165]

وبالتالي فقد قدم البلد الدليل الجديد على أنه لا يملك وسائل للخروج من الأزمة بدون مساعدات دولية، فالصدمة البترولية الجديدة لسنة 1993 التي بلغ خلالها سعر البرميل الخام 16 $ بالإضافة إلى محصول زراعي ضعيف، ولم يعد بالإمكان حل مشكل المديونية عن طريق معالجة سطحية،[166] أما فيما يخص التجارة الخارجية فقد استمر احتكار الدولة إلى غاية 1990 أين لوحظ استحداث مخطط التمويل و هذا حسب التمويل الإضافي الصادرفي نفس السنة و الذي أدخل نظاما جديدا يضم شركات الإمتياز و شركات البيع بالجملة مما ساهم إلى حد ما في تفتيت احتكارا الإستيراد، غير أن التذبذب

---

[164] بن لوصيف زين الدين " تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي" مرجع سابق ص181

[165] Evolution du systéme financier algerien ; Algerie guide économique -1992- p 33

[166] MUSTAPHA BABA AHMED :"Algerie diagnostic d'un non – développement " Paris édition l'harmattan 1999 p207

للأوضاع السياسية خلال هذه الفترة كان له أثرا واضحا على الناحية الإقتصادية حيث أن تعاقب الحكومات على السلطة جعل الأراء تختلف فيما يتعلق بالإستراتيجية الناجعة و الفعالة التي يجب اتباعها على صعيد التجارة الخارجية فهناك من يرى ضرورة الإستمرار في ممارسة الرقابة عليها والبعض الأخر يرى ضرورة اخضاعها لحرية السوق وكل هذه الإختلافات أثر سلبا سواءا من ناحية الكم أو النوع على حجم المبادلات التجارية و التي كانت في غالبيتها مع الإتحاد الأوروبي كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (2-2): المعاملات التجارية للجزائر مع الإتحاد الأوروبي

السنوات / المعاملات الخارجية	1984		1988		1992	
	الحجم	%	الحجم	%	الحجم	%
الصادرات	7.033	43.03	3.704	43.22	3.987	36.68
الواردات	9.309	56.69	4.865	56.77	6.882	63.31
المجموع	16.342	%100	8.569	%100	10.869	%100

المصدر: **زغيب شهرزاد/عيساوي ليلى: " آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة" مرجع سابق ص83**

وما يمكن استخلاصه خلال هذه الفترة تم تسجيل الخطوات الأولى لتحرير قطاع التجارة الخارجية عند لجوء الجزائر إلى المؤسسات النقدية "صندوق النقد الدولي" و الشروع في تطبيق برنامج واسع للتصحيح الهيكلي منذ سنة 1989 مس كل القطاعات الإقتصادية وكان الهدف من وراءه إعادة تنشيط الإقتصاد حسب قواعد السوق ومن بين الإجراءات الرئيسية لإصلاح هذا القطاع تلك الإتفاقات المبرمة مع صندوق النقد الدولي في إيطار ما يعرف باتفاقية "Stand-by" المبرمة في 3 جوان 1991 و التي تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية ،[167] حيث بدأ التحرير الفعلي للتجارة الخارجية بعد إصدار التعليمة 03-91 المؤرخة في 1991/04/21 و المتضمنة شروط و قواعد تمويل عمليات الإستيراد،مع العلم أن خلال هذه الفترة كان السعي جادا لتطبيق نظام التعريفة الجمركية تركزت أهدافه فيمايلي:[168]

* تخفيض معدل التعريفة الجمركية حيث بلغ الحد الأقصى من 120% إلى 60%.

[167] HOCINE BENISSAD:"Algerie de la planification socialiste à l'économie du marché 1962-2004"Enag éditions Alger 2004 p 140

[168] زغيب شهرزاد/عيساوي ليلى: " آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة " مرجع سابق ص84

* العمل على توطيد العلاقات التجارية مع دول المغرب العربي بما فيها تشجيع الإستثمارات الأجنبية.
* إعادة الإعتبار للمؤسسات الخاصة و إضفاء صفة المرونة على المنتوجات خاصة التجهيزات الكهرومنزلية، السيارات...
*تراجع الدولة عن التدخل في النشاط الإقتصادي، على أن تعمل المؤسسات العمومية و الخاصة على ترقية النمو الإقتصادي وذلك بتنويع الصادرات خارج المحروقات.
*الإستمرار في تحرير التجارة الخارجية مع العمل على قابلية تحويل الدينار.

الفترة الخامسة : 1994-2006:

لقد تبنت الجزائر برنامجا اصلاحيا كثيفا من أجل إعادة النظر و تعديل سياساتها الإقتصادية، فقامت بترتيب مجموعة أولى من السياسات مع صندوق النقد الدولي بغرض الحد من السياسة المالية التضخمية و السماح لكل من أسعار الفائدة و أسعار الصرف بالتغير مع قوى السوق حتى يؤدي ذلك إلى تحسين ميزان المدفوعات ، و مجموعة ثانية من هذه السياسات تم تبنيها بالإتفاق مع البنك الدولي وذلك لتحقيق اقتصاد حر يمتاز بالكفاءة الديناميكية وعدم تدخل الدولة في الشؤون الإقتصادية كما كانت تفعل سابقا .

وقد دخل الاقتصاد في مرحلة جديدة فعزيمة الدولة الجزائرية على انتهاج سبيل اقتصاد السوق تتطلب قطيعة جذرية مع أسس الاقتصاد الممركز و المسير اداريا للسعي تدريجيا إلى إعادة الاعتبار لقوانين السوق و تشجيع مبادرات الاقتصاديين بهدف تحقيق فعالية عوامل الانتاج.[169]

فيما يخص السياسة النقدية، فنجد أن النظام المالي قد أعيد هيكلته بالشكل الذي يتماشى ومتطلبات السوق، ففي هذا الإطار خصّص للبنوك التجارية مبلغ 217 مليار دج خلال الفترة 1991 و 1996 وذلك تعويضًا لها عن 80% من خسائر الصرف والتي تسبّب فيها تخفيض الدينار، حيث خفّض الدينار بـــ 7,3% في مارس 1994، و40,19% في أفريل 1994، كما فتح رأس مال البنوك التجارية إلى الشركاء الأجانب، كما أنّ معدّل التضخم قد انخفض إلى 15% في 1996 ثم 5,73% في 1997 ثم 1% في 2000.[170]

و كجزء من الترتيبات المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي تم تطبيق إصلاحات واسعة في كل من سياستي سعر الفائدة و منح الإئتمان، مما أدى إلى دعم السياسة المالية مع التحكم في التوسع النقدي داخل الإقتصاد و ذلك بتحديد معدل نمو الكتلة النقدية M2، وحيث أن هذه الأخيرة ترتبط مباشرة بالتغير في الممتلكات الخارجية و الداخلية الصافية، كما رافق هذه الإجراءات النقدية اتباع تسيير مالي صارم بضبط المالية العامة خلال فترة التسوية كما تم التحسين من أدوات السياسة النقدية بادخال أداة

---

[169] بن لوصيف زين الدين : " تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي" مرجع سابق ص182
[170] عماري عمار "الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر" مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 1 – 2002 - ص98

للنظام الإحتياطي القانوني الإجباري سنة 1994 لتنمية امكانيات مراقبة السيولة النقدية و إعادة الخصم للبنوك التجارية من طرف بنك الجزائر و استخدام وسيلة الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية التي كانت نقطة استهداف منذ 1995[171].

أما بالنسبة للسياسة المالية فقد استهدف البرنامج تقليص عجز ميزانية الدولة ، و ذلك بالتأطير على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الشيء الذي يمكن من زيادة الايرادات و التقليص من النفقات حيث انخفضت مبالغ إعانات الاسعار التي كانت تستوعب 4.9 % من الناتج المحلي الاجمالي إلى 0.8 % سنة 1996 ، و هذا من أجل إيصال فائض ميزانية إلى 0.6 % قبل السنة الأخيرة من الاتفاق إلى جانب التحكم في مناصب العمل و عدد العمال في الوظيف العمومي و المؤسسات العمومية الشيء الذي يمكن من تخفيض النفقات الجارية،[172] ويجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ الموازنة العامة عرفت تحسّنًا، حيث انخفض العجز من 8,7% سنة 1993 إلى 4,4% سنة 1994، لتسجل فائض بلغ 3% و2,4% من الناتج الإجمالي المحلي لسنتي 1996 و 1997 على التوالي، ويعود هذا التحسّن في الموازنة العامة إلى تقليل النفقات العامة، والزيادة في الإيرادات الحكومية خاصة من خلال الزيادة في الضريبة على الدخل.[173]

فيما يخص اصلاحات الصرف الأجنبي فتم توحيد سعر الصرف الرسمي و الموازي حتى يصبح سعره يتم عن طريق العرض و الطلب فمنذ بداية إصلاح سوق الصرف حدثت تغيرات كثيرة ففي 1994 و خلال السنة الأولى من بداية استعمال برنامج التعديل الهيكلي تم حدوث انخفاض لقيمة الدينار الجزائري ففي أفريل من نفس السنة قدرت قيمة الإنخفاض ب50% من قيمة الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي الذي انتقل من 24 دينار إلى 42.9 دينار و ذلك بهدف إيجاد التوازن الخارجي الذي يؤدي إلى تحضير الشروط الضرورية لتحرير التجارة الخارجية ثم حدث تخفيض ثاني و أصبح الدولار الأمريكي يعادل 52.2 دينار جزائري حيث فقدت العملة الوطنية في غضون عدة أشهر60% من قيمتها و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول(2-3): تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار

الفترة	1994	1995	1996	1997	1998
دولار مقابل الدينار	42.9	52.2	56.2	58.4	60.6

المصدر : **بطاهر علي: "سياسات التحرير و الإصلاح الإقتصادي في الجزائر"مرجع سابق ص190**

[171] بطاهر علي: "سياسات التحرير و الإصلاح الإقتصادي في الجزائر"مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 1-2004- ص186-187
[172] بن لوصيف زين الدين : " تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي" مرجع سابق ص182
[173] عماري عمار "الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر" مرجع سابق ص 97

للإشارة فإن سنة 1996 تم إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة و الذي من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها، كما تم إلغاء نظام الحصص المحددة ابتداءا من جانفي 1996 و تلك هي الخطوة الأولى في اتجاه نظام تعويم الصرف و السماح بإقامة مكاتب للصرف بالعملة الصعبة في ديسمبر1996 و بالتالي فإن نظام الصرف عرف عدة تطورات متتالية مستقلا عن نظام سعر الصرف الثابت قبل 1996 إلى نظام التعويم الموجه ليصبح إبتداءا من جانفي 1996 نظاما حقيقيا لسعر الصرف ما بين البنوك ويمكن توضيح ماقلناه من خلال الجدول التالي :

الجدول: (2-4) تطور سعر الصرف الجزائري للدولار الأمريكي الوحدة: مليار دولار

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
سعر الصرف	56.18	28.41	60.35	69.31	77.19	83.3	79.8	77.39	82	56.18

المصدر : **International financial Statestics FMI october 2005**

قد انخفضت الديون الخارجية من 28,3 مليار$ عام 1999 إلى 25,2 مليار $ عام 2000 ثم إلى 22,5 مليار$ عام 2001 لتصل إلى 22 مليار$ سنة 2003.[174]

فالجزائر أعادت جدولة ديونها مع كل من نادي باريس في 1994 و 1995 ونادي لندن في 1996 وقد بلغ إجمالي هذه الديون والتي أعيد جدولتها 15,5 مليار$.[175] للإشارة تمثلت الديون الخارجية في سنة 1994 ب 8.839 مليار$ و سنة 1995 ب 9.848 مليار$ أما سنة 1996 فتمثلت في 9.900 مليار$.[176]

كما تم الاتفاق على تحويل الديون إلى استثمارات، حيث رخص نادي باريس في جويلية 2000، إدماج بند تحويل الديون هذا في اتفاقيات إعادة الجدولة التي وقعت عليها الجزائر في 1995، وطبقًا لهذا قامت الجزائر باتفاقيات ثنائية، حول تحويل الديون مع كل من إسبانيا، إيطاليا، فرنسا، فإسبانيا تم الاتفاق معها على تحويل 40 مليون$ كمرحلة أولى وهذا في 2002 مع إمكانية رفع هذا المبلغ في المرحلة الثانية ليصل إلى 110 مليون$، أمّا إيطاليا ووفقًا لاتفاقية جوان 2002، حوّلت جزءًا من الديون في شكل قروض مساعدة لتمويل مشاريع تنموية، اجتماعية، اقتصادية، أمّا فيما يخصّ فرنسا فقد اتفق معها في ديسمبر 2002 على تحويل 60,9 مليون€ إلى استثمارات، وهذه العملية وإن دلّت على شيء فإنما تدل على ثقة البلدان الصناعية والأوساط المالية الدولية في الاقتصاد الجزائري.[177]

ومن الملاحظ أن مالية الجزائر استفادت كثيراً من الفوائض التجارية التي استطاعت تحقيقها خلال السنوات 2003-2006، وأيضاً من الرقم القياسي الذي تمكنت من تحقيقه فيما يتعلق باحتياطي النقد

---

[174] عبد اللطيف بن آشنهو :" عصرنة الجزائر: حصيلة وآفاق"فيفري 2004 ص87

[175] منير يونس : "ثمار الإصلاحات النهوض الاقتصادي"مجلة الإقتصاد و الأعمال مرجع سابق ص 23

[176] HOCINE BENISSAD : "L'ajustement structurel , l'expérience du maghreb" office des publications universitaires 4éme édition Alger -1999- p98

[177] عبد اللطيف بن آشنهو : " عصرنة الجزائر: حصيلة وآفاق مرجع سابق ص 72

الأجنبي، إضافة إلى تخفيض الدين الخارجي، كما أن الجزائر أعطت انتباهاً كبيراً للنشاط السياحي الذي بات يشهد نمواً واضحاً، واستقطاباً كبيراً للسواح الأجانب. إذ بحسب مصادر رسمية بلغت احتياطات النقد الجزائري حوالي 46 مليار $ خلال شهر ماي عام 2005 ،حيث عرفت الإحتياطات الدولية تحسنا غير مسبوق وذلك نظرا للعوامل الخارجية المساعدة، فإعادة الجدولة و تحسن أسعار المحروقات حيث تجاوز متوسط سعر البرميل أكثر من 19 دولار أمريكي خلال سنتي 1997/1996 سمح للجزائر برفع احتياطاتها الدولية كما ارتفع احتياطي الصرف الخارجي إلى 18 مليار$ في نهاية العام 2001 أي ما يعادل 18 شهر من الواردات، بعدما كان لا يتعدى 4,4 مليار$ في نهاية 1999، و11,7 مليار $ في نهاية 2000،كما بلغ رصيد حساب الخزينة العامة في بنك الجزائر 7,2 مليار$ في نهاية أوت 2001، مقابل 3,9 مليار $ في نهاية 2000[178] وقد بلغ احتياطي الصرف في 2004 أكثر من 32 مليار $ حيث احتلت أهمية أكثر من المديونية الخارجية بما يعادل 50%، في الوقت الذي كانت تمثل 17% من المديونية الخارجية في عام 1999.[179]

وقد ارتفعت في نفس السنة لتصل في نهاية 2004 ب 43 مليار$ وذلك حسب ما صدر عن بنك الجزائر مقابل 32.9 مليار $ عام 2003، كما بلغ احتياطي الصرف: 70.29 مليار $ في نهاية 2006 مقابل 56.18 مليار $ في نهاية ديسمبر 2005.

ويعود ارتفاع احتياطات النقد الجزائري إلى ارتفاع أسعار النفط حيث ساهم منذ سنة تقريباً في رفع احتياطات النقد. ، كما أفاد التقرير الذي قام به بنك الجزائر أن نسبة خدمة الديون الخارجية من احتياطات الصرف قد إنتقلت من 0.47% في سنة 2000 إلى3.41% بنهاية سنة 2005 و أبرز تقرير بنك الجزائر أن "هذه النسبة الهامة من إحتياطات الصرف الرسمية المحققة بنهاية جوان 2006 قريبة من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2003 (68 مليار $) و انخفضت قيمة الديون الخارجية بنهاية جوان 2006 إلى9.45 مليار$ مقابل 16.4 مليار $ نهاية ديسمبر 2005 بفضل التعجيل بعملية التسديد المسبق للديون الخارجية،[180] وأشار إلى تأسيس هيئة الضرائب للمؤسسات الكبرى وهي هيئة تابعة لوزارة المالية الجزائرية التي تتكفل بمراقبة المداخيل والمصروفات، والتي من شأنها تسهيل عمليات الجباية والضرائب للشركات التي يفوق رأسمالها عشرة ملايين $، وكذا الإشراف على 2300 شركة منها 300 شركة تنشط في قطاع المحروقات وهي الشركات التي تمثل أكثر من 70% من عائدات الضرائب الإجمالية في الجزائر.

ولا بد من الإشارة، إلى أن الديون الخارجية الجزائرية تراجعت إلى 21.4 مليار $ في نهاية عام 2004، وذلك بحسب مصادر البنك المركزي الجزائري، وقد ارتفعت خدمة الديون باستثناء التسديدات

---

[178] منير يونس :"ثمار الإصلاحات, النهوض الاقتصادي" مرجع سابق ص 23
[179] عبد اللطيف بن أشنهو : " عصرنة الجزائر: حصيلة وآفاق" مرجع سابق ص 85
[180] بن عبدو سليم: " قيمة الدينار ترتفع أمام الدولار و الأورو" على الموقع :
http://www.echouroukonline.com/module.php?name=News§new_topic=2

المبكرة إلى 4.44 مليارات$ في نهاية 2004، وهو ما يعادل 12.6% من قيمة الصادرات في مقابل 17.7% خلال 2003 و68.21% خلال 2002.

وبحسب مصادر رسمية فإن الجزائر تستهدف خفض الديون الخارجية بأكثر من 50% في السنوات المقبلة مع تحسن الوضع الاقتصادي الذي حقق نمواً بنسبة 2.5% عام 2004. كما تسعى الحكومة الجزائرية لتقليص المديونية إلى 10 مليار $ في نهاية 2009. ويشار هنا إلى أن ديون الجزائر الطويلة والقصيرة الأمد هبطت بنسبة 8.4% بحلول نهاية عام 2004 مقارنة مع العام السابق. على صعيد آخر أشارت المصادر (سبق وأشرنا إليها) إلى وجود خطة طموحة بتكلفة 50 مليار $ خاصة للأعوام الخمسة المقبلة سيتم تمويلها محليا بدلا من اللجوء للقروض الخارجية، مكرراً توقعات الحكومة بأن يصل إجمالي الاستثمارات إلى 100 مليار $ بحلول عام 2009.

أما عن مجال التجارة الخارجية فقد احتوى برنامج التصحيح الهيكلي لعام 1995 على عدد من الإجراءات الهادفة إلى تحرير التجارة، تمثلت فيما يلي:[181]

1- تخفيض معدلات التعريفة الجمركية:

من الأدوات الرئيسية المستخدمة في التحكم في التجارة نجد الرسوم الجمركية ، فالجزائر وطوال الفترة 1962- 1989 فرضت قيود على التجارة، حيث تميّزت معدّلات الرسوم الجمركية خلال هذه الفترة بالثبات أحياناً والارتفاع أحياناً أخرى، لكن وبعد لجوء الجزائر إلى المؤسسات النقدية الدولية. شرعت في التحرير التدريجي وإلغاء القيود على المنتجات ، حيث سجّل تراجعًا في المعدّل الأعلى للحقوق الجمركية الخاصة لعملية الاستيراد، وذلك من 60 % إلى 50% سنة 1996 ثم 45% سنة 1997،

فخلال هذه المرحلة تم تخفيض معدّلات التعريفة الجمركية، وهذا في سياق التحرير، لكن وبالمقابل نجد أنّ هذا له أثر سلبي على خزينة الدولة، التي تشكل فيها العائدات من الرسوم الجمركية قسمًا لا يستهان به لهذا كان على الجزائر اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة والكفيلة بتخفيف من حدة هذا الأثر.

2- تخفيض قيمة العملة الوطنية:

كما ذكرنا سابقًا، فإنّ الجزائر قامت بتخفيض قيمة عملتها حيث بلغت قيمة التخفيض هذه نسبة 40,19% في أفريل 1994، وقد سطرت مجموعة من الأهداف من وراء هذه العملية أهمها:

- استعادة التوازن الخارجي وجعل الاقتصاد الوطني أكثر قدرة على المنافسة.
- تشجيع الصادرات الوطنية إلى حد اكتسابها ميزة تنافسية في الأسواق العالمية وتقليص حجم الواردات إلى أقصى حد ممكن.

---

[181] زغيب شهرزاد/ عيساوي ليلى : " آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة " مرجع سابق ص 84- 91

– تنمية القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية وتوسيع أسواق الصادرات وتشجيع الاستثمار في مجال التبادل الخارجي كصناعات التصدير، وإحلال الواردات، وكل هذه العوامل تجتمع في صفة واحدة وهي أنّها تهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي.

إلاّ أنّ الهدف المنشود من وراء عملية التخفيض هذه لم يتحقق حيث بقيت الصادرات خارج المحروقات والواردات كما كانت عليه قبل التخفيض، حيث تميزت هذه الفترة بضعف نسبة الصادرات خارج المحروقات حيث لم تتعدى 7% في أحسن الأحوال.

فتركيبة الواردات في سنة 1995 تشكلت من25,41 % من المواد الغذائية،24,2 % منتجات نصف مصنّعة وسلع التجهيز الموجهة للصناعة 16,65 % بالنسبة للسلع الأخرى الغير الغذائية.

ويمكن تبيان تطوّرات الصادرات خلال فترة 1994–2001 في الجدول التالي:

الجدول (2– 5): تطوّر الصادرات الجزائرية (مليار $)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
إجمالي الصادرات	8,9	10,3	13,2	13,8	10,1	12,3	22	22,4
صادرات المحروقات	8,6	9,7	12,7	13,21	9,8	11,9	21	22
باقي الصادرات	0,28	0,53	0,57	0,64	0,37	0,41	0,62	0,40

المصدر:**"د.صالح صالحي "الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة" مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس، سطيف، عدد 1– 2002 – ص 52**

كما نلاحظ من خلال الجدول (2–5) قد زاد حجم صادرات المحروقات في العام 2001 عن 20 مليار$،بينما كان في السنوات السابقة لا يتعدى 14 مليار$ و يرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول و هذا ما انعكس بالإيجاب على اجمالي الصادرات باعتبار الجزائر أحادية التصدير وفي المقابل كانت قيمة الواردات 11 مليار$. وتتمثل تركيبة الواردات الجزائرية للعام 2001 من 32**%** منتجات غذائية 31**%** تجهيزات وآلات ومعدّات النقل، 21**%** منتجات صناعية أخرى، 10**%** منتجات كيميائية، 6**%** مختلف الأصناف الأخرى.[182]

و في هذا السياق ارتفعت قيمة الصادرات الصناعية والغذائية الجزائرية، وبلغت عام 2004، حوالي 750 مليون $، وهو ما يعادل نسبة 3**%** من مجموع صادرات الجزائر. وأظهرت الإحصاءات الرسمية أن نسبة نمو الصادرات غير النفطية والغازية خلال عام 2004، مقارنة مع عام 2003، بلغت 20%. وجاءت صادرات الزيوت والأسمدة الكيماوية والمواد الحديدية والنحاس في المرتبة الأولى، هذا وما يزال قطاع المحروقات يشكّل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، إذ يشكّل نسبة

[182] منير يونس : "ثمار الإصلاحات, النهوض الاقتصادي" مرجع سابق ص 23

60% من إيرادات الموازنة، و30% من إجمالي الناتج المحلي، إضافة إلى أنه يساهم بأكثر من 95% من إيرادات الصادرات الجزائرية.

كما بلغ حجم التبادل التجاري بين الجزائر ودول المغرب العربي نحو 500 مليون $ عام 2004. حيث نجد أن إيطاليا تأتي على رأس الدول المستوردة من الجزائر ثم تليها الو.م.أ وإسبانيا وفرنسا، والبرازيل، أمّا فيما يخص الواردات فنجد أنّ فرنسا هي في مقدمة الدول المصدّرة إلى الجزائر ثم بعدها نجد الو.م.أ فإيطاليا وألمانيا وتركيا، كما قد تقرّر الانفتاح الاقتصادي الخارجي و الداخلي بفضل التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في أفريل 2002.[183]

وذكرت إحصائية لمديرية الجمارك الجزائرية، أن الجزائر صدّرت لدول المغرب العربي عام 2004، بضائع بنحو 337 مليون $، مقابل 260 مليون $عام 2003. بينما استوردت من هذه الدول بضائع بنحو 160 مليون $، مقابل 120 مليون $ عام 2003. وتصدرت المغرب قائمة دول المغرب العربي الأكثر تعاملا مع الجزائر تجارياً، حيث تعد من بين أهم الدول المستوردة لغاز البوتان الجزائري، في حين بلغ حجم صادرات الجزائر إلى المغرب نحو 163 مليون $، أي أكثر من50 % مما تصدره لبلدان المغرب العربي.[184]

كما سجل الميزان التجاري الجزائري، خلال تسعة أشهر من المبادلات التجارية لسنة 2006 أكثـــر من 24.6 مليار $ بارتفاع نسبته 33.8 % عن العام الماضي مسجلة فائضا 20.66 مليار$، وأشارت الإحصائيات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والإعلام التابع لمصالح الجمارك، إلى ارتفاع كبير لصادرات النفط التي تمثل 98.03%، مقابل 1.62 % من الصادرات خارج المحروقات، مما يبين تراجع هذه الصادرات وتواضعها،في ذات السياق، بلغت الواردات الجزائرية، خلال 8 أشهر 13.88مليار$، وتبقى الولايات المتحدة أول زبون للجزائر خلال 8 أشهر بـــ 7.52 مليار $، تليها إيطاليا ب 4.86 مليار $، ثم إسبانيا 3.23 مليار $ وفرنسا 2.86 مليار $. أما فيما يخص البلدان الممونة، فإن فرنسا تتصدر القائمة بـــ73, 2 مليار $، ثم إيطاليا بـــ23, 1 مليار $، فالولايات المتحدة ب04, 1 مليار $ والصين بـــ954 مليون $.[185]

3- تحرير الأسعار:

في نطاق سياسات التحرير المتبعة من طرف الدولة الجزائرية تم تحرير الأسعار بشكل كبير خلال سنوات التسوية الإقتصادية و البداية كانت بمراجعة نظام الأسعار من خلال قانون89-12 المتعلق بالأسعار و هذا القانون يفرق بين نوعين من الأسعار و هما:[186]

---

[183] عبد اللطيف بن آشنهو : " عصرنة الجزائر: حصيلة وآفاق" مرجع سابق ص85

[184] عبد الكريم حمودي:" الجزائر: التطورات الاقتصادية 2003-2006 " على الموقع:
http://www.gucciaac.org.lb/arabreport/Algeria.htm

[185] وزارة الشؤون الخارجية:" الوضعية الاقتصادية للجزائر2005" مارس 2006 على الموقع:
http://www.babeldjazair.com/modules.php?name=news§new_topic=18

[186] بطاهر علي: "سياسات التحرير و الإصلاح الإقتصادي في الجزائر"مرجع سابق ص 197

-**الأسعار الإدارية:** وهي خاضعة لإدارة الدولة و تهدف إلى تدعيم القدرة الشرائية للأفراد و النشاط الإنتاجي و يتم ضبطها عن طريق تحديد الأسعار القصوى و أسعار الهامش.

-**الأسعار الحرة:**وهو ما يعرف بنظام التصريح للأسعار فمن خلاله يصرح الأعوان الإقتصاديين بالمنتجات و الأسعار المرغوبة لدى المصالح التجارية و يتعين على الأعوان الإلتزام بهذه الأسعار وهي موجهة لتحسين عرض السلع عن طريق ممارسة سياسة حقيقية للأسعار.

مع نهاية 1996 انخفضت نسبة السلع المحرّرة إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك، فالجانب الإيجابي لعملية رفع الدّعم عند أغلبية المواد المستهلكة هو تراجع العجز الكلي في الميزانية العامة ليصل إلى 1,4% سنة1995 وذلك نتيجة لتراجع النفقات العمومية بمبلغ 25,7 مليار $. فقد كان الهدف الأساسي من وراء هذه العملية هو خفض النفقات العمومية على الرغم من الأثار الإجتماعية التي تخلفها و المتمثلة خاصة في تراجع القدرة الشرائية للمستهلك.

تعتبر الجزائر من أوائل الدول العربية التي تمكّنت من تسجيل وإحراز العديد من الخطوات الإيجابية، فهي كانت بين الدول العربية الرائدة في مجال التصنيع وإقامة الصناعات الرأسمالية، وما يزال ينظر إليها على أنها من بين الدول العربية القادرة على إحراز التقدم وتعميمه على المستوى العربي. فلدى الجزائر الثروات الطبيعية والإمكانيات المادية الكفيلة بذلك، بالإضافة إلى امتلاكها للقوى البشرية القادرة والمؤهّلة لتحقيق مثل هذا التطلع. وبحسب مصادر رسمية ، فإن الجزائر ستقوم بإنفاق 50 مليار $ ضمن خطة مالية تمتد إلى خمس سنوات قادمة. وتهدف هذه الخطة إلى الحفاظ على التوازن الاقتصادي والمالي ودعم النمو الاقتصادي، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية المتنامية التي نتجت عن الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي سادت البلاد منذ أكثر من عشر سنوات، ويبلغ متوسط النمو الاقتصادي الجزائري 5.3% سنوياً مع انخفاض تدريجي في العجز في الميزانية. هذا ويمثل حجم الإنفاق على الخطة الجديدة زيادة كبيرة مقارنة بخطة 1999-2004، الذي بلغ حجم الإنفاق فيها 7.5 مليار $.[187]

ولقد تحسنت المؤشرات المالية والاقتصادية الجزائرية منذ منتصف التسعينات، وذلك يعود إلى السياسات الإصلاحية المعتمدة والمدعّمة من صندوق النقد الدولي، إضافة إلى إعادة جدولة ديون الجزائر من قبل نادي باريس.

وخلال الفترة موضع البحث تمكّنت الجزائر من التخلص من العديد من الصعوبات التي واجهتها في الأعوام الماضية، كما أنها تمكّنت بشكل ملحوظ من متابعة عملية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي التي التزمت بإنجازها. [188]

---

[187] عبد الكريم حمودي:" الجزائر: التطورات الاقتصادية 2003-2006 " على الموقع:
http://www.gucciaac.org.lb/arabreport/Algeria.htm

[188] عبد الكريم حمودي:" الجزائر: التطورات الاقتصادية 2003-2006 " على الموقع:
http://www.gucciaac.org.lb/arabreport/Algeria.htm

ولم يقتصر التطور الإيجابي على عملية الإصلاح المتواصلة، بل تعداه إلى المجالات كافة ولاسيما في مجال الاستثمارات الأجنبية، حيث سجّلت ارتفاعاً ملحوظاً لم يسبق أن بلغته سابقاً، فقد كشف تقرير حكومي أن الاستثمارات الأجنبية بالجزائر تجاوزت المليار $ منذ بداية العام 2005، ، وذكر التقرير الذي أعدته الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمارات أن " الجزائر تمكنت من استقطاب الاستثمارات الأجنبية الموزعة على عدة قطاعات خارج إطار المحروقات وأهمها قطاع تحلية مياه البحر والسياحة". وأضاف أن "الاستثمارات شملت مشروعي إنشاء مصنعين لتحلية مياه البحر في كل من ولايتي الجزائر العاصمة ووهران"، مشيراً إلى أن الوكالة الدولية الأمريكية للاستثمارات بالخارج ستمول هذين المشروعين بتكلفة تتجاوز 186 مليون $، ومن جهة أخرى أوضح التقرير أن الاستثمارات المسجلة لدى الوكالة مع بداية العام 2005، تتناول إنجاز 36 فندقاً على مستوى عدة مناطق بالجزائر بين شركة جزائرية خاصة ومجموعة (أكور) الفرنسية المختصة في انجاز الفنادق في العالم بقيمة 180 مليون $. وأكدت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمارات أن الجزائر تمكنت من استقطاب أكثر من ستة ملايير $ خلال سنة 2004، من استثمارات أجنبية مباشرة ولاسيما في مجال المحروقات والاتصالات والسياحة، وتوقع التقرير أن تحتل الجزائر المرتبة الأولى في سنة 2010، على مستوى دول جنوب البحر المتوسط فيما يتعلق باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما أن الجزائر خلال 2005 استفادت من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار مشاريع برنامج (ميدا) الأورو – متوسطي، بقيمة ستة مليارات € خلال عام 2004. وأظهر الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري، أن الجزائر احتلت المرتبة الأولى بين البلدان الأورو – متوسطية التي استفادت من هذه المشاريع، بينما احتلت المغرب المرتبة الثانية بمجموع استثمارات قدّرت بأربعة مليارات€، ثم تركيا التي احتلت المرتبة الثالثة بمبلغ مليارين €. ويجدر الإشارة إلى أنّ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال 2001 زاد عن 500 مليون$.[189]

وفي هذا السياق وحرصاً من الجزائر على تنويع مصادر الاستثمارات الأجنبية، دعا وزير الطاقة والمناجم الجزائري المستثمرين الأمريكيين إلى الاستثمار في كافة القطاعات الاقتصادية الجزائرية وعدم الاكتفاء بقطاع النفط والغاز فقط. وشدد على رؤية الحكومة الجزائرية للإصلاحات الاقتصادية والآفاق الجديدة للاستثمار الأجنبي في الجزائر، ولاسيما قطاع الأشغال العمومية والمياه والبناء. وفي هذا السياق، أشار إلى أن الشركة الأمريكية **(ايربرودكت)** وقعت اتفاقا مع الشركة الجزائرية للمحروقات **(سوناطراك)** لبناء مصنع لصناعة مادة الهيليوم في منطقة أرزيو بولاية وهران على بعد 490 كيلومتراً غربي العاصمة الجزائرية. هذا فضلاً عن إنجاز مصنع آخر في الجزائر، مشيراً إلى أن المفاوضات حول هذا المشروع بين سونطراك والشركة الأمريكية بلغت مرحلة متقدمة جداً. وتوقع

[189] نور الدين بوكروح : "الإصلاح التشريعي ناجز والخصخصة تنطلق بسرعة" مرجع سابق ص 8

أن تصبح الجزائر "من أكبر المنتجين في العالم لمادة الهيليوم الإستراتيجية مضيفاً أن بلاده يمكنها إنتاج 30% من الإنتاج العالمي.

أما فيما يخص إصلاح القطاع العام فقد أعطي للمؤسسات الحرية و الإستقلالية القانونية والمالية بهدف تحقيق اللامركزية في إتخاذ القرار مثل حرية تحديد أسعار منتوجاتها باعتماد برنامج تحرير الأسعار، وفي نفس الإيطار جاء قانون 88-02 ليسهل عملية الإنتقال إلى إقتصاد السوق، فمن أجل ذلك تم تطهير العديد من المؤسسات ماليا مع معطيات اقتصاد السوق و القيام الإجراءات اللازمة لأجل تحضير الأرضية لذلك ولكن واجهتها صعوبات عديدة تمثلت:[190]

- نقص الخبرة لدى المؤسسات الجزائرية والتي لم تكن لها السلطة الكافية في تحديد أسعار منتوجاتها مما زاد في تراكم الخسائر المالية و بذلك اللجوء إلى البنوك التجارية لتغطية العجز.
- إن اعادة الهيكلة لم تأخذ بعين الإعتبار حجم المؤسسات
- كان القطاع المالي يخضع للتخطيط المركزي باعتباره أداة لتمويل الإستثمارات العمومية التي تقرها الخطة المركزية مما أدى إلى سيطرة الدائرة الحقيقية على الدائرة المالية .[191]

حاولت السلطات الجزائرية و بالموازاة مع انطلاق برنامج الإصلاح للإقتصاد الوطني سنة 1994 معالجة هذه النقائص و أنشئت لهذه الغاية وزارة إعادة الهيكلة وبذلك إعادة هيكلة القطاع العام و تطهير البنوك التجارية، و ذلك بوضع مخطط يدعى مخطط بنوك-مؤسسات الذي تم تنفيذه بواسطة الشركات القابضة الوطنية و بدعم من الخزينة العمومية و البنك المركزي و البنوك التجارية ، وقد طبق أول برنامج للخوصصة بمساندة من البنك الدولي في أفريل 1996 و الذي ركز أساسا على المؤسسات العامة المحلية بحوالي1300 مؤسسة ، كما شهدت المؤسسات العمومية عمليات التطهير بحوالي 1400 مليار دينار مع مطلع سنة 1999 مقسمة كمايلي و هذا من خلال الجدول (2-6):

---

[190] بطاهر علي:"سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر" مرجع سابق ص 205

[191] مليكة صديقي:"دراسة في صعوبة التحول إلى اقتصاد السوق في الجزائر" مجلة علوم الإقتصاد و التسيير و التجارة جامعة الجزائر العدد *10*2004 ص151

الجدول (2-6) :عمليات التطهير المالي (مليار دينار)

طبيعة التطهير	المبلغ
دفع الأجور و الرواتب	35
فوائد على المديونية التي أعيد شراؤها	69
تنازل الخزينة عن ديون لها تمثل قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف البنك الوطني للتنمية	126
عمليات تصفية المؤسسات (مؤسسات عمومية اقتصادية تم حلها، مؤسسات غير مستقلة و نفقات اجتماعية للمؤسسات المستقلة)	239
أموال منفقة دفعت للبنوك	384
مديونية الخزينة اتجاه البنوك(مع الأخذ بعين الإعتبار أقساط الدين فقط دون فوائد)	542
المجموع	**1395**

المصدر: **بطاهرعلي: "سياسات التحرير و الإصلاح الإقتصادي في الجزائر" مرجع سابق ص 207**

و للإشارة انتقلت سياسة التطهير المالي من 1400 مليار دج سنة 1998 إلى 2000 مليار دج سنة 2001، كما شرع في خوصصة بعض المؤسسات الاقتصادية وذلك طبقًا للمرسوم الرئاسي رقم 22/ 95 بدءا من أفريل 1996، حيث مسّت العملية 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة وفي نهاية 1997 أعدّ برنامج ثاني للخوصصة يرتكز على المؤسسات العمومية الكبرى حيث هدف إلى بيع 250 مؤسسة خلال 1998- 1999.[192]

إضافة إلى ذلك يوجد بالجزائر لائحة تضم حوالي 1200 مؤسسة جزائرية في انتظار الخوصصة "مجموع المؤسسات والأصول المتنازل عنها من شهر جوان 2003 إلى نهاية 2005 238 منها 124 لمتعاملين خواص ووطنيين،تمثل السعر الإجمالي لعمليات التنازل 63.4 مليار دج و مجموع مناصب الشغل التي ابقي عليها 000 19 منصب"[193]

وفوق كل ذلك، تتوافر بالجزائر الفرص الاستثمارية العديدة والواعدة، مما يزيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية، ليس فقط من الدول الغربية كفرنسا على سبيل المثال، بل أيضاً من مستثمرين أجانب من ألمانيا والصين وبريطانيا وأسبانيا والبرتغال وغيرها.

هذا واستمر النمو يعم معظم القطاعات الاقتصادية الجزائرية، ولا بد من الإشارة أيضا، إلى مواصلة الجزائر اهتمامها البارز في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد قامت الحكومة

[192] بن لوصيف زين الدين : " تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي" مرجع سابق ص183
[193] وزارة الشؤون الخارجية:" الوضعية الاقتصادية للجزائر2005" مارس 2006 على الموقع:
http://www.babeldjazair.com/modules.php?name=web_links§l_op=viewlink§cid=18

الجزائرية خلال الربع الأخير من عام 2004، بتوقيع وثيقة تصديقها على اتفاقية تنمية التجارة وتيسير التبادل التجاري العربي، هذا وستتخذ الجزائر خطوات أخرى للانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منها، توقيع البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إذ تصبح بذلك الدولة رقم (18) العضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

و على الصعيد الإجتماعي بلغ عدد سكان الجزائر 30 مليون نسمة في 2002، كما أنّ إجمالي الدخل لنفس السنة بلغ 47,8 مليار$، أمّا معدّل الدخل الفردي السنوي فقد بلغ 1550$.[194]

أمّا فيما يخص مناصب الشغل، فنجد أنّ البطالة قد تراجعت بأكثر من 6 درجات وذلك خلال الفترة ما بين 1999 إلى 2003 بعدما كانت تمثل سنة 2002 حوالي 30% من السكان و50% منهم لايفوق سنهم 25 سنة،[195] وذلك بالرغم من تزايد عدد السكان القادرين على العمل بنسبة سنوية 2,8% منذ 1999، حيث قدّرت مناصب الشغل التي تم إنشاؤها بـــ 1250000 منها نسبة 26 % في المجال الفلاحي.[196] كما أشارت آخر الإحصائيات أنّ نسبة البطالة قد انخفضت، حيث بلغت سنة 2004 17,7% في حين كانت 29,5% سنة 2000.[197]

وخلال هذه المرحلة ظهر ما يعرف ببرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي جاء به الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في 2001، والذي وجّه لمكافحة الفقر لا سيما في الأوساط الريفية وحسب دراسة أعدّتها المنظمة العالمية للصحة وأكّد عليها البنك العالمي، أنّ مستويات الفقر في الجزائر قد تراجعت حدّتها ما بين 1995 و 2002، كما أنّ البرامج التكميلية التي قرّرها رئيس الجمهورية خلال 2003 قد ساهمت في تحسين ظروف المعيشة ودعّمت الخدمات العمومية.

إلا أن كافة المعطيات الحديثة المتوفرة عن الاقتصاد الجزائري تشير إلى أن التحسن الذي طرأ على الوضع الأمني الذي تعاني منه البلاد منذ عام 1992 لم ينعكس بشكل مباشر على الجانب الاقتصادي، بل على العكس من ذلك فإن كثيراً من المشكلات الاقتصادية السابقة بدأت في التفاقم خاصة مشكلتي الفقر والبطالة، ويتوقع الخبراء أنه في ظل متابعة برنامج التصحيح الاقتصادي القاسي الذي تطبقه الجزائر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي فإن هاتين المشكلتين ربما تدفعان بالبلاد إلى أزمة اجتماعية خطيرة، علاوة على تفاقم المشاكل الأخرى و هذا ما أدى بنا إلى دراسة أهم مميزات الاقتصاد الجزائري.

---

[194] منير يونس : "ثمار الإصلاحات, النهوض الاقتصادي" مرجع سابق ص 23

[195] ANDRE GAMBLIN :"image économique du monde dossier europe à 25 ; les paradoxes de l'élargissement" Armand colin Paris 2004 p 92

[196] عبد اللطيف بن آشنهو : " عصرنة الجزائر: حصيلة وآفاق" مرجع سابق ص 83

[197] على الموقع: http: // www.alyaum.com/issue/page.php ?IN=11594§p=15

المطلب الثاني: مميزات الإقتصاد الجزائري:

فيما لاشك أن الإقتصاد الجزائري يعتبر من أهم الإقتصاديات الإفريقية بحكم:[198]

- طبيعة الموارد و الثروات المادية التي يتميز بها
- قطاعات صناعية لا يستهان بها رغم نقصها للتكنولوجيا المتطورة
- توفر مساحات زراعية هامة...

رغم كل هذا فإن الإقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في إضعاف كفاءته الإندماجية في الإقتصاد العالمي و ذلك نتيجة الإختلالات الهيكلية خاصة تلك المرتبطة بركود التجارة الخارجية السلعية الجزائرية بتدهور الأداء التصديري مقارنا بتسارع الإستيراد السلعي ، ومن أهم الإختلالات الهيكلية التي تسببت في تدهور الميزان التجاري:

الفرع 1:الطابع الريعي للإقتصاد و عدم قدرته على تحمل الصدمات الخارجية:

إن أنماط النمو الإقتصادي التي شهدتها الجزائر في السنوات السابقة المتأتية من نمو القطاع النفطي الريعي على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى قد أثرت على مختلف القطاعات الإقتصادية ،فنمو الريع البترولي أدى إلى تدهور روح المنافسة في القطاع الفلاحي عن طريق معدلات صرف مبالغ في قيمتها و سياسة أسعار غير ملائمة، وزحف ريفي نحو المدن و إهمال صيانة عتاد التجهيز مما أدى إلى زيادة الواردات من السلع التجهيزية و الإستهلاكية و الفلاحية،حيث تعتبر المحروقات أهم مصدر للعملة الصعبة إذ تتجاوز95% من إجمالي مداخيل البلاد ، وهذا سينعكس حتما على الميزانية العامة إذ تساهم الجباية البترولية بمتوسط 60% مقابل 40% للجباية العادية[199]، فالجزائرلا يمكن أن تؤثر على السعر الذي يتحدد في أسواق تحكمها في قوانين العرض و الطلب التي تتبع بدورها الظروف الاقتصادية للدول الصناعية الأخرى كما أن الزيادة الهائلة في الدخل و العائدات من العملة الصعبة الصادرة عن النمو البترولي قد أدى إلى تشجيع أنماط من الإستهلاك و الإنتاج الموجه إلى الإستيراد و إلى القليل من التشجيع على التصدير خارج المحروقات، مما يجعل الإقتصاد الوطني غير قادر على تحمل الصدمات الخارجية و المتمثلة خاصة في انهيار أسعار النفط.

نظرا لضعف هيكلته المتمثلة في اعتماده على مصدر واحد في صادراته (المحروقات) و حيث اعتمدت الجزائر في عمليتها التنموية على الصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى واردات هامة، فالجهاز الإنتاجي كان يعتمد على الواردات بنسبة 80% و التي يمكن تقليصها و بالتالي عدم مرونة بنية الواردات.[200]

---

[198] كامل بكري:"الإقتصاد الدولي" الدار الجامعية 1988 ص 100

[199] عبد المجيد قدي:"مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" ديوان المطبوعات الجامعية 2003 ص 148

[200] مليكة صديقي: "دراسة في صعوبات التحول إلى اقتصاد السوق في الجزائر"مجلة علوم الإقتصاد و التسيير و التجارة جامعة الجزائرعدد*10*2004 ص150

الفرع 2:اقتصاد المديونية:

تركز معظم السياسات الإقتصادية فيه على تسيير وإدارة أزمة المديونية و التي لا تزال تشكل قيدا و مشروطية تؤثر على طبيعة القرارات الإقتصادية المتخذة، فرغم انخفاض معدلات الدين و التي تعود إلى ارتفاع حوصلة الصادرات نتيجة لإرتفاع البترول، وبالرّغم من انخفاض الديون الخارجية إلاّ أن الاقتصاد الجزائري كان ولا يزال يعاني من الحلقة المفرغة للمديونية التي لم تنخفض إلى المستويات اللازمة والتي تحل فيها المخاطر حتى بحلول 2006.[201]

ويمكن توضيح تطوّر الديون الخارجية من خلال الجدول التالي:

الجدول (2-7): تطوّر مؤشرات المديونية الخارجية الجزائرية

السنوات	1990	1992	1994	1996	1998	2000
إجمالي الديون الخارجية (مليار$)	26,6	25,9	28,9	33,9	30,3	25,2
خدمة المديونية (مليار$)	8,9	9,3	4,5	4,3	5,2	4,5
معدّل خدمة الدين(%)	66,4	76,5	47	31	47,5	20
الديون إلى الناتج الداخلي الإجمالي (%)	28	63	70	74	65	47

المصدر: د.صالح صالحي "الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة " مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، عدد 1- 2002 - ص 51

الجدول (2-8): تطوّر المديونية الخارجية الجزائرية

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
ديون متوسطة وطويلة المدى	28.850	31.317	33.230	31.060	30.261	28.140	25.088	22.311	22.540	23.203	21.411
ديون قصيرة	636	256	421	162	212	175	173	260	102	150	410
المجموع	29.486	31.573	33.651	31.222	30.473	28.315	25.261	22.571	22.642	23.353	21.821

المصدر: **بنك الجزائر**

[201] خالدي خديجة:"أثر الإنفتاح التجاري على الإقتصاد الجزائري"مجلة اقتصاديات شمال افريقياعدد2 ماي2005 ص85

وبالرغم من انخفاض نسبة خدمة الديون، كما هو موضح في الجدول (2-7)، إلاّ أنّ حجم الديون لم ينخفض بشكل مساعد للاقتصاد، خاصة أثناء مرحلة التحرير التجاري.

الفرع 3:الإختلالات السعرية والهيكلية:

نلاحظ بروز اختلالات هيكلية وسعرية نابعة من هيمنة الدولة و القطاع العام على جميع العمليات الإقتصادية و توجيهها المركزي غير الكفء للموارد الإقتصادية المحدودة واعتماد الأسعار الإيدارية المثبتة بأقل من أسعار التوازن و انتشار الإعانات على السلع و الخدمات مما أضاف أعباء كبرى على موارد الدولة و نتج عنها تدني في نوعية الخدمات المقدمة للمستهلكين و انتشار هيمنة الدولة عبر الشركات الحكومية على أغلب القطاعات الإنتاجية والخدماتية و بالتالي هيمنة القطاع العام للنشاط وتهميش دور القطاع الخاص الذي ظل حبيس السياسات الإقتصادية المتناقضة و تفشي البطالة التي أصبحت تحصيل حاصل جزء من نظام"الحماية الإجتماعية".

و يوضح الجدول (2-9) بعض الإختلالات الهيكلية :

الجدول(2-9):الإختلالات الهيكلية للجزائر خلال الفترة (1979-1988)

السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
معدل التغطية%	140	147.95	117.98	106.87	125.33	124.76	130.44	85.13	116.67	110.66
معدل خدمة الدين%	27.62	27.48	26.66	30.97	33.76	37.06	35.97	59.25	55.97	77.08
معدل البطالة%	...	...	...	16.3	13.1	8.7	9.7	17	21.4	...
معدل التضخم%	...	...	14.29	6.62	5.52	8.50	10.24	12.57	7.28	5.88

المصدر: **وصاف سعيدي:" تنمية الصادرات و النمو الإقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات" مجلة الباحث،جامعة ورقلة ، العدد1 *2002* ص15**

... : معطيات غير متوفرة

الفرع 4:ضعف مردودية الإستثمارات:

رغم الأموال الطائلة التي صرفت من أجل تحقيق التنمية الصناعية، إلا أن الإقتصاد الجزائري على العموم يعرف أزمة أداء، مما دفع الدولة إلى اللجوء إلى تطهير المؤسسات العمومية، وقد تم انفاق مبالغ باهضة قدرت بحوالي1000 مليار دينار و يرى البعض أن عملية التطهير هي إعادة نظر هيكلية و تنظيمية للإقتصاد العمومي.[202]

الفرع 5:اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد:

التي أصبحت تؤثر على حركية النشاط الإقتصادي و مجالاته و تحد من كفاءة السياسة الإقتصادية وتعطيل المنظومة القانونية و التشريعية الإقتصادية ، فزدادت شبكات السوق الموازي و ازداد حجم الأموال التي تتحرّك فيه، كما تطوّرت الرشوة والمحسوبية والبيروقراطية في المؤسسات الجزائريّة، حيث لم يعد يؤخذ بعبارة "**الرجل المناسب في المكان المناسب**"، هذا ما أدى إلى إضعاف قدرة الدولة المؤسسية، كما زعزع عنصر الثقة فيها.[203]

الفرع 6:إفلاس مؤسسات القطاع العام :

و ذلك ما لا يقل عن 1000 منشأة حكومية تعمل في القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات ، أديرت هذه الشركات تحت نظام اقتصادي موجه نحو المركزية حيث لا تعرف هذه المنشآت العملية التسويقية لأنها نشأت في بيئة حكومية لا تعطي للأسواق و قواه أهمية كبيرة كما لم تعطي إهتمام حقيقي لمستوى الإنتاجية وذلك بسبب انعدام الحافز، كما تعاني أغلب هذه المنشآت من تآكل معداتها بسبب قدمها ومحدودية الصيانة والتجديد ،ناهيك عن عدم توفر رأس المال التشغيلي اللازم للنهوض بالصناعة ومواجهة المنافسة التجارية الحادة.

لقد أدى التسيير الموجه للإقتصاد بصفة عامة و الجانب المالي بصفة خاصة (تسيير معدلات الفائدة،توزيع القروض) إلى إضعاف النظام البنكي العمومي الجزائري،ولهذا تم إعادة النظر في تسيير البنوك العمومية التي أعيدت رأسملتها(Recapitalisation) لتسلم إلى واقع السوق، ولهذا يرى المستثمرون أن الإقبال الضعيف على السوق الجزائرية يعود إلى وجود نظام مالي و نقدي غير كفء.[204]

الفرع7 : تراجع القطاع الزراعي:

تراجع القطاع الزراعي خلال عقود من الزمن بسبب عدم استقرار السياسات الإقتصادية تجاه هذا القطاع، حيث أن هذا الأخير عانى من السياسات الحكومية لأجل السيطرة عليه من خلال أدوات التحكم كالقيود الكمية على الإنتاج و تحديد أنواعه و السيطرة على الأسعار و منافذ التسويق ، كما لم يستطع

---

[202] Sadouni :"Reforme et développement en Algérie "Revue d'économie et de statistique N°2 -2003- P 21

[203] خالدي خديجة: "أثر الإنفتاح التجاري على الإقتصاد الجزائري" مرجع سابق ص88

[204] Sekak..R : "pas de compromis possible avec la transparence"revue Algerie- entreprise N°3 p 17

القطاع الخاص من النمو الطبيعي فبقي تطوره ضعيف بالقدر الذي تسمح به الدولة مما أدى إلى تدهور شديد في الميزان التجاري للمنتجات الفلاحية و الغذائية من جراء الإرتفاع الكبير للفاتورة الغذائية بالعملة الصعبة، و هذا ما يعني أن الجزائر تعاني من التبعية الغذائية.

المطلب الثالث: تقييم فترة الإصلاحات:

إذا كان مهام التعديل الهيكلي هي تصحيح الإختلالات الهيكلية المختلفة من أجل النهوض بالتنمية الإقتصادية و الإنعاش الإقتصادي و كان من نتائجه أنه أعطى سياسة إقتصادية حسنة من جهة لكن من جهة أخرى لم يعطي سياسة تنموية دائمة حيث كان من نتائجه وهذا حسب القطاعات

الفرع1: القطاع الفلاحي:

كما هو معروف إن الزراعة تعتبر قطاعا جوهريا في الإقتصاد الوطني حيث يشغّل هذا القطاع قرابة 25% من إجمالي عدد العمال و يشارك بنسبة 12% في الناتج المحلي الإجمالي وقد حقق في سنة 1998 حوالي 12.8% من القيمة المضافة الإجمالية بعدما سجلت نسبة 8.7% سنة 1987 و تحت تأثير إعادة هيكلة القطاع الزراعي نجد أن الإنتاج الفلاحي تضاعف أكثر بمقدار 3 مرات بين 1988-1994 حيث أن الفواكه تمثلت ب53%، الحمضيات 26%، الخضر الفصلية 16%، اللحوم الحمراء 36% أما الحبوب الجافة فقد انخفضت إلى 14% بعدما كانت تمثل نسبة 22% ، كما عرفت سنة 1997 تراجعا مقارنة بالسنة الماضية بنسبة 10.4% وهذا نتيجة لعوامل طبيعية مثل الجفاف إلا أنه بداية من 1998 بدأ الإنتعاش يظهر في هذا القطاع حيث بلغت نسبة النمو 10.5% و الذي يعود بالدرجة الأولى إلى الزيادة المسجلة في نسبة الحبوب مقارنة بالسنة الفارطة و بالتالي فإن سياسة التعديل الهيكلي المطبقة لم تراعي الظروف الإقتصادية و الإجتماعية لهذا القطاع فرغم الإصلاحات التي قامت بها الدولة للنهوض بهذا القطاع و خاصة سياسة تحرير الأسعار التي لم تعطي ثمارها المنتظرة و بقيت الجزائر على حالها فيما يخص وارداتها الغذائية حيث بلغت نسبة 30% سنة 1995 بعدما كانت تمثل سنة 1985 نسبة 25.5% و هذا رغم سياسة جدولة الديون الخارجية، وكل هذا يوحي بأن القطاع الفلاحي لا يلبي إلا 33% من الحبوب و 40% من الحليب و مشتقاته(حيث بلغت نسبة الواردات من الحليب و مشتقاته 60% من مجموع الواردات الغذائية خلال سنة 1998) و 11% من الحبوب الجافة و 74% من اللحوم الحمراء و 65% من الفواكه.[205]

الفرع2: القطاع الصناعي:

إن قطاع الصناعة كان الضحية لبرنامج التعديل الهيكلي و ذلك نتيجة التخلي عن فكرة التصنيع الحقيقي و عدم ملائمة المشاريع الجزائرية مع مقتضيات تلك الفترة و حجم المديونية الكبيرة وآثار سياسة الصناعات الثقيلة المنتهجة أنذاك كما أن سياسة التطهير للمؤسسات العمومية و ذلك من خلال

[205] مدني بن شهرة:" وصفة الصندوق النقد الدولي للجزائر من خلال برنامج التعديل الهيكلي" مجلة الخلدونية في العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية العدد00 جانفي 2005 ص 31

إنشاء الشركات القابضة في نهاية 1996 أدت إلى تجمع مؤسسات قطاعية حيث أن هذا النظام الجديد فرق بين المؤسسات المهيكلة و القابلة للإستمرار و تلك غير القابلة للإستمرار في الإنتاج فالمؤسسة القابلة للإستمرار تمت بموجبها إعادة جدولة ديونها في المدى المتوسط أما المؤسسة الثانية و التي كانت تستهلك أكثر من ثروتها تم غلقها حيث أن 768 مؤسسة مسها هذا النظام و هي موزعة كما يلي:

399 مؤسسة تم تمويلها من قبل الخزينة العمومية و ذلك بإعادة جدولة ديونها على المدى المتوسط؛

38 مؤسسة تم إحالة ملفاتها إلى البنوك لدراستها؛

193 مؤسسة حالتها المالية متغيرة وجيدة؛

138 مؤسسة تتدخل الخزينة العمومية في الجانب الإجتماعي؛

هذا النظام الجديد ترتب عنه أموال قدرت ب 160.3 مليار دينار (100.3 مليار دينار كدعم من طرف البنوك والباقي من الخزينة العمومية).

الفرع3: قطاع الخدمات:

إن من مهام الدولة الجزائرية هو تحقيق المنفعة العامة و هو أيضا هدف الخدمات العامة،حيث تبنت الجزائر سياسة التكفل الإجتماعي و تطبيق سياسة العدالة الإجتماعية و مجانية بعض الخدمات مثل التعليم و الصحة و الذي كلّف الخزينة العمومية أموالا طائلة بينما سياسة التعديل الهيكلي تهدف إلى التقليل من النفقات الإجتماعية و إلزامية التخلي عن منطق المجانية في إدماج ذلك ضمن التحولات العامة حيث أن خوصصة هذا القطاع قد قطع أشواطا كبيرة ظهر في بيع المنشآت السياحية و كذلك احتكار شبه كلي للنقل البري من طرف الخواص.

الفرع4: الخوصصة:

إن عملية الخوصصة لم تعرف نجاحا كبيرا و هذا لعدم إهتمام المتعاملين الخواص بالمؤسسات المحلية و ذلك لأنها لا تتوفر على ممتلكات مادية قابلة للتطور أو الإستثمار فيها حوالي 116 مؤسسة مسّتها عملية الخوصصة من أصل 2715 مؤسسة اقتصادية،أما بالنسبة لعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقد قدرت في سنة 1998 بحوالي 176650 مؤسسة منها 50% تنشط في قطاع الصناعة و 18% في قطاع الخدمات و 24% في قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري للإشارة فإن هذا الأخير قد عرف نموا مشجعا بحيث نجد أن المستثمرين الخواص قد ساهموا فيه بقدر كبير و هذا نتيجة للإنتهاج الدولة لسياسة العامة الإسكان.

الفرع5: التجارة الخارجية:

إن قانون النقد و القرض قد عمل على فتح السوق السوق الجزائرية إلى المتعاملين الأجانب و كذا الجزائريين و لعمليات الإستيراد و التصدير ، حيث أن هذا الأخير أصبح اختيار استراتيجي للمؤسسات الجزائرية و ذلك حتى تبقى على مفهوم الإستمرارية كما أدى قانون النقد والقرض إلى التنمية السريعة في عدة مجالات منها المواد الغذائية و قطع الغيار ... و هذا ما أدى إلى التخلي عن قطاع الصناعة وإحتراف التجارة و ذلك لقلة المخاطرة بالمقارنة بقطاع الصناعة.

الفرع6: المديونية الخارجية:

لقد بلغ حجم الديون الخارجية سنة قبل تنفيذ البرنامج 27.724 مليار$ و لسوء الحظ ارتفع حجم الديون عند بداية التطبيق بحوالي 15.29 % وقد إستمرت الزيادة في الإستدانة الخارجية إلى غاية 1996 حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها ب 33.651 مليار$ وهذا نتيجة للقروض و التسهيلات الإئتمانية المحصل عليها في إطار الإصلاح و لكن لحسن الحظ بدأ حجم الديون يعرف إنخفاضا مع نهاية تطبيق البرنامج وهذا نتيجة لإجراءات إعادة جدولة الديون الخارجية .[206]

الفرع7: ظاهرة الفقر و البطالة:

إن برنامج التعديل الهيكلي حتى وإن حقق بعض التوازنات المالية على مستوى الإقتصاد الكلي إلا أنه في المقابل كانت التكلفة الإجتماعية على الفئات الإجتماعية ثقيلة و التي نوجزها في مايلي:

- ارتفاع عدد البطالين بشكل كبير و هذا نتيجة تسريح العمال من المؤسسات التي مستها عملية إعادة الهيكلة للقطاعات الصناعية و الخدمية و الجدول التالي يوضح عدد البطالين خلال السنوات 96-99

الجدول:(2-10):القوة العاملة و القوة المشغلة 96-99 بالألاف

البيان	1996	1997	1998	1999
السكان	28380	28800	29300	29700
القوة العاملة	7811	8072	8300	8592
مجموع مناصب العمل	5625	5815	5976	6015
عدد البطالين	2186	2257	2324	2577
نسبة البطالة%	28	28	28	30

المصدر: **Revue conjoncture N° 62; Algerie, juillet 2000 p11**

فمن خلال الجدول السابق نلاحظ تزايد نسبة البطالة و لم تستطع الإصلاحات الإقتصادية أن تقضي عليها و هذا يعود إلى انخفاض الإستثمارات الجديدة و اجراء تسريح العمال.

[206] مدني بن شهرة:" وصفة الصندوق النقد الدولي للجزائر من خلال برنامج التعديل الهيكلي" مرجع سابق ص 34-35

– ارتفاع تكاليف المعيشة و بالتالي انخفاض القدرة الشرائية و انتشار الفقر و هذا يعود إلى الإجراءات التي أدت إلى ذلك منها تحرير الأسعار و إلغاء دعم الدولة لأسعار السلع و الخدمات الأساسية قد أثقل كاهل محدودي الدخل، فالأرقام التي قدمها بنك الجزائر تشير إلى ارتفاع الأسعار بقوة فبالمقارنة مع سنة 1989 قد تضاعفت أسعار مختلف السلع أكثر من خمس مرات،كما قامت السلطات العمومية بتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في سنة 1994 بما معدله 50% مما انعكس على زيادة الأسعار نتيجة لإرتفاع أسعارالواردات و السلع المحلية ، كما قامت الدولة بإصلاح جبائي مما زاد في تكلفة المنتجات و بالتالي زيادة تكاليف المعيشة للمواطنين.

و خلاصة القول إن نتائج سياسة التعديل الهيكلي كانت محدودة و مكلفة اجتماعيا ،فلو أن مكنت هذه الاصلاحات الجزائر من تحقيق بعض التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي فانها لم تثمر على صعيد النمو و الاستثمار ، حيث لم تؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ، و من تم كانت هذه الاجراءات محدودة الأثر على قدرة الاقتصاد الجزائري على التكيف ، لذلك فان المسألة هنا هي مسألة ادراك طبيعة التحديات التي تفرضها العولمة بمختلف مظاهرها و هياكلها ، و من تم ادراك طبيعة الوسائل الكفيلة اقتصاديا بمواجهة فعالة لهذه التحديات ، و ذلك بصياغة البدائل الفعالة ، و اعداد الاستراتيجيات الفعالة التي من شأنها أن تأهل الاقتصاد الجزائري أن يندمج في الاقتصاد الدولي وفق المستجدات الأخيرة بأحسن كيفية .

المبحث الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية

بعد حصول الجزائر على الإستقلال السياسي رأت أن الإستقلال الحقيقي للشعوب هو الإقتصاد الكامل و حرية الإستقلال و التصرف في ثروتها ومواردها دون السيطرة و التبعية الكاملة للدول الصناعية، حيث انتهجت النهج الإشتراكي حتى فترة التسعينات كنظام يحكم حياتها الإجتماعية و الإقتصادية المبني على مبدأ التسيير الجماعي لممتلكات الدولة و حماية المنتوج الوطني هذا ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى تأطير و تنظيم كل قطاعاتها التي من بينها التجارة الخارجية بحيث رأى أصحاب القرار آنذاك أنه يجب على الدولة احتكار قطاع التجارة الخارجية كخطوة أولى نحو حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية إذ أن التصدير و الإستيراد كانا من اختصاص الدولة فقط ،لكن مع بداية التسعينات بدأت الأوضاع تتغير و اتجهت نحو اقتصاد السوق و الذي يعنيه تحرير التجارة الخارجية و هذا ما سنتناوله من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول:واقع التجارة الخارجية الجزائرية:

من خلال هذه النقطة سنحاول معرفة بعض الحقائق حول الصادرات و الواردات الجزائرية وذلك كمايلي:

الفرع 1:الصادرات:

- **النمط الهيكلي للصادرات:**

إن تحليل النمط الهيكلي للصادرات الجزائرية من خلال إستعراض مساهمة كل فئة من الفئات السلعية في إجمالي الصادرات يكون كما هو مبين في الجدول (2-11)

الجدول:(2-11):التركيبة السلعية للصادرات بالأسعار الجارية خلال الفترة 1963-2006 الوحدة:%

السنوات	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
منتجات غذائية	30.70	38.85	36.18	30.22	16.21	15.69	20.15	19.21	11.56	08.82	11.66	03.32	03.61	02.71	02.15	02.32
طاقة و محروقات	57.84	53.87	53.73	59.05	72.94	70.83	71.38	69.39	74.87	82.27	82.98	93.20	93.05	95.01	96.05	96.06
المنتجات الخامة	8.32	4.12	5.97	4.90	3.02	5.73	4.40	1.46	1.67	0.57	0.48	0.13	0.11	0.05	0.07	0.02
سلع التجهيز	1.12	1.39	1.81	2.95	1.59	1.80	1.47	0.50	3.07	1.62	0.56	0.30	0.64	0	0	0.02
منتجات نصف مصنعة	1.44	1.42	1.65	2.37	5.37	4.93	1.51	8.57	7.81	5.97	3.71	2.85	2.45	2.13	1.66	1.53
السلع الإستهلاكية	0.53	0.33	0.63	0.48	0.84	1.00	1.06	0.84	0.99	0.73	0.55	0.20	0.14	0.10	0.07	0.05
سلع أخرى	0.02	...	...	...	...	...	...	0.03	0.02	0.02	0.06	...	...	...	...	...
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على احصائيات مديرية الجمارك

السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
منتجات غذائية	1.09	0.82	0.83	0.54	0.29	0.37	0.44	0.35	0.35	0.40	0.37	0.37	0.41	0.7	0.95	0.37
طاقة و محروقات	97.56	98.23	98.15	98.20	98.52	97.71	98.04	97.33	97.52	94.52	95.82	96.99	97.09	95.43	95.22	95.95
المنتجات الخامة	...	0	0.01	0.01	...	0	0.13	0.02	0.14	0.32	0.52	0.09	0.05	0.07	0.02	0.02
سلع التجهيز	0	0.01	0.01	0	0	0.01	0.03	0.05	0.15	1.34	0.71	0.45	0.53	0.69	0.15	0.13
منتجات نصف مصنعة	1.30	0.90	0.98	1.25	1.15	1.89	1.34	2.18	1.75	3.22	2.38	1.81	1.75	2.95	3.38	3.37
السلع الإستهلاكية	0.05	0.04	0.02	...	0.04	0.02	0.02	0.07	0.09	0.20	0.20	0.15	0.17	0.16	0.29	0.15
سلع أخرى	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	0.14	0	...	0	...
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على احصائيات مديرية الجمارك

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
منتجات غذائية	1.07	1.01	0.26	0.26	0.19	0.14	0.14	0.18	0.19	0.18	0.14	0.13
طاقة و محروقات	94.93	93.42	96.25	96.49	96.50	97.22	96.61	96.10	97.26	97.56	98.02	98.03
المنتجات الخامة	0.42	0.35	0.35	0.51	0.32	0.19	0.19	0.27	0.20	0.28	0.29	0.33
سلع التجهيز	0.32	0.34	0.16	0.08	0.34	0.21	0.23	0.26	0.12	0.14	0.07	0.08
منتجات نصف مصنعة	2.67	3.70	2.78	2.48	2.24	2.11	2.63	3	2.06	1.77	1.41	1.36
السلع الإستهلاكية	0.59	0.16	0.16	0.15	0.15	0.05	0.06	0.14	0.14	0.04	0.04	0.05
سلع أخرى	...	0.02	0	0.06	0.20	0.05	0.11	0.03	0	0	0	0
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المركز الوطني للإعلام و الإحصائياتCNIS

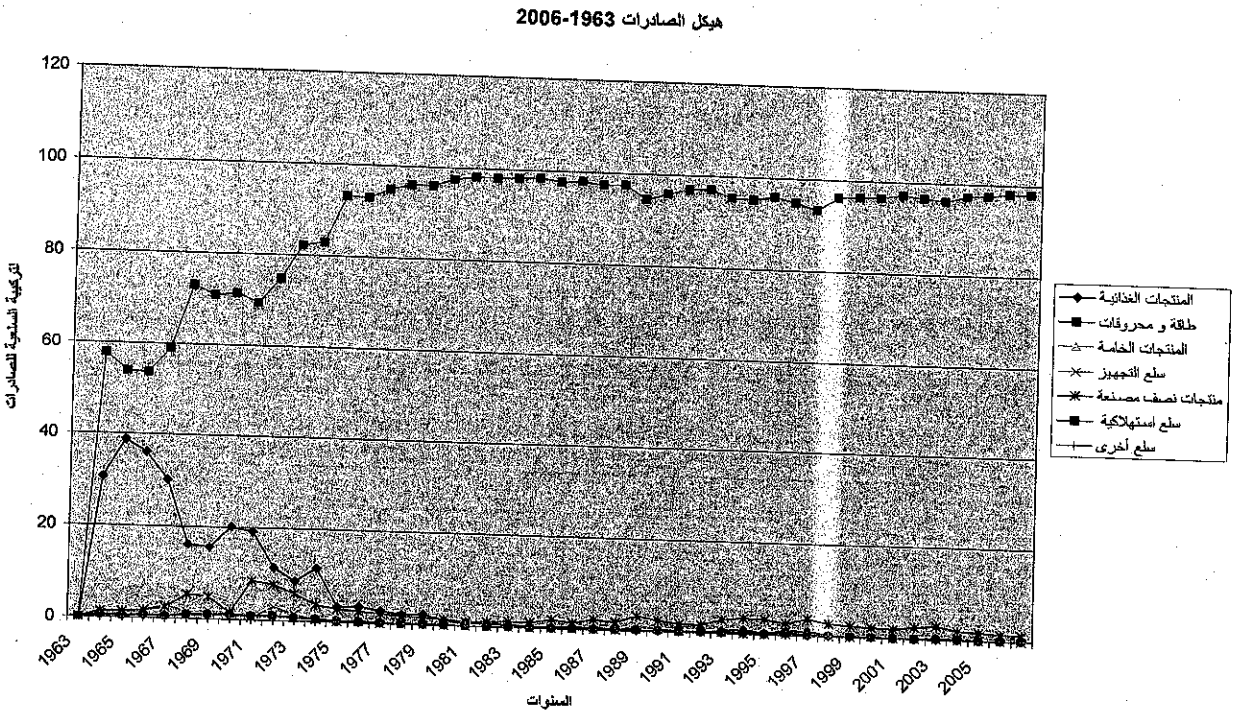

المنحنى(2-1): تمثيل بياني لهيكل الصادرات الجزائرية

إن البيانات الواردة في المنحنى (2-1) و الجدول (2-11) يتبين لنا استحواذ فئة الطاقة و المحروقات على إيرادات الصادرات فقد انتقلت هذه الفئة من 53% سنة 1965 كأدنى حد إلى 98% سنة 2006 كأقصى حد كما سجلت في المتوسط نسبة 89.39% ،بالمقابل نلاحظ انخفاض مساهمة كل من المنتجات الغذائية حيث بلغت سنة 1964 نسبة 38.85% كأعلى نسبة إلى 0.13% سنة 2006 وذلك بسبب عدم استقرار السياسات الإقتصادية تجاه هذا القطاع حيث عانى القطاع الزراعي من السياسات الحكومية لأجل السيطرة عليه من خلال أدوات التحكم كالقيود الكمية على الإنتاج وتحديد أنواعه و السيطرة على الأسعار وعلى منافذ التسويق مما أدى إلى تدهوره.

من ناحية أخرى إنتقلت الصادرات الجزائرية سنة 1973 من 7.5 مليار دينار إلى 19.59 مليار دينار[207] سنة 1974 فقد تضاعفت بحوالي 3 مرات نتيجة للصدمة البترولية لسنة 1974 (ارتفاع أسعار البترول بسبب الحرب العربية الإسرائيلية) كما انخفضت بنفس الوتيرة تقريبا حيث انتقلت من 64.56 مليار دينار سنة 1985 إلى 34.93 مليار دينار سنة 1986 و هذا نتيجة لتدهور أسعار البترول،ثم عادت إلى الإرتفاع لكي تصل سنة 2006 إلى حوالي 40 مليار دينار،هذا ما يعني أن فيما تتميز به الأسواق العالمية للمحروقات بعدم الإستقرار سينعكس في اتساع مدى التقلبات التي تخضع لها الصادرات الجزائرية وبالتالي على الإقتصاد الوطني ككل بما أنه إقتصاد ريعي،أي جل صادراتها هي عبارة عن محروقات فلا تحظى بقية الصادرات إلى بنسبة قليلة وهذا ما يجعلنا نستخلص أن صادرات

[207] HOCINE BENISSAD:" Economie du developperment de l'Algerie: sous developpement et socialisme" 2éme édition OPU Alger 1982 p183

الجزائر هي جد هشة لإعتمادها على عامل واحد بنسبة كبيرة و هو في طريق النفاذ حيث أكدت الإحصائيات أن البترول الحالي لا يتجاوز استغلاله 35 سنة المقبلة و هذا ما يدعونا للتركيز على الجانبين الغذائي والصناعي بدل المحروقات و توسيع قاعدة التعامل خاصة مع الدول العربية.
والجدولين المواليين يوضحان أهم مصدري وزبائن الجزائر فيما يخص صادراتها خارج المحروقات لسنة 2000 و ذلك كما يلي:

الجدول:(2-12): أهم مصدري خارج المحروقات(السداسي الأول لسنة 2000)

المصدرين	القيمة *دج*	الحصة%
SONATRACH	9308581094	37.26
ENIP	3194048099	12.79
ASMIDAL	2811193821	11.25
ALFASID	1197159775	4.79
HELIOS	1010544012	4.05
FERTALGE	758375119	3.04
METANOF	614610109	2.46
NAFTEC	575320018	2.30
FERPHOS	574640827	2.30
TASSILI AIRLINES	563552668	2.26
EPE SPA CMT	458097086	1.83
ALFATUB	337359096	1.35
AIR ALGER DTA	196328720	0.79
ONCV	188244837	0.75
ANABIB	179825569	0.72
EBLA	166187766	0.67
BAKER HUGHES INTEQ	150285379	0.60
ALSING USINE ELECTRO	134824082	0.54
KHENIFAR MESSAOUD	117621204	0.47
IMC	114234814	0.46
CSDS	101759732	0.41
SONALGAZ	98812036	0.40
FERPOS	79491876	0.32
المجموع	**25096087675**	**100**

المصدر :الديوان الوطني للإعلام و الإحصائيات CNIS

الجدول :(2-13): أهم زبائن الجزائر فيما يخص صادرات خارج المحروقات

البلدان	الحصص
اسبانيا	22.29
ايطاليا	21.71
فرنسا	14.28
هولندا	9.55
البرتغال	9.37
بلجيكا	3.40
سويسرا	3.40
العراق	2.90
تونس	2.34
اليونان	2.21
المغرب	1.51
بريطانيا	1.19
ألمانيا	0.83
كوريا	0.78
أندونسيا	0.60
و.م.أ	0.57
تاجكيستان	0.56
تركيا	0.53
الصين	0.50
المجموع	**100**

المصدر: الديوان الوطني للإعلام و الإحصائيات CNIS

- **البنية الجغرافية للصادرات:**

إن أبرز ما يلاحظ على صعيد التوزيع الجغرافي حسب الجدول(2-14) يتمثل في ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الموجهة إلى الإتحاد الأوروبي حيث تراوحت الحصة بين 64.82% سنة 1995 و 52.71% سنة 2006 كما تبرز البيانات الواردة في الجدول أن القارة الأوروربية في مجموعها شكلت منفذا أساسيا للصادرات الجزائرية تراوحت ما بين 92.61% كأعلى نسبة سنة 1995 و 88.19 % كأدنى نسبة سنة2005 و احتلت إيطاليا المرتبة الأولى من حيث زبائن الجزائر الأوروبيين، حيث استوردت 6.202 مليار $ (15.40%)، ثم إسبانيا بـ 3.599 مليار $ (8.98%) وفرنسا بـ 3.050 مليار $. بينما استوردت كندا ما قيمته 2.386 مليار$ من المحروقات.

كما أن درجة استيعاب الأقاليم الأخرى (آسيا، أمريكا اللاتينية، افريقيا، دول العربية...) لم تتجاوز 10% من اجمالي صادرات الجزائر خلال الفترة المدروسة و ذلك راجع للبنية الهيكلية للصادرات ، ذلك أن المحروقات تهيمن بدرجة عالية على الصادرات الجزائرية (أكثر من 93%) و الطلب عليها يأتي أساسا من الدول المتقدمة و المتواجدة أساسا بالقارة الأوروبية ، كما يمكن ارجاع النسبة العالية للإستعاب الأوروبي للصادرات الجزائرية إلى التواجد الجغرافي ذلك أن قرب أوروبا (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا) سمح بإقامة علاقات تجارية في ظروف حسنة.

الجدول:(2-14):التصدير حسب المناطق الجغرافية و أهم الدول من 1995 إلى 2006

الوحدة:10^6 دج

المناطق الجغرافية	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
U.E[208]	6638	8059	8663	6643	8058	13792	12344	12100	14503	17396	25593	21117
O.C.D.E[209]	2521	3376	3702	2538	3095	5825	4549	4602	7631	11054	14963	15054
دول أوروبية أخرى	325	740	150	109	78	181	87	130	123	91	15	42
أمريكا اللاتينية	299	734	897	726	903	1672	1037	951	1220	1902	3124	1893
أسيا	195	186	227	34	145	210	476	456	507	686	1218	1178
دول عربية بدون U.M.A	18	16	21	22	80	55	315	248	355	521	621	415
OCEANIE	...	...	...	...	...	...	23	38	...	...	...	...
دول المغرب العربي	226	251	215	136	127	254	275	250	260	407	418	344
بقية دول إفريقيا	18	13	14	5	36	42	26	50	13	26	49	18
المجموع	**10240**	**13375**	**13889**	**10213**	**12522**	**22031**	**19132**	**18825**	**24612**	**32083**	**46001**	**40061**

المصدر: الديوان الوطني للإعلام و الإحصائيات CNIS

[208] UE: Union européenne: الإتحاد الأوروبي

[209] O.C.D.E: organisation de coopération et de développement économique : منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية

الفرع2: الواردات:

- **النمط الهيكلي للواردات:**

يمكن من خلال مقارنة الإحصائيات الخاصة بكل فئة من فئات السلع التي يتكون منها التصنيف بواسطة الفئات الإقتصادية الكبرى في إجمالي الواردات تحليل هيكل الواردات الجزائرية كما هو مبين في الجدول الموالي، فمن خلال البيانات الموجودة في الجدول(2-15) نجد أن فئة منتجات نصف المصنعة وكذا فئة سلع التجهيز استحوذتا على أعلى النسب فقد تراوحت الأولى بين 12.54% كأدنى نسبة سنة 1963 و43% كأعلى نسبة سنة 1993 و1994 على التوالي بينما الثانية فقد تراوحت بين 15.78% سنة 1964 كأدنى نسبة و41.41% سنة 2005 كأعلى نسبة ، كما بلغ متوسط النسب إلى إجمالي الواردات حوالي 16% خلال الفترة موضوع الدراسة ، ويعود استحواذ هذين الفئتين في أعلى قائمة الواردات تظرا لضخامة البرامج الإستثمارية في ايطار السياسة الصناعية المنتهجة من جهة وفشل البرامج الإنمائية المحلية في تلبية الطلب المحلي أي فشل برامج إحلال الواردات من جهة أحرى و كما نسجل أن فئة المنتجات الغذائية قد احتلت المرتبة الثانية بمتوسط20.35% كما تراوحت نسبتها بين 11% سنة 1970 كأدنى نسبة و29.28% كأعلى نسبة سنة 1997 ،و تبقى فئة الطاقة و المحروقات تمثل نسبة ضئيلة من اجمالي الواردات بين 7.24% و0.84%.

الجدول:(2-15): التركيبة السلعية للواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة 1963-2006 الوحدة:%

السنوات	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
منتجات غذائية	22.28	26.35	23.58	22.61	25.97	17.69	13.12	11	26	17	14	20	20	16	15	14
طاقة و محروقات	7.24	1.00	0.75	1.04	1.57	1.54	1.56	2	3	2	1	1	1	2	1	1
المنتجات الخامة	6.19	6.50	7.63	6.72	6.72	6.01	6.18	11	8	10	13	10	12	18	15	15
سلع التجهيز	17.71	15.78	16.21	19.50	21.70	30.93	30.41	29	26	29	27	23	29	30	32	33
منتجات نصف مصنعة	12.54	16.18	17.54	16.58	18.68	22.91	27.32	39	32	37	37	40	32	29	31	31
السلع الإستهلاكية	32.26	34.15	34.26	33.52	25.34	20.89	21.38	8	5	5	8	6	6	5	6	6
سلع أخرى	1.74	...	...	...	...	...	...	...	...	...	0	0	0	0	0	0
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على احصائيات مديرية الجمارك

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
منتجات غذائية	25.58	28.58	29.28	26.94	25.17	26.32	24.09	22.81	19.78	19.64	17.62	17.21
طاقة و محروقات	1.09	1.20	1.51	1.33	1.68	1.40	1.39	1.20	0.84	0.94	1.04	1.12
المنتجات الخامة	7.33	5.47	5.74	5.74	5.11	4.66	4.80	4.67	5.09	4.28	3.68	3.91
سلع التجهيز	27.29	33.21	32.61	33.18	35.12	33.44	34.55	36.83	36.61	39	41.51	40.66
منتجات نصف مصنعة	22.04	19.65	18	18.31	16.88	18.04	18.83	19.45	21.10	19.90	20.08	22.16
السلع الإستهلاكية	16.27	11.40	12.59	14.02	15.23	15.18	14.74	13.78	15.60	15.27	15.26	14.14
سلع أخرى	0.38	0.45	0.24	0.45	0.78	0.92	1.55	1.23	0.95	0.94	0.78	0.76
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المركز الوطني للإعلام و الإحصائيات CNIS

- **البنية الجغرافية للواردات:**

تكمن الأهمية النسبية للبنية الجغرافية للواردات في تحليل حصص الأسواق المختلفة في تموين السوق الجزائرية بمختلف السلع الإنتاجية الإستهلاكية والوسيطة و ذلك من خلال الشكل والجدول الموالين:

الشكل (2-2): الواردات حسب المناطق الجغرافية 1995-2006

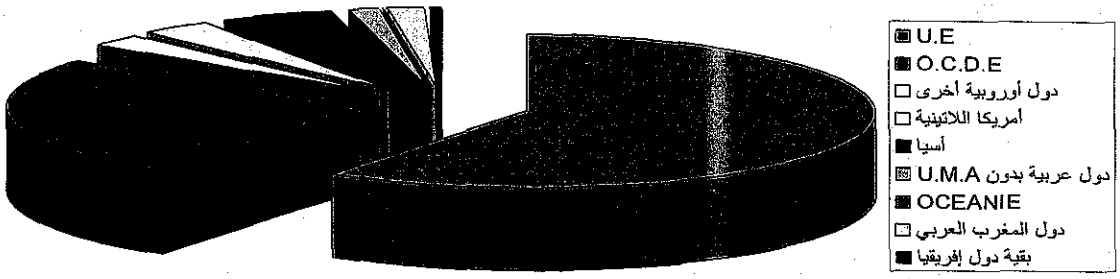

الجدول:(2-16): الواردات حسب المناطق الجغرافية و أهم الدول من 1995 إلى 2006 الوحدة:10^6 دج

المناطق الجغرافية	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
U.E	6385	5689	4930	5397	5152	5256	5903	6732	7954	10097	11255	8607
O.C.D.E	2785	2000	2181	2320	2074	2194	2125	2485	2242	3071	3506	2769
دول أوروبية أخرى	271	223	423	400	485	603	636	757	855	1097	1058	564
أمريكا اللاتينية	368	357	517	185	340	142	269	385	567	1166	1249	889
أسيا	576	499	155	643	771	599	579	943	1206	1952	2506	2139
دول عربية بدون U.M.A	133	131	336	265	160	144	92	127	47	56	387	369
OCEANIE	...	...	...	...	...	64	179	366	418	525	31	369
دول المغرب العربي	198	124	24	24	36	52	72	127	120	169	217	168
بقية دول إفريقيا	45	75	121	169	146	119	85	87	125	175	148	98
المجموع	**10761**	**9098**	**8687**	**9403**	**9164**	**9173**	**9940**	**12009**	**13534**	**18308**	**20357**	**15603**

المصدر: الديوان الوطني للإعلام و الإحصائيات CNIS

من خلال الشكل(2-2) يتضح أن القارة الأوروبية قد شكلت المصدر الرئيسي للواردات الجزائرية خاصة الإتحاد الأوروبي و ذلك أن حصة الواردات القادمة من أوروبا مثلت في المتوسط حوالي 70% من سنة 1995 إلى 2006 تليها بعد ذلك القارة الآسيوية في تموين السوق الجزائرية كما ازدادت أهمية هذا السوق حيث انتقلت حصتها من 1.78% سنة 1997 إلى 13.70% سنة 2006، حيث تربعت الصين هذه السنة على المرتبة الثالثة من حيث صادراتها باتجاه الجزائر بمعدل 1.165 مليار$ خلال التسعة أشهر الماضية من مجموع 2.139 مليار $ واردات الجزائر من دول آسيا، فيما سجلت الجزائر فائضا في ميزانها التجاري بفضل ارتفاع حجم صادراتها من النفط بما يعادل بـــ 1.45 مليار$ مقارنة بنفس الفترة سنة 2005 كما لاحظنا من خلال الجدول (2-15) تراجع واردات الجزائر من المواد الغذائية والأدوية والمواد المصنعة بنسبة 2,2 % لتصل الى 8.61 مليار $ مقابل 8.80 مليار$ خلال نفس الفترة من السنة الماضية، الأمر الذي جعل كفة الميزان التجاري بين الجزائر وأوروبا التي تعتبر الزبون الوحيد في مجال الاستيراد للمواد الغذائية في صالح الجزائر، أما التبادل التجاري مع بقية دول منظمة التعاون والتنمية في الاتحاد الأوروبي فقد عرف ارتفاعا من حيث الصادرات بـــ41%، بينما انخفضت الواردات بـــ1.6 % فقد بلغت الواردات من هذه المنطقة 2.77 مليار $ بانخفاض قدره 45 مليون $ عن العام 2005 والملاحظ دائما ، أن فرنسا صدرت ما قيمته 3.24 مليار $ للجزائر خلال هذه الفترة، أما ألمانيا فصدرت ما قيمته 1.990 مليار $، ثم إسبانيا بـــ722 مليون $، بينما جاءت بلجيكا في المرتبة التاسعة بـــ414 مليون $ من ناحية أخرى تصدرت الولايات المتحدة المرتبة الأولى من حيث وجهة الصادرات الجزائرية لتبلغ 9.140 مليار $ خلال نفس الفترة، مقابل1.157 مليار $ من الواردات للجزائر، وقدرت الواردات الجزائرية مع دول آسيا بـــ 2.139 مليار، منها الصين بـــ 1.165 مليار $، ثم أمريكا الجنوبية بـــ 889 مليون$، فالدول الأوروبية الأخرى من غير الاتحاد الأوروبي بـــ564 مليون$ وبلغت الواردات من دول المغرب العربي 168 مليون $، فيما قدرت مع باقي الدول العربية الأخرى 369 مليون $.

يعود تركز الواردات الجزائرية على القارة الأوروبية و القارة الآسيوية إلى البنية الهيكلية للواردات الجزائرية ذلك أن السلع الإنتاجية تهيمن عليها حيث بلغت حصتها في المتوسط 70% من اجمالي الواردات و بما أن هذا النوع من السلع حكر على الدول الصناعية الكبرى المتواجدة بالقارة الأوروبية فمن الطبيعي أن تأخذ هذه القارة حصة الأسد من جهة ومن جهة أخرى قرب القارة الأوروبية شجع على تعاظم دور الدول الأوروبية المجاورة كألمانيا ، إيطاليا و إسبانيا و خاصة فرنسا الناجم عن الحقبة الإستعمارية الذي حقق لها أفضلية في التبادل التجاري مع الجزائر.

فنستنتج مايلي:[210]

[210] زايري بلقاسم:"تحرير الإستيراد و انعكاساته على الأداء الإقتصادي للجزائر في ظل منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي"دفاترMECAS جامعة تلمسان العدد 1 أبريل 2005 ص 233

*كثافة الواردات أكبر مع الإتحاد الأوروبي من باقي العالم، أما الواردات التي يظهر فيها الأثر الجهوي هي السلع النصف المصنعة ، سلع التجهيز و بعض السلع الوسيطة كالمواد الكيمياوية.

* كثافة الصادرات أكبر مع الإتحاد الأوروبي من باقي العالم في قطاع المواد الأولية و المحروقات.

فكخلاصة القول إن أكثر تعاملات الجزائر سواءا إستيرادا أو تصديرا فهي مع دول القارة الأوروبية التي أخذت حصة الأسد.

المطلب الثاني: العجز الهيكلي في الميزان التجاري:

إن العجز في الميزان التجاري مرده عدم قدرة ايرادات الصادرات على تغطية مدفوعات الواردات التي كانت تتزايد بإستمرار و ذلك لعدة أسباب، من ناحية أخرى انتهاج سياسة التصنيع تعتمد على مكونات الإنتاج المستوردة ، ولم يقتصر ذلك على فترة محددة بل إستمرت الصناعة الجزائرية تعتمد على تلك المكونات المستوردة في ظل انخفاض جودة المدخلات المحلية من أجزاء و مكونات و ذلك نتيجة لإعتماد على كثير من مستلزمات الإستيراد.

لعل من الخطورة التي تكمن في العجز المستمر في ميزان العمليات الجارية النابع أساسا من استمرار عجز الميزان التجاري أنه يعكس اختلالا هيكليا في ميزان المدفوعات و الذي يشكل بدوره اختلالا هيكليا في الإقتصاد القومي ما يعني عجز الإقتصاد القومي عن سداد قيمة احتياجاته الجارية من السلع و الخدمات التي ينتجها العالم الخارجي في الأجل الطويل لأن الإقتصاد القومي يحتاج إلى آلات و معدات و واردات غذائية و سلع استهلاكية أخرى من الخارج و لكنه غير قادر بصفة مستمرة على سداد قيمة احتياجاته بسبب القصور الشديد في النشاط التصديري.

إن عجز الميزان التجاري الجزائري قد قوبل بتدفقات رأسمالية في شكل قروض خارجية أو على شكل زيادة التزامات الإقتصاد القومي اتجاه العالم الخارجي ، مما ساعد على تفاقم المشكلة انخفاض درجة مرونة الطلب على الواردات السلعية بسبب الحاجة الوسيطة و الإستثمارية في عملية التنمية ، وبالتالي تبقى مشكلة عجز الميزان التجاري أحد التحديات التي على الإقتصاد الجزائري مواجهتها من خلال تبني استراتيجية طموحة متكاملة وديناميكية تربط بين تنمية الصادرات و الإصلاح الهيكلي لزيادة و تنويع الصادرات السلعية الجزائرية تقوم أساسا على إعادة هيكلة الصادرات حيث أن الفائض الذي نعرفه الأن في الميزان التجاري مرده فقط ارتفاع أسعار البترول.

المطلب الثالث: السياسات التجارية الجزائرية:

سنحاول الأن إبراز السياسات التجارية الجزائرية و التي تميزت في هذا الخصوص بثلاث مراحل:

الفرع1: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية: 1963 - 1969

عقب الإستقلال ورثت الجزائر نظاما اقتصاديا يسيطر عليه اقتصاد فرنسا في المبادلات التجارية مع العالم الخارجي ، مما أدى بمتخذي القرار إلى اعتماد جملة من القوانين و المراسيم تحاول من خلالها تنظيم التجارة الخارجية معتمدة على مبدأ الرقابة، و من أجل تحقيق هذه الرقابة عمدت الدولة إلى عدة اجراءات منها :[211]

*الرقابة على الصرف: حيث عرفت الجزائر استقرارا في أسعار الصرف خلال هذه الفترة ، هذا الإستقرار كان ضروريا بالنظر للمرحلة التي كان يعيشها الإقتصاد الوطني و التي تميزت بتنمية كثيفة تتطلب استثمارات كبيرة.

* الرسوم الجمركية: و في هذا المجال تم استحداث معدلات جديدة و تم تنويع تشكيلتها من أجل حماية الإقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية و تشجيع الصناعة التحويلية .

* نظام الحصص و التجمعات المهيمنة للشراء: عملت الحكومة الجزائرية على فرض نظام الحصص و انشاء تجمعات مهيمنة للشراء و التي استنادا إلى مجموعة من الرسوم التنفيذية قامت بالرقابة على التجارة الخارجية و كان الهدف من هذا الإجراء:

- إعادة توجيه الواردات
- كبح الواردات الكمالية و الحفاظ على العملة الصعبة
- حماية الإنتاج الوطني و تحسين الميزان التجاري في ظل احتياطات صرف قليلة.

رغم هذه الإجراءات الحمائية إلا أن وضعية الميزان التجاري كانت متذبذبة بين الفائض و العجز ، فبعد الفائض المسجل في سنتي 1963و1964، عرفت الجزائر أول عجز في ميزانها التجاري سنة 1965 بقيمة 167مليون دج ، ويعود هذا العجز إلى انخفاض قيمة الصادرات إلى 3145 مليون دج بعد أن كانت قيمتها سنتي 1963 و 1964 تمثل 3748 مليون دج و 3588 مليون دج على التوالي كما أن أكبر عجز خلال هذه المرحلة كان في سنة 1969 بقيمة 370 مليون دج ، ويعود هذا أساسا إلى الزيادة في قيمة الواردات بشكل ملموس و خاصة من سلع التجهيز و المنتجات النصف المصنعة و هذا لتلبية حاجات البلاد ، من جهة أخرى عرفت صادرات المواد الغذائية انخفاضا ابتداءا من 1965 سنة تأمين الأراضي الزراعية في حين أن صادرات المحروقات عرفت ازدهارا خلال هذه الفترة.

[211] صالح تومي/عيسى شقبقب:" النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002)" مجلة الباحث،جامعة ورقلة ، العدد4*2006* ص 31

الفرع 2: احتكار الدولة للتجارة الخارجية: 1970- 1989

كما ذكرنا سابقا جاء المخطط الرباعي الأول لتعزيز الاستقلال الاقتصادي وجعل التصنيع في المرتبة الاولى من عوامل التنمية الاقتصادية، و بذلك ليفصح عن نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية، حيث وابتداءا من جويلية 1971 تم اقرار مجموعة من الإجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتوج المتخصص فيه، كما كان الهدف من هذا الإحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية و ادماجها في إيطار التخطيط المركزي للنمو الإقتصادي و الإجتماعي و كنتيجة لذلك كانت أكثر من 80% من الواردات تحت رقابة الدولة .

الفرع3: مرحلة تحرير التجارة الخارجية:

بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 "انخفاض أسعار البترول و تدهور قيمة الدولار الأمريكي"، زيادة عبء المديونية الخارجية و كذا ضغط المنظمات الدولية ، عمدت الجزائر إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية حيث تزامن ذلك مع التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي وعليه مرت سياسة التجارة الخارجية الجزائرية بمرحلتين :

أ -مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية قبل1994

إن عملية التحرير بدأت مع صدور المرسوم رقم91-37 المؤرخ في فبراير 1991، والمرتبط أساسا برفع القيود المتعلقة بشهادات الاستيراد، مما أدى إلى استيراد العديد من السلع دون ضوابط بهدف الربح، الأمر الذي أدى إلى انخفاض المداخيل من العملة الصعبة.

ونتيجة للفوضى التي عمت من إجراء تراخيص الاستيراد، وبهدف ضبط وتنظيم عملية تحرير التجارة الخارجية، تم إصدار التعليمة الحكومية رقم 625 الصادرة في 18 أوت 1992 ، وهدفها حماية المنتوج الوطني.[212]

وما ميز مرحلة العودة إلى الرقابة على التجارة الخارجية(1991 -1993) [213]، انخفاض في المديونية نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات، حيث بلغت المديونية 28,38 مليار$ سنة 1990 ، وانخفضت إلى 27.88 مليار$ عام 1991 ، ثم انخفضت إلى 26.68 مليار$ ،إلى أن بلغت 25,72 مليار $ عام 1993.

ب -مرحلة التحرير الفعلي للتجارة الخارجية بعد1994

لقد حاولت الجزائر تفادي إعادة جدولة ديونها، ونظرا لارتفاع حجم المديونية الخارجية إلى29,49 مليار$ عام1994.[214] اضطرت بعد تردد طويل إلى إبرام اتفاق (STANDBY) مع صندوق النقد

[212] YOUCEF Deboub:"le nouveau mécanisme économique en Algerie" OPU Alger 1995, P 66
[213] La banque d'Algerie :" Media BANK " le journal interne de la banque d'Algérie, N=° 46, FEV/MARS 2000, P8
[214] La banque d'Algerie :" Media BANK " op cit P 8

الدولي(FMI) والمتكون من برنامجين هما برنامج الاستقرار الاقتصاد الكلي (94 -1995) والذي أدى إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية،وبرنامج التعديل الهيكلي(1995 -1998) والذي يهيئ الجزائر للدخول إلى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، ويتضمن هذا الاتفاق شرط تحريرالتجارة الخارجية[215]،و من أهم الإجراءات المتخذة في هذا الإيطار تحرير الأسعار، تغيير السياسة الجمركية بما يلائم سياسة التحرير و تخفيض قيمة العملة الوطنية ،وفي إطار تحقيق هذا الشرط أيضا صدرت التعليمة الحكومية رقم 94-13،المؤرخة في 12 أفريل 1994 ، والتي ألغت التعليمة 625السابقة، واحتوت هذه التعليمة السماح لكل عملية استيراد البضائع دون أي قيد إداري أو كمي، حيث تم تحرير جميع عمليات الإستيراد باستثناء مجموعة من السلع الحيوية تخضع مؤقتا لمعاييرمهنية و في هذا الإيطار تم إعفاء الواردات من السلع الرأسمالية التي تقل قيمتها عن نصف مليون$ من شرط الحصول على تمويل لايقل أجله عن ثلاث سنوات.[216] وهذا ابتداء من 01 يناير 1995كما تم إلغاء القيود المفوضة على الصرف، وتخفيض التعريفة الجمركية من 60% سنة 1996إلى 45% سنة1997 ثم إلغاء تراخيص الاستيراد والتصدير وإبقائها على بعض المعاملات التجارية فقط.

و كخلاصة القول أن التجاوزات و الأخطاء التي ارتكبت في التجارة الخارجية الجزائرية مثل تدعيم الأسعار بقيت مرتفعة خاصة بالنسبة للقطاع الفلاحي و الإنتاج الوطني الذي عرف التدهور و عدم إستغلال الموارد الطاقوية بأكمل وجه فارتفعت فاتورة الواردات خاصة تلك المتعلقة بالمواد الغذائية وذلك لتلبية رغبات مواطنيها،مما جعل من الجزائر أن تتخذ سياسات صارمة من أجل معالجة هذا الخلل باعتماد سياسة التحرير.

[215] HOCINE BENISSAD :" l'ajustement structurel (l'experience du Maghreb)"op cit, PP 63-73

[216] الهادي خالدي:" المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي (مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر) " دار الهومة أفريل 1996 ص 228

المبحث الثالث: تصحيح السياسات التجارية لزيادة الصادرات وتقليل الواردات:

إن الواقع الحالي للتصدير في الجزائر من مختلف السلع و الخدمات خارج قطاع المحروقات متواضع للغاية و مرد ذلك أن القطاع الإنتاجي ظلّ خلال فترة طويلة يميل للتوجه نحو السوق المحلي أكثر منه التوجه نحو السوق الخارجي مما يتطلب بالضرورة الإهتمام بتحديث الصناعة و تحسين جودة الإنتاج الجزائري و تدعيم قدرته على المنافسة داخليا وخارجيا، كما أن هناك عناصر أخرى ساهمت في تواضع المنتجات الموجهة للتصدير منها العجز الكبير في تلبية الطلب المحلي بحيث أصبح البيع الداخلي أكثر ربحية من التصدير، مما يدفع المنتجين إلى تفضيل السوق الداخلي، لنفس السبب أصبح الإستيراد أكثر ربحية من التصدير كما أن التأكيد على الطابع الإستراتيجي الذي تمثله الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للإقتصاد الجزائري يهدف أساسا إلى إظهار ثقل و عبء هذا النوع من الصادرات ومدى تأثيرها على التبادل الخارجي للجزائر و إعاقتها له و لهذا الصدد سوف نتعرض إلى أهم الحوافز و المشاكل التي تعترض التصدير:

المطلب الأول: التصدير في الجزائر:

ويمكن التطرق إليه من خلال النقاط التالية:

الفرع 1: حوافز التصدير:

إن الجزائر بحكم أنها من الدول المصدرة للنفط تتأثر بتقلبات الأسعار، و هذا ما انعكس سلبا على مداخيل البلاد، و انفجار المديونية مع بداية التسعينات ، وبالتالي تعطل حركية الإقتصاد الوطني ككل ، و لأجل معالجة ذلك قامت السلطات العمومية مع نهاية الثمانينات برسم استراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات تستهدف الوصول بالصادرات الوطنية خارج النفط إلى 2 مليار$ من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خصوصا و المؤسسات الوطنية ككل، مما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية ، حيث بدأ طرح عدد من الإجراءات تصب جلها في بناء اقتصاد خارج النفط:[217]

1- سياسة سعر الصرف:

قامت السلطات الإقتصادية العمومية بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية في أفريل 1994 مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير بإفتراض وجود مرونة طلب سعرية.

2- تأمين وضمان الصادرات:

فبعدما كانت تتم عن طريق شركات تأمين غير متخصصة " الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين، و الشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة " تم إنشاء نظام جديد لتأمين و ضمان الصادرات مع

---

[217] وصاف سعيدي:" تنمية الصادرات و النمو الإقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات" مرجع سابق ص11

بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات "CAGEX" حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية و غير التجارية و أخطار الكوارث الطبيعية و يقدم هذا النظام عددا من الخدمات تصب جلها في تشجيع المصدرين على إقتحام أسواق جديدة، و هي:[218]

- إدارة مستحقات المؤسسات المصدرة و العمل على استرجاعها، سواءا بالطرق الودية أوعن طريق التحكيم التجاري الدولي،
- دفع المؤسسات الجزائرية المصدرة نحو التنافسية في الأسواق الدولية من خلال مساعدتهم على عروض الإئتمان و خدمات ما بعد البيع،
- مساعدة المؤسسات الجزائرية المصدرة في اختيار، متابعة و تقييم الزبائن فيما يتعلق بالقدرة على الوفاء بالدين، من خلال إنشاء بنك المعلومات،
- تمويل العملية التصديرية من خلال مساعدة المؤسسات العاملة في قطاع التصدير على الحصول على التمويل من الهيئات المالية،
- المساعدة التقنية بتوفير المعلومات الإقتصادية والتجارية و كذا تقنيات التجارة و المالية الدولية متى طلبتها المؤسسات المصدرة.

3- تمويل الصادرات: و يتم من خلال:

- تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواءا لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير أو أثناء العملية التصديرية، أو بإنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدرين.
- إنشاء صندوق خاص بتنمية الصادرات يقوم بمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية المسجلة في برامج وزارة التجارة ، وكذا بعض المعارض الدولية الأخرى، إضافة إلى تغطية تكاليف النقل إلى غير ذلك.

4- إجراءات أخرى: و تتمثل في:[219]

- إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات مهمته القيام برسم الإستراتيجية الكلية لتنمية الصادرات الوطنية ، و متابعة تنفيذها.
- الدعوة إلى إنشاء الشركات التجارية المتخصصة في التصدير بهدف التغلب على مشكلة ضعف كفاءة وإمكانيات الشركات الصغيرة و المتوسطة، و أيضا للإستفادة من التسهيلات الإئتمانية

---

[218] قدي عبد المجيد/ وصاف سعيدي:" آليات ضمان الإئتمان و تنمية الصادرات " مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة العدد2*2002* ص 241

[219] وصاف سعيدي:" تنمية الصادرات و النمو الإقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات" مرجع سابق ص12

التي تمنح للمؤسسات المتخصصة في التصدير، و بالتالي تمكنها من المساهمة في تنمية الصادرات.

- إنشاء مستودع للتصدير على مستوى الجمارك، حيث تقوم المؤسسات المصدرة على تخزين المنتجات المعدة للتصدير قبل شحنها اتجاه البلد المصدرة إليه.
- عصرنة نظام الجمارك على مستوى آليات العمل بما يتناسب مع التحولات الإقتصادية الدولية، وتسهيل الإجراءات الجمركية للمؤسسات العاملة في قطاع التصدير.

عملت الجزائر على توفير كل هذه التسهيلات و الحوافز من أجل تشجيع نمو الصادرات الجزائرية وتقليص الفجوة بين الصادرات و الواردات و بذلك دفع عجلة التنمية الإقتصادية للبلاد.

الفرع2: مشاكل التصدير في الجزائر:

✓ **المشاكل على المستوى الجزئي:** و تتمثل في:

- تطبيق عشوائي و غير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الإختلاف و بالتالي عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد و تصميم المنتجات حيث تعاني المنتجات الجزائرية من النوعية الرديئة مقارنة مع نوعية المنتجات الأجنبية و هذا سواءا ما تعلق الأمر بالنسبة للقطاع العام أو الخاص فعندما نبحث في أسباب رداءة النوعية نجد نفسنا أمام حلقات مفرغة عديدة تنصب بكاملها في طبيعة سير الجهاز الإنتاجي الذي ما زال يشتغل بعقلية الإحتكار.
- هياكل تنظيمية ميكانيكية لا تستجيب للتغيرات الحالية التي تحدث خارج حدود المؤسسة(البيئة الخارجية) منها تحرير المبادلات التجارية، التطور التكنولوجي و الإعلام و الإتصال أدى إلى ضعف صناعة المؤسسات الجزائرية على مواجهة الهزات القوية التي تمارسها المؤسسات الإقتصادية العالمية
- إلخ...

مما سبق يتبين لنا أن الجهاز الإنتاجي للإقتصاد الجزائري يفتقد للكفاءة التنافسية أو التنافسية الدولية التي تؤهله لأن يكتسب مكانة دائمة في الأسواق المحلية و الأجنبية، هذا ما يفسر ضعف مساهمة القطاع الصناعي و حتى الزراعي في حصة الصادرات خارج المحروقات و بالمقابل الإرتفاع المستمر نسبيا لحصة الواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية والغذائية إلى الإنتاج الوطني.[220]

---

[220] وصاف سعيدي:" تنمية الصادرات و النمو الإقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات" مرجع سابق ص12

✓ المشاكل المرتبطة بالمحيط الإقتصادي: و تتمثل في :

- غياب استراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية و الذي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية و توزيع الصادرات و تحقيق تنافسية تعطي الإعتبار للجانب الإقتصادي و الإجتماعي .
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الإقتصاديين الجزائريين و ميلهم لممارسة عملية الإستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح و التقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.
- سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواءا من حيث التصميم، تغليف، بالإضافة إلى غياب الإبداع و الإبتكار التقني و التكنولوجي سبب ضعف ميزانية البحث و التطوير و أنماط الإدارة المتسلطة.
- تشهد أسعار المنتجات الجزائرية ارتفاعا كبيرا مما يحد من القدرة على المنافسة في الأسواق الأجنبية و هذا بدوره يرجع إلى تضخم التكاليف و النسبة الضعيفة للتكامل الصناعي ما بين الوحدات الإنتاجية .

✓ المشاكل الخارجية:

عملت الدول المتقدمة على تدعيم تجارتها الخارجية بفضل التكتلات و المنظمات و هذه لها مزايا بالنسبة إلى تلك البلدان بينما تشكل حاجزا أمام صادرات البلدان النامية ومنها الجزائر، ويبقى الحاجز الخارجي المتمثل في الحماية ونظام التفضيلات يعيق و يحد من كمية الصادرات التي تصل إلى البلدان المتقدمة.[221]

و بالتالي فإن نجاح سياسة تشجيع الصادرات في الجزائر يقتضي رفع الكفاءة الإقتصادية بخلق المزيد من مناخ التنافس بين المؤسسات الإقتصادية داخل البلاد على اعتبار أن السوق المحلي الآن أصبح سوقا منفتحا على العالم.

المطلب الثاني: الإستيراد:

تعرف الواردات في الجزائر زيادة مستمرة و يمكن إرجاع هذه الزيادة إلى عدة أسباب أهمها الحاجة الشديدة إلى السلع الوسيطة اللازمة للإنتاج و السلع الرأسمالية اللازمة لبرامج الإستثمار بالإضافة إلى عدم إمكانية تخفيض الواردات السلعية الإستهلاكية بدرجة كبيرة لأن معظمها واردات لسلع استهلاكية أساسية كالقمح و الحليب ، أما السلع الإستهلاكية الكمالية فإنها تمثل سوى نسبة ضئيلة جدا من الواردات.

إن هذا التصلب في هيكل الواردات يعود بالدرجة الأولى إلى انتهاج سياسة للتصنيع تعتمد على مكونات الإنتاج المستوردة ، فلم يقتصر ذلك على فترة محددة بل إستمرت الصناعة الجزائرية تعتمد

---

[221] ابن حمودة سكينة:" الصادرات الجزائرية خارج المحروقات " مجلة العلوم الإنسانية جامعة المنتوري قسنطينة عدد 14 *2000* ص 217

على تلك المكونات المستوردة في ظل إنخفاض جودة المدخلات المحلية من أجزاء و مكونات أو غيابها في أحيان كثيرة ، بالإضافة إلى ذلك إن السياسة الإقتصادية التي أتاحت زيادة الميل إلى الإستهلاك بمعدل يفوق القدرة على الإنتاج، و إن كان من الطبيعي زيادة الإستهلاك بزيادة نمو السكان إلا أن هذه الزيادة فاقت الزيادة في حجم الإنتاج مما أدى إلى توسيع الفجوة و بالتالي فقد لجأت الدولة للوفاء بإحتياجات الإستهلاك بالإعتماد على الإستيراد.

و بالتالي إن زيادة الواردات ليست إلا نتيجة لسياسات اقتصادية ساعدت على تزايد الإستيراد و ذلك أن معالجتها لا تكمن في فرض المزيد من القيود على الواردات بل بإعادة صياغة سياسات اقتصادية تعمل من ناحية على تحقيق عقلانية الإستهلاك و العودة بمعدلاته إلى مجراها الطبيعي حتى يمكن الحد من الإستيراد و من ناحية أخرى الإهتمام بالمدخلات المحلية للصناعة و تحسين جودتها حتى يمكن ضبط معدل الزيادة في الواردات و هذا مفاده أن الصياغة الجديدة للسياسة الإقتصادية تستدعي الإهتمام بتقليل الواردات و تشجيع الصادرات في أن واحد ، هذا يعني أنه في حالة توافر مزايا نسبية في صناعات معينة " كالصناعات الكيماوية، الحديد و الصلب ، الصناعات الغذائية " لابد أن يتجه التفكير إلى تشجيع إحلال الواردات في السلع الوسيطة و ذلك لضمان تشجيع تنافسية الصادرات فيتطلب ذلك القيام بإنتاج محلي بديل بحيث يكون كبديل للواردات من السلع من العالم الخارجي.[222]

المطلب الثالث: تكييف السياسات التجارية لزيادة الصادرات وتقليل الواردات:

إن زيادة الصادرات السلعية لن تحدث بالدرجة المطلوبة وبصورة مستقلة إلا من خلال بناء استراتيجية واضحة و محددة المعالم و الأهداف يكون هدفها الإستراتيجي هو معالجة الإختلال الهيكلي في ميزان المدفوعات و أساسها هو التحول إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير بكل متطلباتها و مقوماتها، و مدخلها هو العمل على إعادة هيكلة الصادرات السلعية الجزائرية بحيث تزيد صادرات غير المحروقات بمعدل و وزن أكبر من صادرات المحروقات، وفي نفس الوقت العمل على زيادة صادرات القطاع الخاص بمعدل و وزن أكبر من صادرات القطاع العام مع إعادة هيكلة التجارة الخارجية في الأسواق الخارجية، بحيث تحصل على نصيب متزايد من الصادرات إلى أوروبا في ظل الشراكة الجزائرية الأوروبية و تعمل على توسيع الأسواق من و إلى الدول العربية و الإفريقية.

إن السياسات الإقتصادية الكلية التي ينبغي اتباعها لتحقيق نمو عن طريق الصادرات تتركز على أربعة مبادئ: **إقامة إقتصاد مفتوح، إقامة سعر صرف حقيقي، محاربة عجز الميزانية، مواجهة التضخم و تحقيق الإستقرار**، أما السياسات الإقتصادية الجزئية الواجب تدعيمها لتقدم خطوة في مجال الصادرات غالبا ما تتوقف على السياسات الصناعية المتبعة حيث يجب أن تعمل هذه الأخيرة على

---

222 يوسفي رشيد: " سياسة التصدير كأداة للتقويم الهيكلي- حالة الجزائر- " رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية تحت إشراف أ.دربال عبد القادر جامعة وهران *2005-2006* ص 159

إلغاء مبدأ التفرقة بين السوق الداخلي و الخارجي مما يؤدي إلى كفاءة تخصيص الموارد واتجاهها نحو القطاعات ذات ميزة تنافسية على الساحة الدولية و قد يتحقق نجاح هذه الإستراتيجية من خلال زيادة معدل الصادرات و القدرة على اختراق الأسواق العالمية.[223]

إن سياسات تحرير التجارة الخارجية و ما ترمي إليه من زيادة الصادرات خارج المحروقات تتوقف على الإصلاحات الهيكلية في الإقتصاد الجزائري و خاصة المتعلقة بهياكل الإنتاج و الإستثمار و الخوصصة بحيث تؤدي تلك الإصلاحات في النهاية إلى تحقيق هدف إعادة التوازن الخارجي و اكتساب الإقتصاد الجزائري المزيد من القدرات التنافسية.و الجدول الموالي يبين الجهود المبذولة من طرف الجزائر من أجل زيادة معدلات الصادرات :

نلاحظ من الجدول (2-17) أن تطور معدل مجهود التصدير قد أحرز تقدما ، كدليل على النجاح النسبي للإصلاحات و قد تحقق ذلك في صناعة الحديد ، التجهيزات الكهربائية ، الصناعة الكيمياوية و الكيمياء العضوية و كذا صناعة الفلين وهذا يدل على التحسن النسبي لهيكل الصادرات الجزائرية، وبالتالي تحسن الميزان التجاري خاصة و الوضعية الإقتصادية عامة.

[223] يوسفي رشيد: " سياسة التصدير كأداة للتقويم الهيكلي- حالة الجزائر- " رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية مرجع سابق ص 162

الجدول (2-17):تطور معدل مجهود التصدير92-2001

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
إنتاج، نقل و توزيع الطاقة	11.67	1.67	16.23	2.59	2.20	0.47	0	0	0.30	0.24
استخراج معدن الفوسفات	102.90	172.49	125.29	130.51	90	102.50	83.39	71.12	82.26	74.07
صناعة الحديد	5.27	6.14	7.69	11.82	15.47	23.81	10.67	14.75	28.19	21.13
إنتاج وتحويل المعادن غير الحديدية	25.11	10.97	19.74	39.82	74.60	56.79	61.41	28.31	40	58.30
إنتاج ملح التجهيز الحديدية	192.79	20.52	11.93	154.35	226.79	42.66	2.25	37.98	74.81	11.32
إنتاج ملح التجهيز الكهربائية	13.62	3.73	2.67	2.98	2.58	2.83	1.18	37.92	29.61	15.62
إنتاج العتاد الحيي الجراحي	9	0.77	0.28	19.41	11.21	1.55	3.97	16.87	25.97	6.42
الصناعة الكيمياوية	9.85	1.30	2.67	44.33	38.97	53.87	58.66	74.03	75.86	82.41
الكيمياء العضوية	320.88	250.15	217.17	359.77	437.49	511.85	735.56	914.62	2245.64	2706.36
إنتاج المشروبات الكحولية	13.27	7.12	3.50	20.64	34.38	8.77	6.50	5.17	10.15	5.96
صناعة الفلين	23.74	25.87	31.98	55.84	21.45	24.56	19.24	52.45	146.82	158.74

المصدر :يوسفي رشيد: " سياسة التصدير كأداة للتقويم الهيكلي- حالة الجزائر- " رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية مرجع سابق ص163

خلاصة الفصل:

عرف قطاع التجارة الخارجية الجزائرية تذبذبات قوية و مستمرة خلال السنوات الماضية من خلال تأثره بالصدمات الخارجية كعدم استقرار أسعار المحروقات التي هي العنصر الأساسي في إيرادات الصادرات الجزائرية، تدهور سعر الصرف الأمريكي في السوق الدولية و تأثير التضخم الخارجي عبر السلع المستوردة ، أما العوامل الداخلية كضعف الإنتاجية الحدية للعامل الجزائري في مختلف القطاعات الإنتاجية و فشل أغلب سياسات الإصلاح الإقتصادي المتبعة شجعت على تراجع الإنتاج و منه زيادة الواردات و انحصار الصادرات على المواد البترولية فقط الذي يمثل المورد الوحيد لما يوفره من مدخلات تسمح بتغطية متطلبات الداخل.

نظرا للدور التنموي الذي يلعبه هذا القطاع رأت الدولة أن من مصلحتها أن تسيّر هذا الأخير بإنتهاج سياسات مختلفة تتلاءم مع المرحلة الإقتصادية التي تمر بها البلاد فعمدت على فرض الرقابة على التجارة الخارجية كمرحلة أولى ثم إحتكارها كمرحلة ثانية و أخيرا بعد التخلي عن نظام التخطيط المركزي وتبني المنهج الليبرالي تم تحرير التجارة الخارجية.

ففي الميدان الماكرواقتصادي إن تحرير التجارة يرفع درجة إنفتاح الإقتصاد مما يؤدي إلى تغيير سياسة الصرف و السياسة المالية و بدل المزيد من الجهد لتعبئة المدخرات المحلية، لكن التحدي الكبير لزيادة حجم الصادرات يتوقف بصورة خاصة على مرونة جهاز الإنتاج في مواجهة المنافسة، فالنجاح التصديري هو نتيجة للعديد من العناصر التي لابد من أن تعمل و تحدد مجتمعة القدرة التنافسية للإقتصاد القومي حيث أن الإنطلاقة التصديرية تتطلب إختيار بعض قطاعات التصدير السلعي في المجالات التي تتمتع فيها الجزائر بميزات تنافسية.

كما تتطلب السياسة التصديرية توفير مجموعة من الشروط كتوفير الآلات المتطورة العالمية التقنية و مستلزمات الإنتاج عالية الجودة و القوى العاملة المدربة و المؤهلة مع الإلتزام بالمواصفات القياسية و تطبيق نظام دقيق و صارم لضمان الجودة و بذلك الوصول إلى درجة منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق العالمية خاصة و أن الجزائر قد وقعت إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و على أبواب الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و التي من أهدافها تحرير التجارة العالمية و رفع القيود الجمركية على السلع و الخدمات و لكن هذا له جانبين إيجابي من حيث فتح الأسواق أمام المنتجات الجزائرية و بالتالي تنمية الصادرات و جانب سلبي وأنه بفتح هذه الأسواق ستواجه الجزائر منافسة شرسة و خاصة وأن المنتجات الجزائرية لا تتميز بالشهرة العالمية و الجودة العالية و بالتالي هناك إيجابيات وسلبيات من وراء هذا الإنضمام و هذا ما سنراه من خلال الفصل الموالي.

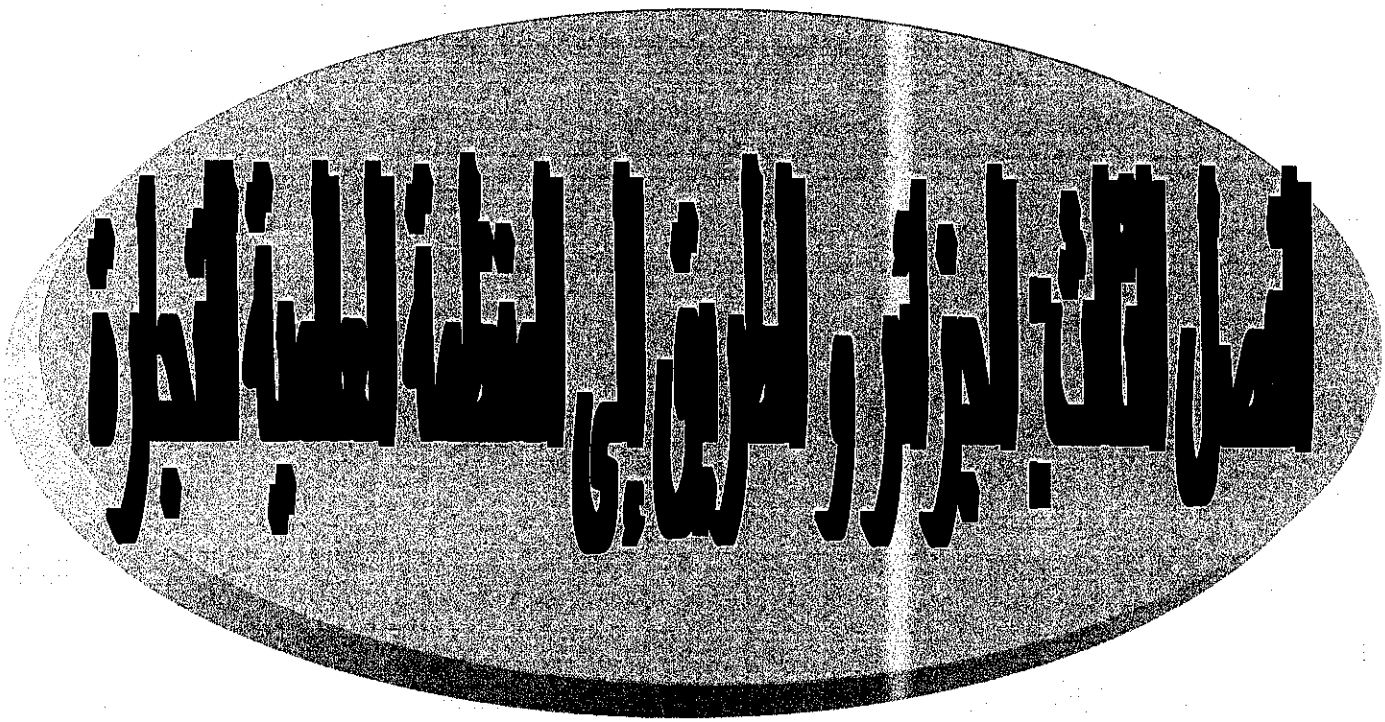
الفصل الثاني: المؤثرات الطبوغرافية في الخصائص الطبيعية للخزان

مقدمة الفصل:

عرفت الجزائر نهاية الثمانينات تحولات اقتصادية كبرى مست هياكل العلاقات الدولية وخاصة التجارة منها، و قد ارتبطت هذه التحولات بمفاهيم جديدة أبرزها العولمة و التي تعني على وجه الخصوص تكثيف المبادلات الاقتصادية بين أهم أقطاب النمو (أمريكا الشمالية، اليابان و أوروبا الغربية) إضافة إلى الدول الصناعية الجديدة في آسيا و التي من بينها (الصين، الهند، أندونيسيا) و كان لهذه التطورات انعكاساتها على الدول السائرة في طريق النمو مما ساهم في خلق مساحات محلية جهوية و دولية للمبادلات الاقتصادية و التجارية تمهيدا لظهور عالم بلا حدود، و بالأخص دول العالم الثالث حيث أن أزمة المديونية عرقلت تطور اقتصادياتها حيث أصبحت خاضعة لشروط المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، و قد فرضت هذه الأخيرة كيفيات لإجراء تعديلات هيكلية و هذا ما يفسر توجه هذه الدول إلى الاستثمارات الأجنبية و تسابقها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و من تم فإن التحدي الملح بالنسبة لاقتصاديات دول العالم الثالث على المستويين الداخلي و الخارجي هو مواجهة متطلبات التبادل الحر، المنافسة المفتوحة و حقيقة السوق.

و في هذا الإطار و على غرار دول العالم الثالث عموما و دول المغاربية خصوصا تبدل الجزائر منذ سنوات طويلة مجهودات كبيرة لتجعل اقتصادها أكثر تفتحا و إنتاجا و تنافسيا، و لقد شملت هذه المجهودات كل الميادين التي لها علاقة بالاقتصاد الدولي خاصة التجارة الدولية بشكل يسمح لها بتوفير شروط دخول المفاوضات على الجبهتين الاتحاد الأوروبي و منظمة العالمية للتجارة حيث تعد الجزائر حتى الآن كعضو ملاحظ في المنظمة وضمن هذا الإطار دخلت الجزائر في مفاوضات شاقة مع المنظمة والتي على ضوئها اتخذت العديد من الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية، وذلك من خلال التخلي عن الأساليب القديمة لتسيير الاقتصاد الوطني والبحث عن الوسائل الكفيلة لمواجهة ذلك بأساليب عصرية من شأنها تدعيم الإصلاحات الاقتصادية وتأهيل الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعظم منافع الانضمام ويقلل من سلبياته.

فالسؤال الذي يطرح نفسه كيف يمكن الجزائر الاندماج في المنظومة التجارية العالمية مما يحقق لها أقصى منفعة و ماهي سبل مواجهة تحديات هذا الانضمام؟ وهذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال هذا الفصل.

المبحث الأول: مسار المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة

بعد تشكيل القطب الثالث و الأخير للنظام العالمي وجدت الجزائر نفسها في وضع يتعين عليها أن تحدد موقعها فيه اتجاه الاندماج في نظام متكامل من حيث العلاقات التجارية و المالية خصوصا بعد التطورات و المستجدات العالمية المهمة في مجالات حرية التجارة العالمية و المنافسة الاقتصادية فالخيار في هذا المجال واضح فإما أن ترفض الاندماج و ما يترتب عن ذلك من عزلة و تأثيرات سلبية على الاقتصاد الوطني و إما القبول به بشكل أو بآخر فكان لابد عليها الخضوع إلى الأمر الواقع و القبول به و بالتالي سوف نتعرض من خلال هذا المبحث إلى مسار مفاوضات الجزائر مع المنظمة.

المطلب الأول: حتمية و إشكالية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

قامت الجزائر بطلبها للانضمام في 25 ديسمبر 1995 و قدمت مذكرة تجارتها الخارجية في جوان 1996 بحيث شكل إيداع هذه المذكرة الخطوة الأولى نحو الانضمام.[224]

إن إشكالية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تواجه رهانات كبيرة و تحديات تستلزم العمل على تكييف قطاعاتها الاجتماعية عامة و الاقتصادية خاصة، وبذلك إعادة بناء اقتصادها وفق ما يناسب شروط الانضمام غير أنه كانت هناك أصوات تنادي بالحذر و هذا لحماية المنتوج الوطني حيث حصل جدل كبير حول هذا الأمر ذلك أن الجزائر سوف تتحمل تكاليف باهضة ذلك أن الجزائر تجد إشكالا كبيرا لدعم القطاع الزراعي الذي يعتبر من أهم القطاعات المحمية في كل من الو.م.أ و الإتحاد الأوروبي حيث أن الجزائر لم تخصص سوى 3% من قيمة ناتجها القومي لدعم القطاع الزراعي غير أنها تصل في الدول المجاورة إلى 10% و من تم يجب وضع إستراتيجية مثلى لحماية هذا القطاع و تحقيق أكبر المكاسب.

إن الانضمام ضرورة لا مفر منها حيث أن الدخول إلى المنظمة هو أمر محتوم على كل دولة تريد النهوض باقتصادها و الدفع به إلى الأمام حيث لا يمكن لأي دولة أن تعيش في عزلة عن العالم الخارجي و أكثر تلك الدول التي هي في طور النمو ومنها الجزائر فهو من الدافع الذي يجعلها تتخلى عن احتكار الأسواق مامعناه تحرير التجارة الخارجية إبتداءا من 1990 كما أشرنا سابقا و هذا ما يعنيه إفساح المجال للمنافسة الأجنبية و بالتالي العمل جاهدة على تحسين النوعية و الكمية معا في الإنتاج.

و بالتالي إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني الوفاء لمجموعة من الالتزامات و الحصول على مجموعة من الحقوق و هي كالآتي: [225]

---

[224] على الموقع: http:// www.Pmepmi-dz.org/french/mondialisation.htm

[225] كمال رزيق/ مسدور فارس:" انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة" الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة جامعة سعد دحلب البليدة 21- 22 ماي 2002 ص 209

الفرع1 : الالتزامات : وتلتزم الجزائر ب:

- حرية المنافسة و الالتزام بعدم التمييز بين الدول أو بين المنتج الوطني أو الأجنبي أو بين الإنتاج الوطني و الأجنبي.
- الإلغاء التدريجي للقيود الجمركية و الكمية.
- تجنب سياسة الإغراق
- قبول مبدأ التقييد الكمي في أحوال استثنائية لحماية ميزان المدفوعات و تقديم معاملة تفضيلية للدول النامية.

الفرع2: الحقوق: يمكن للجزائر أن تحصل على :[226]

- التزام الأطراف الأخرى أعضاء المنظمة بتطبيق القواعد العامة للسلوك التجاري عند التعامل مع الدولة العضو في كافة المجالات التي تشملها الاتفاقات، أي أن الالتزامات العامة الواردة في الاتفاق تمثل نفسها حقوقا لباقي الدول الأعضاء.
- حقوق نفاذ السلع و الخدمات الوطنية إلى أسواق الدول الأخرى، و ذلك وفقا لحدود التثبيت الجمركي الواردة في جداول باقي الأعضاء.
- اتخاذ إجراءات من شأنها التأثير على النفاذ إلى الأسواق و الأهم من ذلك فإن أجهزة المنظمة تعتبر منبرا للمشاركة في المفاوضات التجارية في المستقبل، بحيث يتمكن العضو من طرح المواضيع التي يهتم بها، و المشاركة في صياغة الاتفاقات الجديدة و كذا المشاركة في المفاوضات المستقبلية بما يكفل الدفاع عن المصالح التجارية التي تهم تلك الدول، و صياغة الاتفاقات الجديدة التي تقرها الاجتماعات الوزارية، وهذا يعني أيضا تمكن الأعضاء من الدفاع عن مصالحهم و إلغاء الإجراءات التي قد يتخذها الشركاء التجاريون و المناقصة للاتفاقات التي تم التوصل إليها بما يكفل التطبيق العادل على كل الأعضاء و هذا بناء على آلية تسوية المنازعات التجارية الدولية المطورة في جولة أوروجواي.

المطلب الثاني: الموقف من الانضمام:

إن موضوع انضمام الجزائر إلى المنظمة أثار جدلا كبيرا بين مؤيّد ومعارض، ونجد أنّ لكل جهة منهما حجج تبرّر بها موقفها سواءًا الداعم أو الرافض للانضمام، ويجدر الإشارة إلى أنّ هذه الحجج قد تشابهت بالنسبة للدول العربية حيث أنها لا تختلف عن بعضها البعض على صعيد كل النواحي سواء الاقتصادية أو الاجتماعية ويمكن استعراض الموقفان كالآتي:[227]

---

[226] كمال رزيق/ مسدور فارس:" انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة" مرجع سابق ص 209

[227] فضل علي مثني "الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية" مرجع سابق ص 196-202

الفرع 1: مؤيدي الانضمام:

لقد دعى مؤيدي الانضمام إلى تعجيل انضمام الجزائر إلى OMC مبرّرين ذلك بجملة من الأسباب أهمها:

-1- إنّ بقاء الجزائر بمعزل عن العالم وخارج منظمة التجارة العالمية بالتحديد يحمل في طياته الأثر السلبي على التجارة الخارجية والاقتصاد الجزائري ككل، خاصة بعد جولة أوروجواي، حيث أصبح النظام التجاري العالمي الجديد يشمل جميع الجوانب الأخرى التي لم تشملها من قبل ونعني بذلك، الملكية الفكرية والخدمات.

-2- إنّ حصول الجزائر على عضوية المنظمة، لا يعني الغياب التام لتطبيق مبدأ الحماية للصناعات المحلية، خاصة بوجود المادة 19 والتي سمحت المنظمة من خلالها للدول الأعضاء خاصة النامية منها، باتخاذ تدابير وقائية ضدّ إدخال أي سلعة في حالة ما إذا كان استيرادها يسبب ضرر فادح للمنتجين المحليين.

-3- حصول الجزائر على العضوية يمكنها من الدفاع عن مصالحها، بالإضافة إلى مشاركتها في صناعة وبناء النظام التجاري العالمي الجديد.

-4- دخول الجزائر إلى هذه المنظمة، يترجم في تحرير تجارتها الخارجية وهذا ما سوف يمثل الحافز للمنتج الجزائري بالشكل الذي يؤدي به إلى العمل على تطوير إنتاجه من جميع النواحي، بحيث يصبح قادرًا على الوقوف في وجه المنتجات الأجنبية وهذا سوف يؤدي إلى زيادة الصادرات وبالتالي زيادة الدخل القومي وبالتالي تطوّر التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع2: معارضي الانضمام:

هذه الفئة من المجتمع وبالرغم من معارضتهم لمشروع الانضمام هذا إلاّ أنّهم لا ينكرون أنّ هناك جوانب إيجابية تنتج عنه, إلاّ أنهم يرون أنّ السلبيات سوف تفوق الايجابيات وحججهم في ذلك ما يلي:

-1- لقد كانت منظمة التجارة العالمية ولا تزال مسرحًا تعزز وتؤمن من خلاله مصالح الدول الصناعية الكبرى, بزعامة الو.م.أ والدول الأوروبية واليابان، حيث أنّ هذه الأخيرة، وبالتنسيق فيما بينها قد حصّنت أسواقها الداخلية برسوم جمركية مبرّرة ذلك بحماية الصحة العامة والبيئة فحسب هذا التيار فإنّ منظمة التجارة العالمية عبارة عن أداة جديدة تساعد وتضاعف الاستغلال الاقتصادي.

-2- تشكل عملية الانضمام تهديدا وخطرًا على الصناعة الجزائريّة، فمن المعروف أنّ نوعية وجودة الصناعات الجزائريّة لا تضاهي الصناعات الأجنبية، وهذا ما سوف يؤدي إلى اضمحلال الصناعات الوطنية، فالدخول إلى الأسواق الدولية قبل معالجة هذه النقطة ستكون له آثاره الوخيمة ليس فقط على الأوضاع الصناعية وإنما على الاقتصاد الجزائري ككل.

-3- حسب هذه الفئة فإنه من المفروض أنّ تحرير التجارة الخارجية سوف يؤدي إلى تطوير وتحديث وتوسيع القاعدة الإنتاجية، إلاّ أن هذه النقطة تبقى نظرية، إذ أن الجزائر، لا تملك كافة الشروط و المتطلبات للقيام بذلك لا حاليًا ولا حتى في المستقبل القريب.[228]

و بالتالي يبقى السؤال مطروح ماذا سيحدث للجزائر إذا انضمت و ما مصيرها؟

المطلب الثالث: مسار المفاوضات:

لم تعد عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عملية سهلة، كما كانت عليه أيام اتفاقية الجات، بل أصبحت خاضعة لإجراءات ومفاوضات طويلة يتوجب على الدولة طالبة الانضمام إتباعها، وتتمثل هذه الإجراءات في الآتي:[229]

- دراسة الأوضاع الاقتصادية للبلد الطالب للانضمام وسياسته في مجال التجارة الخارجية، بالإضافة إلى سياسات الدعم الممنوحة للمنتجين والمصدّرين، الأنظمة الجمركية للاستيراد والتصدير المعمول بها بتاريخ تقديم الطلب و جداول التعريفة الجمركية المتبعة والخاصة بكافة السلع والخدمات.

- تقوم منظمة التجارة العالمية عن طريق السكرتارية العامة فيها بإبلاغ جميع الأعضاء الذين لهم علاقة تجارية تربطهم بالدولة طالبة الانضمام، حيث تقوم بدعوتها إلى عقد مشاورات ثنائية ومتعدّدة الأطراف تحت إشراف السكرتارية العامة والمجالس واللّجان المتخصّصة.

- بعد استلام منظمة التجارة العالمية لطلب العضوية تقوم بتشكيل فريق عمل يحتوي على ممثلين من الدول التي لها علاقة تجارية مع الدولة صاحبة الطلب, وتسند إلى فريق العمل هذا مهمة دراسة السياسات التجارية لهذا البلد واستكشاف الحقائق والوقائع ثم تجري بعد ذلك مفاوضات الانضمام وتكون ثنائية ومتعدّدة الأطراف.

- يقوم فريق العمل المشكل بجمع نتائج المفاوضات هذه ليقدّمها في شكل تقرير إلى مجلس منظمة التجارة العالمية، وفي حال قبول المجلس لهذا التقرير يصبح طلب العضوية مرشحًا ليعرض على المجلس الوزاري لاتخاذ القرار بشأنه، ولكي تقبل عضوية الدولة الطالبة يجب حصولها على ثلثي أصوات جميع الأعضاء في OMC ففي حالة تحقق ذلك أي موافقة ثلثي الأصوات، توقع الدولة طالبة العضوية على بروتوكول الانضمام، وتصبح العضوية نافذة بعد 30 يومًا من تاريخ توقيع البروتوكول، كما أنّ بروتوكول الانضمام يطلب فيه من الدولة الراغبة في العضوية أن تحقق جملة من العناصر أهمها:[230]

---

[228] فضل علي مثني: "الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية"مرجع سابق ص 202

[229] فضل علي مثني: "الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية" مرجع سابق ص193

[230] فضل علي مثني: "الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية" مرجع سابق ص195

- تسهيل الطريق أمام الاستثمارات الأجنبية والوطنية وتمهيده، ومنحها الامتيازات والإعفاءات اللازمة لمزاولة أعمالها، وتحرير الاقتصاد من كافة الإجراءات الغير الملائمة للاستثمار وتنشيط التبادل التجاري.
- العمل على و الالتزام بتحرير التجارة من كافة أنواع القيود.
- تقديم مذكرات محتواها تفاصيل واضحة حول السياسة التجارية الخارجية للبلد.
- العمل على تنشيط القطاع الخاص وتطويره وذلك من خلال تقديم الدعم له وتشجيعه، والحد من القطاع العام ما عدا في مجال الخدمات العامة والبنى التحتية التي تسهل عملية الاستثمار.
- إعادة النظر في القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير والتي تشكل عائق أمام التبادل التجاري وتحويلها إلى تعريفة جمركية يتفق عليها من خلال سلسلة المفاوضات.
- اعتماد نظام الجودة والمواصفات العالمية والرقابة في الإنتاج.
- إعادة النظر في هيكلة المؤسسات المصرفية والنقدية.

فالجزائر مثل أي دولة تطلب العضوية في المنظمة عليها المرور بهذه الخطوات.

لقد بدأت الجزائر مفاوضاتها مع OMC كما أشرنا سابقا منذ 1996 تاريخ تقديم مذكرة الانضمام و في اجتماع المنظمة المنعقد يومي 22-23 أفريل 1998 بجنيف تم عقد أول الجولات من المفاوضات مع الجزائر أين تم طرح تصور واضح حول مدى تطابق التجارة الخارجية للجزائر مع الإجراءات المتضمنة في الاتفاقيات التجارية للمنظمة.[231]

و للإشارة ظلت الجزائر كدولة ملاحظة في GATT منذ 1964 و لم تقدم أي مبادرة للانضمام إلى الاتفاقية نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري آنذاك، حيث كان يتميز بالطابع الاشتراكي الذي يجسد احتكار الدولة للتجارة الخارجية،و هذه النقاط تبين المراحل التي مرت بها المفاوضات و هي كالتالي:[232]

1- طلب الانضمام	3 جوان 1987
2- تكوين مجموعة العمل	17 جوان1987
3- مذكرة مساعدة	11 جويلية1996
	24 أوت 2001
	17 أكتوبر 2002
4- سؤال و جواب	14 جويلية 1997
5- اجتماع فريق العمل	23 أفريل 1998
	7-8 فيفري 2002

[231] خالدي خديجة:" أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري" مرجع سابق ص 86
[232] على الموقع: http://www.wto.org/omc/ Accession: état d'avancement des travaux- Algerie.htm

6 ماي 2002
15 نوفمبر 2002
20 ماي 2003
28 نوفمبر 2003
25 جوان 2004
25 فيفري 2005
21 أكتوبر 2005
1 جوان 2006

6- ملفات أخرى

* سؤال و جواب ايضافي
22 جانفي 1998
15 ديسمبر 1998
4 فيفري 1999
21 مارس 2002
25 مارس 2002
18 أفريل 2002
10 أكتوبر 2002
27 جانفي 2003
10 فيفري 2003
7 مارس 2003
17 أكتوبر 2003
17 نوفمبر 2003
2 ديسمبر 2003
17 مارس 2004
16 نوفمبر 2004
28 جوان 2005
1 جوان 2006

* القطاع الفلاحي	30 جانفي 1998
	8 أفريل 2002
	14 نوفمبر2002
	28 جانفي 2005
* قطاع الخدمات	4 فيفري 1998
	22 أفريل 2002
* SPS/ OTC	11 سبتمبر 2001
	22 أفريل 2002
	7 مارس 2003
* حقوق الملكية الفكرية	22 أفريل 2002
* مخطط العمل التشريعي	22 أوت 2001
	11 أكتوبر 2002
	22 أفريل 2003
	20-19 أفريل 2004
	18 جانفي 2004
	5 أكتوبر2005
	1 جوان 2006
7- اتفاقيات حول النفاذ إلى الأسواق	
* عرض السلع	8 فيفري 2002
	18 جانفي 2005
* عرض الخدمات	8 مارس 2002
	18 جانفي 2005
8- الخلاصة	14 ماي 2003
9- تقرير فريق العمل	1 جوان 2004
	2 فيفري2005
	22 أوت 2005
	27 جوان 2006

وقد جرت المفاوضات الأولى المتعددة الأطراف سنة 1998 و أجابت الجزائر في ذلك على أكثر من 300 سؤال مطروح من طرف الهيئة الدولية،[233] و يشارك في هذه المفاوضات جميع أعضاء OMC، حيث يتم خلالها معالجة نظام التجارة الخارجية و النظام الاقتصادي للدولة التي تقدمت بطلب الانضمام و البحث في مدى توافقهما مع اتفاقية المنظمة، حيث يجب على الدولة الطالبة أن تقدم مذكرة مساعدة تكون الأساس الذي ترتكز عليه مجموعة عمل تعين خصيصا لدراسة طلبها و كذا طرح أسئلة مختلفة كتابية و شفهية و على الدولة الطالبة الإجابة بكل شفافية و نزاهة ، حيث أن هذه الأسئلة تكون تتمحور غالبا حول نظام الأسعار، ميزان المدفوعات، التعريفات الجمركية، التبادلات الخارجية، الدعم الموجه لقطاعات خاصة كقطاع الزراعة ..... الخ.[234]

و خلال هذه المرحلة اختارت الجزائر التركيز على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي التي تستوعب حصة الأسد من الصادرات و الواردات.[235]

ثم أعقبتها مجموعة أخرى من الأسئلة و الاستفسارات كان عددها 170 سؤال، حيث كانت هذه المرة مطروحة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و الغرض من هذه الأسئلة الأخيرة هو معرفة إمكانيات و آفاق هذا الانضمام، حيث أجابت على هذه الأسئلة لجنة وزارية مشتركة مكلفة بتحضير ومتابعة المفاوضات يترأسها وزير التجارة و التي تتكون من 22 عضوا من الوزارات و المؤسسات التالية : **وزارة/ العدل، المالية، الصناعة و إعادة الهيكلة، الزراعة، الصيد، البريد والمواصلات، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، السياحة و الحرف التقليدية ، النقل و التخطيط.**

أما المؤسسات فهي **بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للسجل التجاري، المعهد الجزائري للتقييس و الحماية الصناعية (INAPI)الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (CAAT).**

ثم تلت المجموعتين الأوليتين من الأسئلة مجموعة ثالثة تتكون من 121 سؤالا، وكانت صادرة أساسا من الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية.

تواصلت المفاوضات سنة 1999 بالموازاة مع انعقاد مؤتمر سياتل بالو.م.أ حيث مثّل الجزائر خلال هذا المؤتمر وفد رسمي مكلّف بمتابعة ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة،و كان على الجزائر بدأ المفاوضات الثنائية و تم تقديم مدونة تتضمن قواعد و مبادئ النظام التجاري الجزائري و اتجهت إلى تقديم الأجوبة الخاصة بالأسئلة المطروحة من أهم الشركاء و هم الو.م.أ و الإتحاد الأوروبي الذين طالبوا بتوضيحات أكثر، لكن تم توقيف المفاوضات بعد ذلك و تزامن مع بدأ المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة الأورومتوسطية،و للإشارة يتم خلال

---

[233] عياش قويدر/ إبراهيمي عبد الله:" آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم" مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد2 *2005* ص 62

[234] كمال رزيق/ مسدور فارس:" انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة" مرجع سابق ص213-214

[235] زغيب شهر زاد/ عيساوي ليلى " آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة " مرجع سابق ص 89

المفاوضات الثنائية التفاوض حول سلسلة تنازلات تخص تحرير التجارة الخاصة بالسلع و الخدمات ، و يترجم ذلك في تقديم قوائم على شكل جداول و تتفاوض من خلالها الدولة المعنية بالانضمام مع كل عضو من المنظمة على حدا.

و تقوم الجزائر بالتحضير لهذه المفاوضات و ذلك من خلال عمل اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بالتحضير و متابعة المفاوضات حيث أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة متوقف على مجريات المفاوضات الثنائية و نتائجها، و بالتالي على قدرة المفاوضات الجزائرية و مدى التحكم في تقنيات التفاوض للحصول على حقوق و شروط انضمام متوازنة مع عدم الإفراط في تقديم التنازلات، و الالتزامات حتى لا تلحق الضرر الكبير بالاقتصاد الجزائري،حيث أن هذا النوع من المفاوضات هو أكثر تعقيدا.[236]

وفي 9 أفريل 2001 تم اللّقاء بين وزير التجارة، لتلك الفترة "مراد مدلسي" ورئيس منظمة التجارة العالمية "مايك مور"، وذلك في محاولة من الجانب الجزائري لإنعاش مسار المفاوضات، الذي توقف منذ 1999 مجدّدًا. إلاّ أنّ هذه الأخيرة باءت بالفشل بسبب انتقاد خبراء المنظمة للملف الجزائري، حيث سجّلت 37 قاعدة تجارية لم تتقيّد بها الجزائر، وقد عادت الجزائر وقدّمت مرّة أخرى مذكرة في جويلية 2001 لمنظمة التجارة العالمية.[237]

بعد التوقيع اتفاق الشراكة في 2002/04/19 اتجهت الجزائر إلى خوض زمام المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة و التي دامت 18 شهرا حيث حاولت الجزائر من خلالها التوفيق بين عاملين هما الالتزام بتحرير الاقتصاد الوطني من جهة و توفير وسائل الحفاظ على المصلحة الوطنية من جهة أخرى بعدما كانت قد قدّمت عروضها الخاصة بالتعريفات الجمركية في نهاية فيفري 2002، حيث قدّمت الجزائر اقتراحات للأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية في جنيف، منها اقتراح الأوضاع التعريفية الفرعية، بنسبة 30% في 2002 من دون الرسم الإضافي المؤقت، للدعم على مدى 10 سنوات، وتم تحديد كل الأوضاع التعريفية الفرعية بنسبة 15 % في 2002 من دون الرسم الإضافي المؤقت المقترحة للدعم على 7 سنوات بنسبة أوّلية تقدّر بـ 30% و 15% بنسبة نهائية، كما تم اقتراح كل التعريفات الفرعية التي تقدّر بـ5% عام 2002 من دون الرسم الإضافي المؤقت للدّعم على مدى 5 سنوات بنسبة 30% كنسبة أولية و 15% كنسبة نهائية.

أمّا التعريفات الفرعية الخاضعة للرّسم الإضافي المؤقت والتي تتراوح ما بين 0- 5% في العام 2002، ثم اقتراحها للدعم على مدى 5 سنوات بنسبة أوّلية تقدّر بـ 15% ونسبة نهائية بـ 5% كما

---

[236] كمال رزيق/ مسدور فارس:" انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة" مرجع سابق ص214-215 .

[237] على الموقع: http://www. Aljazeera- interface. com / new/article. php ? article- id= 647§lng= FS print= 1

تم اقتراح التعريفات الفرعية الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت للدّعم على مدى 10 سنوات بنسبة أولية تقدّر بـــ 60% زائد الرسم الإضافي المؤقت بنسبة 48% وبنسبة نهائية تقدّر بـــ 30% مع رسم إضافي مؤقت قلّص إلى 20% سنويًا.

وبتاريخ 28 أفريل 2003 استقبل "السيد عبد القادر بن صالح "رئيس مجلس الأمة "السيد نور الدين بوكروح" وزير التجارة، مرفوقًا بعدد من خبراء المنظمة العالمية للتجارة، هم:" محمد الحلايقة "وزير الاقتصاد الأردني السابق، السيد (Hector Millan) مستشار رئيس لهيئة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والسيد "Reinaldo Figueredo" مدير برنامج الأمم المتحدة الشامل، وقد خصّص بعد هذا الاستقبال لقاء لمناقشة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، نشّطه وزير التجارة وخبراء من المنظمة ، فمن جهة وزير التجارة قد قدّم عرضًا مختصرًا عن الخلفية التاريخية لمسار المفاوضات بين الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، كما توقف عند أهم المحطّات والتواريخ التي جرت فيها المفاوضات،أمّا من جهة وفد الخبراء فقد كان أوّل المتدخلين، وزير الاقتصاد الأردني السابق، الذي كان يقود وفد بلاده في المفاوضات، قبل انضمام الأردن للمنظمة، حيث تمحور تدخله حول تجربة المفاوضات التي عاشتها الأردن مع منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى الانعكاسات الاقتصادية التي ظهرت بعد الانضمام، وقد أشار الخبير في تدخله هذا إلى ضرورة التعاون ما بين أربعة سلطات في البلد الراغبة في الانضمام، وذلك تعزيزًا لموقفها التفاوضي، وتتمثل هذه السلطات في السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وأرباب العمل، والمنظومة الإعلامية. و بخصوص الصعوبات التي قد تواجهها الجزائر أثناء انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، أشار السيد محمد الحلايقة إلى أنها ستكون أقل من تلك التي واجهتها الأردن بالنظر إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري المعتمد أساسا على قطاع المحروقات و إدراكا للرهانات المرتبطة بهذا الانضمام، وقد قدم بعض التوصيات انطلاقا من التجربة الأردنية تتمثل في تأهيل قطاع الصناعة الذي يتأثر بالانفتاح خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الاهتمام بقطاع الفلاحة باعتباره قطاع هام و محوري في مسيرة التنمية الاقتصادية و كذا وضع إستراتيجية واضحة لقطاع الخدمات .[238]

أمّا بقية الخبراء فقد أشاروا إلى الظروف الاقتصادية والتحوّلات الجارية في العالم والتي تجعل من مسألة الانضمام هذه ضرورة اقتصادية لا مفرّ منها، من شأنها المساهمة في تطوير الاقتصاديات الوطنية، أمّا تدخلات أعضاء مجلس الأمّة فقد تميّزت بالحرص على فهم هذا الملف بكل تشعباته، وركّزوا في تدخلاتهم على أنّ انضمام الجزائر إلى OMC أمر يهم الأمة بكل شرائحها ومكوّناتها، كما عدّدوا تلك القوانين التي تم تعديلها وذلك لمسايرة آفاق انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة، بالإضافة إلى ما يجب أن تحققه الدولة من قوانين جديدة قصد حماية المنتوج الوطني ودعمه وتطوير المؤسسات

[238] على الموقع: http://www.majlisselouma.dz

الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة وإعطاء أولوية لقطاع الزراعة لما له من آفاق واعدة كما ألحوا على ضرورة تسلّح الجزائر بمختلف الآليات القانونية والاقتصادية الضرورية قبل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.[239]

وقد انعقدت الجولة الموالية من المفاوضات والتي جمعت أعضاء اللجنة المشرفة على انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بفوج العمل المكلّف بإدارة المفاوضات مع الجزائر في الأسبوع الثاني من شهر ماي من العام 2003، وذلك بهدف تقييم وضبط الآليات الأخيرة لانضمام الجزائر النهائي للمنظمة العالمية للتجارة في السداسي الأوّل من العام 2004.[240]

فخلال السداسي الثاني من نفس السنة بدأت جولة أخرى من المفاوضات حيث قدمت الجزائر عروض تعريفية حول المنتجات الفلاحية و كذا الخدمات تطبيقا لخفض الرسوم الجمركية إلى المستوى المسموح به في المنظمة أي ما بين 0 إلى 20% للقطاع الصناعي و ما بين 0 إلى 25% بالنسبة للقطاع الفلاحي و يمكن القول أن الجزائر وصلت مع الدول الكبرى إلى مستويات عرض للتعريفات الجمركية بنسبة مرضية و لكنها ليست 100% و هو ما يحتم على الجزائر أن تنهي مع 22 دولة المفاوضة.[241]

إلا أن وجود بند منع استيراد الخمور في قانون المالية للعام 2004 والذي أقرّه البرلمان باقتراح من **حزب حركة الإصلاح الوطني والذي دعّمته فيه جبهة التحرير الوطني** يمكن أن يعرقل اندماج الجزائر في الاقتصاد الدولي الحر .[242]

ففي هذا الإطار قال وزير المالية "عبد اللطيف بن آشنهو" في نوفمبر 2004، أنّ محادثات الجزائر الخاصة بالانضمام للمنظمة التجارة العالمية سوف تتأثر نتيجة رفض البرلمان رفع الحظر على استيراد الخمور حيث رأى أنّ هذا القانون يتعارض مع التزامات الجزائر الدولية بالنسبة للتجارة الدولية خاصة فيما يتعلق بـــOMC التي تجري معها الحكومة المرحلة الأخيرة من محادثات العضوية حيث من المتوقع ونتيجة لهذا القانون أن تتخذ دول أخرى تدابير مضادة و بالفعل كان ذلك.

وقد تقدّمت الحكومة بتعديل لرفع الحظر المفروض عن استيراد الخمور، إلاّ أنه قوبل بالرفض من طرف البرلمان الجزائري، حيث أنّ النواب الذين ينتقدون منظمة التجارة العالمية، قد استغلوا التصويت على الخمور، محاولة منهم لعرقلة محادثات الجزائر مع OMC، أمام هذه الأوضاع تعهد الوفد الجزائري المفاوض مع المنظمة بمراجعة الحكومة بشأن هذا البند في قانون المالية لسنة2005،

---

[239] على الموقع : http://www.majlisselouma.dz

[240] فتيحة أحمد "الجزائر تنظم للمنظمة العالمية للتجارة في السداسي الأول من عام 2004 " على الموقع:
http:// www. Alriyadh. com/contents/03-07 .2003 / economy/econews- 6785.php

[241] عياش قويدر/ إبراهيمي عبد القادر:" آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم" مرجع سابق ص64

[242] أحمد رواية " الجزائر لا صعوبات في التفاوض مع منظمة التجارة" على الموقع:
http:// www. aljazeera. net/ news/archive /archive ? archive Id= 85731

بغرض التراجع عن منع استيراد الخمور. كما طمأن وزير التجارة الجهات التي تتفاوض مع الجزائر بهذا الأمر لتسهيل إجراءات الانضمام إلى المنظمة.[243]

في 25 فيفري 2005 بدأت جولة مفاوضات أخرى وذلك بذهاب وزير التجارة "السيد نور الدين بوكروح"، رفقة وفد كبير متألف من 40 شخصًا منهم خبراء حكوميون ومندوبون عن أرباب العمل والنقابات بصفتهم ملاحظين مرفوقين بملف يبين الالتزامات التي أخذتها الجزائر إجابة لطلبات المنظمة بإلغاء السعر الأدنى للتصدير وإلغاء الالتزام بالاستثمار في الإنتاج لمستوردي الأدوية بالجملة، وتشكيل محاكم للبث في النزاعات التجارية.[244]

وقد أعربت الجزائر ممثلة بوزير تجارتها نور الدين بوكروح، عن أملها بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية قبل نهاية العام2005[245]، حيث عاد و معه الضوء الأخضر من أعضاء المنظمة و مجموعة العمل و ذلك بتدوين القرار النهائي للانضمام و أن المنظمة ستفتح الباب واسعا أمام الجزائر قبل نهاية سنة 2005 ولكن تعطل ذلك بسبب تردد بعض أعضاء المنظمة الو.م.أ ، الأرجنتين أستراليا و الإتحاد الأوروبي التي تزعم أن هناك الكثير من الأسئلة العالقة التي لم تجب الجزائر عنها بعد.[246]

و لكن ردا عن ذلك قال الوزير التجارة الجزائري الهاشمي جعبوب أن الجزائر قد أجابت عن أكثر من 100 سؤال إضافي و قد قامت ببعض التعديلات و الإلغاءات في بعض النصوص القانونية خلال سنة 2006 بما يلاءم الشروط العالمية عامة وشروط OMC خاصة الذي يسمح بالدخول بأبواب مفتوحة حيث ما يعرقل المحادثات هو مشكلة تحرير قطاع الخدمات والسمعي البصري، وكذا منع استيراد السيارات التي تقل عن ثلاث سنوات والتدعيم الفلاحي و هي النقاط التي لم يفصل فيها بعد.[247]

فقد أعلن وزير التجارة الجزائري الهاشمي جعبوب يوم 9 فيفري من السنة الجارية، أنّ الجزائر قطعت نحو 95 % من أشواط انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، في انتظار ما ستسفر عنه الجولة العاشرة من المفاوضات، وبحسب رئيس مفاوضيها شريف زعاف تأمل الجزائر في أن يكون انضمامها إلى المنظمة العالمية خلال العام الجاري،وأنّ انضمام الجزائر لعضوية المنظمة، يشكل أنسب إطار للدفاع عن المصالح التجارية الجزائرية، بيد أنّه أكد رفض بلاده التام أن يكون الانضمام إلى المنظمة العالمية لقاء القبول بقواعد يريد بعض الأعضاء فرضها على الجزائر.

---

[243] أحمد رواية " الجزائر لا صعوبات في التفاوض مع منظمة التجارة" على الموقع:
http:// www. aljazeera. net/ news/archive /archive ? archive Id= 85731

[244] Madjid Makedhi:" Processus d'adhésion de l'Algerie à l'OMC" sur le site:
http://www.Algeria-watch.org/fr/article/articles.htm

[245] على الموقع : http://www.almadapaper.com/sub/03p-330/p19.htm

[246] على الموقع: http://www.jeuneafrique.com/actualité_Afrique/actualité_économie_Afrique.asp

[247] على الموقع: http://www.provider.dz.net/ article.php?sid=1431

وأفاد جعبوب بأنّ الجزائر هيأت مناخها التجاري عبر كثير من الإصلاحات المتعلقة بالمنظومة الجمركية والقانونية، وإقدامها على إلغاء وتحديث وتعديل جوانب متعددة في منظومتها التسييرية على درب تكييفها مع مقومات الانخراط في منظمة التجارة العالمية ، وقد أبدى التزام الجزائر بضمان التنافسية وإقرار تسعيرة موحدة للطاقة بالنسبة للسوق المحلية والخارجية، وأوضح أنّ الجزائر لا تعتمد سعرين مختلفين للطاقة على المستويين الداخلي والخارجي.

ينتظر أن تركّز الجولة العاشرة من المفاوضات، على تقديم الجزائر توضيحات على بعض القضايا المتبقية المتعلقة بالمقاييس والإجراءات الصحية ورخص الاستيراد والقيود عن الاستيراد، علما أنّ الجزائر تلقت خلال الجولات التسع المنقضية من مفاوضات الانضمام أكثر من 1500 سؤال من الدول الأعضاء. والمشكل الرئيسي، بحسب وزير التجارة الجزائري، أنّ الدول الأعضاء تعاني من عوائق موضوعية لفهم إجابات الجزائر كما يعاني الجزائريون من عوائق موضوعية لفهم أسئلتهم.

وتلقت الجزائر عائق من المنظمة العالمية من أجل فتح خدمات التوزيع، لكنها استثنت عملية توزيع تجارة التجزئة والجملة وكافة المنتجات الطاقوية على غرار زيت الوقود والغاز، كما تمحورت العوائق التي تقدمت بها المنظمة حول النقل البحري الذي يتضمن نقل المحروقات وهي النقطة التي لم يتم اتخاذ أي التزام بشأنها بعد، وتحاول الجزائر التي انطلقت في مفاوضاتها لدخول المنظمة العالمية العام 1998 الدفاع عن مصالحها وتجنب أكبر قدر من الشروط الأمريكية والأوروبية.[248]

و بالتالي تأمل الجزائر أن تنظم ككل مرة إلى المنظمة العالمية للتجارة خلال الأشهر القادمة من السنة الجارية كما أكد كبير المفاوضين الجزائريين شريف زعاف قوله أن بلاده باتت "في المرحلة النهائية لعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية" لتصبح عضوا فيها في 2007.

فهل سيكون لها ذلك فإذا انضمت ما سيكون أثر ذلك على الاقتصاد الوطني عامة و التجارة الخارجية خاصة و هذا ما سنحاول معرفته من خلال المبحث الثاني.

[248] على الموقع: http://www.alkhaleej.ae/eco/show_article.cfm?val=352363

المبحث الثاني: الانعكاسات المتوقعة جراء الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لا يحمل في حد ذاته دفعا للاقتصاد الوطني و لا هو اختيار استراتيجي للدولة الجزائرية بل أنها مجبرة على الاندماج و هذا سيرافقه تغييرات جذرية تتماشى مع متطلبات العالم الذي يسيطر عليه الدول الصناعية الكبرى وهذا يترتب عنه عدة آثار تخص عدة مجالات و هذا ما سنعرضه الآن.

المطلب الأول: الانعكاسات المتوقعة على التجارة الخارجية:

تعد وضعية التجارة الخارجية بمثابة المرآة العاكسة لمدى قدرة الجزائر على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وإذا كان انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة أصبح ضرورة حتمية، فإنه لابد من تقدير مخاطر الانضمام، والفوائد المترتبة عن الانضمام، إذا كان تحرير التجارة الخارجية ضرورة تمليها الإصلاحات الاقتصادية والتحولات العالمية، فإنه لا يعني أنه حل لا يخلو من السلبيات، حيث أن الجزائر لم تنظم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة و هذا ما أشرنا له سالفا و في مقابل هذا لا يمكن لها أن تظل بعيدة عنها، إن الجزائر تطبق حاليا برنامجا لإصلاح الاقتصاد و الذي بدأت فيه مع بداية التسعينيات و المتضمن لبنود و خطوات متعلقة بتحرير التجارة تدريجيا و قد تزامن ذلك مع طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و في هذا الصدد ينبغي أن نستقرئ الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على تجارتها الخارجية نظرا لما يشكله هذا الكيان و اتفاقاته الجديدة من تحد أمام التجارة الخارجية الجزائرية، و في هذا السياق سنحاول تقييم آثار هذه التجربة على الاقتصاد الوطني، من خلال دراسة آثارها على هيكل الصادرات والواردات.

الفرع1: الآثار المتوقعة على الواردات:

- **تحليل هيكل الواردات:**

يتجلى تحليل هيكل الواردات من خلال الجداول التالية:

الجدول(3-1) :تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة(1990-1994)

الوحدة بالمليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
الصادرات	11.304	12.101	10.837	10.091	8.340
الواردات	9.584	7.681	8.406	8.788	9.365
الميزان التجاري	1.620	4.420	2.431	1.303	-1.025
معدل التغطية%	117.95	157.54	128.91	114.82	89.05

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات -للجمارك الجزائرية(CNIS)

الجدول(3-2): تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة(1995-2006)

الوحدة بالمليار دولار

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الواردات	10.761	9.098	8.687	9.403	9.164	9.173	9.940	12.009	13.534	18.308	20.357	15.603
الصادرات	10.240	13.375	13.889	10.213	12.522	22.031	19.132	18.825	24.612	32.083	46.001	40.061
الميزان التجاري	521-	4.277	5.202	8.10	3.358	12.858	9.192	6.816	11.078	13.775	25.644	24.458
معدل التغطية%	95	147	160	109	137	240	192	157	182	175	226	257

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات -للجمارك الجزائرية(CNIS)

يتضح من خلال الجدولين (3-1) و (3-2) ، ارتفاع الواردات في سنة 1990 إلى9,584 مليار$، وهذا ما يفسر أن سنة 1990 هي سنة بداية تحرير التجارة الخارجية، كما تم في هذه السنة إلغاء التراخيص العامة للاستيراد، ورغم صدور التعليمة 625 السابقة الذكر، المتعلقة باستيراد المواد الضرورية، وتحديد مجال استيراد الكماليات، فقد واصلت الواردات في الارتفاع منذ سنة 1990 إلى سنة 1993 ، مع انخفاض في سنة1991 ومن أسباب هذا الارتفاع أيضا ندرة المواد الضرورية في السوق الوطنية، كالأدوية، وقطع غيار السيارات..الخ.

إلا أنه ابتداء من 1996 عرفت الواردات انخفاضا استمر إلى غاية 1997 يمكن إرجاعه إلى سياسة الضغط الممارس على الطلب، تبعا لبرنامج الاستقرار الاقتصادي الكلي .وبالتالي نقص الطلب على السلع الاستهلاكية لارتفاع الأسعار، أيضا نقص استيراد المواد التجهيزية و الوسيطية، حيث تقلصت حصة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي، لإنتهاء عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي استوردت الكثير دون أن تكون فعالة، ثم عادت للارتفاع من جديد إبتداءا من 1998.

- **الآثار الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات:**

إن هناك آثار عديدة لاتفاقية السلع على الواردات لاتفاقية السلع على الواردات الجزائرية و التي تشكل السلع الأساسية و الغذائية نسبة هامة منها تصل إلى حوالي الثلث،حيث تعتبر الجزائر من الدول المستوردة للمنتجات الزراعية و الغذائية لذا فإن إجراءات OMC و التي تهدف إلى رفع الحواجز على المبادلات التجارية و إزالة كل العوائق التي تمنع تحرير التجارة العالمية فإن نتائجها ستكون سلبية على القطاع الزراعي و على مستقبله لأن المستثمرين في الجزائر غير قادرين على منافسة المنتجات الزراعية للدول المتقدمة، كما أن الجزائر تجد نفسها عاجزة على مواجهة كل الصعاب التي تفرضها الدول المتقدمة على الصادرات الزراعية الجزائرية إذ تفرض الدول المتقدمة أسعارا منخفضة جدا في الأسواق العالمية و هذا ما لا يسمح للمنتجات الجزائرية من منافستها.[249]

فإذا كانت الجزائر ستتحمل خسائر على المدى القصير فبإمكانها أن تستفيد على المدى الطويل من ارتفاع أسعار السلع الزراعية لزيادة الإنتاج الزراعي المحلي، حيث أن ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية و انعكاس ذلك على أسعار هذه المنتجات في الجزائر سيوفر للمزارعين الجزائريين حوافز هامة لزيادة الإنتاج كما أن الجزائر تستفيد من خفض الدعم الحكومي المقدم للإنتاج و التصدير الزراعي في الدول الغنية المصدرة للمنتجات الزراعية ذلك أن مثل هذا الخفض سيدعم مقدرة المنتجات الزراعية الجزائرية على التنافس عندما يتمكن المنتجون و المصدرون الجزائريون من تلبية الشروط الإنتاجية و الفنية المطلوبة في عملية تصدير هذه المنتجات .

---

[249] إسماعيل شعباني:" إمكانية الجزائر الزراعية في مواجهة الأسواق العالمية في إطار المنظمة العالمية للتجارة" المعهد الوطني للتجارة مجلة العلوم التجارية رقم 3 *2003* ص 12-13

أما بالنسبة للسلع الصناعية فرغم الإجراءات المتعلقة بتخفيض الرسوم و الدعم و القيود ، تشهد نمو تدريجي في الأسعار و خاصة في الفروع و الأنشطة الصناعية الأساسية و ذلك لأسباب كثيرة من أهمها تزايد التركيز و الاندماج المؤسساتي و الهيمنة الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات على الصناعات الهامة الأمر الذي يجعلها تحتكر الأسعار، وهذا سينعكس بشكل سلبي على معظم الاقتصاديات لمحدودية التنافسية في بعض المجالات الإستراتيجية مع العلم أن OMC لم تعالج بشكل دقيق الدور الخطير للشركات متعددة الجنسيات و تأثيرها الاحتكاري السلبي على كفاءة الأسواق و حرية المنافسة و هكذا سيستمر الارتفاع في فاتورة السلع الصناعية و النصف المصنعة في المدى القصير إلى أن يتم التأثير على التوزيع الهيكلي للواردات.[250]

- **التأثيرات الناجمة على تدفق الواردات على الاقتصاد الوطني:**

لقد قامت الجزائر بإلغاء القيود الكمية على الواردات و خفضت بشكل ملحوظ الرسوم الجمركية و خاصة خلال الفترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي و هي تسعى حاليا إلى إلغاء معظم أشكال التقييم الجمركي الإداري و كذلك لقد ازدادت وتيرة الانفتاح التجاري المتعلق بالواردات السلعية فارتفع، بذلك عدد الشركات إلى أكثر من 45000 شركة و مع قرب استكمال ترتيبات الانضمام إلى المنظمة سوف تلتزم بمعدلات التخفيض المحددة بالنسبة للبلدان النامية سواءا تلك المتعلقة بالسلع الزراعية أو الصناعية، وهذا يعني تزايد تدفق الواردات السلعية في ظل أوضاع اقتصادية داخلية لا تساعد على تطور الأنشطة الإنتاجية الأساسية الأمر الذي إلى قيام منافسة غير متوازنة يترتب عنها التأثير السلبي على مختلف المؤسسات الإنتاجية بوضعيتها الحالية غير التنافسية فيشكل ذلك مناخا يصعب فيه إقامة الأنشطة الإنتاجية الهامة لحساب الأنشطة الهامشية التي تقل المخاطرة فيها وتتميز بقصر فترة الاستيراد بها.[251]

- **التأثيرات الناجمة عن انخفاض الإيرادات:**

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و ما يترتب عليها من التزامات سيؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة للدولة و تقدير نسبي لحصيلة الصادرات دون أن يكتسب بذلك الاقتصاد الوطني بوضعيته الحالية فرصا بديلة لتعويض الخسائر الناجمة عن تخفيض الرسوم الجمركية و التي تقدر بين 1 مليار و 1.5 مليار$ سنويا، كما أن الخسائر الناتجة عن إلغاء القيود الكمية على الواردات تتمثل أساسا في انعكاساتها على زيادة تدفق الواردات بصورة تتجاوز الطاقة الإستعابية الاستهلاكية للاقتصاد الوطني من جهة و زيادة تبذير حصيلة الصادرات من السلع الإستراتيجية الوطنية ممثلة في ثرواته البترولية و الغازية خاصة إذا كان الأمر يتعلق بواردات استهلاكية كمالية.

---

[250] صالح صالحي "الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة " مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سطيف العدد1*2002* ص 52

[251] صالح صالحي "الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة " مرجع سابق ص 53

و كذلك التكاليف الناجمة عن زيادة الدعم و التحويلات الاجتماعية المتعلقة بالبطالة و زيادة معدلات الفقر في ظل التحولات الاقتصادية الجارية و هي تتراوح على ضوء الأرقام الرسمية بين 150 إلى 200 مليار دينار جزائري أي أكثر من 2.5 مليار$ سنويا إذ أن مجموع هذه التكاليف لا يقل سنويا عن 3.5 مليار$ و هو مبلغ لا يمكن تعويضه إلا إذا قامت الدولة بتبني إستراتيجية لتأهيل الاقتصاد الوطني و ترقية منظومته المؤسساتية لتحقيق اندماج إيجابي في العلاقات الاقتصادية الدولية و تعظيم مكاسب الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

الفرع2: الآثار المتوقعة على الصادرات:

لا يمكن للجزائر في المدى القصير و المتوسط خلال العشرية الأولى من هذا القرن على الأقل في ظل السياسات الاقتصادية الحالية أن تحدث تغيرا في التركيب الهيكلي و القيمي للصادرات بحيث تخلق من خلاله سلعا بديلة جديدة تكتسب من خلالها أسواقا خارجية و بالتالي تبقى الموارد الطاقوية هي التي تشكل النسبة الكبرى من حصيلة الصادرات الجزائرية كما هو مبين في الشكل و الجدول التاليين:

الشكل(3-1): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2006

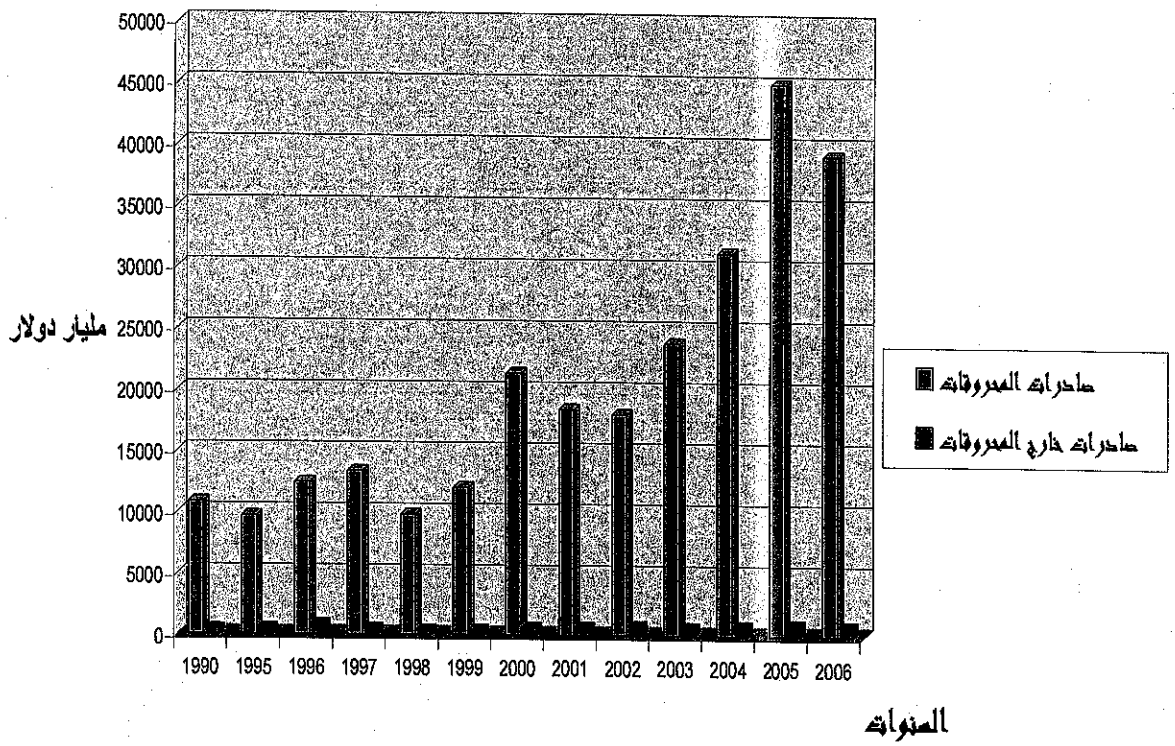

الجدول(3-3): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة(1990-2006)

(الوحدة : مليار دولار)

السنوات	1990	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
صادرات المحروقات	10865	9731	12494	13378	9855	12084	21419	18484	18091	23939	31302	45094	39273
صادرات خارج المحروقات	439	509	881	511	358	438	612	648	734	673	781	907	788
إجمالي الصادرات	11304	10240	13375	13889	10213	12522	22031	19132	18825	24612	32083	46001	40061

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات -للجمارك الجزائرية(CNIS)

يتضح من خلال الشكل (3-1) و الجدول(3-3) وكذا الجداول السابقة، أن انخفاض وارتفاع قيمة الصادرات الكلية مرهونة بانخفاض وارتفاع قيمة صادرات المحروقات، وعليه فإننا سنسجل ما يلي:

*ارتفاع قيمة الصادرات الكلية الذي بدأ في سنة 1991 بفعل ارتفاع أسعار البترول

* تدهور قيمة الصادرات الكلية في الفترة الممتدة ما بين 1992 و 1994 بسبب تدهور أسعار البترول.

كما نلاحظ أن أغلب الصادرات الجزائرية تستند عليها صادرات المحروقات بنسبة تتراوح بين 96% و 98% في الفترة الأخيرة، و من المتوقع أنه لا يمكن إلغاء العوائق التعريفية و اللاتعريفية " القيود الجمركية و اللاجمركية " و بالتالي ليس لها آثار على هذا النوع من الصادرات و ذلك لكون البترول و منتجاته لا تحتويه قواعد المنظمة العالمية للتجارة، و عليه نلاحظ أنه سيكون هناك زيادة في الطلب على المنتوج و من ثم على صادرات البترول الجزائري نتيجة التوسع الاقتصادي المتوقع حدوثه بسبب توسيع حركة التبادل التجاري الدولية على نمط المنظمة العالمية للتجارة، زيادة على هذا ما تبذله الجزائر متمثلة في شركة سوناطراك من جهود في زيادة الاكتشافات النفطية و بالتالي الزيادة في الإنتاج الذي وصل إلى نسبة 35% برميل في اليوم مع نهاية عام 2002 بقيمة 2.5 بليون$ ، أي زيادة في الإنتاج من الغاز بمقدار 9 بلايين متر مكعب في السنة، الأمر الذي يترتب عليه حدوث تحسن في صادرات البترول الجزائري و زيادة حصيلته.

و هذا يعني أن الجزائر لا تستفيد من خلال انضمامها للمنظمة من المزايا التي يتيحها الانفتاح التجاري أمام السلع بحكم محدودية و ضعف الصادرات غير المحروقات التي لا تزيد في أحسن الأحوال عن 3% من إجمالي الصادرات و يجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع أن يكون هناك المزيد من الاستنزاف الكمي لهذه الثروات الطاقوية من أجل الحفاظ على الإيرادات عند مستويات التي تضمن لها سداد الديون و تغطية الواردات الأساسية مما يستدعي ضرورة تبني إستراتيجية لتنمية بدائل الصادرات تمكن الاقتصاد الجزائري من تعظيم مكاسب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.[252]

إن الجزائر التي لم تنظم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة لا يمكنها أن تظل بعيدة عنها، وانضمامها إليها يلزمها دعم الصناعة الداخلية بوضع سياسة صناعية ناجعة من أجل تنميتها، ومنه فإن خفض دعم الصناعة في الجزائر ورفع القيود على التجارة في هذا المجال من دون تحقيق نجاح بارز أيا كان الانضمام فقط لا يعني شيئا آخر إلا فتح سوقها لمنتجات الدول الصناعية الأكثر جودة، حيث تصبح أمام معادلة غير متكافئة مع المنتجات المتشابهة للدول الصناعية، وعليه يكون من الصعب جدا للإنتاج الوطني أن يحتمي من المنافسة الدولية[253] ،وهذا لكونه يعاني من ضعف هيكلي وبنيوي ونقص في

---

[252] صالح صالحي "الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة " مرجع سابق ص55

[253] RACHID TLEMCANI:" Etat bazaret et globalisation l' aventure de l'infitah en Algérie" les éditions el hikma, Alger, 1999, p 124

مجال النسب الإنتاجية، فالضابط الأساسي هو تحديد سياسة صناعية واضحة، أي إعادة الهيكلة الصناعية في جميع المجالات من الصناعة الثقيلة (الحديد والصلب والمعادن) وكذا الصناعة الإلكترونية والكهربائية، والمنسوجات والملابس والجلود، ومنه فإنه يجب على الجزائر أن تلجأ إلى دعم القطاعات الصناعية حتى يكون هناك توازن نسبي على الأقل لأن المنتوجات الصناعية في الصادرات خارج قطاع المحروقات تتمركز بين 2 إلى 4%، غير أن هذا الحجم قد بلغ أكثر من 30%في تونس وفي المغرب، وأن رفع الحواجز بأكملها على المنتجات الصناعية يجعل الاقتصاد الوطني مجرد سوق، وبالتالي الانهيار التام للقطاع الإنتاجي ومنه تصبح الجزائر ليست لها القدرة على الوقوف في وجه المنافسة للأسباب التالية:

- ارتفاع التكاليف.
- قلة إذا لم نقل انعدام كلي للتكنولوجيا المتطورة خصوصا في قطاع النسيج.
- نسبة كبيرة من المواد الأولية الصناعية هي عبارة عن قطاع غيار مستورد.
- الانعدام الكلي للمراقبة في قضية التسيير على مستوى المؤسسات الإنتاجية.
- ضعف في عملية التسويق Marketing

ومن خلال دراستنا للتجارة الجزائرية الخارجية، نصل إلى نتيجة مفادها أن الفجوة بيننا وبين أعضاء المنظمة العالمية للتجارة كبيرة، حيث نسبة وارداتنا مرتفعة جدا، وهذا ما يفقد من أهمية التجارة الخارجية، أما من حيث الصادرات تعد الجزائر دولة أحادية التصدير، ورغم المحاولات التي اتخذت لتنويع الصادرات خارج المحروقات لكنها لم تنجح لحد الآن، فلو تساءلنا كيف سيكون تعاملنا مع أعضاء منظمة OMC ؟ نجد أننا نستورد كل شيء، وهذا سيكون في مصلحة الدول الأعضاء في المنظمة بدون مقابل، بمعنى لن نصدر أي شيء ماعدا المحروقات التي هي خارج اتفاقيات OMC.

الفرع 3:الآثار المتوقعة على ميزانية الدولة:

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و ما يترتب عليه من التزامات سيؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة للدولة و ذلك نتيجة إلى:[254]

- الخسائر الناتجة عن تخفيض الرسوم الجمركية و التي تقدر ب 1 مليار$ و تصل إلى 1.5 مليار$.
- الخسائر الناجمة عن إلغاء القيود الكمية على الواردات و انعكاساته المتعلقة بزيادة تدفق الواردات و خلق جو من المنافسة القوية التي لا تستطيع معظم المؤسسات الإنتاجية الصمود أمامها.

[254] خالدي خديجة:" أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري" مرجع سابق ص90

- التكاليف الناتجة عن زيادة الدعم و التحويلات الاجتماعية المتعلقة بالبطالة و زيادة معدلات الفقر.

المطلب الثاني: الانعكاسات المتوقعة على الخدمات:

أصبحت تجارة الخدمات تحتل مركزا مهما في التجارة العالمية ففي عام 2000 بلغ حجمها 1415 مليار $ أي خمس التجارة العالمية ،حيث تستحوذ الدول الصناعية على الجزء الأكبر من تجارتها،[255]

تعد هذه النسبة أبعد من الحقيقة لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار العمليات التي تجري داخل الدولة بين الشركات الأجنبية و الشركات المحلية و تستحوذ كل من الو.م.أ و الاتحاد الأوروبي و اليابان و كندا على 939 مليار$ أي ثلثي صادرات العالم منها و هي نفس الأهمية التي نجدها في الاستيراد ، وبالمقابل لا تتجاوز صادرات البلدان الإفريقية 30 مليار$ و هي تمثل 2.1% من صادرات الخدمات في العالم و تبلغ وارداتها 38 مليار$ أي 2.7% من الواردات العالمية و هي نسبة ضعيفة بالمقارنة مع الدول المتقدمة الأخرى.[256]

يعد مجال تجارة الخدمات من أهم و أحدث المجالات التي تعرضت لها جولة الأوروجواي من خلال اتفاقية التجارة في الخدمات، فأصبحت المنظمة تسعى إلى تحرير هذا النطاق من التجارة لما يلعبه في تحديد السياسات المالية الدولية ، ولكن مع وجود تفاوتات في هذا المجال أيضا بين الدول المتقدمة و النامية فإن هذه الأخيرة (و منها الجزائر) وجدت نفسها تعاني من ضعف كبير في درجات التقدم في النشاطات الخدمية الأمر الذي يجعل من التحرير المتسرع لهذا القطاع يعني تعويم أشكال من المنافسة غير المتوازنة بين الأطراف القوية بشركاتها الكبرى و بين الأطراف الضعيفة بمؤسساتها الأضعف احتكارا للقطاع الخدمي المحلي نظرا لأن هذه المنافسة ستؤدي إلى زيادة الفرص المتاحة في السوق لصالح المؤسسات القوية و بالتالي اختراق انتشاري واسع النطاق للنشاط الاقتصادي الخدمي في الدول النامية، و تجد الإشارة أن بعض الدول النامية بما فيها بعض الدول العربية مثل "السعودية،مصر،تونس، الإمارات العربية المتحدة، الأردن،المغرب" قد شهدت نموا في قطاع الخدمات، وتكوين حصيلة هامة من النقد الأجنبي، إلا أنها لا تزال تعاني من ضعف مؤسساتها العاملة في هذا المجال نظرا لعدم تمتعها بالمزايا التكنولوجيا التي تملكها الشركات الأجنبية و بالتالي فقدرتها على عرض خدماتها في الأسواق العالمية ضعيفة فما أثر ذلك على الجزائر؟

❋ آثار تحرير تجارة الخدمات على الاقتصاد الجزائري:

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني قيامها بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحرير قطاع الخدمات ، وفي ظل استمرار السياسات و الأوضاع الحالية، فإن مؤسسات الخدمات الجزائرية

---

[255] محمد قويدري:" انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية" مجلة الباحث جامعة ورقلة العدد1*2002* ص21

[256] عياش قويدر/ إبراهيمي عبد الله:" آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم" مرجع سابق ص 76

سوف تكون في وضعية غير تنافسية و بالتالي لا تستطيع الجمود و البقاء في السوق لمحدودية إمكانياتها و ضعف مستويات أدائها.

- **خدمات السياحة:** في مجال السياحة تؤدي عملية تحرير تجارة الخدمات إلى زيادة استثمارات الشركات الأجنبية في المركبات السياحية و الفنادق دون مراعاة أولويات التنمية في الدول النامية، مما يخلق فجوة بين طبقات المجتمع يصعب مع مرور الوقت سدّها،[257] أما عن الجزائر فالتوسع الانتشاري للوكالات السياحية و الشركات الدولية المرتبطة بها في ظل غياب المؤسسات الوطنية المؤهلة، و ضعف مساهمتها في هذا الميدان ستؤدي إلى إنشاء جزر نموذجية لوحدات متقدمة في أوساط الفقر و محيط الحرمان و التشريد... إلا أن للجزائر من التنوع الثقافي و البيئي و الطبيعي الذي يمكنها من استقطاب السياح و سيكون لها مستقبل إذا اعتمدت إستراتيجية طويلة المدى و أعطيت الأولوية لذلك وبالتالي تأهيل الاقتصاد الوطني و ترقيته بما في ذلك تهيئة المناخ الاقتصادي و الاجتماعي حتى تتجانس مع المتغيرات الجديدة بالإضافة إلى ضرورة ترتيب الأولويات و الحرص على المصالح الأمنية و الاقتصادية الإستراتيجية للتقليل من مخاطر الانضمام.[258]
- **الخدمات المالية:** يعد القطاع المالي و المصرفي من أكثر الأنشطة تأثرا بمظاهر العولمة و التي تمثلت أهم معالمها في موجة التطورات و التحولات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية و المصرفية الدولية و التي كان في صدارتها الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود و إزالة المعوقات التشريعية و التنظيمية بفعل التغيرات التي شهدتها الساحة العالمية خاصة بعد ميلاد المنظمة العالمية للتجارة.

يدخل الاقتصاد الجزائري اليوم و قطاعه المصرفي خصوصا في مرحلة اختبار و تحد حقيقية، ذلك أن ظاهرة تحرير الأسواق المصرفية العالمية و اشتداد حدة المنافسة أخذت مسارا يصعب في الوقت الراهن مواكبة هذه الوضعية بالإمكانيات الحالية بالرغم من الإصلاحات التي قامت بها الدولة انطلاقا من القانون رقم 86-12 المؤرخ في 1986/08/19 المتعلق بنظام البنوك و القروض و قانون 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد و القرض و القوانين الأخرى المكملة المتضمنة إنشاء سوق القيم المنقولة و كذا السماح بفتح بنوك خاصة و فروع للبنوك الأجنبية فوق التراب الوطني، إلا أن الوضعية الحالية للبنوك الجزائرية لا تسمح بالدخول في مجال المنافسة نظرا لضعف إمكانياتها التنظيمية و عدم متانة مراكزها المالية و هي أحد مطالب لجنة **بال** المعدلة في سنة 1997، و في هذا الشأن لجأت الجزائر إلى إبرام

---

257 محمد قويدري:" انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية" مرجع سابق ص22

258 عياش قويدر/ إبراهيمي عبد الله:" آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم" مرجع سابق ص 77

عقد مع الاتحاد الأوروبي لتطبيق ما يسمى بسياسة التوأمة و التي مبدأها تولي بنك أجنبي تقديم المساعدة لبنك جزائري بغرض عصرنته وفقا ما جاءت به اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية،و انطلاقا من واقع و طبيعة البنوك الجزائرية فإن اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية سيكون لها وقع سلبي أكثر منه إيجابي على المنظومة المصرفية يتمثل في:[259]

- إن البنوك الجزائرية غير مؤهلة لمواجهة المنافسة نظرا لانخفاض رؤوس أموالها و محدودية أحجامها ، وتواضع خدماتها بالمقارنة مع البنوك الأجنبية المنافسة، حيث تتخوف البنوك الجزائرية من المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية.
- إن تحرير تجارة الخدمات المصرفية بما يعنيه إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها المتطورة في السوق المحلية قد يؤدي إلى خسائر قد تنجم عن تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الاقتصادية الكلية الدولية و بالتالي على سياسات التنمية عند وجود أشكال المنافسة غير العادلة.
- يمكن لتحرير تجارة الخدمات تخفيض دعم البنوك لبعض المؤسسات و الصناعات التي تتضمنها برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها الدولة.

رغم هذه الآثار السلبية إلاّ أنه يمكن تسجيل بعض الآثار الإيجابية تتمثل في:

- إن ارتفاع حدة المنافسة في ظل سوق مصرفية مفتوحة يؤدي على تقديم أفضل الخدمات و بذلك تطوير و تنويع الأدوات المصرفية و تطوير نظم و أساليب العمل في مجال الخدمات المصرفية و المالية بما يتناسب مع التكنولوجيا السائدة و ما ينجر عن ذلك من رفع الكفاءة الجهاز المصرفي.
- الإسراع في تجسيد الإصلاحات المصرفية الواردة في قانون النقد و القرض تماشيا مع التطورات العالمية و بذلك الوصول على المستويات العالمية.

و بذلك يجب على الجهاز المصرفي تبني إستراتيجية لمواجهة عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية تعظم من الآثار الإيجابية و تقلل من الآثار السلبية على أقل درجة ممكنة و بذلك زيادة قدرته التنافسية أمام المواجهة الأجنبية.

♣ **خدمات الصحة:** لقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن هناك مجموعة من المزايا التي يمكن أن يحققها القطاع الصحي جراء تحرير التجارة في مجال الخدمات المصرفية و من أهمها:[260]

---

[259] زيدان أحمد:" الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر على المنظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي" مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سطيف العدد 3*2004* ص137-139

[260] بن بوزيان محمد/ بن خالدي نوال/ زواد نجاة: "إصلاح القطاع الصحي في ظل اتفاقية الجاتس GATS" الملتقى الوطني حول تسيير و إصلاح المستشفيات في الدول النامية" جامعة بجاية 13-14و 15 نوفمبر 2006 ص 11

- إن عملية تحرير تجارة الخدمات الصحية تجعل القطاع الصحي أكثر كفاءة و استقرار ففي ظل السوق المفتوحة تزداد حدة المنافسة و هذا ما يدفع كل المستشفيات إلى السعي لتقديم أفضل الخدمات و أجودها و بالتالي تزداد كفاءة الجهاز الصحي و استقراره.
- إن اتساع السوق نتيجة لتحريره سوف يؤدي إلى تزايد عمليات الاندماج الصحي و تعميق درجة المنافسة و هذا ما سوف ينتج عنه تخفيض تكاليف الخدمات الصحية و تحسين جودة تلك الخدمات.
- توفير المزيد من الخدمات الصحية للمرضى بحيث يصبح بمقدورهم الحصول على جميع احتياجاتهم من الخدمات فالتحرير من شأنه أن ينوع و يطور الأدوات الصحية من جهة و نظم و أساليب العمل في المجال الصحي من جهة أخرى و هذه كلها تعود بالمصلحة العامة.
- إن المنافسة تدفع المستشفيات و العيادات إلى تحسين الإدارة و الزيادة في كفاءة تقديم الخدمات الصحية و تخفيض تكاليف العلاج.
- يؤدي التحرير إلى إعادة هيكلة الجهاز الصحي و تقديم خدمات حديثة.
- نتيجة الاحتكاك بين المستشفيات الأجنبية و المحلية و يتم تبادل الخبرات و المهارات في هذا المجال و بالتالي تتطور الخدمات.

و رغم كل ذلك يمكن القول أن تحرير التجارة في الخدمات يخلق العديد من الانعكاسات السلبية على هذا القطاع أهمها:[261]

- من الممكن أن تسيطر المستشفيات الأجنبية بعد تحرير التجارة في الخدمات الصحية على السوق المحلية خاصة إذا كانت هذه الأخيرة على قدر كبير من الكفاءة تفوق تلك الخاصة بالمستشفيات المحلية.
- إن تحرير التجارة في الخدمات الصحية ينقص من قدرة المستشفيات المحلية على الاستمرار حيث أن حدة المنافسة خاصة في مجال الخدمات الصحية الحديثة يؤدي إلى خروج بعض المؤسسات الصحية من السوق.
- احتكار التعامل في الخدمات الصحية الحديثة بالمستشفيات الأجنبية خاصة إذا كانت المستشفيات المحلية لا تملك أي خبرة في المجالات الحديثة.
- ضعف إمكانية توفير الحماية للمؤسسات الصحية الوليدة في ضوء المنافسة الحادة.

[261] بن بوزيان محمد/ بن خالدي نوال/ زواد نجاة: "إصلاح القطاع الصحي في ظل اتفاقية الجاتس GATS" مرجع سابق ص 12

المطلب الثالث: الانعكاسات المتوقعة على الملكية الفكرية:

تعود جذور حماية هذه الحقوق الفكرية إلى اتفاقية باريس عام 1967 الخاصة بحقوق الملكية الصناعية، و اتفاقية BERNE لعام 1971 التي تتناول حقوق التأليف ، كما توجد مؤسسة عالمية متخصصة و هي المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية التي أنشأت عام 1967 مهمتها تطبيق هاتين الاتفاقيتين و تضم حوالي 157 دولة، وتحت ضغط الو.م.أ و الاتحاد الأوروبي و رغم معارضة غالبية الدول النامية انتقلت أحكام الاتفاقيتين مع بعض التعديلات إلى جولة الأورجواي فظهر الاتفاق متعدد الأطراف حول حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة، و الواقع أن مناقشة الملكية الفكرية في إطار GATT أو في OMC لا تعدو أن تكون محاولة من قبل الدول الصناعية من أجل حماية نتائج ابتكاراتهم و اختراعاتهم العلمية و الإنفراد باستغلالها لأطول مدة ممكنة و كذا حرمان الدول النامية من التحكم في التكنولوجيا و إضفاء المزيد من الاحتكار في المجال العلمي و المعرفي من قبل الدول المتقدمة التي طالما تذرعت بانتهاك شركات البلدان النامية لحقوق الملكية الفكرية عن طريق الاقتباس من الاختراعات و المحاكاة للعلامات.

وفي الحقيقة فإن الاتفاقية تفيد انتقال المعرفة و تطوير التقنيات الحديثة فالدول النامية تستهلك التكنولوجيا بتكاليف مرتفعة دون السماح لها بالمشاركة في إنتاجها.[262]

وقد اشتملت حقوق الملكية الفكرية في نطاق عمل المنظمة على بعض المجالات تمثلت في: **حقوق المؤلف و الحقوق المتعلقة بها، العلامات التجارية المميزة للسلع و الخدمات، المؤشرات الجغرافية ، التصميمات الصناعية المتعلقة بتصميم السلع و تحديد شكلها النهائي أو غلافها، براءات الاختراع، التصميمات التخطيطية، حماية المعلومات السرية و مكافحة الممارسات غير التنافسية في التراخيص التعاقدية.**

❋ الآثار الناجمة عن إدماج حقوق الملكية الفكرية على الاقتصاد الجزائري:

إن هذا الانضمام من شأنه حرمان الجزائر من نقل و محاكاة و تقليد المنتجات المتاحة لما تمثل من فرص سائحة على غرار التجربة الغربية في التطور و بهذا يتم التحكم في نوعين أساسيين من التكنولوجيا المؤثرة في مسار التطور الاقتصادي بدءا بتكنولوجيا العمليات الإنتاجية تم تكنولوجيا المنتجات الجديدة، فضلا عن ارتفاع التكاليف الخاصة بالتراخيص و براءات الاختراع و آثارها على التكاليف السلع المنتجة محليا و درجة المنافسة فيها، و تصبح عمليات التطور و التجديد مكلفة في المجالات الأساسية.

- **صناعة الدواء:** تعد صناعة الدواء في البلدان النامية من بينها الجزائر من التحديات الكبرى نظرا للقيود التي تفرضها الدول صاحبة الاختراع فعلى سبيل المثال إن تكاليف الوصول إلى تركيبة دوائية جديدة و فعالة و قابلة للاستخدام تصل إلى 100 مليون$ من

[262] محمد قويدري:" انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية" مرجع سابق ص22

نفقات البحث و التطوير و هي ما تفوق بكثير من الأحيان إمكانيات البلدان النامية و منها الجزائر، وهذا ما يحتم ضرورة تأهيل القطاع لمواجهة ذلك خاصة من خلال الشراكة المدروسة و الحد من التبعية المطلقة للعالم المتقدم ،البحث عن الأسواق الجديدة و الاهتمام بالسوق المحلي من خلال خطة تسويقية تضمن استهلاك الدواء الوطني و هو ما يعني العمل على إيجاد نظام جودة المنتجات الدوائية الوطنية.[263]

و بالتالي للحد من هذه الانعكاسات السلبية التي تؤثر على الاقتصاد الجزائري فإن الدولة الجزائرية سطرت بعض الإستراتيجيات على مختلف المستويات للحد من هذه السلبيات و هذا ما سنراه في المبحث الموالي.

[263] عياش قويدر/ إبراهيمي عبد الله:" آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم" مرجع سابق ص 70

المبحث الثالث: إستراتيجيات مواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يقودها إلى المزيد من تحرير اقتصادها و تخفيض الحقوق الجمركية على الواردات، و تقليص الحماية التي تتمتع بها المؤسسات الجزائرية، مما يدخل منتجاتها في منافسة شرسة مع المنتجات الأجنبية ذات الجودة العالية و السعر المنخفض و السمعة الدولية وزيادة الهيمنة الاحتكارية للشركات متعدّدة الجنسيات على الصناعات الهامة، الأمر الذي يؤدي بها إلى التحكم الاحتكاري في أسعارها، خاصة وأنّ منظمة التجارة العالمية لم تعالج بشكل دقيق الدور الخطر للشركات متعدّدة الجنسيات وتأثيرها الاحتكاري السلبي على كفاءة وحرية الأسواق، هذا ما سوف ينتج عنه ارتفاع في فاتورة السلع الصناعية والنصف المصنّعة في ظل اقتصاد وطني غير قادر على توفير بدائل لهذه الواردات، وهو ما يحتم عليها تسريع الإصلاحات و تأهيل المؤسسات الاقتصادية و تحسين محيطها الاقتصادي و الاجتماعي و إعداد الظروف المواتية لجذب الاستثمارات الأجنبية و تشجيع الشراكة[264]، حيث أن الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي يتطلب ضرورة قيام الدولة بجهود كبيرة لتكييف الاقتصاد الوطني و تأهيله وفق متطلبات الانضمام و هذا ما سنراه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: التأهيل على المستوى المحلي:

إن تأهيل الاقتصاد الجزائري على المستوى المحلي من أجل مواجهة الآثار السلبية للمنافسة الأجنبية يقتضي الاعتماد على الإمكانيات الذاتية أولا و ترقية قدرات الاقتصاد الوطني ثانيا و ذلك يتطلب مجموعة من الترتيبات حيث أن تحقيق تطلعات الجزائر في مجال زيادة و تعزيز تواجدها داخل الأسواق العالمية يتطلب تشجيع الجزائريين على إعادة تصميم المنتجات و تنميط مستلزمات الإنتاج الصناعية و رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية في مختلف القطاعات الإنتاجية و ذلك من حيث الجودة و المواصفات و الانتقال بها من الاتجاه الداخلي إلى الاتجاه الخارجي.[265]

إن ذلك الانتقال يتطلب اعتماد آلية السوق التي تعني عدم وجود إستراتيجية أخرى لحقيق النمو الاقتصادي سوى تلك المتعلقة بتحقيق الربح كآلية تنظيمية للنشاط الاقتصادي، فالسياسة الصناعية في صورتها الحديثة تستهدف تحقيق تنافسية القطاع الصناعي من خلال تفعيل الخصائص الإيجابية للمؤسسة الاقتصادية حيث أن هذه الأخيرة ستواجه دخول الواردات الأجنبية بكثافة بفعل إلغاء التقييدات الإدارية المطبقة على التجارة الخارجية و هو أمر يعقد مهمتها باعتبار أنها لن تستطيع بين عشية و ضحاها مواجهة الموقف بحلول عقلانية (الوصول إلى كفاءة أعلى و أداء متميز) دون الإضرار

---

[264] عبد الحميد زعباط :" مستقبل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة " مجلة العلوم الإنسانية جامعة بسكرة العدد6 *2004*ص28

[265] مجدي محمود شهاب:" الاقتصاد الدولي المعاصر"دار الجامعة الجديدة 2007 ص 214

بالاقتصاد الوطني: زوال العديد من المؤسسات، تسريح العمال[266]... و لذلك فإن التركيز الحالي للسياسة الاقتصادية انصب على تحقيق و تعظيم مفاهيم اقتصادية معينة مثل الكفاءة و الجودة و الإنتاجية و التصدير بغض النظر عن طبيعة الوحدات المنفذة (وطنية أم أجنبية، صغيرة أم كبيرة) و لتحقيق ذلك لابد من توفير البيئة المواتية من خلال عدة إجراءات اتخذتها الحكومة أولها استقلالية المؤسسة العمومية حيث انبثقت عنها تجزئة المؤسسات العملاقة إلى مجموعة كبيرة من المؤسسات الصغيرة و ذلك لتهيئة المناخ الاقتصادي للخوصصة إذ أن أهمية هذه الأخيرة تكمن في إمكانية إبراز أثر العوامل المحيطة بالمؤسسة في تحقيق الكفاءة الاقتصادية حيث أن هذه الأخيرة تشمل كفاءة تخصيص الموارد و كفاءة الإنتاجية و يحتاج تحقيق كل منهما إلى مجموعة من الحوافز و الضوابط، فالكفاءة الإنتاجية يحتاج تحقيقها وجود الملكية الخاصة مع صغر حجم المؤسسة أما كفاءة تخصيص الموارد فتستلزم سيادة المنافسة في السوق، و من هنا لابد من تبني إستراتيجية اقتصادية فعالة للتكييف وإعادة هيكلة الأوضاع الاقتصادية الداخلية تقوم على:

- ✓ تأهيل المؤسسة الاقتصادية من أجل اختيار نوعية الأنشطة و تطوير قدراتها التسييرية، المالية و التسويقية بالإضافة على تأهيل الجهاز المصرفي باعتباره شريان الاقتصاد في أي دولة مع توفير أنظمة مالية و تجارية مرتبطة بالاقتصاد العالمي لأنها تمثل وسائل ضرورية لإنعاش البنية الاقتصادية المعتمدة على السوق خاصة و أن ذلك سيساهم في تنمية القطاع الخاص مما يشجع على استثمار رؤوس الأموال الوطنية و جذب رؤوس الأموال الأجنبية مما يؤدي إلى توسيع سوق رأس المال،[267] و أيضا تأهيل الإعلام من أجل مواكبة التطورات على الساحة الدولية، و ذلك بتنشيط بورصة الجزائر و انتهاج سياسة إعلامية ناجحة و وضع برامج إعلامية كاملة للترويج عن مجالات و أدوات الاستثمار في الجزائر، و توفير المعلومات المالية و الإحصائية اللازمة للمستثمرين.[268]
- ✓ تعبئة الموارد و تثمين الإنجازات الاقتصادية الوطنية و الاعتماد بشكل رئيسي على الإمكانيات الذاتية فالاقتصاد الوطني يعتبر من أهم الاقتصاديات على المستوى الإفريقي و العربي لما يتوفر لديه من موارد هامة و إمكانيات معتبرة تستدعي وجود آليات جديدة لتعبئتها تتماشى و الأوضاع السائدة.[269]
- ✓ تأهيل و تدعيم القطاع الخاص من أجل رفع مساهمته في جهود التنمية و إتاحة الفرصة له للقيام بدور أكبر و ذلك بإزالة القيود البيروقراطية أمامه.

---

[266] عبد الحميد زعباط :" مستقبل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة " مرجع سابق ص 39

[267] زغيب شهرزاد/ عيساوي ليلى:" آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة" مرجع سابق ص93

[268] بن لوصيف زين الدين " تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي" مرجع سابق ص 185

[269] صالح صالحي "الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة " مرجع سابق ص 64- 65

- ✓ لابد من مضاعفة الجهود الحكومية لتشجيع المنافسة سواءا بين الشركات المحلية المؤهلة أو بينها و بين المؤسسات الأجنبية مما يؤدي إلى رفع كفاءة استخدام الموارد و بالتالي تحفيز الاقتصاد الجزائري على توسيع القاعدة الإنتاجية.[270]
- ✓ ترويج المنتوج الجزائري عن طريق استخدام أحدث التقنيات الإشهارية والتي من شأنها إيصال المنتوج الجزائري إلى المستهلك في كافة أنحاء العالم خاصة الإشهار الإلكتروني.[271]
- ✓ تفعيل دور التكوين داخل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على كل المستويات بما فيها المسؤولين الساميين في المؤسسة.[272]
- ✓ تقديم الدعم إلى بعض الصناعات ، حيث أن ترتيبات النظام الجديد للتجارة ، تسمح بتقديم أنواع عديدة من الدعم الصناعية خاصة الدعم المقدم لبرامج البحث و التطوير حيث لا تتجاوز نسبة نفقات البحث و التطوير في الجزائر إلى الناتج الوطني الإجمالي 0.3 % و هي نسبة ضعيفة جدا ، لذلك يجب تشجيع مشاريع البحث و التطوير و الابتكار ، و أن لا تبقى هذه المشاريع في أدراج المكاتب أو رفوف مكتبات الجامعات ، بل لابد أن تلقى طريقها إلى التطبيق ، و ذلك بتوطيد العلاقة بين الجامعات و مراكز البحث و المؤسسات و الإدارة الاقتصادية ، الشيء الذي يمكننا من التحكم و استعمال التكنولوجيا الحديثة .[273]
- ✓ التفكير في اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر بما تحمل من كل التقنيات المتعلقة بها، تكنولوجية قانونية ...الخ[274]
- ✓ تطوير الفروع و الأنشطة التي يتميز بها الاقتصاد الوطني بميزة طبيعية مقارنة ، أو نسبية في جميع القطاعات خاصة الصناعات التي تعتمد على الموارد البترولية أو الغازية.[275]
- ✓ يجب إعادة الاعتبار لقطاع الزراعة من خلال سياسة استثمارية جريئة ، و ذلك بإنشاء السدود الشيء الذي يساعد على تنشيط مختلف المنتجات الزراعية خاصة الحبوب و حيث أن هناك العديد من الزراعات التي يكتسب فيها الاقتصاد الجزائري ميزة نسبية تنافسية تؤهله لضمان حصته ضمن سوق الإتحاد الأوروبي كالحمضيات و التمور و الخضروات...و بذلك توسيع قاعدة الصادرات.[276]

---

270 زغيب شهرزاد/ عيساوي ليلى:" آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة" مرجع سابق ص 93
271 كمال رزيق/ مسدور فارس "انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة" مرجع سابق ص 217
272 كمال رزيق/ مسدور فارس "انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة" مرجع سابق ص 217
273 بن لوصيف زين الدين " تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي" مرجع سابق ص 186
274 كمال رزيق/ مسدور فارس "انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة" مرجع سابق ص 218
275 صالح صالحي "الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة " مرجع سابق ص65
276 بن لوصيف زين الدين " تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي" مرجع سابق ص 186

- ✓ تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لما لهذه المؤسسات من أهمية في عملية التنمية الاقتصادية و امتصاص البطالة إلى جانب قيام هذه المؤسسات بإعادة تأهيل و تنمية مواردها البشرية لمواكبة متطلبات التكنولوجيا الحديثة.[277]

المطلب الثاني :التأهيل على المستوى المغاربي:

تعتبر منطقة المغرب العربي من أهم المجالات الاقتصادية الحيوية لتأهيل الاقتصاديات المغاربية نتيجة للتقارب في المستويات الاقتصادية و لوجود فرص كثيرة للتشارك و الاندماج المؤسساتي و لتعدد مجالات التعاون و التكامل بين أطرافه وزيادة المنافع و المكاسب المتوقعة و انخفاض حجم المخاطر الخارجية المحتملة بسبب تنامي الوزن التفاوضي لهذا التجمع الاقتصادي الذي يستدعي أن تعمل جميع الدول على تجسيد فضاء اقتصادي مستقل يتعاون مع باقي التكتلات تعاونا يحقق التوازن في المصالح الاقتصادية و بالتالي الانتقال من الوضع الحالي الذي أصبحت فيه دول الاتحاد المغربي مجرد أطراف تابعة و أسواق منفعلة في ظل اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لا ترقى إلى تحقيق المصالح الاقتصادية لشعوب المنطقة، حيث أن العمل الاقتصادي المشترك لم يعد ضرورة تنموية فحسب بل أصبح ضرورة مصيرية في ظل التحولات المتسارعة التي شهدتها العلاقات الاقتصادية الدولية، و ذلك من خلال الانتقال من إطار النشاط الاقتصادي القطري المنفرد أو التعاون الثنائي إلى التعامل الاقتصادي في شكل تكتل اقتصادي، وتتوفر الاقتصاديات المغاربية على عوامل كثيرة تسهل إيجاد هذا التكتل منها أن المغرب العربي وحدة جغرافية متصلة (حوالي 6 مليون كلم^2)، ثروة بشرية (80 مليون نسمة) التقارب في المستويات الاقتصادية، الإمكانيات الضخمة التي تزخر بها المنطقة من بترول، غاز و فوسفات...

و عليه فإن بناء اتحاد مغاربي فعلي و إنشاء تكتل حقيقي يمكن من تعزيز القوة التفاوضية له حتى يكون له دور فعال و مشارك في عملية صنع القرار، وبذلك يمكن للجزائر و الدول المغاربية التخفيف من تكاليف التحولات الاقتصادية المحلية و الإقليمية و الدولية حيث أن هذا الاتحاد سيتيح فرصة أكبر للشركات المحلية من تبادل الخبرات في الإنتاج و التسويق و زيادة رأس المال التي تنتج عن عملية الاندماج كما أن هذا التكتل سيصبح شريك قوي للطرف الأجنبي يضطره لقبول المشاركة و نقل المعارف و التكنولوجيا.

إلا أن منذ إنشاء هذا الاتحاد سنة 1989 بقي ضعيفا و ما دل على ذلك نسب التبادل الضعيفة تجاريا و التي سجلتها الجزائر مع هذا الاتحاد و هذا بالرغم أن معظم بلدانه تسعى إلى إقامة تعاون اقتصادي مع الاتحاد الأوروبي ، إذ و في هذا الإطار وقعت الجزائر بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة مع هذا الاتحاد في 2001/12/19 يهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة خلال 12 سنة و حيث

---

[277] بن لوصيف زين الدين " تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي" مرجع سابق ص 218

في ظل التحولات الراهنة كان لزاما على بلدان المغرب العربي إقامة تكتل اقتصادي يبدأ بإقامة منطقة تجارة حرة خاصة وأن مقومات التبادل بين هذه البلدان متوفرة مع الاختلاف النسبي مثل الموارد البشرية (الجزائر و المغرب) ، مصادر الطاقة (الجزائر و ليبيا) ، الإنتاج الزراعي (الجزائر، تونس و المغرب) ، الثروة السمكية (موريتانيا) خاصة و أن هذا الاتحاد يضم أكثر من 75 مليون مستهلك.[278]

و لا يكفي نجاح دول المغرب العربي في التكتل من خلال الاتحاد المغرب العربي بل يجب التفكير الجدي و السريع في تنسيق الجهود مع الدول العربية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن منطقة التجارة العربية الحرة و تفعيلها على أرض الواقع و توسيع نطاق شمولها في أقرب الآجال و بالتالي يجب على الجزائر القيام بالتأهيل على المستوى الدولي للوصول إلى ذلك و هذا ما سنراه الآن.

المطلب الثالث: التأهيل على المستوى الدولي:

توجد ضرورة للاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي في إطار منظم يضمن سلامة الاقتصاد الوطني من الانعكاسات السلبية للعلاقات الاقتصادية الدولية باستعمال الأساليب الحديثة و المتطورة للحماية الذكية التي تطورت النظرة إليها باعتبارها مجرد تدابير اندفاعية للإيقاف من منافسة المنتوج الوطني باستخدام وسائل حمائية بمختلف أنواعها (سواء الأساليب الإدارية أو الجمركية) و تبني السياسات الانفتاحية التي تضمن لها التوسع في اتجاه الأسواق العالمية و ذلك من خلال التركيز على أصناف محدودة في الإنتاج الذي يتمتع بميزة نسبية أو مطلقة بالإضافة إلى الحد من انعكاسات الانفتاح على الاقتصاد المحلي بواسطة ترقية المنتجات الوطنية من حيث التقليل من التكاليف و الوصول بها إلى أعلى المستويات من حيث الجودة واحترام المقاييس الدولية، الاهتمام بالمظهر الخارجي للعبوات، رفع كفاءة التسليم في المواعيد المتفق عليها بالإضافة إلى تثمين الشراكة المتوازنة مع التكتلات الاقتصادية و المؤسسات الأجنبية بالتركيز على الشراكة الاستثمارية و التعاون الإنتاجي فيندرج اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي ضمن إعلان برشلونة لسنة 1995 والموقع عليه رسميا في أفريل 2002 و الذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي و دول البحر المتوسط والذي يسعى من الناحية النظرية إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية و الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية،[279] وقد وضع الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد أداة مالية تهدف إلى تأهيل الاقتصاديات المتوسطية غير الأوروبية و التأقلم مع التحول التدريجي لتنفيذ متطلبات الشراكة و هذه الأداة هي برامج MEDA1 وMEDA2 حيث يهتم بتهيئة اقتصاديات الدول المتوسطية المعنية في الفترة الممتدة 96-99 و كان حظ الجزائر من البرنامج 164 مليون € بالإضافة إلى30

---

[278] سليمان ناصر:" التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر" مجلة الباحث جامعة ورقلة العدد 1*2002* ص 90

[279] عبد الحميد زعباط:" الشراكة الأورو- متوسطية و أثرها على الاقتصاد الجزائري" مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد1*2004* ص 55

مليون € تم تقديمها سنة 2000 حيث مثلت نسبة 5% من المبلغ المخصص للبرنامج (3435 مليون €) وقد تم توجيه هذه الأموال إلى المجالات التالية :

- المساهمة في عملية التعديل الهيكلي التي عرفها الاقتصاد الجزائري و التي مست مجال التجارة الخارجية،السكن و الشبكة الاجتماعية ، خوصصة المؤسسات العمومية و ذلك بتقديم مساعدات مادية و تقنية و التي وصلت إلى 300 مليون € لتأهيل 300 مؤسسة صناعية.[280]
- تطوير القطاع الخاص و هذا بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعم عملية إعادة الهيكلة الصناعية و تطوير القطاع المالي و إصلاح الخدمات البريدية.
- دعم البنى التحتية و حماية البيئة

أما برنامج MEDA2 فهو يغطي الفترة 2000-2006 و يعمل على ضمان أفضل و أحسن السبل لتنفيذ اتفاقية الشراكة حيث خصص للجزائر مبلغ 90.2 مليون € و يهدف إلى:

- التحكم في النمو الاقتصادي
- تحقيق الاستقلالية في قطاع المحروقات
- معالجة البطالة و الأوضاع الاجتماعية
- العودة إلى السلم المدني و تحقيق الأمن و الاستقرار

وهكذا قد وقعت الجزائر هذا الاتفاق على أمل اللحاق بركب التقدم.

بالإضافة إلى كل ما سبق الاعتماد على أسلوب جديد من الحماية توفرها التكتلات الاقتصادية التي تمكن دول الأعضاء من الاستفادة منها لمواجهة بقية الدول و تضمن المشاركة الايجابية في العلاقات الاقتصادية الدولية بصورة تضمن إيجاد مكانة للدول النامية تحفظ لها مصالحها و تقلل بموجبها من مخاطر و سلبيات العولمة التي تكاثرت في ظلها الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على الاقتصاد العالمي مثل الفيضان الذي يجرف كل ما بحوله الأمر الذي يتطلب ضرورة قيام الدولة بدور فعال في مجال مواجهة مخاطرها عن طريق التنسيق مع باقي الدول النامية من خلال إيجاد آليات تعظم مصلحة جميع الأطراف في العلاقات الاقتصادية الدولية،[281] و بالتالي أصبحت التكتلات الاقتصادية السبيل الوحيد أمام الجزائر و كافة الدول النامية من أجل المحافظة على مصالحها و التقليل من مخاطر هذه الشركات و تكفي الإشارة إلى أن الناتج المحلي لهذه الشركات أصبح يعادل أكثر من نصف الناتج المحلي لكل دول العالم و ضعف الناتج المحلي الإجمالي لكل دول العالم الثالث. يعتبر التكامل الاقتصادي للجزائر مع البلدان العربية أحد أهم العوامل المواجهة للتحديات الناجمة عن انضمامها المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، وذلك لعدة اعتبارات أهمها الانتماء الجغرافي و

---

[280] عبد القادر سيد أحمد:" الاستثمارات الأجنبية للدول العربية المشتركة " معهد الاتحاد العربي بيروت 2003 ص 71

[281] صالح صالحي "الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة " مرجع سابق ص97

الحضاري و المصير المشترك، إضافة إلى توافر مقومات التكامل مع هذه البلدان، مع العلم أن الوطن العربي يتوفر على طاقات بشرية و مادية هائلة تعتبر مقومات حقيقية للتكامل الاقتصادي حيث يتربع على مساحة 14 مليون كلم^2 منها مليونين صالحة للزراعة و يضم أكثر من 250 مليون مستهلك و يوفر 25% من الإنتاج العالمي للنفط و يختزن على 60% من الاحتياطي العالمي له، كما ينتج 11% من الإنتاج العالمي للغاز و يمتلك 22.5% من احتياطه العالمي بالإضافة إلى المقومات التاريخية ، الثقافية و الفكرية التي تشكل مجتمعة الهوية العربية و الحس بالانتماء العربي مما يشكل أمة عربية واحدة و بالتالي فإن قيام سوق عربية مشتركة تجمع الدول العربية كلها سوف يكون من شأنه تطوير و تحقيق الازدهار الاقتصادي العربي حيث سيكون لهذه السوق دور في زيادة الإنتاج و يوفر سوقا ذات حجم كبير يعوض الدول العربية ومنها الجزائر عن الفرص الضائعة عليها في أسواق الدول الصناعية، كما أن تنفيذ السوق العربية المشتركة و كذا منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (انضمت الجزائر إليها سنة 2002) من خلال نظام جمركي موحد ينظم الإجراءات الجمركية في الدول العربية سيسمح بمعاملة السلع المنتجة في أي من الدول العربية معاملة المنتجات و لا تخضع لإجراءات جمركية عند انتقالها من دولة إلى أخرى في الدول الأعضاء.

و من المتوقع أن ينجم عن هذا التكامل إيجاد أرضية صلبة للتعاون كتلة واحدة في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى و إنهاء التنافس المضر بين هذه الدول و تحويلها إلى تنافس مربح تستفيد منه جميع الأطراف العضوة و زيادة التجارة البينية و الاستفادة من اقتصاديات الحجم و رفع الكفاءة في الإنتاج و الاستخدام الأنسب للموارد المتاحة و فتح مجال أوسع للاستثمار البيني بين الدول العربية و تحسين الوضع التفاوضي للحصول على شروط أفضل للتجارة مع الدول و المجموعات الاقتصادية الأخرى و إيجاد منافذ تسويقية أوسع للسلع و المنتجات العربية من خلال إقامة مناطق للتجارة الحرة وفي حالة تحقيق ذلك فإننا نرى أن انضمام الجزائر لهذا التكامل سوف يحقق لها مايلي:[282]

- ❋ توفر رؤوس أموال عربية خاصة مع الدول الخليجية لدعم مشاريع التنمية و الإنعاش الاقتصادي و هو النقص الذي تغطيه الجزائر عادة بالاستدانة من المؤسسات المالية الغربية.
- ❋ حرية تنقل اليد العاملة سوف يوفر للجزائر مناصب عمل خاصة في تلك البلدان العربية التي تستعين عادة بالعمالة الآسيوية و بأعداد كبيرة و هو ما قد يساهم في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر و في تخفيض نسب الهجرة إلى البلدان الغربية و ما ينتج عنها من سلبيات.

[282] سليمان ناصر:" التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر مرجع سابق ص 91

- إن انتماء البلدان العربية إلى مجموعة البلدان النامية يجعلها لا تختلف عن بعضها البعض كثيرا في مستويات التنمية و هو ما يحقق للجزائر علاقات تجارية متكافئة مع أي دولة من هذه الدول.
- إن كانت المادة 12 من اتفاقية الجات تمنح استثناء الدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها بوضع قيود كمية مناسبة على وارداتها، و حيث أن الجزائر كثيرا ما عانت من هذا العجز خاصة في السنوات الأخيرة التي مضت، وإن كانت الجزائر تعاني من تبعية غذائية كبيرة للخارج فإن مجموع هذه العوامل تسمح للجزائر بمنح أفضلية للمنتجات الغذائية العربية على حساب الدول الأوروبية أو الأمريكية إذا كان هناك فارق كبير في التكلفة.

فإن تحقق كل هذا فإن الجزائر ستكون محصنة وسوف تجني من خلال انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة بعض النقاط الايجابية يمكن ذكر أهمها:

- تحرير المبادلات التجارية ممكن أن يفتح أفاقا واسعة للصادرات الجزائرية بتسهيل دخولها إلى الأسواق الأوروبية حيث أن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سوف يخلق جوا من المنافسة يمكن اعتباره ضروريا لحياة مؤسساتنا الاقتصادية.[283]
- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يجعلها تستفيد من الترتيبات التي خرجت بها اتفاقية جولة الأوروجواي والتي تدعو إلى المعاملة المتميزة والأكثر تفضيلا للاقتصاديات النامية.[284]
- انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية،يعتبر كمنفعة يسهل الطريق أمامها لجذب الاستثمارات الأجنبية التي تسمح بتحديث الجهاز الإنتاجي و الاستغلال الأمثل الموارد التي تزخر بها الجزائر (نقل التكنولوجيا).[285]
- تحرير حركة عوامل الإنتاج مما يساهم في زيادة كفاءتها و إعادة توزيعها وفق احتياجات السوق.
- من المحتمل أن يؤدي ارتفاع الأسعار الغذائية نتيجة التحرير إلى إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي، وتحسين القدرة التنافسية مع تزايد المحفزات للاستثمار في هذا المجال نتيجة ارتفاع معدّلات الأرباح فيه، وهذا ما سوف يساعد على تحقيق التنمية الزراعيّة.[286]

---

[283] زغيب شهرزاد/ عيساوي ليلى:" آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة" مرجع سابق ص 92

[284] كمال رزيق/ مسدور فارس "انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة" مرجع سابق ص216

[285] BELGUENDOUZ HOUARI :" L'impact de l'accord de libre échange sur la dynamique du commerce extérieur: Algérie- UE" mémoire de magister sous la direction de Mr Lellou Abderrahmane université d'Oran 2005-2006 p 51

[286] صالح صالحي "الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية " مرجع سابق ص55

و بهذا تحقق البلاد ذات الهيكل الاقتصادي الحر نسبيا أفضل المكاسب من خلال انضمامها ل OMC فمثل هذه الهياكل تزيد من قدرة البلدان على التكيف بسرعة مع البيئة الجديدة أي أنه كلما زادت درجة انفتاح الدولة المنظمة كلما زادت قدرتها التصديرية و انخفضت الآثار السلبية الناتجة عن خفض التعريفة على وارداتها و الخلل التابع لذلك و التي من أهمها تقلص ميزانية الدولة نتيجة تخفيض إيرادات الجمارك، زيادة منافسة السلع المحلية ...

و حيث أن الجزائر لم تنظم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة و هذا ما أشرنا له سالفا و مقابل هذا لا يمكن لها أن تظل بعيدة عنها، فنظرا لأهمية التجارة الخارجية لأي بلد كان و نظرا للجزائر التي تعتبر دولة أحادية التصدير، ورغم المحاولات التي اتخذت لتنويع الصادرات خارج المحروقات لكنها لم تنجح لحد الآن، فإن تساءلنا كيف سيكون تعاملنا مع أعضاء منظمة OMC ؟ نجد أننا نستورد كل شيء، وهذا سيكون في مصلحة الدول الأعضاء في المنظمة بدون مقابل، حيث تلعب التجارة الخارجية دورا أساسيا في الاقتصاد الجزائري و نظرا للانعكاسات السابقة الذكر إرتأينا أن نتعمق في تحليل التجارة الخارجية الجزائرية و الذي هو لب موضوعنا و دراسة الوضعية الحالية بالتنبؤ على المدى الطويل ودراسة بعض المؤشرات الخاصة بذلك من خلال المبحث الموالي.

المبحث الرابع :النمذجة القياسية للتجارة الخارجية الجزائرية:

يتمثل اعتماد النشاط الاقتصادي المحلي على التجارة الخارجية ، الصورة المعبرة عن مختلف مظاهر الاعتماد على الخارج حيث تبرز التجارة الخارجية التدفقات من السلع و الخدمات المصدرة و المستوردة أثناء فترة زمنية معينة أو بعبارة أخرى تعكس طاقة الاقتصاد الوطني الإنتاجية الممثلة بالصادرات و ترجمة لمدى عجز القاعدة الإنتاجية الوطنية عن الوفاء بحاجات السكان و متطلبات التنمية ممثلة في الواردات.

هناك وسائل عديدة تقاس بها الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الاقتصاد القومي نقتصر في دراستنا لمدى اعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على التجارة الخارجية على استخدام بعض المؤشرات بداية بمؤشر الانفتاح الاقتصادي الذي يقاس بنسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي و نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي و كذا نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي و أخيرا التنبؤ بالمدى الطويل.

الغرض من هذا التحليل قياس مدى علاقة النشاط الاقتصادي الوطني بالعالم الخارجي و مدى تأثره بالاضطرابات و الأزمات الخارجية في ظل الإنفتاح على السوق الخارجي و في طريق الانضمام إلى OMC.

المطلب الأول: مؤشرات علاقة الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الدولي:

جرت العادة على قياس درجة الانفتاح الاقتصادي بنصيب التجارة الخارجية من الناتج المحلي الاجمالي و عليه فإن الاقتصاد يكون مفتوحا إذا كانت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة و يكون أقل انفتاحا إذا كانت هذه النسبة منخفضة.

نجد أن الاقتصاد الجزائري يعتبر منفتحا مقارنة مع معدلات انفتاح بعض الدول النامية حيث يقول بعض الاقتصاديين في هذا المجال أن أي دولة تصل فيها نسبة وارداتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 20% تعتبر دولة منفتحة اقتصاديا كذلك إذا وصلت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 40% فإن الدولة تعتبر منفتحة و حسب معطيات الجدول (3-4) نجد:

الجدول(3-4): تجارة الجزائر الخارجية 1970-2005

الوحدة: مليار دينار

السنة	الصادرات 1	الواردات 2	التجارة الخارجية 3	الناتج الداخلي الخام 4	الصادرات /الإنتاج % 4/1	الواردات /الإنتاج % 4/2	التجارة الخارجية4/3 %
1970	4980	6205	11185	22905	21.74	27.09	48.83
1971	4208	6028	10236	23520	17.89	25.62	43.51
1972	5854	6694	12548	27430	21.34	24.40	45.74
1973	7479	8859	16338	32100	23.29	27.60	50.88
1974	19594	16821	36415	55561	35.26	30.27	65.53
1975	18563	23755	42318	61574	30.14	38.58	68.72
1976	21897	22226	44123	74075	29.56	30	59.56
1977	24650	29534	54184	87241	28.25	33.85	62.10
1978	25088	34439	59527	104832	23.93	32.85	56.78
1979	36802	32378	69180	128223	28.70	25.25	53.95
1980	52648	40519	93167	162507	32.39	24.93	57.32
1981	62837	48780	111617	191469	32.81	25.47	58.28
1982	60478	49384	109862	207552	29.14	23.79	52.93
1983	60722	49782	110504	233752	26	21.29	47.29
1984	63758	51257	114985	263856	24.16	19.42	43.58
1985	64564	49491	114055	291597	22.14	16.97	39.11
1986	36828	43393	80221	296551	12.41	14.63	27.04
1987	41736	34153	75889	312706	13.35	10.92	24.27

25.25	12.48	13.06	347717	88848	43427	45421	1988
33.65	16.60	17.04	422044	142009	70072	71937	1989
36.32	15.69	20.63	554388	201410	87018	114392	1990
43.24	16.15	27.09	862133	372830	139241	233589	1991
31.40	17.54	13.86	1074700	337557	188547	149010	1992
37.36	17.23	20.13	1189720	444587	205035	239552	1993
43.01	22.08	20.93	1487400	639817	328498	311319	1994
48.38	24	24.38	2004990	970318	481394	488924	1995
47.52	19.36	28.16	2570030	1221449	497668	723781	1996
46.87	18.03	28.84	2780170	1303147	501361	801786	1997
40.68	19.50	21.18	2830490	1151812	552146	599666	1998
44.58	18.83	25.75	3238200	1443788	609950	833838	1999
56.93	16.73	40.20	412351	856013	690208	165805	2000
52.73	18.02	34.70	425705	915252	767517	147735	2001
54	21	33	454187	1103531	953737	149794	2002
52.22	18.19	34.03	526692	1137451	958181	179270	2003
58.17	21.36	36.81	612745	356506	130927	225579	2004
62.95	19.58	43.37	749863	472120	146846	325274	2005

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من إحصائيات FMI و مديرية الجمارك الجزائرية

الفرع 1: مؤشر التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

إن هذا المؤشر يدل على درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي و هو يعبر عن الأهمية التي تحتلها التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي الوطني عن طريق إبراز مدى إسهام المبادلات الخارجية في الإنتاج المحلي الإجمالي، و يتم حسابه بالعلاقة التالية:

$$D=\frac{X_t+M_t}{Y_t}$$

حيث X_t: قيمة الصادرات في السنة t

M_t: قيمة الواردات في السنة t

Y_t: الناتج المحلي الإجمالي في السنة t

يترجم ارتفاع درجة الانفتاح على التجارة الخارجية الدور الكبير الذي تلعبه المبادلات الخارجية في النشاط الاقتصادي الوطني.

من خلال الجدول (3-4) نجد أن متوسط درجة الانفتاح على طول فترة الدراسة قد بلغ 48% الأمر الذي يعني أن الجزائر بلد منفتح تجاريا و أن المبادلات الخارجية من السلع و الخدمات قد ساهمت أثناء هذه الفترة بما يفوق هذه النسبة في النشاط الاقتصادي الوطني بمعنى آخر أن أزيد من 45% من النشاط الاقتصادي الوطني خلال هذه الفترة يتعلق بالتجارة الخارجية و بالتالي فإن الاضطرابات الخارجية سواءا تعلق بالطلب الأجنبي على السلع و الخدمات المحلية أو ما تعلق بالعرض الأجنبي للسلع المستوردة تؤدي إلى إحداث اضطرابات تمس جزءا مهما من النشاط الاقتصادي الوطني يتجاوز تأثيرها الميدان الاقتصادي إلى الميادين الاجتماعية و السياسية.

الفرع2: مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تعبر هذه النسبة عن مدى إسهام الواردات في تلبية الطلب الكلي أي أنها تعكس مدى الاعتماد على الخارج في تلبية الطلب المحلي بمعنى أن هذا المؤشر يعكس حجم النشاط الاقتصادي الدولي الموجه إلى السوق الوطنية حيث أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في تغير و تذبذب مستمرين من سنة إلى أخرى، فبعد ما كانت 10.92 % سنة 1987 وهي أقل نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة ارتفعت إلى 16,60 % سنة 1989 لتسجل انخفاض سنة 1990 حيث مثلت النسبة خلال هذه السنة 15.70% لتعود إلى الارتفاع سنة1991 ب 16.15% ثم 24% سنة 1995 لتسجل أدنى نسبة لها سنة 2000 ب 16.73% ثم عادت إلى الارتفاع إلى أن بلغت 21.36% سنة 2004 ، هكذا يتبين لنا أن النشاط الاقتصادي الأجنبي المتمثل في الواردات له دور كبير في تلبية الاحتياجات الوطنية من خلال توجهها مباشرة إلى السوق المحلية حيث بلغت نسبة الواردات في المتوسط خلال فترة الدراسة 22% وهذا ما يعني أن حوالي ربع الطلب الكلي على السلع و الخدمات تم تلبيته باللجوء إلى الاستيراد.

الفرع3: مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تعبر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي عن مساهمة الصادرات من السلع و الخدمات في حجم النشاط الاقتصادي الوطني أي تبرز أهمية دور السلع و الخدمات المصدرة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي المحلي، فكلما كانت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي كبيرة كلما كانت درجة اعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على الخارج عالية .

يتضح من خلال الجدول أن الصادرات تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي الوطني إذ بلغ متوسط اسهامها في الناتج المحلي الإجمالي 26% مما يعني حوالي 26% من الناتج الداخلي الخام مصدره الانفاق الأجنبي على السلع و الخدمات المحلية و عليه فاضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية تنعكس على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني فتنتعش بزيادته و تنكمش بتراجعه.

و لقد تطورت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العشرية الأولى 1970-1980 قاربت قيمة الصادرات ثلث الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نسبة إسهامها 27 % ثم تراجعت في العشرية الثانية 81-1990 حيث بلغت في المتوسط 19.22% و ذلك بسبب انخفاض أسعار البترول حيث انخفضت أسعار الصادرات سنة 1986 إلى حوالي النصف كما ارتفعت خلال الفترة الموالية 91-2001 لتصل بسبب تحسن إيرادات الصادرات إلى حوالي 29% ثم بعد ذلك إلى حوالي37% خلال الفترة الأخيرة الممتدة بين 2002 إلى 2005 ،إن تباين هذه النسب بارتفاعها و انخفاضها معتدلا و متقاربا نوعا ما يدل على الارتباط المباشر مع التطور الذي يشهده قطاع المحروقات بارتفاع أسعاره من جهة و الزيادة الضعيفة في كمية الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى.

نتوصل من خلال هذا التحليل البسيط للنسب إلى أن النشاط الاقتصادي الأساسي الجزائري الموجه إلى السوق الخارجية يتمثل في قطاع المحروقات، الذي يعتبر المصدر الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما سنحاول إبرازه في المطلب الثاني من خلال دراسة قياسية باستعمال التكامل المتزامن.

المطلب 2: دراسة العلاقة في المدى الطويل

نتيجة للتحليل السابق سوف نلجأ إلى القيام بدراسة قياسية لتأثر الناتج المحلي الإجمالي بالصادرات على المدى الطويل باستعمال الطريقة التكامل المتزامن (Cointegration).

المعطيات المستعملة مأخوذة من الصندوق النقد الدولي و مديرية الجمارك هي بيانات سنوية من سنة 1963 إلى غاية 2005 المتغيرات المدروسة هي الناتج المحلي الإجمالي ، صادرات المحروقات، صادرات خارج المحروقات و مؤشر أسعار الاستهلاك

الفرع1: أساسيات التكامل المتزامن :

غالبا ما تشير النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو عدة متغيرات، فحتى لو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيم توازنها في المدى القريب فانه توجد قوى تعيدها إلى التوازن و تضمن بذلك تحقيق العلاقة في المدى الطويل[287] و يوجد عدة أمثلة تدل على ذلك :العلاقة بين الدخل و الاستهلاك ، العلاقة بين الأسعار و الأجور، العلاقة بين معدل الصرف و الصادرات ... الخ.

إن توضيح العلاقة في المدى الطويل يضعنا أمام مشكلة تتمثل في أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة و في حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية يكون غالبا انحدارا زائفا (Régression fallacieuse) و هذا ما بينه كل من Granger C.W.J و Newbold.P (1974) و المقصود بالإنحدار الزائف هو أن لا تكون العلاقة المقدرة بين متغيرين معبرة عن علاقة حقيقية و إنما معبرة عن علاقة زائفة بين اتجاهين و يحدث هذا حتى ولو كان معامل التحديد مرتفعا و معملات النموذج تختلف عموما عن الصفر و يرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالبا ما يوجد بها معامل الاتجاه الذي يعكس ظروفا معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في الاتجاه المعاكس ، في هذه الحالة فإن البحث عن العلاقة في المدى الطويل لا تخلو من مخاطر الحصول على نتائج مظللة ،و حتى باستعمال طريقة المفاضلة التي تسمح بإعادة الاستقرار لهذه السلاسل الزمنية فإننا نفقد كل المعلومات المرتبطة بسلوك هذه المتغيرات في المدى الطويل .

في ضوء ما تم ذكره هل يمكن توضيح العلاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو أكثر في الحالة التي تكون فيها المتغيرات غير مستقرة ومتكاملة من الدرجة N ؟ .

قام Granger سنة 1983 بإدخال مفهوم **التكامل المتزامن**[288] و إنشاء قاعدة موحدة لتحليل نموذج تصحيح الأخطاء للسلاسل الزمنية التي تتبع فيها المتغيرات توجها مشتركا ، و قد اثبت كل من Granger et Engle سنة 1985 أن السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الأخطاء و في نفس الوقت فإن هذه النماذج تنتج سلاسل زمنية تربط بينها علاقة تكامل مشترك ، و في سنة 1986 وسع Granger بحثه بتقديم طريقة لتقدير و اختبار المتغيرات التي تربط بينها علاقة تكامل مشترك .[289]

إن توضيح العلاقة في المدى الطويل بين متغيرات متكاملة من الدرجة N غير ممكنة إلا إذا كانت تربط بينها علاقة تكامل متزامنة ، و تم استعمال مفهوم التكامل المتزامن من طرف Weiss et

---

[287] REGIS BOURBONNAIS: " économétrie manuelle et exercices corrigées " 4éme édition Dunod Paris 2002 p232

[288] Sur le site : http://tecfa.unige.ch/staf/staf-d/merino/staf18/cours/cointegration.html

[289] جديدن لحسن:" تسيير خطر سعر الصرف- دراسة حالة الجزائر- باستعمال اختبار التكامل المتزامن" مذكرة ماجستير 2003-2004 تحت إشراف د. بن حبيب عبد الرزاق ص 128

Granger 1983 و طور من طـرف Hendry 1986 ، Granger et Engle 1987 ، Stock و Watson 1988، Hakkioو Rush 1989 ، Baillieو Bollerslev 1989 ، Jung وWieland 1990.[290]

إن الأدبيات التي لها علاقة بالتكامل المتزامن هي تلك التـي تتعلـق بـالخواص الإحـصائية ، و اختبارات بيانات السلاسل الزمنية ذات الجذور الوحدية ، تضم هذه الأدبيات كل مـن: Fuller 1976 ، Dickey et Fuller[291] 1979 ، Savin و Evan 1981 ، Nelson و Plosser 1982 ، Bhargava 1983 ، Phillips و Peron 1988 .

الفرع2: مراحل التكامل المتزامن:

يمر اختبار التكامل المتزامن بمرحلتين أساسيتين في المرحلة الأولى يتم إختبار درجة تكامل المتغيرات و في المرحلة الثانية يتم تقدير العلاقة في المدى الطويل.

❋ المرحلة الأولى : اختبار درجة تكامل المتغيرات:

أحد الشروط الأساسية للتكامل المتزامن هو أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة و نستعمل في هذه المرحلة اختبار ADF(Dickey Fuller Augmente) للجذور الوحدية (Unit Root)، لاختبار ما إذا كانت السلاسل الومنية مستقرة أم لا من أجل اختبار ADF نستعمل طريقة المربعات الصغرى لتقدير النماذج التالية:[292]

A- بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي(GDP):

$$\Delta GDP = p\,GDP_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi j\ \Delta GDP_{t-j+1} + \xi_t \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$\Delta GDP = p\,GDP_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi j\ \Delta GDP_{t-j+1} + C + \xi_t \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

$$\Delta GDP = p\,GDP_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi j\ \Delta GDP_{t-j+1} + C + b_t + \xi_t \ldots..(3)$$

B- بالنسبة لصادرات المحروقات (PE):

$$\Delta PE = p\,PE_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi j\ \Delta PE_{t-j+1} + \xi_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$\Delta PE = p\,PE_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi j\ \Delta PE_{t-j+1} + C + \xi_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

$$\Delta PE = p\,PE_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi j\ \Delta PE_{t-j+1} + C + b_t + \xi_t \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

C- بالنسبة للصادرات السلعية (EGS):

$$\Delta EGS = p\,EGS_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi j\ \Delta EGS_{t-j+1} + \xi_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$\Delta EGS = p\,EGS_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi j\ \Delta EGS_{t-j+1} + C + \xi_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

[290] Sur le site : http://tecfa.unige.ch/staf/staf-d/merino/staf18/theorie/cointegration.html

[291] DICKEY.D, FULLER.W.A :"Distribution of the estimators for autoregressive time series with A unit root " journal of American statistical association 1979 p 427-431.

[292] REGIS BOURBONNAIS: " économétrie manuelle et exercices corrigées "op.cit p 234

$$\Delta EGS = p\,EGS_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi j\ \Delta EGS_{t-j+1} + C + b_t + \xi_t \ldots\ldots (3)$$

D- بالنسبة لمؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) :

$$\Delta CPI = p\,CPI_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi j\ \Delta IPC_{t-j+1} + \xi_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$\Delta CPI = p\,CPI_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi j\ \Delta IPC_{t-j+1} + C + \xi_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

$$\Delta CPI = p\,CPI_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi j\ \Delta IPC_{t-j+1} + C + b_t + \xi_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث: ΔGDP : التفاضل الأول للناتج المحلي الإجمالي

ΔPE : التفاضل الأول لصادرات المحروقات

ΔEGS : التفاضل الأول للكتلة النقدية

ΔCPI : التفاضل الأول لمؤشر أسعار الاستهلاك

P: عدد التأخرات و قد تم تحديده في هذه الدراسة باستعمال معامل AIC modified

(1): نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى

(2): نموذج الانحدار الذاتي بوجود ثابت

(3): نموذج الانحدار الذاتي مع وجود اتجاه عام

اختبار ADF يقوم على الفرضيتين التاليتين:[293]

الفرضية العدمية: $H_0 : \phi_j = 1$

الفرضية البديلة: $H_1 : |\phi_j| < 1$

قبول الفرضية العدمية H_0 يعني وجود جذور وحدية و عدم استقرار السلاسل الزمنية، و باستبدال طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير ϕ_j في النماذج الثلاثة السابقة نحصل على $t\varphi j$ أكبر من إحصائية Student الجدولية، فإننا نقبل الفرضية العدمية أي عدم استقرار السلسلة الزمنية.[294]

نقوم بتطبيق هذا الاختبار باستعمال (Eviews 5.1) و هو برنامج يقوم بالاختبار مباشرة.

تم استعمال معامل modified AIC و كذا استعمال النموذج الأول لإيجاد عدد التأخرات في السلاسل الزمنية ، بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (GDP) عدد التأخرات هو P=0 ولصادرات المحروقات عدد التأخرات هو P=2 ، وبالنسبة الصادرات السلعية وكذا مؤشر أسعار الاستهلاك فإن عدد التأخرات هو P=0.

---

[293] R.I.D. HARRIS : "Using cointegration analysis in econometric modelling" 1st published Prentice Hall England 1995 p 28

[294] D. KWIATHOWSKI ET AL : "Testing the null hypothesis of trend stationnarity against the alternative of a unit root " journal of econometrics 54 North Holland 1992 p 160

اختبار ADF المبين في الجدول (3-5) يوضح أن قيمة $t\phi_j$ لكل المتغيرات أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 1 % ،5 % ،10 % وبالتالي نقبل الفرضية العدمية أي وجود جذور وحدية وعدم استقرار السلاسل الزمنية.

الجدول (3-5) : اختبار ADF للمتغيرات

المتغيرات	TφJ(ADF)	1%	5%	10%
GDP	-1.971064	-2.621185	-1.978886	-1.611711
PE	-1.934942	-2.624057	-1.949319	-1.611711
EGS	1.519755	-2.621185	-1.978886	-1.611932
CPI	-1.213409	-2.621185	-1.978886	-1.611711

بعد أن وجدنا أن السلاسل الزمنية غير مستقرة ننتقل إلى اختبار استقرار التفاضلات الأولى للمتغيرات.

الجدول (3-6) : اختبار ADF للتفاضلات الأولى للمتغيرات

المتغيرات	TφJ (ADF)	1%	5%	10%
GDP	-6.694328	-2.622585	-1.949097	-1.611824
PE	-12.73555	-2.622585	-1.949097	-1.611824
EGS	-0.772061	-2.627238	-1.949856	-1.611469
CPI	-5.399582	-2.622585	-1.949097	-1.611824

بإتباع نفس الطريقة وجدنا أن عدد التأخرات للتفاضل الأول لكل من الناتج المحلي الإجمالي صادرات المحروقات ، و كذا مؤشر أسعار الاستهلاك هو P=0 ،أما الصادرات السلعية فعدد تأخراتها هو P= 3 اختبار ADF المبين في الجدول (3-6) يبين أن قيمة $t\phi_j$ للتفاضلات الأولى لكل من الناتج المحلي الإجمالي و صادرات المحروقات و كذا مؤشر أسعار الاستهلاك أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 1 % ، 5 % ، 10 % و بالتالي نرفض الفرضية العدمية أي أن التفاضلات الأولى للمتغيرات الثلاث هي عبارة عن سلاسل زمنية مستقرة من الدرجة الأولى I(1).

و منه فإن كلا من الناتج المحلي الإجمالي و صادرات المحروقات و مؤشر أسعار الاستهلاك متكاملة من نفس الدرجة فيمكن إجراء المرحلة الثانية من التكامل المتزامن.

❋ المرحلة الثانية: إيجاد عدد العلاقات

في هذه المرحلة من اختبار التكامل المتزامن يتم إيجاد عدد العلاقات الموجودة بين المتغيرات وذلك بحساب رتبة المصفوفة حسب اختبار Johansen ، فبعد التحقق من الشرط الأول نقوم بتقدير علاقات المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية .

قام Johansen سنة 1988 باقتراح اختبار معمق لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة معتمدا على الأشعة propres المرتبطة بالقيم propres الأكبر للمصفوفة π ، ويقوم هذا الاختبار على حساب عدد أشعة التكامل المتزامن و المسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن و يعتمد على تقدير النموذج التالي : [295]

$$\Delta Y_t=A_0+A_1\Delta Y_{t-1}+A_2\Delta Y_{t-2}+\ldots+A_{p-1}\Delta Y_{t-p+1}+\pi Y_{t-1}+\varepsilon_t$$

حيث أن المصفوفة π تكتب على الشكل التالي: $\pi=\sum_{i=1}^{p} A_i - I$

P : عدد التأخرات في النموذج

من أجل P=1 يصبح النموذج كالتالي :

$$\Delta Y_t=A_0+A_1\Delta Y_{t-1}+\varepsilon_t$$

إذا كانت كل عناصر المصفوفة π معدومة فإن رتبة المصفوفة $r=0$ فلا يوجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات و لا يمكن تشكيل نموذج تصحيح الأخطاء ، و إذا كان $r=k$ فهذا يدل على أن كل المتغيرات مستقرة و لا يمكن استعمال طريقة التكامل المتزامن في هذه الحالة ، أما إذا كانت رتبة المصفوفة $(k-1>r>1)$ فإنه يوجد r علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات و يمكن تمثيل نموذج تصحيح الأخطاء ECM .

حيث r= $R_g(\pi_p)$ رتبة المصفوفة π و التي تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن

رتبة المصفوفة π تحدد عدد علاقات التكامل المتزامن بين المتغيرات و يتم إحصائيا حساب قيمة :

$$\lambda_{trace}=n\sum_{I=1}^{K} L_n(1-\lambda_I)$$

n: عدد الملاحظات

k :عدد المتغيرات

λ_i هذه القيم propres للمصفوفة π

هذه الإحصائية تتبع توزيع احتمالي χ، واختبار Johansen يعتمد على اختبار الفرضية التالية :

- رتبة المصفوفة تساوي الصفر H_0 : $r=0$ مقابل H_1 : $r>0$ ، في حالة رفض الفرضية العدمية H_0 أي أن λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة نمر إلى الاختبار الذي يليه .
- رتبة المصفوفة تساوي الواحد H_0 : $r=1$ مقابل H_1 : $r>1$ ، في حالة رفض الفرضية العدمية H_0 أي أن λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة نمر إلى الاختبار الذي يليه .
- رتبة المصفوفة تساوي $k-1$ H_0 : $r=k-1$ مقابل H_1 : $r=k$ ، في حالة رفض الفرضية العدمية H_0 هذا يعني أن رتبة المصفوفة تساوي k وبالتالي عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين

[295] REGIS BOURBONNAIS: " économétrie manuelle et exercices "op.cit p 291

المتغيرات لأن كل المتغيرات مستقرة ،و في حالة قبول الفرضية H_0 أي أن رتبة المصفوفة تساوي $k-1$ فهذا يدل على وجود $k-1$ علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات .

باستعمال نفس البرنامج اختبار Johansen المبين في الجدول (3-7) يبين أنه عند اختبار $r=0$ نجد أن λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5 % و بالتالي نرفض الفرضية العدمية أي رتبة المصفوفة لا تساوي الصفر،

عند اختبار $r=1$ نجد أن λ_{trace} أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 5% و بالتالي نقبل الفرضية العدمية،أي وجود علاقة تكامل متزامن واحدة بين المتغيرات المدروسة.

الجدول(3-7): اختبار Johansen

رتبة المصفوفة	λ_{TRACE}	%5
r = 0	37.02782	35.19275
r = 1	18.92335	20.26184

❋ البحث عن علاقات التكامل المتزامن:

من خلال الدراسة لدينا 3 متغيرات و بالتالي لدينا 3 علاقات (PE,GDP) ، (CPI ,GDP) (CPI ,PE):

الجدول(3-8): البحث عن العلاقة

المتغيرات	رتبة المصفوفة	λ_{TRACE}	%5	النتيجة
PE،GDP	r=0 r=1	25.07337 3.609555	18.17 3.74	وجود علاقة تكامل متزامن
CPI،GDP	r=0 r=1	19.17934 5.868805	18.39771 3.841466	عدم وجود علاقة تكامل متزامن
PE،CPI	r=0 r=1	17.17591 4.677135	18.39771 3.841466	عدم وجود علاقة تكامل متزامن

من الجدول (3-8) نستنتج أن هناك علاقة تكامل متزامن بين الناتج المحلي الإجمالي وصادرات المحروقات ،إن معرفة نوع العلاقة بين المتغيرين تتطلب القيام باختبار العلاقات السببية لمعرفة اتجاهها .

الفرع 3:اختبار اتجاهات العلاقات السببية :

يتم اختبار اتجاه العلاقات السببية بين المتغيرات باستعمال طريقة Granger و من شروط استعمال اختبار العلاقات السببية أن تكون المتغيرات المستعملة مستقرة.

اختبار Granger يعتمد على المعادلات التالية للمتغيرين x,y

$$y_t = \sum_{i=1}^{n} a_i^* x_{t-i} + \xi_t \quad \ldots\ldots(1)$$

$$x_t = \sum_{i=1}^{n} b_i^* Y_{t-i} + \xi_t \quad \ldots\ldots(2)$$

$$y_t = \sum_{i=1}^{n} c_i^* Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} d_i^* x_{t-i} + \xi_t \quad \ldots\ldots(3)$$

$$x_t = \sum_{i=1}^{n} e_i^* x_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} h_i^* y_{t-i} + \xi_t \quad \ldots\ldots(4)$$

حيث: x,y:المتغيرات المدروسة

P: عدد التأخرات.

المعادلة (1) هي معادلة مختزلة للمعادلة(3)

المعادلة (2) هي معادلة مختزلة للمعادلة(4).

لاختبار العلاقات السببية نستعمل الفرضيتين التاليتين :

$$H_0 : d_i^* = 0$$

$$H_0 : h_i^* = 0$$

في حالة قبول كل من الفرضيتين فإن المتغيرين مستقلين، أما إذا تم رفضهما معا ، فهناك علاقـات سببية في الاتجاهين، و لاختبار هاتين الفرضيتين نقوم بحساب F

$$F = [(RSSR - RSSU)/d]/[RSSU/(N-K)]$$

$RSSR$: مجموع بواقي المربعات في المعادلات المختزلة

$RSSU$: مجموع بواقي المربعات في المعادلات غير المختزلة

d: الفرق بين معاملات المعادلة المختزلة و المعادلة غير المختزلة

N: عدد المشاهدات.

إذا كانت F أكبر من إحصائية Fisher الجدولية نرفض الفرضية العدمية أي وجود علاقات سببية، أما إذا كانت F أصغر من إحصائية Fisher الجدولية نقبل الفرضية العدمية أي عدم وجود علاقات سببية.

بعد أن اكتشفنا وجود علاقة في المدى الطويل سنقوم الآن بتحديد نوع التأثير في المدى القصير من خلال اختبار اتجاه العلاقة السببية.

و باستعمال دائما برنامج (Eviews 5.1) تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (3-9) : اختبار Granger

الفرضيات	F-STATISTIQUE	الاحتمال
الفرضية1: GDP لا تؤثر في PE	1.23741	0.32707
الفرضية2: PE لا تؤثر في GDP	6.01180	0.00062

إن اختبار Granger المبين في الجدول (3-9) يبين أن القيمة الإحصائية F- statistique في الفرضية **1** أصغر من F الجدولية عند مستوى 5% بمعنى آخر إن الاحتمال أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل الفرضية العدمية و منه الناتج المحلي الإجمالي لا يؤثر على صادرات المحروقات أما القيمة الإحصائية F- statistique في الفرضية **2** أكبر من F الجدولية عند مستوى 5% أي أن الاحتمال أصغر من 0.05 و بالتالي نرفض الفرضية العدمية و منه صادرات المحروقات تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي.

ومنه نستنتج أن العلاقة السببية بين المتغيرين تتجه من صادرات المحروقات إلى الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن اختبرنا وجود علاقة في المدى الطويل نقوم بتقديرها على أساس النموذج:

$$GDP_t = \hat{a} * PE_t + \hat{b} + e_t$$

باستعمال نفس البرنامج دائما وجدنا أن:

$$GDP_t = 0.498001 * PE + 3214.789 + e_t$$

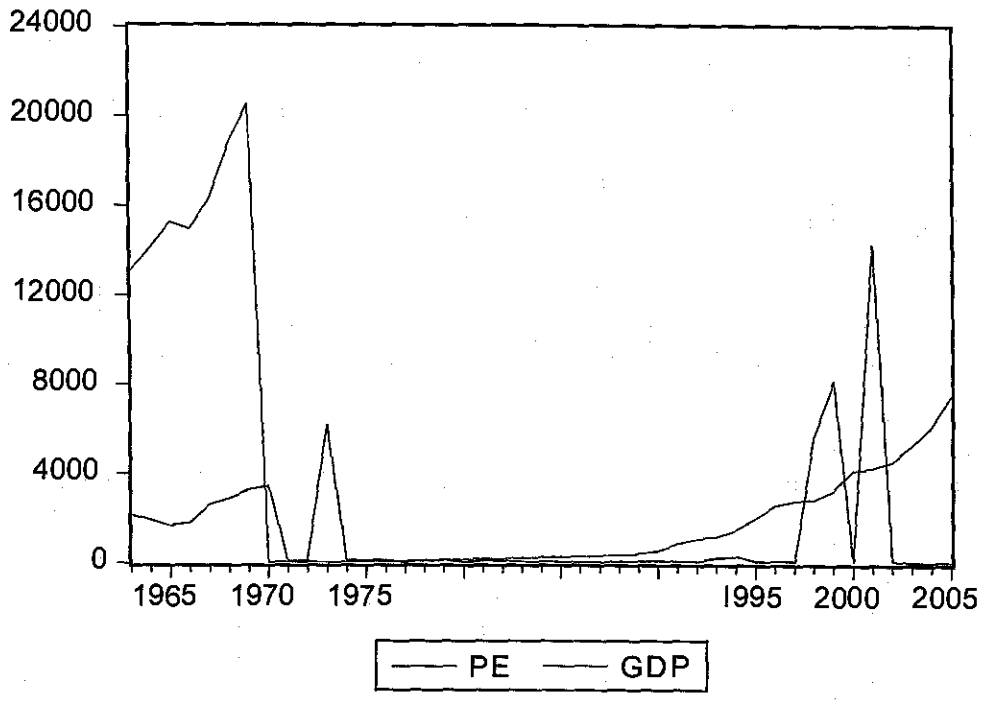

المنحنى(3-1): تطور كل صادرات المحروقات و الناتج المحلي الاجمالي قبل نزع الارتباط الذاتي

مع e_t تمثل الأخطاء العشوائية أي الفرق بين القيم الحقيقية و القيم المقدرة ل GDP ومنه:

$$e_t = GDP - \hat{a} * PE - \hat{b}$$

مع العلم يجب أن تكون الأخطاء العشوائية e_t مستقرة من درجة أقل من درجة استقرار المتغيرين المدروسين و أن يكون غير مرتبط ذاتيا و هذا من شروط التكامل المتزامن كذلك.

و بإتباع نفس الطريقة السابقة (اختبار ADF) :

الجدول (3-10) : اختبار ADF ل e_t

الأخطاء العشوائية	TφJ (ADF)	5%	10%
e_t	-2.255151	-1.949097	-1.611824

من الجدول أعلاه يبين أن e_t مستقرة عند المستوى 1% و 5% وهي أقل من درجة استقرار المتغيرين.

لاختبار الفرضية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية للسلسلة الزمنية المدروسة نستعمل اختبار ديربن واتسن و ذلك كما يلي:

$$H_0 : p = 0$$

$$H_1 : p = 1$$

حيث أن p هي قيمة الارتباط الذاتي مع العلم أن معامل ديربن واتسن يقدر بموجب الصيغة التالية:[296]

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^{n} (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^{n} e_t^2}$$

و عندما يؤول حجم العينة إلى مالانهاية، يمكن القول:

$$\sum_{t=2}^{n} e_t^2 \approx \sum_{t=1}^{n} e_t^2 \approx \sum_{t=2}^{n} e_{t-1}^2$$

و كذلك:

$$\sum_{t=2}^{n} e_t e_{t-1} \approx \sum_{t=1}^{n} e_t e_{t-1}$$

[296] Sur le site : http://shazam.econ.ubc.ca/intro/ The Distribution of the Durbin-Watson Test Statistic.htm

و عليه يمكن تعديل صيغة ديربن واتسن أعلاه كمايلي:

$$DW = 1 - \frac{2Cov(e_t e_{t-1})}{Var(e_t)} + 1$$

$$DW = 2 - 2\hat{p} = 2(1 - \hat{p})$$

مع العلم أن: $\hat{p} = \frac{\sum e_t e_{t-1}}{\sum e_{t-1}^2}$

و بما أن: $-1 \leq \hat{p} \leq 1$ فإن قيمة DW تنحصر بين الصفر و الأربعة و كلما اقتربت قيمة DW من الصفر كلما دل ذلك على وجود ارتباط ذاتي موجب، في حين كلما اقتربت هذه القيمة من الأربعة دل ذلك على وجود ارتباط ذاتي سالب و القيمة الوسطى تعني انعدام الارتباط الذاتي كليا.

و لأجل ذلك يستوجب إيجاد القيمة العليا d_2 و القيمة الدنيا d_1 لمعامل DW باستعمال الجدول المخصص لذلك، و عليه فإن قبول فرضية العدم أو رفضها يتم على أساس التوزيع التالي:

الجدول(3-11): توزيع ديربن واتسن

الحالة	الإستنتاج
$4 - d_1 < DW < 4$	نرفض H_0 وجود ارتباط ذاتي سالب
$4 - d_2 < DW < 4 - d_1$	لا يمكن الجزم بشيء => الإختبار فاشل
$d_2 < DW < 4 - d_2$	نقبل H_0 انعدام وجود ارتباط ذاتي
$d_1 < DW < d_2$	لا يمكن الجزم بشيء => الإختبار فاشل
$0 < DW < d_1$	نرفض H_0 وجود ارتباط ذاتي موجب

و بتطبيق هذا الإختبار على معطياتنا حصلنا على النتائج التالية:

$DW = 0.44$ مع $d_1 = 1.44$ و $d_2 = 1.54$

و منه نستنتج أن $0 < DW < d_1$ أي نرفض الفرضية العدمية => وجود ارتباط موجب بين الأخطاء العشوائية ، و بالتالي يستوجب تقديره بموجب الصيغة التالية :

$$\hat{p} = \frac{\sum_{t=2}^{n} e_t e_{t-1}}{\sum e_{t-1}^2} = 0.75$$

بعد ثبوت وجود الارتباط الذاتي و تقدير قيمته نمر الآن لتنقية بيانات العينة من أثر وجوده و ذلك بالقيام بالعمليات الحسابية التالية:

$$PE_t^* = PE_t - \hat{p}\ PE_{t-1}$$

$$GDP_t^* = GDP_t - \hat{p}\ GDP_{t-1}$$

الجدول(3-12): نزع الارتباط الذاتي

GDP_t^*	PE_t^*	GDP	PE	السنوات
-	-	13130	2168	**1963**
4252.5	307	14100	1933	**1964**
4665	240.25	15240	1690	**1965**
3530	551.5	14960	1819	**1966**
5010	1240.75	16230	2605	**1967**
6567.5	948.25	18740	2902	**1968**
6474	1114.5	20529	3291	**1969**
7508.25	987.75	22905	3456	**1970**
-14826.75	97583	23520	100175	**1971**
9790	58852.75	27430	133984	**1972**
11527.5	-94282	32100	6206	**1973**
31486	121437.5	55561	126092	**1974**
19903.25	29569	61574	124138	**1975**
27894.5	41513.5	74075	134617	**1976**
31684.75	-77517.75	87241	23445	**1977**
39401.25	132425.25	104832	150009	**1978**
49599	36108.25	128223	148615	**1979**
66339.75	-59746.25	162507	51715	**1980**
69588.75	81197.75	191469	119984	**1981**
63950.25	24370	207552	114358	**1982**
78088	-25948.5	233752	59820	**1983**
88542	17425	263856	62290	**1984**
93705	18364	291597	63299	**1985**
77853.25	-13471.25	296551	34003	**1986**
90292.75	15197.75	312706	40700	**1987**
113187.5	43652	347717	74177	**1988**

161256.25	13294.25	422044	68927	**1989**
237855	66904.75	554388	118600	**1990**
446342	-11328	862133	77622	**1991**
428100.25	17553.5	1074700	75770	**1992**
-616305	170954.5	1189720	227782	**1993**
595110	136393.5	1487400	307230	**1994**
889440	-148913.5	2004990	81509	**1995**
1066287.5	29112.25	2570030	90244	**1996**
852647.5	17687	2780170	85370	**1997**
745362.5	5602133.5	2830490	5666161	**1998**
1115332.5	3863044.25	3238200	8112665	**1999**
-2016299	-5984498.75	412351	100000	**2000**
116441.75	14214681	425705	14289681	**2001**
134908.25	-10608362.75	454187	108898	**2002**
186051.75	-57734.5	526692	23939	**2003**
217726	13347.75	612745	31302	**2004**
290304.25	21617.5	749863	45094	**2005**

المصدر: **من إعداد الباحثة انطلاقا من احصائيات FMI و مديرية الجمارك الجزائرية**

الوحدة: مليار دينار

و باستعمال المعادلة التالية لتقدير العلاقة في المدى الطويل:

$$GDP_t^* = \hat{a} * PE_t^* + \hat{b} + e_t^*$$

وصلنا إلى أن :

$$GDP_t^* = 0.049608 * PE_t^* + 129743.7 + e_t^*$$

بحيث e_t^* تمثل الأخطاء العشوائية المعدلة:

$$e_t^* = GDP_t^* - 0.049608 * PE_t^* - 129743.7$$

و باتباع نفس الطريقة السابقة وجدنا أن معامل ديربن واتسن $DW = 1.61$ مع العلم أن d_1=1.44 و d_2= 1.54

و منه نستنتج أن $d_2 < DW < 4 - d_2$ => نقبل الفرضية العدمية=> انعدام وجود ارتباط ذاتي و بالتالي نقر بوجود علاقة في المدى الطويل بين صادرات المحروقات و الناتج المحلي الإجمالي نموذجها كالآتي:

$$GDP_t^* = 0.049608 * PE_t^* + 129743.7 + e_t^*$$

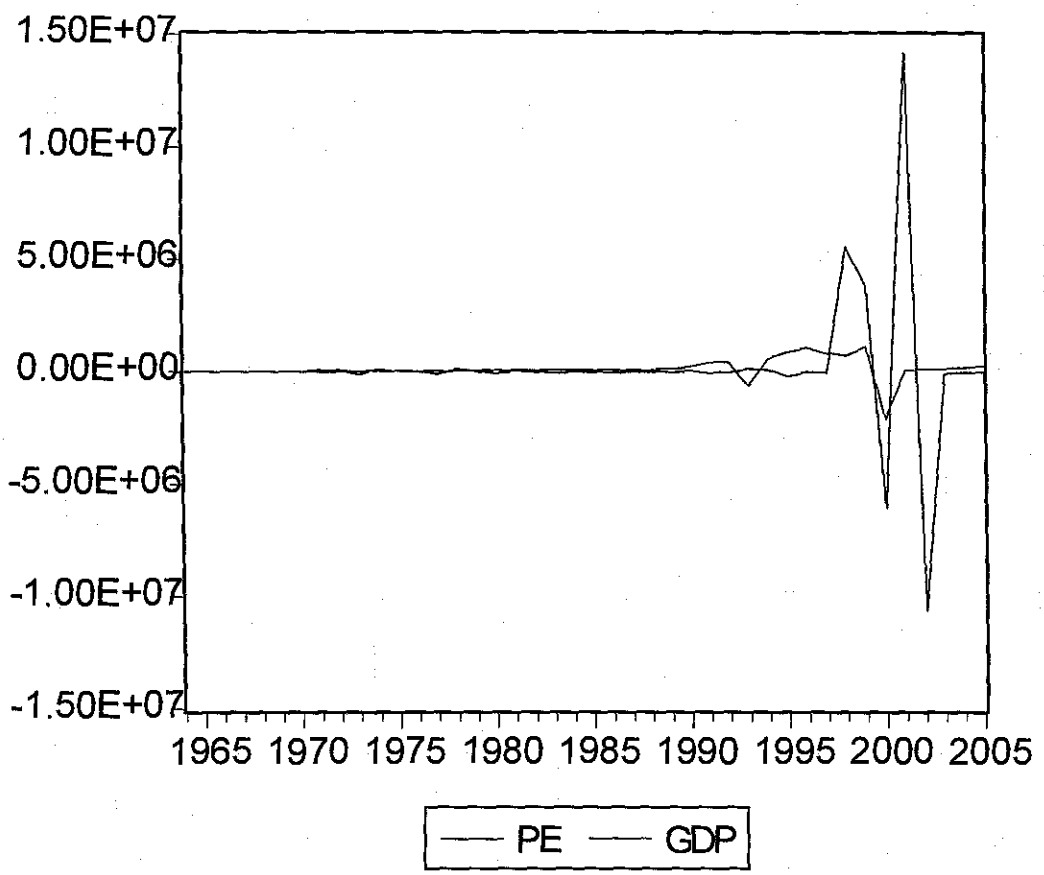

المنحنى (3-2): تمثيل بياني لعلاقة صادرات المحروقات بالناتج المحلي الإجمالي بعد نزع الارتباط الذاتي

و هذا منطقي حسب طبيعة الإقتصاد الجزائري الذي يعتبر اقتصاد ريعي حيث أثبتت الدراسة القياسية أن صادرات المحروقات أخذت حصة الأسد من صادرات الجزائر و ذلك بنسبة حوالي 98% فهي تساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي وذلك على المدى الطويل من خلال النموذج المذكور أعلاه و هذه الحقيقة مطابقة للواقع الاقتصادي و الذي هو ليس في صالح الجزائر التي تسعى حاليا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة حيث أن هذه الأخيرة لم تتعرض في اتفاقياتها لهذه المادة و بالتالي لن تتمتع بالامتيازات الممنوحة من طرف المنظومة العالمية للتجارة في مجال تجارة السلع و الخدمات مع العلم أن الصادرات النفطية تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي الوطني كما أن الواقع الحالي للتصدير في الجزائر من مختلف السلع و الخدمات خارج قطاع المحروقات متواضع للغاية و مرد ذلك أن القطاع الإنتاجي ظل خلال فترة طويلة يجابي التوجه نحو السوق المحلي أكثر منه التوجه نحو السوق الخارجي و ذلك بانتهاج سياسة إحلال الواردات هدفها الاستقلال الاقتصادي و التحرر من التبعية ولكن ذلك لم يأت بأية نتيجة حيث أن تطبيق هذه السياسة أدت إلى استيراد مستلزمات الإنتاج و رأس المال و التكنولوجيا لإنتاج السلع اللازمة للإشباع الداخلي قد أدت إلى تقوية عناصر التبعية الاقتصادية عوض التحرر منها مما أدى إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات مما جعل الجزائر تعتمد المزيد من الاستنزاف الكمي للثروات الطاقوية من أجل الحفاظ على إيرادات الصادرات عند المستويات التي تؤمن سداد الديون و تغطية الواردات الأساسية و لكن هذا ليس بالحل الأنجع حيث لابد من تبني سياسة تشجيع الصادرات و ذلك بترقية الصادرات خارج المحروقات.

و في مايلي بعض الدراسات السابقة حول العلاقة السببية بين الصادرات و النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: بعض الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي:

توجد علاقة قوية بين التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية سواء كان النمو الاقتصادي نتيجة لنمو عوامل الإنتاج المختلفة أو بسبب التقدم التقني و التكنولوجي و مما لاشك فيه أن التجارة تتأثر بالنمو كما يتأثر النمو الاقتصادي بالتجارة و التبادل و قد حاول بعض الاقتصاديين إثبات ذلك بعدة طرق و هذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول (3-13): نتائج الدراسات التطبيقية السابقة

الدراسة	البيانات المستخدمة	النموذج الاقتصادي	المتغيرات الأخرى	النتائج
Michaely 1977	بيانات 41 دولة خلال الفترة 1950-1973	اختبار الارتباط بين متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي و بين نمو الصادرات	/	النتائج تؤكد على أهمية استراتيجية تنمية الصادرات
Balassa 1981	بيانات 11 دولة خلال الفترتين الزمنيتين 60-1966 و 67-1973	تأثير معدل نمو الصادرات الحقيقي على معدل نمو الناتج القومي الحقيقي	معدل نمو قوة العمل و الاستثمارات المحلية بالنسبة للناتج و الاستثمارات الأجنبية بالنسبة للناتج	النتائج تؤكد أهمية استراتيجية تنمية الصادرات
William 1978	سلاسل زمنية تمثل بيانات 33 دولة خلال الفترة 60-1974	تأثير التغير في الصادرات على التغير في الناتج المحلي الإجمالي	الإستثمارات المباشرة و رأس المال الأجنبي	النتائج تؤكد على أهمية استراتيجية تنمية الصادرات
Feder 1983	بيانات 31 دولة خلال الفترة 64-1973	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي	/	النتائج تؤكد أهمية استراتيجية تنمية الصادرات

المصدر:**وصاف سعيدي:" تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات" مرجع سابق ص 15**

خلاصة الفصل:

من المعروف أن الجزائر تعرف درجة انفتاح كبيرة على النظام العالمي والذي يمكن قياسه من خلال نسبة الصادرات و الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك كما أشرنا سابقا حيث بلغت خلال فترة الدراسة أكثر من 45% مما يدل على اعتماد كبير للجزائر على العالم الخارجي لتصريف منتجاتها والحصول على احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية والجدير بالإشارة أن شدة انفتاح الجزائر على النظام العالمي من خلال ارتفاع نسبة الصادرات يرجع أساسا إلى الارتفاع الكبير في نسبة الصادرات النفطية والتي بلغت نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي أما الصادرات الأخرى فلا تتعدى نسبتها 2% من الناتج المحلي الإجمالي و يرجع ذلك أساسا إلى انخفاض نسبة الصادرات السلعية إلى إجمالي الصادرات فعلى عكس المزايا التي يمنحها الانفتاح على النظام العالمي من خلال الصادرات السلعية فإن الانفتاح المعتمد على النفط له الكثير من السلبيات، أولها أن السلع البترولية تعتبر من المنتجات المستبعدة في جولة أوروجواي حيث أن الاتفاقيات المختلفة لمنظمة التجارة العالمية لم تتعرض بصورة صريحة لسلعة النفط ومشتقاته في عملية تثبيت التعريفة العليا على الدول المستوردة له الالتزام بعدم رفعها عن المستوى المتفق عليه فعدم إدراج النفط في الاتفاقية يعتبر من منظور الدول المنتجة للنفط و منها الجزائر من أكبر جوانب الضعف في الجولة.

لازالت صادرات الجزائر من النفط الخام تواجه بعض الحواجز التجارية في أسواق البلدان المتقدمة كما لازال النفط المكرر يواجه تصاعدا في التعريفات الجمركية و الإجراءات غير الجمركية ، لقد أشارت بعض الدراسات أن عوائد الأقطار المنتجة للنفط مثلت من متوسط قيمة برميل المنتجات المستخلصة من البرميل الخام 5.6% سنة1961 انتقلت هذه النسبة إلى 30% سنة 1976 في حين مثلت مجموع أرباح الشركات الأجنبية و ضرائب و عوائد البلدان المستهلكة للنفط من متوسط قيمة البرميل 94.4% سنة 1961 ثم انتقلت هذه النسبة إلى 69.6% سنة 1976 معناه أن أكثر من ثلثي قيمة البرميل يعود للدول المستهلكة للنفط على شكل أرباح و رسوم.

بينت دراسة أخرى أنه في الوقت الذي انخفضت فيه أسعار البترول من 28$ للبرميل سنة 1984 إلى أقل من 19$ سنة 1997 ارتفعت فيه المنتجات البترولية المصنعة من 60$ إلى 96$ للبرميل خلال نفس الفترة، من ناحية أخرى إذا أخذنا بعين الاعتبار توقعات البنك العالمي لأسعار البترول التي تتوقع أن تنخفض إلى حوالي 13.10$[297] سنة 2010 فإن التأثيرات السلبية ستزيد، علما أن الجزائر تعتمد المزيد من الاستنزاف الكمي للثروات الطاقوية من أجل الحفاظ على إيرادات الصادرات عند المستويات التي تؤمن سداد الديون و تغطية الواردات الأساسية كما ذكرنا سابقا ، و هذا يعني بأن الجزائر لا تستفيد على المدى القصير من انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة من

[297] C.PHILLIPE : "Géopolitique des ressources naturelles prospective 2020 " Rames 2000 p 100

خلال المزايا التي يتيحها الانفتاح التجاري أمام السلع و الخدمات بحكم محدودية و ضعف الصادرات خارج المحروقات التي لا تزيد في أحسن الأحوال عن 3% من إجمالي الصادرات، ناهيك أن هناك عناصر سلبية نتيجة التخصص في المحروقات حيث أن قواعد منظمة التجارة العالمية تمنع استخدام القيود الكمية على التجارة و يعتبر التسعير المزدوج للموارد الطبيعية و منها الطاقة محظورا في قواعد منظمة التجارة العالمية لكونه يشكل قيودا كمية على التجارة أي أن الفارق بين سعر الطاقة للاستهلاك المحلي و سعر التصدير يعتبر دعما رسميا مقدما إلى الصناعات المحلية و بالتالي يتعين إزالته وفقا للإعانات الرسمية و الإجراءات التعويضية، و عليه الجزائر التي لازالت تمارس سياسة التسعير المزدوج قد تتعرض إلى ضغوط من الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة لإزالة هذه الإجراءات التي تعتبر غير عادلة نظرا لكونها تشكل إعانة رسمية للصناعات المحلية و هي ممنوعة وفقا لضوابط المنظمة.

و بالتالي يجب على الجزائر أن توازن بين السعرين الداخلي و الخارجي و الذي حسب بعض المحللين سوف يتضاعف 3 مرات عما كان عليه سابقا وهذا له وقع سلبي على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي.[298]

[298] ABDENOUR SLAOUTI : " OMC- ALGERIE : conditions stratégiques pour un développement durable " : http:// www.webreview.dz/ sommaire_ar.php3. pdf

الخاتمة العامة

إن التجارة الدولية لم يكن لها أن تتجسد أكثر و تتأسس لولا تعاظم الخطاب الليبرالي الجديد المجسد في فكرة العولمة ذات الوسائل المكرسة لمفهومها و المتمثلة في المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والشركات المتعددة الجنسيات، إذ بدونها لا سبيل لتحرير التجارة الدولية وفق قوانين عالمية وكذلك وفق لمتطلبات السوق العالمي حيث تحدث التجارة نموا اقتصاديا حينما يسمح لها بأن تتم بحرية فهي تشجع التخصص الذي يؤدي إلى الحصول على عوائد أكثر في الإنتاجية و الكفاءة و يعني ذلك أن الدول يمكنها تركيز مواردها في إنتاج السلع التي تتفوق فيها كما يمكن أن تساعد التجارة في نقل التكنولوجيا و المواد المطلوبة لتصنيع الصادرات و أن تقدم للمستهلكين مجالا أوسع للاختيار كما يمكن أن تشجع التجارة المنافسة السعرية و تنشط التقدم التكنولوجي و هذا هو السبب في آن واحد من أهم الدوافع للنظام التجاري متعدد الأطراف هو تشجيع التخلص من الحواجز التجارية و قد حدث ذلك من خلال ما عرف "بجولات المفاوضات" و التي سمحت فيها الدول المشاركة بفرص أفضل للدخول إلى أسواقها في مقابل الحصول على فرص أفضل للدخول إلى الأسواق الأخرى و هذا ما حاولنا ابرازه من خلال المبحث الأول من الفصل الأول.

و من هنا فإذا كانت GATT قد نجحت في إدارة النظام التجاري الدولي طوال **46** سنة،وهذا من خلال تخفيض التعريفة الجمركية من جولة إلى أخرى وكذا التحرير التجاري أكثر فأكثر، فإن OMC أعم وأشمل لأنها تحتويها أولا ولها قوة الصلاحيات التي حصلت عليها و بالتالي أصبحت كيانا اقتصاديا دوليا يتمتع بكل المقومات مثله مثل المنظمات الدولية وهذا ما قلناه في المبحث الثاني و الثالث من الفصل الأول،فإن الانضمام إلى هذا الكيان لا يقتصر فقط على الدول المتطورة بل يعطي المجال كذلك للدول النامية، لكن تبقى قضية الانضمام متوقفة على قوة مفاوضي تلك الدولة من أجل الحصول على امتيازات أكبر.

وضمن هذا الإطار دخلت الجزائر في مفاوضات شاقة مع المنظمة، والتي عن طريقها اتخذت العديد من الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية، وذلك من خلال التخلي عن الأساليب القديمة لتسيير الاقتصاد الوطني والبحث عن الوسائل الكفيلة لمواجهة ذلك بأساليب عصرية من شأنها تدعيم الإصلاحات الاقتصادية وتأهيل الاقتصاد الوطني بما يواكب الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي.

ففي ظل هذه الحقيقة الاقتصادية في عالم اليوم، المتسمة بالتحرير التجاري و التكتلات الاقتصادية، أصبحت تنمية الصادرات الصناعية ضرورة ملحة لهذا فقد تصدرت تنمية الصادرات الصناعية برنامج إصلاح الاقتصاد الجزائري و التي لابد أن تتكاثف في سبيلها كل الجهود في إطار إستراتيجية محكمة و متكاملة و سياسات اقتصادية و تجارية مشجعة، حيث تأتي ضرورة الإصلاح و تنويع الصادرات كنتيجة حتمية للاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الجزائري و التي انعكست بشكل سلبي على الأداء الاقتصادي و من أهم هذه الاختلالات اعتماد الاقتصاد الجزائري على

مادة أولية وحيدة " النفط " في التجارة الخارجية ، مما جعل جميع الأنشطة الاقتصادية تتأثر بشكل كبير بحركة القطاع النفطي فتنتعش بانتعاشه و يصيبها الكساد و الركود في حالة تدني الأسعار النفطية و هذا ما رأيناه من خلال الفصل الثاني.

كما أن اعتماد الاقتصاد الجزائري على القطاع النفطي و العائدات النفطية يعني أن نسبة كبيرة من إنتاج الجزائر يتحدد عن طريق عوامل خارجة عن سيطرتها مما ينعكس على قوة الدولة في السيطرة على النشاطات الاقتصادية في الإنتاج و التوزيع و الاستثمار...

من بين الأسباب الرئيسية الأخرى وراء تواضع حجم الصادرات الصناعية الجزائرية هو انتهاج سياسة ما يعرف بإحلال الواردات أو بدائل الواردات و التي امتازت بحوافز صناعية و تجارية تمييزية لصالح الإنتاج المحلي و ضد التجارة الخارجية، وفي الواقع الأمر إن لهذه السياسة هدف مزدوج القضاء على عجز ميزان المدفوعات من جهة وتحقيق التنمية الاقتصادية من جهة أخرى ، كما تراوحت هذه السياسة بين إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة الإنتاجية تارة و الصناعات الخفيفة الاستهلاكية تارة أخرى إلا أنّ عن طريق تطبيق هذه السياسة ألزم الدولة استيراد كل من رأس المال و التكنولوجيا من الخارج مما ترتب عنه تقوية التبعية للخارج و التي تمثلت في الاقتراض الخارجي و بالتالي السيطرة على الاقتصاد المحلي وزيادة عجز في ميزان المدفوعات عوض معالجته كما كان من المفروض

إن إصلاح هذه الاختلالات يتطلب أولا استحداث سياسة بديلة لإحلال الواردات تقوم على وضع إستراتيجية لتنمية الصادرات خارج المحروقات لتكون دافعا للنمو الاقتصادي حيث يتم ذلك عن طريق تشجيع و إقامة صناعات تصديرية تتمتع فيها الجزائر بميزات نسبية و تنافسية لاختراق الأسواق الدولية خاصة وهي في طريق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

و لإنجاح النشاط التصديري يجب توفير مجموعة من الشروط التي لابد و أن تعمل و تحدد مجتمعة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، فالانطلاقة التصديرية تحتاج عادة إلى توفير الآلات المتطورة عالية التقنية و مستلزمات الإنتاج عالية الجودة و القوى العاملة المدربة و المؤهلة مع معرفة شاملة و جيدة بالمواصفات القياسية للمنتج و تطبيق نظام دقيق لضمان الجودة بالإضافة إلى توفير وسائل تعبئة تلفت النظر و بعد ذلك نقل البضائع بسرعة إلى العملاء مما كان عليه سابقا و ثم إقناعهم بها من خلال برامج و حملات ترويجية مكثفة حيث أن أي ضعف أو خلل في أي شرط من هذه الشروط يؤدي إلى الإضرار بالعملية التصديرية، فأي انخفاض مثلا في الجودة أو تأخر في التسليم أو عدم رضا الشركاء التجاريين يترتب عليه إلغاء عقود التصدير أو عدم السعي على تجديدها و هذا ما يفسر التذبذبات الحادثة في حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ذلك أن من بين أهم نقاط الضعف التي تعرقل التصدير عدم تكييف المنتجات الجزائرية مع الأسواق العالمية (التغليف ،التعبئة و الشكل...)

و بالتالي إن تحقيق تطلعات الجزائر في مجال زيادة و تعزيز تواجدها داخل الأسواق العالمية يتطلب تشجيع الجزائريين على إعادة تصميم المنتجات و تنميط مستلزمات الإنتاج الصناعي لتتماشى مع المقاييس العالمية المستخدمة و الانتقال بها من الاتجاه الداخلي إلى الاتجاه الخارجي و بهذا تزداد صادرات خارج المحروقات و التي تكون لها القدرة التنافسية اللائقة في الأسواق العالمية بما أن المنظمة لا تضم في اتفاقياتها المحروقات و بالتالي تعتبر هذه الإستراتيجية هي الحل الوحيد الذي تعتمد عليه الجزائر في حين انضمامها إلى المنظومة العالمية للتجارة لتحقيق أقصى المكاسب

النتائج و التوصيات:

من خلال دراستنا للموضوع و إيجابة على الفرضيات الموضوعة سلفا استخلصنا النتائج التالية:

هناك بعض المجالات المحتكرة من طرف الدول المتقدمة خصوصا في مجال التكنولوجيا و لا تخضع للتبادل التجاري، مع أن هناك مجالات استبعدت من الاتفاقية رغم أن الدول النامية و بالتحديد الجزائر متفوقة فيها مثل قطاع المحروقات.

إن الانضمام إلى OMC يضفي مكاسب و خسائر ، و لو قسناها على التجارة الخارجية الجزائرية نجدها تنتج آثارا سلبية صافية في مجال استيراد الغذاء و هذا ما جعل الجزائر تسعى جاهدة لتحرير سياسة التجارة الخارجية، انطلاقا من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم تبنيه وفق توجهات OMC من جهة ووفق برنامج تنمية الجنوب ودعم قطاع الزراعة من أجل النهوض به من جهة ثانية، لكن رغم الدعم سواء في قطاع الزراعة أو غيره من القطاعات الأخرى سوف يشهد منافسة حادة من حيث السعر و الجودة من قبل المنتجات المستوردة،و هذا ما يجعل تفعيل كل القطاعات حتى تستطيع أن تواجه المنافسة، إلا أن انضمام الجزائر إلى OMC يمكن أن يساعد المنتجين الجزائريين على تطوير مشروعاتهم الاقتصادية وهذا باحتكاكهم مع المنتجين الأجانب، زيادة على تهيئة الظروف المناخية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد وفق قوانين استثمار جديدة تضمن لهم حرية الاستثمار والعمل دون قيد أو شرط.

لكن لابد من الإشارة إلى بعض النتائج التي لها من الأهمية البالغة كونها أثرت سلبيا على الجزائر وهي العقبات التي واجهت الجزائر في العشرية الأخيرة من القرن السابق و جعلتها تعاني اقتصاديا وبالتالي ضعف التجارة الخارجية في مجال التصدير،ومن خلال دراستنا للتجارة الجزائرية الخارجية، نصل إلى نتيجة مفادها أن الفجوة بيننا وبين أعضاء المنظمة العالمية للتجارة كبيرة، حيث نسبة وارداتنا مرتفعة جدا، وهذا ما يفقد من أهمية التجارة الخارجية .

أما من حيث الصادرات تعد الجزائر دولة أحادية التصدير،و هذا ما أثبتناه من خلال دراستنا القياسية حيث وصلنا إلى نتيجة مفادها أن المصدر الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي هي صادرات المحروقات و هذا ما توصلنا إليه من خلال الفصل الثالث فرغم المحاولات التي اتخذت لتنويع الصادرات خارج

المحروقات لكنها لم تنجح لحد الآن،و هذا يعني أن الجزائر لا تستفيد من خلال انضمامها للمنظمة من المزايا التي يتيحها الانفتاح التجاري أمام السلع بحكم محدودية و ضعف الصادرات غير المحروقات التي لا تزيد في أحسن الأحوال عن 3% من إجمالي الصادرات كذلك هناك انخفاض في الإيرادات العامة عند انضمام الجزائر إلى OMC من جراء تخفيض الرسوم الجمركية وكذا الرسوم الضريبية التي نصت عليها الاتفاقية، وهذا لا يؤهلها للإنضمام الإيجابي للنظام التجاري العالمي.

يعتبر سوق الجزائر حقلا صالحا تماما لتقبل الضغوط الإغراقية و التأثر بها نظرا لما يتميز به من انفتاح شبه كامل كما ذكرنا سابقا و منافسة شديدة من جهة و غياب الحماية الكافية للمنتجات الوطنية من جهة أخرى.

كما ذكرنا سابقا إن التحدي الأكبر الذي يواجه اقتصاد الجزائر في المدى المتوسط و البعيد لا يتمثل في تحقيق أسعار أعلى للنفط بل في الاندماج الإيجابي للاقتصاد العالمي الجديد ذلك من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية بعيدا عن الاعتماد على قطاع النفط و الغاز فرغم تطور جهود التصدير إلا أن القضية التصديرية في الجزائر لا تزال في قفص أسود حتى الآن بسبب غياب الفلسفة التصديرية الفعالة و ضعف بنيتها لذلك يجب على السلطات العمومية أن تعالج القضية التصديرية بالاهتمام في المقام الأول بوضع خطة تصديرية تستهدف نشر الثقافة و الوعي التصديري لأن العبرة في تنمية الصادرات ليست بأرقام الزيادة في التصدير و لكن باستمرارية التواجد في الأسواق العالمية و استغلال الفرص التصديرية عن طريق التخصص في المنتجات التي تسجل معدلات أكبر لنمو الطلب العالمي عليها حيث لا يوجد لدى الجزائر ما يصلح للتصدير بالكمية التي تحقق طموحات التنمية بمعنى أنه لا يوجد سلع منتجة بالشكل الذي يقابل الطلب العالمي و بالتكلفة التي تسمح بالمنافسة و لها جودة مستمرة و بنفس المستوى بصفة دائمة، لذلك من الأحسن اختيار بعض الصناعات التي لها ميزة نسبية من خلال الاستفادة من القوة العالمة الرخيصة و الموارد الخام المتاحة بوفرة و الموقع الاستراتيجي و الجغرافي الملائمين.

الاهتمام كذلك بتطوير قطاع السياحة التي بدورها و إن كانت صناعة خدمية إلا أنها تعتبر قاطرة لصناعات أخرى كثيرة.

تشجيع انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لما لهذه المؤسسات من أهمية في عملية التنمية الاقتصادية و امتصاص البطالة إلى جانب قيام هذه المؤسسات بإعادة تأهيل و تنمية مواردها البشرية لمواكبة متطلبات التكنولوجيا الحديثة ، الشرط الأساسي لتطور هذه المؤسسات و تطور الاقتصاد الجزائري .

تعتبر السوق العربية المشتركة حلما عربيا يراود كل الدول العربية منذ زمن ليس بالقريب، إلا أنه يجب علينا أن نعرف المسافة الزمنية بين ما نحن عليه اليوم وما يجب أن يكون، حتى نستطيع تمهيد الطريق، ولا يحدث هذا إلا بتعزيز التعاون بين هذه الدول إذ يتطلب مواكبة الجزائر للتغيرات الإقليمية

الدولية الراهنة في إطار التكتلات الاقتصادية في مجال إحداث مناطق التبادل الحر، يكون هذا وفق عمل عربي مشترك من أجل مواكبة تغيرات السوق والانفتاح لأن العولمة هي ظاهرة هدفها التكامل الدولي وفق نمط معين عن طريق وسائل مثل الشركات المتعددة الجنسيات، الصندوق و البنك الدوليين و المنظمة العالمية للتجارة ، إذ تسعى كلها إلى دمج الأسواق العالمية و توحيدها و إلغاء الحدود الجغرافية، و لذلك لابد من عمل عربي مشترك في ظل هذه المستجدات ، لأن جهود الدول العربية منفردة لا تستطيع مواجهتها ، و لكي تحقق هذه الدول بعض المكاسب و تحد من الآثار السلبية في ظل التوجه العالمي نحو التكامل و التكتل ، لا بد من الاندماج في تكتل عربي، و من ثم فعلى الجزائر تنسيق سياستها و برامجها من خلال تفعيل التكتلات الاقتصادية العربية، و إيجاد أرضية صلبة للتعاون ككتلة واحدة في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى و بالتالي تحسين الوضع التفاوضي للحصول على شروط أفضل للتجارة مع الدول و المجموعات الأخرى حيث أن التكتل العربي له أهمية بالغة بالنسبة للجزائر؛ وعليه يجب على الجزائر أن لا تأخذ موقف الحياد أو موقفا غير إيجابي، بل يجب عليها أن تسارع للانضمام إلى هذا التكتل العربي من أجل إحداث تكامل اقتصادي عربي يعزز موقفها و يقلل من الأثار السلبية جراء الإنضمام إلى النظام العالمي الجديد.

و خير ما نختتم به دراستنا لهذا الموضوع أن نفتح أفاقا لدراسات جديدة تكمله و التي يمكن أن نحصرها فيما يلي:

- إمكانية إنجاز دراسة قياسية لحساب نسبة تأثير تخفيض التعريفة الجمركية على الاقتصاد الجزائري بعد الانضمام الفعلي إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- آثار التنسيق بين السياسات التنموية المختلفة و دورها في ترقية الصادرات الجزائرية، و بذلك الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي.
- وعلى ضوء هذه السياسات التنموية نفتح المجال لدراسة دور الاستثمار الأجنبي في ترقية صادرات خارج المحروقات.

و في الأخير لا يسعنا إلا أن نسأل الله العظيم التوفيق في انجاز هذا البحث راجية من المولى أن يفيد الباحثين و المهتمين في المستقبل.

تمت بحمد الله و بعونه

المصادر و المراجع

المصادر و المراجع

باللغة العربية:

❖ الكتب:

❋ أحمد بديع بليح: "الاقتصاد الدولي" توزيع منشأة المعارف إسكندرية 1994

❋ أحمد هني: "إقتصاد الجزائر المستقلة" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر بدون طبعة 1993

❋ أسامة المجذوب: "العولمة و الإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية" دار المصرية اللبنانية الطبعة الأولى 2000

❋ إبراهيم العيسوي: "الغات وأخواتها" مكتبة دراسات الوحدة العربية بيروت الطبعة الثالثة 2001

❋ إسماعيل العربي: "التعاون الاقتصادي في نطاق المنظمات الدولية" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1979

❋ إكرام عبد الرحيم: "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي" مكتبة مدبولي الطبعة الأولى 2002

❋ الهادي خالدي: "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي (مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر)" دار الهومة للطباعة و النشر الجزائر بدون طبعة أفريل 1996

❋ بسام الحجار: "العلاقات الاقتصادية الدولية" مجد للطباعة والنشر و التوزيع لبنان الطبعة الأولى 2003

❋ جمال الدين لعويسات: "العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية" دار هومة للطباعة و النشر الجزائر بدون سنة

❋ حسين عمر: "مدخل إلى دراسة علم الاقتصاد" دار الكتاب الحديث سلسلة مبادئ المعرفة الاقتصادية اسكندرية الطبعة الثالثة بدون سنة

❋ حسين عمر: "الجات و الخصخصة" دار الكتاب الحديث بدون طبعة و لا سنة

❋ خالد محمد السواعي: "التجارة و التنمية" دار المناهج للنشر و التوزيع عمان الطبعة الأولى 2006

❋ د. صبحي تادرس قريصة/ د.مدحت محمد العقاد: " النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية" دار النهضة العربية للطباعة و النشر بيروت 1983

❋ رشاد العصار/ حسام داوود/ عليان شريف/ مصطفى سلمان: "التجارة الخارجية" دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة عمان الطبعة الأولى 2000

❋ زينب حسين عوض الله: "الاقتصاد الدولي" دار الجامعة الجديدة الأزاريطة 2004

❋ زينب حسين عوض الله: "العلاقات الاقتصادية الدولية" الدار الجامعية مطابع الأمل بدون طبعة و لا سنة

❋ سمير اللقماني: "منظمة التجارة العالمية آثارها السلبية و الايجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية بالدول الخليجية و العربية" دار الحامد للنشر و التوزيع الرياض الطبعة الأولى 2004

❋ سمير محمد عبد العزيز: "التجارة العالمية بين الجات 94 و منظمة التجارة العالمية" مكتبة الاشعاع إسكندرية بدون طبعة 2001

❋ سهيل حسين فتلاوي: "منظمة التجارة العالمية" دار الثقافة للنشر و التوزيع عمان بدون طبعة 2006

❋ عادل أحمد حشيش: "العلاقات الاقتصادية الدولية" دار الجامعة الجديدة للطباعة والنشر 2000

❋ عادل أحمد حشيش/ مجدي محمود شهاب: "أساسيات الاقتصاد الدولي" منشورات الحلبي الحقوقية بدون طبعة 1998

❋ عادل أحمد حشيش/ مجدي محمود شهاب: "الاقتصاد الدولي" الدار الجامعية بدون طبعة 1990

❋ عادل المهدي: "عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية" الدار المصرية اللبنانية بدون طبعة 2003

❋ عاطف السيد: "الجات و العالم الثالث" مجموعة النيل العربية القاهرة الطبعة الأولى 2002

❋ عبد اللطيف بن آشنهو: "عصرنة الجزائر: حصيلة وآفاق" فيفري 2004

❋ عبد الرحمن زكي إبراهيم: "مذكرات في اقتصاديات التجارة الخارجية" دار الجامعات المصرية إسكندرية بدون طبعة و لا سنة

❋ عبد العزيز عبد الرحيم سليمان: "التبادل التجاري" دار الحامد للطباعة و النشر الطبعة الأولى 2004

❋ عبد القادر سيد أحمد: "الاستثمارات الأجنبية للدول العربية المشتركة" معهد الاتحاد العربي بيروت بدون طبعة 2003

❋ عبد المجيد قدي: "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر بدون طبعة 2003

❋ عبد المطلب عبد الحميد: "العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها" الدار الجامعية إسكندرية بدون طبعة 2006

❋ عبد المطلب عبد الحميد: "الجات و آليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواي لسياتل و حتى الدوحة" الدار الجامعية إسكندرية بدون طبعة 2005

❋ عبد المطلب عبد الحميد: "النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر" مجموعة النيل العربية القاهرة الطبعة الأولى 2003

❋ فؤاد محمد الصقار: "جغرافية التجارة الدولية" منشأة المعارف الإسكندرية الطبعة الثالثة 1997

❋ فضل علي مثني: "الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية و الدول النامية" مكتبة مدبولي للطباعة و النشر الطبعة الأولى 2000

❋ كامل بكري: "الاقتصاد الدولي" الدار الجامعية بدون طبعة 1988

❋ مجدي محمود شهاب: " الاقتصاد الدولي المعاصر"دار الجامعة الجديدة الأزاريطة بدون طبعة 2007

❋ مجدي محمود شهاب: "الاقتصاد الدولي" دار الجامعة الجديدة الأزاريطة بدون طبعة 2004

❋ محمد بلقاسم حسن بهلول : "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية" مطبعة دحلب الجزائر بدون طبعة 1993

❋ محمد بلقاسم حسن بهلول: "سياسة تمويل التنمية و تنظيمها في الجزائر" ديوان المطبوعات الجامعية بدون طبعة 1991

❋ محمد عمر حماد أبو دوح: "منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية" شركة جلال للطباعة إسكندرية بدون طبعة 2001

❋ مرسي سيد حجازي: "منظمة التجارة العالمية: عرض تاريخي تحليلي لبنان" دار الجامعية للطباعة والنشر بدون طبعة 2001

❋ مصطفى رشدي شيحة: "الأسواق الدولية" دار الجامعة الجديدة اسكندرية2003

❋ ياسر زغيب: "اتفاقية الجات بين النشأة و التطور و الأهداف منافع ومخاطر" دار الندى للطباعة و النشر و التوزيع بدون طبعة 1999

❖ الدوريات و الملتقيات:

❋ الملتقى الوطني حول: "الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة" جامعة سعد دحلب البليدة 21- 22 ماي *2002*

❋ المعهد الوطني للتجارة مجلة العلوم التجارية رقم 3 *2003*

❋ المعهد العربي للتخطيط أبريل *2005*

❋ أحمد رواية " الجزائر لا صعوبات في التفاوض مع منظمة التجارة" على الموقع:

http://www. aljazeera. net/ news/archive /archive ? archive Id= 85731

❋ خالد فيشاوي: "انتصار الصالحين في منظمة التجارة العالمية في كانكون" على الموقع:
http://www.kefaya.org/reports/5309.feesh.htm

❋ عصام الجردي:" مؤتمر هونغ كونغ و تحديات المربع الأول" على الموقع:

http://www.daralhayat.com/business/12-2005/item-20051212-20788684-c0a8-10ed-0041-2f4B61df77f1.html

❋ عبد الكريم حمودي:" الجزائر: التطورات الاقتصادية 2003-2006" على الموقع:

http://www.gucciaac.org.lb/arabreport/Algeria.htm

❋ فادي علي مكي : "ما بين الجات و منظمة التجارة العالمية" المركز اللبناني للدراسات 2005 على المواقع :

http://www.aljazeera.net/NR/exerces/BEBC6702-F180-4F54-9785-C3D4A5D57E61.htm

http://www.aljazeera.net/nr/exeres/e195231c-fee6-439e-974a-464e07f8aebe.htm

http://www.aljazeera.net/NR/exerces/602b5458-3df4-4ca6-9b28-0d2430f60d22.htm

❋ فتيحة أحمد "الجزائر تنظم للمنظمة العالمية للتجارة في السداسي الأول من عام 2004 "على الموقع
http://www.Alriyadh.com/contents/03-07.2003/economy/econews-6785.php

❋ مجلة الباحث جامعة ورقلة العدد 1*2002*

❋ مجلة الباحث،جامعة ورقلة ، العدد 4*2006*

❋ مجلة الخلدونية في العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية العدد00 جانفي*2005*

❋ مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد1 *2002*

❋ مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر، العدد 2 *2003*

❋ مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر، العدد 3*2004*

❋ مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة العدد 2*2002*

❋ مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة العدد 4*2003*

❋ مجلة العلوم الإنسانية جامعة بسكرة العدد6 *2004*

❋ مجلة العلوم الإنسانية جامعة المنتوري قسنطينة عدد 14 *2000*

❋ مجلة الاقتصاد والأعمال عدد خاص أفريل *2002*

❋ مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 1 *2004*

❋ مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 2 *2005*

❋ مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة جامعة الجزائر العدد 10 *2004 *

❋ محمود عبد الغفار: "مؤتمر هونغ كونغ بين ضغوط اللحظة الأخيرة و الفشل" على الموقع: http://www.alburaq.net/news/show.cfm?val=68105

❋ هاشم بن عبد الله يماني: "انقسامات خطيرة بين دول غنية و فقيرة في اجتماعات كانكون" على الموقع: http://www.alwatan.com.sa/dairy/2003-09-15/economy/economy13.htm

❖ الأطروحات:

❋ يوسفي رشيد: " سياسة التصدير كأداة للتقويم الهيكلي- حالة الجزائر- " رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تحت إشراف أ.دربال عبد القادر جامعة وهران *2005-2006*

❋ جديدن لحسن: " تسيير خطر سعر الصرف- دراسة حالة الجزائر- باستعمال اختبار التكامل المتزامن" مذكرة ماجستير تحت إشراف د. بن حبيب عبد الرزاق*2003-2004*

باللغة الأجنبية:

❖ **ouvrages:**

❋ ABDELHAMID BRAHIMI : "L'économie algérienne" OPU Alger* 1991*

❋ ABDELMADJID BOUZIDI: "Panorama des économies maghrébines contemporaines (Mauritanie, Maroc, Algérie, Tunisie et Libye) " CENEAP, centre d'études et d'analyses pour la planification Alger* 1991*

❋ ADAM SMITH: "Recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations" nouvelle traduction par PHILIPPE Jaudel economica *2000*

❋ ALAIN BEITON, CHRISTIANE DOLLE, EMMANUEL BUISON, EMMANUEL LE MASSON: "Aide- mémoire- économie" édition Dalloz *2001*

❋ ANDRE GAMBLIN : "image économique du monde dossier Europe à 25 ; les paradoxes de l'élargissement" Armand colin Paris* 2004*

❋ ALAIN NOJON: "Comprendre l'économie mondiale" ellipses *1995*

❋ BENACHENHOU : "Planification et développement en Algérie" OPU Alger *1982*

❋ C.PHILLIPE : "Géopolitique des ressources naturelles prospective 2020" Rames *2000*

❋ EMMANUEL COMBE: "L'organisation mondiale du commerce" édition Nathon Paris *1999*

❋ GUY RAIMBAULT: "Mille termes pour comprendre l'union européenne après l'introduction de l'Euro" édition l'harmattan Paris*2003*

❋ HOCINE BENISSAD: "Economie du développement de l'Algérie: sous développement et socialisme" 2éme édition OPU Alger *1982*

❋ HOCINE BENISSAD : "La réforme économique en Algérie" OPU, mai *1991*

❋ HOCINE BENISSAD : "L'ajustement structurel, l'expérience du Maghreb" 4éme édition office des publications universitaires Alger *1999*

❋ HOCINE BENISSAD: "Algérie de la planification socialiste à l'économie du marché 1962-2004" Enag éditions Alger* 2004*

❋ JACQUES B.GELINAS : "La globalisation du monde, Laisser faire ou faire ?" Montréal, édition ecosociété *2000*

❋ JACQUES FONTANEL: "Organisations économiques internationales" 2éme édition Paris*1995*

❋ JEAN JACQUES REY- JULIE DUTRY: "Institutions économiques internationales" 3éme édition bruyant Bruxelles *2001*

❋ J. LONGATTE ET P.VANHOVE: "L'économie générale" Dunod Paris *2001*

❋ M. HAMID TEMMAR : "stratégie de développement indépendant, le cas de l'Algérie : un bilan " OPU Alger *1983*

❋ MUSTAPHA BABA AHMED : "Algérie diagnostic d'un non – développement " édition l'harmattan Paris * 1999*

❋ MUSTAPHA MEKIDECHE : " l'Algérie entre économie de rente et économie émergente, 1986- 1999" édition dahlab- h. dey Alger* 2000*

❋ RACHID TLEMCANI:" Etat bazaret et globalisation l'aventure de l'infitah en Algérie" les éditions el hikma Alger* 1999*

❋ R.I.D. HARRIS : "Using cointegration analysis in econometric modelling" 1st published Prentice Hall England *1995*

❋ REGIS BOURBONNAIS : " économétrie manuelle et exercices corrigées " 4éme édition Dunod Paris *2002*

❋ YOUCEF Deboub: "le nouveau mécanisme économique en Algérie" OPU Alger *1995*

❖ Revues colloques et articles :

❋ ABDENOUR SLAOUTI : " OMC- ALGERIE : conditions stratégiques pour un développement durable " sur: http:// www.webreview.dz/ sommaire_ar.php3. pdf

❋ BERNARD ET COLLI: "Vocabulaire économique et financier" Anglais, Allemand et Espagnol 7éme édition ; édition du seuil

❋ DICKEY.D,FULLER.W.A :"Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root " journal of American statistical association *1979*

❋ D.KWIATHOWSKI ET AL : "Testing the null hypothesis of trend stationnarity against the alternative of a unit root " journal of econometrics 54 North Holland *1992*

❋ Evolution du système financier algérien ; Algérie guide économique *1992*

❋ FMI Bulletin; volume 36, numéro 2; 5 Février *2007*

❋ La banque d'Algérie : "Media BANK, le journal interne de la banque d'Algérie" N=° 46, FEV/MARS *2000*

❋ Les cahiers de Mecas Université ABOU BAKER BELKAID TLEMCEN N°1 Avril *2005*

❋ Madjid Makedhi:" Processus d'adhésion de l'Algérie à l'OMC" sur le site http://www.Algeria-watch.org/fr/article/articles.htm

❋ Mémo Larousse encyclopédie: "organisations internationales" librairie Larousse *1990*

❋ Sadouni : "Reforme et développement en Algérie " Revue d'économie et de statistique N°2 *2003*

❋ Secrétariat d'état au plan bilan provisoire des investissements du plan triennal 1967-1979 ; juillet 1970

❋ Sekak. R : "Pas de compromis possible avec la transparence" Revue Algérie-entreprise N°3

❋ "Gestion et réformes hospitalières dans les pays en développement ou à revenus intermédiaires" 1er colloque international d'économie de la santé Bejaia 13-14 et 15 novembre 2006

❖ Thèse:

❋ Belguendouz Houari :" L'impact de l'accord de libre échange sur la dynamique du commerce extérieur: Algérie- UE" mémoire de magister sous la direction de Mr Lellou Abderrahmane Université d'Oran *2005-2006*

❖ Sites d'Internet:

http://www. aljazeera- interface. com / new/article. php ? article- id= 647§lng= FS print= 1

http://www.alkhaleej.ae/eco/show_article.cfm?val=352363

http://www.almadapaper.com/sub/03p-330/p19.htm

http://www.alqanat.com/news/shownews.asp?id=19443

http://www.alyaum.com/issue/page.php ?IN=11594§p=15

http://www.ambafrance-eg.org/article.php3?id_article=914

http://www.babeldjazair.com/modules.php?name=web_links§l_op=viewlink§cid=8

http://www.babeldjazair.com/modules.php?name=news§new_topic=29

http://www.dw-world.de/popups/popup_printcontent/0,,1824654,00.htm

http://www.echouroukonline.com/module.php?name=News§new_topic=2

http://www.fao.org/trade/negoc_under_dda_ar.asp

http://www.jeuneafrique.com/actualité_Afrique/actualité_économie_Afrique.asp

http://www.kefaya.org/reports/5309.feesh.htm

http://www.ladocumentationfrançaise.fr/dossiers

http:// www.majlisselouma.dz

http://www.news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_3096000/3096446.stm

http:// www.Pmepmi-dz.org/french/mondialisation.htm

http://www.provider.dz.net/ article.php?sid=1431

http://shazam.econ.ubc.ca/intro/ The Distribution of the Durbin-Watson Test Statistic.htm

http://tecfa.unige.ch/staf/staf-d/merino/staf18/cours/cointegration.html

http://tecfa.unige.ch/staf/staf-d/merino/staf18/theorie/cointegration.html

http://www.wto.org/omc/ Accession: état d'avancement des travaux-Algerie.htm

http://www.wto.org/english/thewto-e/whatis_e/whatis_e.htm

قائمة الجداول و الأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	التطورات التي لحقت بالجات من خلال جولات المفاوضات	36
2-1	أوجه التشابه و الاختلاف بين الجات و منظمة التجارة العالمية	53
1-2	حصة المحروقات	80
2-2	المعاملات التجارية للجزائر مع الإتحاد الأوروبي	91
3-2	تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار	93
4-2	تطور سعر الصرف الجزائري للدولار الأمريكي	94
5-2	تطوّر الصادرات الجزائرية	97
6-2	عمليات التطهير المالي	102
7-2	تطوّر مؤشرات المديونية الخارجية الجزائرية	105
8-2	تطوّر المديونية الخارجية الجزائرية	105
9-2	الإختلالات الهيكلية للجزائر خلال الفترة (1979-1988)	106
10-2	القوة العاملة و القوة المشغلة 96-99	110
11-2	التركيبة السلعية للصادرات بالأسعار الجارية خلال الفترة 1963-2006	113
12-2	أهم مصدري خارج المحروقات(السداسي الأول لسنة 2000)	117
13-2	أهم زبائن الجزائر فيما يخص صادرات خارج المحروقات	118
14-2	التصدير حسب المناطق الجغرافية و أهم الدول من 1995 إلى 2006	120
15-2	التركيبة السلعية للواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة 1963-2006	122
16-2	الواردات حسب المناطق الجغرافية و أهم الدول من 1995 إلى 2006	126
17-2	تطور معدل مجهود التصدير 1992-2001	138

1-3	تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة(1994-1990)	155
2-3	تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة(1995-2006)	156
3-3	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة(1990-2006)	160
4-3	تجارة الجزائر الخارجية 1970-2005	179
5-3	اختبار ADF للمتغيرات	186
6-3	اختبار ADF للتفاضلات الأولى للمتغيرات	186
7-3	اختبار Johansen	188
8-3	البحث عن العلاقة	188
9-3	اختبار Granger	190
10-3	اختبار ADF للأخطاء العشوائية	191
11-3	توزيع ديربن واتسن	192
12-3	نزع الارتباط الذاتي	193
13-3	نتائج الدراسات التطبيقية السابقة	197

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	اتفاقيات أوروجواي	45
2-1	الهيكل التنظيمي للمنظمة	54
2-2	الواردات حسب المناطق الجغرافية 1995 -2006	125
1-3	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2006	159

فهرس المنحنيات

رقم المنحنى	عنوان المنحنى	الصفحة
1-2	*تمثيل بياني لهيكل الصادرات الجزائرية*	116
1-3	تطور كل صادرات المحروقات و الناتج المحلي الإجمالي قبل نزع الارتباط الذاتي	190
2-3	*تمثيل بياني لعلاقة صادرات المحروقات بالناتج المحلي الإجمالي بعد نزع الارتباط الذاتي*	195

الفهرس

فهرس المحتويات

الملخص باللغات الثلاث

المقدمة العامة

اشكالية البحث

الفصل الأول: التجارة و النظام التجاري الدولي 1

مقدمة الفصل 2

المبحث الأول: التجارة الدولية 3

المطلب الأول: مفاهيم 3

الفرع الأول: تعاريف 3

الفرع الثاني: مراحل تطورها 6

الفرع الثالث: أهميتها 7

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية 9

الفرع الأول: النظريات الكلاسيكية 9

الفرع الثاني: النظريات النيوكلاسيكية 13

الفرع الثالث: النظريات الجديدة 15

المطلب الثالث: السياسات التجارية 20

الفرع الأول: المفهوم 20

الفرع الثاني: السياسات التجارية بين الحرية و الحماية 21

الفرع الثالث: السياسات التجارية للدول النامية 26

المبحث الثاني: فكرة قيام و انشاء المنظمة العالمية للتجارة 29

المطلب الأول: مؤتمر هافانا: الدعوة الأولى لإقامة المنظمة العالمية للتجارة 29

المطلب الثاني: الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة 31

الفرع الأول: ماهيتها 31

الفرع الثاني: أهدافها و مبادئها 32

الفرع الثالث: مبادئها 33

الفرع الرابع : الجات و الدول النامية 35

الفرع الخامس: جولاتها التفاوضية 36

المطلب الثالث: أهم النقاط و الأحداث التي ميزت فترة انشاء الجات حتى نهايتها 39

المبحث الثالث: جولة أوروجواي وفعاليات المنظمة العالمية للتجارة..... 41
المطلب الأول: تفاصيل جولة أوروجواي..... 41
الفرع الأول: أهم ملامح جولة أوروجواي..... 42
الفرع الثاني: أهداف و نتائج الجولة..... 42
الفرع الثالث: الايطار العام للجولة..... 44
المطلب الثاني: فعاليات منظمة التجارة العالمية..... 46
الفرع الأول: أساسيات 47
الفرع الثاني: العلاقة و الاختلاف بين منظمة التجارة العالمية و الجات 52
الفرع الثالث: هيكلية المنظمة..... 53
الفرع الرابع: شروط العضوية و الانسحاب 55
الفرع الخامس: مؤتمراتها الوزارية 56
المطلب الثالث: الآثار المتوقعة من المنظمة على الدول النامية و العربية..... 69
الفرع الأول: الآثار السلبية..... 70
الفرع الثاني: الآثار الإيجابية..... 71

خلاصة الفصل 73

الفصل الثاني: الجزائر في ظل الانفتاح التجاري 74
مقدمة الفصل 75
المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر 76
المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري 76
المطلب الثاني: مميزات الاقتصاد الجزائري 104
الفرع الأول: الطابع الريعي للاقتصاد 104
الفرع الثاني: اقتصاد مديونية 105
الفرع الثالث: الإختلالات السعرية و الهيكلية 106
الفرع الرابع: ضعف مردودية الاستثمارات 107
الفرع الخامس: اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد 107
الفرع السادس: افلاس مؤسسات القطاع العام 107
الفرع السابع : تراجع القطاع الزراعي 107
المطلب الثالث: تقييم فترة الإصلاحات 108
الفرع الأول: القطاع الفلاحي 108
الفرع الثاني: القطاع الصناعي 108
الفرع الثالث: قطاع الخدمات 109
الفرع الرابع: الخوصصة 109
الفرع الخامس: التجارة الخارجية 110
الفرع السادس: المديونية الخارجية 110
الفرع السابع: ظاهرة الفقر و البطالة 110
المبحث الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية 112
المطلب الأول: واقع التجارة الخارجية 112
الفرع الأول: الصادرات 112
الفرع الثاني: الواردات 121
المطلب الثاني: العجز الهيكلي في الميزان التجاري 128
المطلب الثالث: السياسات التجارية الجزائرية 129
الفرع الأول: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية 1963-1969 129
الفرع الثاني: احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1970-1989 130
الفرع الثالث: مرحلة تحرير التجارة الخارجية 130

المبحث الثالث: تصحيح السياسات التجارية لزيادة الصادرات و تقليل الواردات 132
المطلب الأول: التصدير في الجزائر 132
الفرع الأول: حوافز التصدير 132
الفرع الثاني: مشاكل التصدير 134
المطلب الثاني: الاستيراد 135
المطلب الثالث: تكييف السياسات التجارية لزيادة الصادرات و تقليل الواردات 136
خلاصة الفصل 139

الفصل الثالث: الجزائر و الطريق إلى المنظمة العالمية للتجارة 140
مقدمة الفصل 141
المبحث الأول: مسار المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة 142
المطلب الأول: حتمية و اشكالية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة 142
الفرع الأول: الالتزامات 143
الفرع الثاني: الحقوق 143
المطلب الثاني: الموقف من الانضمام 143
الفرع الأول: مؤيدي الانضمام 144
الفرع الثاني: معارضي الانضمام 144
المطلب الثالث: مسار المفاوضات 145
المبحث الثاني: الانعكاسات المتوقعة جراء الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة 155
المطلب الأول: الانعكاسات المتوقعة على التجارة الخارجية 155
الفرع الأول: الآثار المتوقعة على الواردات 155
الفرع الثاني: الآثار المتوقعة على الصادرات 159
الفرع الثالث: الآثار المتوقعة على ميزانية الدولة 162
المطلب الثاني: الانعكاسات المتوقعة على الخدمات 163
المطلب الثالث: الانعكاسات المتوقعة على الملكية الفكرية 167
المبحث الثالث: استراتيجية مواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة 169
المطلب الأول: التأهيل على المستوى المحلي 169
المطلب الثاني: التأهيل على المستوى المغاربي 172
المطلب الثالث: التأهيل على المستوى الدولي 173

المبحث الرابع: النمذجة القياسية للتجارة الخارجية الجزائرية 178
المطلب الأول: مؤشرات علاقة الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الدولي 178
الفرع الأول: مؤشر التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي 181
الفرع الثاني: مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي 181
الفرع الثالث: مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي 182
المطلب الثاني: دراسة العلاقة في المدى الطويل 182
الفرع الأول: أساسيات التكامل المتزامن 183
الفرع الثاني: مراحل التكامل المتزامن 184
الفرع الثالث: اختبار اتجاهات العلاقات السببية 189
المطلب الثالث: بعض الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الصادرات بالنمو الاقتصادي 196

خلاصة الفصل 198

الخاتمة العامة 201
المصادر و المراجع 207
فهرس الجداول و الأشكال 218